



مركز دراسات المستقبل الأفريقي

سلسلة دراسات أفريقية ٢

الحراك السياسي

واقع الدولة في إفريقيا

محمد عاشور مهدى

تقديم

أ. د. إبراهيم نصر الدين

مركز دراسات المستقبل الإفريقي

المستشار

المشرف العام

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن

هيئة التحرير

أ.د. السيد فليفل

أ.د. أحمد توتونجي

أ.د. عمر حسن كاسولى

أ.د. عراقى الشربيني

أ.د. محمود أبو العينين

د. صبحى قنصوة

أ. هانى حفى رسلان

منسق التحرير

أ. محمد عاشور مهدى

المدير المالى والإدارى: أ. خالد محمد عبد المنعم

الإشراف الفنى : أ. أشرف عبد الوهاب محمد

المراسلات: ٢٦ ب شارع الجزيرة الوسطي - أبو الفدا - الزمالك - القاهرة

ت: ٢٤٠٦٥٤٣ - ٢٤٠٩٨٢٥ فاكس : ٢٤٠٩٥٢٠

الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م)

الكتب والدراسات التي يصدرها المركز تعبر عن
آراء واجتهادات مؤلفيها

الحركة السياسية واقع الدولة في إفريقيا

محمد عاشور مهدى

تقديم

أ.د. إبراهيم نصر الدين



مركز دراسات المستقبل الإفريقي

القاهرة

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

(سلسلة دراسات إفريقية ؛ ٢)

© ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

مركز دراسات المستقبل الإفريقي

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المركز بالقاهرة .

مهدى ، محمد عاشور .

الحدود السياسية وواقع الدولة فى إفريقيا / محمد

عاشور مهدى ؛ تقديم إبراهيم نصر الدين . - ط١ . -

القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦

٢٧٤ ص ، سم . - (سلسلة دراسات إفريقية ؛ ٢)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .

تدمك . . - ٥٧٧٥ - ٩٧٧

١ - إفريقيا - الحدود السياسية .

أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ١٢ . ٢٢٠ .

رقم الإيداع : ١٩٩٦/٨٥٨٧

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم : بقلم أ.د. إبراهيم نصر الدين	١٣
المقدمة	١٩
مبحث تمهيدى: الحدود السياسية : أنواعها ، وظائفها	٢٣
المطلب الأول : التعريف بالحدود السياسية	٢٤
أولاً : التعريف اللغوي	٢٤
ثانياً : التعريف الاصطلاحي	٢٥
ثالثاً : التمييز بين مفهوم الحدود ومايتشابهه معه	٢٧
المطلب الثانى : اتجاهات تصنيف الحدود السياسية	٢٨
أولاً : الاتجاه الجغرافى فى تصنيف الحدود السياسية	٢٨
ثانياً : الاتجاه القانونى فى تصنيف الحدود السياسية	٢٩
ثالثاً : الاتجاه السياسى فى تصنيف الحدود السياسية	٣٠
المطلب الثالث : وظائف الحدود السياسية	٣١
أولاً : الوظيفة الدفاعية الأمنية	٣١
ثانياً : الوظيفة الاقتصادية	٣٢
ثالثاً : الوظيفة السياسية	٣٢
الفصل الأول : نشأة الحدود السياسية وتطورها فى إفريقيا	٣٣
المبحث الأول : الحدود السياسية فى إفريقيا قبل الإستعمار	٣٧
المطلب الأول : اتجاه إنكار الحدود السياسية فى إفريقيا فى مرحلة	
ماقبل الاستعمار	٣٧
المطلب الثانى : اتجاه إثبات وجود حدود سياسية فى إفريقيا قبل	
الاستعمار	٤٠

المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين	٤٣
المبحث الثاني : الاستعمار الأوربي وتطور الحدود السياسية في إفريقيا	٥٠
المطلب الأول : مساوى الحدود الاستعمارية في إفريقيا	٥٢
المطلب الثاني : تنفيذ مساوى الحدود الاستعمارية	٥٨
المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين	٦٢
الفصل الثاني : أسباب منازعات الحدود في إفريقيا	٧٣
المبحث الأول : الأسباب المتعلقة بطبيعة الحدود ونشأتها	٧٨
المطلب الأول : الأسباب المتعلقة بأخرطة السياسية عند الاستقلال	٧٨
المطلب الثاني : الأسباب المتعلقة بعملية تعيين الحدود	٨٦
المطلب الثالث : الأسباب المتعلقة بعملية تخطيط الحدود	٩٧
المبحث الثاني : الأسباب المتعلقة بوظائف الحدود وإدارتها	١٠٤
المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية الإجتماعية	١٠٥
المطلب الثاني : الأسباب السياسية التاريخية	١١٣
الفصل الثالث : سبل إدارة منازعات الحدود وتسويتها	١٢٥
المبحث الأول : إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات السلمية	١٢٨
المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً	١٢٩
المطلب الثاني : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً	١٣٦
المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية	١٥٢
المبحث الثاني : إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات القسرية	١٦٢
المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً	١٦٣
المطلب الثاني : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً	١٦٨
المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية	١٧٣

١٨١	الفصل الرابع : الاتجاه القانوني في تفسير السلامة الإقليمية
١٨٤	المبحث الأول : مبدأ قدسية الحدود والسلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا
١٨٤	المطلب الأول : تطور مبدأ قدسية الحدود
١٨٨	المطلب الثاني : مبدأ قدسية الحدود ومبدأ لكل ما في حوزته
	المطلب الثالث : دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ على السلامة الإقليمية
١٩٢	المبحث الثاني : الاعتراف الدولي والسلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا
٢٠١	المطلب الأول : التعريف بالاعتراف الدولي وطبيعته القانونية
٢٠٢	المطلب الثاني : نقد الأركان الذاتية للدولة في إفريقيا
٢٠٤	المطلب الثالث : تقدير دور الاعتراف في الحفاظ على السلامة الإقليمية
٢٠٩	المطلب الأول : إخفاق خطط وعمليات التنمية
٢١٣	المطلب الثاني : تفاقم الديون والتبعية الخارجية
٢١٧	المطلب الثالث : انعكاسات الواقع الإفريقي على السلامة الإقليمية
٢١٨	المطلب الأول : إخفاق خطط وعمليات التنمية
٢٢٢	المطلب الثاني : تفاقم الديون والتبعية الخارجية
٢٣٦	المطلب الأول : الواقع الاجتماعي والسياسي
٢٣٦	المطلب الثاني : الواقع السياسي
٢٤٤	المطلب الثالث : انعكاسات الواقع الإفريقي على السلامة الإقليمية
٢٤٨	المطلب الأول : الانكفاء على الداخل
٢٤٩	المطلب الثاني : دعم القوى الإقليمية الكبرى للحدود القائمة
٢٥٠	المطلب الثالث : الضبط الخارجي للمنازعات
٢٥٢	الخاتمة
٢٥٥	المراجع

قائمة الجداول والخرائط

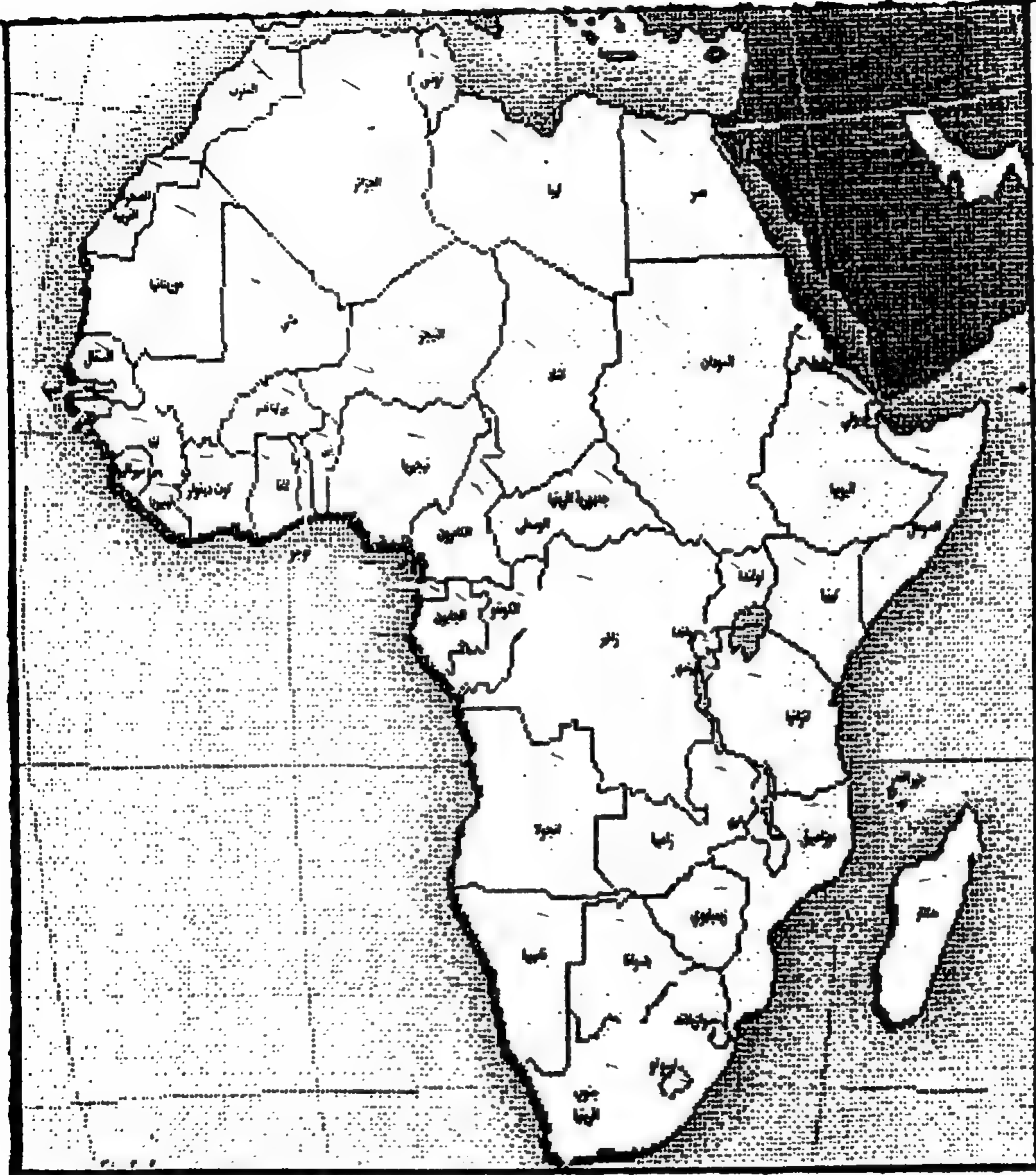
الصفحة

الموضوع

٦٨	جدول (١) مراحل تعيين الحدود في إفريقيا
٦٩	جدول (٢) أنماط الحدود في إفريقيا
٧٠	جدول (٣) الدول التي ساهمت في رسم الحدود في إفريقيا
٨٠	جدول (٤) أطوال الحدود في قارات العالم ومتوسط طول الحدود وعدد السكان بها
٨١	جدول (٥) ظاهرة تعدد دول الجوار في قارة إفريقيا
٨٢	جدول (٦) أنواع الحدود ونسبتها في تشكيل حدود قارات العالم المختلفة
٢١٩	جدول (٧) معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا
٢٢١-٢٢٠	جدول (٨) الناتج القومي الإجمالي في إفريقيا ونصيب الفرد منه
٢٢٤-٢٢٣	جدول (٩) هيكل الناتج المحلي الإجمالي
٢٢٦-٢٢٥	جدول (١٠) أهم صادرات الدول الإفريقية وأهم الشركاء التجاريين
		جدول (١١) الديون الخارجية للدول الإفريقية ونسبتها إلى الدخل الإجمالي
٢٢٩	والصادرات
		جدول (١٢) مفاوضات إعادة جدولة الديون
٢٣١-٢٣٠	بالنسبة للدول الإفريقية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ م
٢٣٣-٢٣٢	جدول (١٣) دول إفريقيا جنوب الصحراء المتلقية لمساعدات التنمية
٢٤١-٢٤٠	جدول (١٤) معدل النمو الحضري في إفريقيا
١١	خريطة (١) إفريقيا سياسيا عام ١٩٩٦
		خريطة (٢) الحدود من حيث الاستناد إلى الظواهر الطبيعية مع بيان الكثافة
٥٣	السكانية

خريطة (٣) السلالات العرقية في إفريقيا	٥٥
خريطة (٤) أنماط الحدود من حيث القوى الساهمة في تشكيلها	٧١
خريطة (٥) مناطق النزاعات الحدودية والانفصالية في القارة	٧٧
خريطة (٦) أطوال الحدود في إفريقيا	٨٣
خريطة (٧) الدول الحبيسة في أفريقيا	٨٧
خريطة (٨) الحدود من حيث التعيين والتخطيط	٩٩

خريطة (١)
إفريقيا سياسيا عام ١٩٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعد هذه الدراسة على جانب كبير من الأهمية فى حقل الدراسات السياسية الإفريقية فهى من جهة تؤصل نظريا وعمليا لظاهرة لم تلق الاهتمام الكافى فى الكتابات العربية وهى الحدود السياسية الإفريقية ، وهى من جهة ثانية تعالج الموضوع فى إطار كلى شمولى يسمح بمتابعة الظاهرة بمختلف أبعادها وأشكالها على نحو يسمح بالمقارنة والتنبؤ بمساراتها ، ثم إن الدراسة من جهة ثالثة تكشف الكثير من أبعاد الغموض الذى أحاط بالظاهرة وبفع بعض الباحثين إلى الانتهاء إلى نتائج أبعد ما تكون عن الصواب بشكل قادهم إلى مزالق خطيرة على المستويين الأكاديمي والعملی.

لقد درج جل الجغرافيين ، ونفر من المؤرخين العرب ومنذ مايزيد على ربع القرن - على القول بأن مشكلة الحدود بين الدول الإفريقية تعد من أخطر المشكلات التى تواجهها القارة الإفريقية ، ذلك أن هذه الحدود ليست طبيعية من جهة ، ثم إنها لم تراعى الاعتبارات البشرية حين قسمت القبيلة الواحد بين دولتين أو أكثر من جهة ثانية ، وأن من شأن ذلك تفجير الصراعات بين الدول الإفريقية بعضها البعض بكل ما يحمله ذلك فى طياته من مخاطر تهدد كيانات الدول الإفريقية واستقرارها . وقد انتهى البعض من هؤلاء وأولئك إلى وضع ما يشبه التوصيات بضرورة تعديل هذه الحدود لتتماشى مع الأوضاع الطبيعية والبشرية ، أو تشكيل كيانات اتحادية كبرى فى إفريقيا تختفى فيها هذه المشكلة ، أو الدعوة إلى قيام الولايات المتحدة الإفريقية .. إلخ.

وأحسب أن هؤلاء وأولئك قد تناسوا - وفى لحظة إنفعال غير أكاديمية - أن معظم حدود دول العالم - إن لم يكن جلها - قد خطط نتيجة لعمل من أعمال القوة بين طرفين، أو نتيجة لعملية استعمارية استهدفت تحقيق مصالح القوى الاستعمارية بالأساس ، وبالتالي فإن جل حدود دول العالم لا هى طبيعية ، ولا هى بالحدود البشرية ودليلنا على الحالة الأخيرة ينبع من أن غالبية مجتمعات دول العالم مجتمعات تعددية ، فلماذا إذن يراد لحدود الدول الإفريقية أن تكون استثناء ؟

ثم السعى والدعوة لجعل الحدود السياسية للدول الإفريقية تنطبق على الحدود الطبيعية والبشرية ، إنما تحمل فى طياتها دعوة لإقامة الدولة القومية فى إفريقيا . وهى ظاهرة لم تشهدها دول العالم إلا فيما ندر (ألمانيا النازية - إيطاليا الفاشية - إسرائيل .. إلخ) وحتى فى الحالات التى ترعرعت فيها هذه الظاهرة فإنها أسفرت عن

نزعات عنصرية وتوسعية وعدوانية واستعمارية... فهل هذا هو ما يراد بالدول الإفريقية أن تكون دولا قومية حضرية شوفينية ترفع راية العنصرية والعنوان تجاه بعضها البعض؟ إن الواقع المعاصر لعالم اليوم يرفض مثل هذه الدعوات، ثم إن كثيرا من الدول الإفريقية الأكاديمية المعتمدة في هذا المجال ترى في المجتمعات التعددية بيئة خصبة لتربية روح التسامح والتفاهل بين الجماعات المختلفة. وترى فيها المكان المناسب لتنمية القيم الديمقراطية وما تحمله في طياتها من مبادئ التسامح والتعايش على المستوى الوطني ليشكل ذلك قاعدة لا مكانية التعايش على المستوى الدولي.

لقد بدا الباحث في تمخيط القول السابقة (والتي مفادها أن مشكلة الحدود السياسية الإفريقية الصطنعية تغدو المشكلة المركزية على الساحة الإفريقية) وذلك بعرضها على واقع مجريات الأحداث في إفريقيا منذ بداية الستينيات. وتوصلنا بذلك إلى النتائج التالية:

مبارعات الحدود بين الدول الإفريقية لا تحتل إلا مساحة محدودة ونسبة ضئيلة من جملة المنازعات الإفريقية، وذلك أن منازعات الحدود الإفريقية القليلة فحرج لا تكاد تتجاوز الثلاث، من الجزائر والمغرب، وبين ليبيا وتشاد، وبين الصومال وإثيوبيا.

إن المنازعات الثلاث السابقة إنما أنظر في إطار عربي (الجزائر والمغرب) أو أفريقي (ليبيا وإثيوبيا).

إن المنازعات المذكورة تجعلنا إلى حد كبير نقتضيها في إطار منازعات الحدود. انتهى بنا تقصوف إلى أن كل دولة إفريقية لها في هذه النقطة أو تلك أو ثمة ما في أقرب لأن تكون نزاعات إقليمية، فالنزاع الجزائري / المغربي دار حول منطقة تندوف، والنزاع الليبي / التشادي دار حول قطاع أودع والنزاع الصومالي / الإثيوبي دار حول إقليم الصومال الغربي وبهذا فإن المنازعات الثلاث يمكن أن تخرج من دائرة المنازعات الحدودية لتدخل دائرة المنازعات الإقليمية.

ثم إن النزاعين الأولين قد تم تسويتهم، الأول باتفاق بين طرفي النزاع والشأن بحكم من جانب محكمة العدل الدولية، أما النزاع الثاني فقد أخذت دول المنطقة نتيجة انهيار الدولة الصومالية.

ما سبق يعني أن مقولة مركزية مشكلة الحدود الإفريقية إنما هي مقولة داحضة، أكد ذلك الواقع الإفريقي منذ الاستقلال كما رأينا من جهة، ويؤكد من جهة ثانية محنوتية هذه المنازعات إذا قورنت بالحروب الأهلية في إفريقيا والتي تجاوزت الخمسة عشر حربا. وإذا قورنت بالانقلابات العسكرية في إفريقيا التي تجاوزت السبعين انقلابا.

وبالتالى كان السؤال التالى الذى شغل اهتمام الباحث هو : لماذا لم تنفجر مشكلات الحدود السياسية بين الدول الإفريقية رغم كونها حدودا إصطناعية غير طبيعية ، وغير بشرية ؟

لقد انصرف ذهن الباحث إلى التفتيش عن إجابات لهذا السؤال مستعينا بخبرته الأكاديمية وبمعرفته بالواقع الإفريقى ، وطارقا كل باب يمكنه من العثور على ضالته . ويمكن إجمال الإجابات التى توصل إليها الباحث فى عدد من العوامل على النحو التالى :

١ - عامل ثقافى / إجتماعى : فالتداخل الأثنى عبر الحدود والذى كثيرا ما نظر إليه باعتباره أحد عوامل تفعيل النزاعات الحدودية - ربما يكون أحد العوامل التى تحول دون انفجار النزاعات ، ذلك أن الحكومات الإفريقية تخشى من مغبة ربود أفعال هذه الجماعات الحدودية من جراء إقدامها على إغلاق الحدود فى وجه حركتها من جهة . ومن جراء ما تتعرض له مصالح هذه الجماعات فى حالة حدوث نزاع حدودى من جهة أخرى . بالتالى كأن التداخل الأثنى عبر الحدود إنما يضع عقبات أمام حكومات الدول المتجاورة فى القيام بعمل عسكري عبر الحدود، وهو يشكل بالتبعية عامل إندماج وظيفى أكثر من كونه عامل صراع .

٢ - عامل أيديولوجى : وينصرف إلى الأفكار الوحشية الإفريقية سواء أخذت شكل الجامعة الإفريقية ، أو الزنوجة ، أو الوعى الأسود ، باعتبار أن هذه الأفكار تدعو إلى الوحدة وإلى التضامن الإفريقى ، ومن ثم فإن الصراع حول الحدود سيكون محل إستنكار إفريقى باعتباره خروجاً على مضامين هذه التوجهات ومتعارضا معها . غير أنه يلاحظ أن هذا العامل لاقيمة له فى الواقع الإفريقى ولا يمكن الاعتداد به طالما أن القارة شهدت حروباً أهلية تجاوزت الخمسة عشرة حرباً وهى حروب إفريقية خالصة بين مواطنى الدولة الواحدة أدت إلى هلاك الحرث والنسل .

٣ - عامل اقتصادى : ويتمثل فى أن التخلف الاقتصادى للدول الإفريقية ، وشح مواردها وتدهور معدلات أدائها الاقتصادى إنما يضعف من المقدرة التوزيعية للدول الإفريقية ويجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات سكانها ، من ثم يصبح الإقدام على حرب مع دولة مجاورة بشأن الحدود مغامرة كبرى، ذلك أنه فضلا عما تحتاجه هذه الحرب من موارد ضخمة تعجز الدول الإفريقية عن الوفاء بها ، فإن نتائج هذه الحرب قد تكون كارثة ومؤذنة بانهيار النظام الحاكم (عيى أمين فى أوغندا فى السبعينيات) أو بانهيار الدولة (الصومال منذ بداية التسعينيات) . ثم ان الصراع حول الحدود أحيانا ما ينفجر نتيجة لاكتشاف أو احتمال اكتشاف ثروة بترولية أو تعدينية فى منطقة حدودية (الحدود فى منطقة تندوف بين الجزائر

والمغرب ، واليورانيوم فى قطاع أوزو بين ليبيا وتشاد) وهو الأمر الذى لم يتحقق فى معظم مناطق الحدود بين الدول الإفريقية .

٤ - عامل عسكري : ويتمثل فى ضعف الجيوش الإفريقية عددا وعدة وبالتالي يصعب على نظم الحكم الإفريقية تدشين حرب على الحدود من جهة ، وتأمين استقرار نظام الحكم من جهة ثانية . بالتالى فإن تأمين استقرار نظام الحكم بات يحتل المرتبة الأولى فى اهتمامات قادة الدول الإفريقية .

٥ - عامل دولي : ويتمثل فيما أرساه القانون الدولي من مبادئ وفيما أفرزه التنظيم الدولي من قواعد إنصرفت إلى ضرورة احترام الحدود الموروثة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام السلامة الإقليمية وقد زعم البعض أن قرار مؤتمر القمة الإفريقى الأول (القاهرة عام ١٩٦٤) والمتعلق باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كان أحد العوامل الهامة فى استقرار الحدود الإفريقية غير أن هذا القول ليس صحيحا على إطلاقه طالما أن الدول الإفريقية كثيرا ما خرقت مبادئ نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتراف أربع دول إفريقية بجمهورية بيافرالتي أعلنت استقلالها عن نيجيريا عام ١٩٦٧ خروجاً على مبدأ السلامة الإقليمية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء .

٦ - عامل الاعتراف الدولي : ولعل هذا العامل يعد من العوامل الهامة فى استقرار حدود الدول الإفريقية ، ذلك أن هذه الحدود قد رسمتها القوى الاستعمارية ، ثم أن ذات القوى قد اعترفت بهذه الحدود عشية استقلال الدول الإفريقية . من هنا فإن مرجعية ميلاد الدول الإفريقية باتت مرجعية أوروبية ، ثم إن حدودها بالتبعية تجد مرجعيتها فى الاتفاقات الاستعمارية التى حددتها ، وعليه فإن استمرار واستقرار الحدود السياسية الإفريقية إنما يجد سنده فى استمرار رغبة الدول الأوربية والولايات المتحدة فى الحفاظ على كيانات الدول الإفريقية بوضعها الراهن طالما رأت فى ذلك تحقيقاً لمصالحها ، يدلنا على ذلك أن انهيار دول مثل أوغندا فى السبعينيات ، وإيبيريا والصومال منذ بداية التسعينيات لم يسفر عن تفتت هذه الدول إلى كيانات مستقلة ، ولا عن تعديل فى حدودها السياسية نتيجة استمرار الاعتراف الأوربي والأمريكي بوجود هذه الدول بحدودها المعترف بها ، بل إن إعلان استقلال جمهورية أرض الصومال لم يسفر عن قيام دولة مستقلة فى شمال الصومال نتيجة لعدم الاعتراف بها .

هذا عن الدراسة ، أما عن الباحث / محمد عاشور فهو باحث جاد وملتزم ، ويتمتع بجلد ومثابرة على طلب العلم ، كما يتصف بخلق حميد مكنه من أن يكون موضع محبة أساتذته وزملائه ولذلك فإنه يسرني كمشرف على هذه الدراسة أن أدعوا القراء باللغة العربية إلى تبين ما فى هذه الدراسة من جديد يقدمه شاب مصرى متخصص وواعد فى الدراسات الإفريقية .

دكتور / إبراهيم أحمد نصر الدين

أستاذ العلوم السياسية

ورئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية

بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية

١٩٩٦/٩/٤

ما فيها من مغالطات أبرزها إرجاع تاريخ الحدود السياسية إلى المرحلة الاستعمارية وتحديدًا إلى مؤتمر برلين السالف الإشارة إليه وكأن القارة لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذه المرحلة . الأمر الذي يتجاهل فترة من أخصب فترات التاريخ الحضارى الاسلامى على صعيد القارة الإفريقية ويتجاهل كذلك العديد من الحضارات الإفريقية التى قامت قبل الحقبة الاستعمارية على النحو الذى يقدم المبرر لاستعمار هذه القارة باعتبارها ارض بلا صاحب ، ويقتل كذلك من الآثار التى اسفرت عن كيانات مشوهة فى صورة دول تفتقر إلى مقومات الدولة .

وتهتم هذه الدراسة بالاجابة على عدة تساؤلات جوهرية بشأن الحدود السياسية فى إفريقيا تتمثل فى : -

- هل عرفت القارة الإفريقية الحدود السياسية قبل الحقبة الاستعمارية ؟
- ما هو أثر الاستعمار على الحدود السياسية فى إفريقيا ؟
- لماذا نشور منازعات حدود فى مناطق بون أخرى من القارة ؟
- ما هى الالبوات التى استخدمتها الدول الإفريقية فى إدارة منازعات الحدود وتسويتها ؟

وما هى درجة فعالية كل منها ؟

- ما تفسير استمرارية الحدود السياسية فى إفريقيا كما هى مورثة عن الاستعمار بون تغيير يذكر رغم مثالبها وعيوبها ؟

وذلك من خلال خمسة فصول رئيسية . يسبقها مبحث تمهيدى حول التعريف بظاهرة الحدود السياسية ، وتليها خاتمة تعرض بالرصد والتحليل لأهم الخلاصات المستنتجة من البحث . وتجتهد فى طرح تصورات حول مستقبل الدولة الإفريقية فى ضوء مستقبل الحدود السياسية بالقارة .

واننى إذ اتقدم بهذا العمل ، فاننى اتوجه بخالص الشكر والتقدير لأسرة قسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية واخص بالذكر الاساتذة الافاضل الاستاذ الدكتور عبد الملك عودة ، رائد وعميد الدراسات الإفريقية فى مصر والوطن العربى ، والاستاذ الدكتور ابراهيم نصر الدين والاستاذ الدكتور عراقي الشربيني والاستاذ الدكتور محمود ابو العينين والدكتور صبحى قنصوه على جميل تعاونهم وما وفروه من المراجع والملاحظات التى كان لها عظيم الأثر فى ضبط محتويات الدراسة . كما اتوجه بجزيل الشكر للاستاذ الدكتور أحمد الرشيدى على صادق مشورته وصائب ملاحظاته فيما يتصل ببعض الجوانب القانونية

فى الدراسة . وكذلك اذكر بالفضل والعرفان الاخوة زملاء نور يوسف وعطيه
الطنطاوى ، محمد شوقى ، وعبد السلام نور . وايد محمد ، ومحمود عاشور . لما
وفروه من مراجع لم يكن للباحث أن يحصل عليها بسهولة دون مساعدتهم .

ختاما اتوجه بالشكر والعرفان لمركز دراسات المستقبل الإفريقى الذى شرفنى
بالموافقة على نشر هذا الموضوع ، وادعو الله أن يكون نواة لمزيد من الدراسات فى
هذا المجال الذى تفتقر إليه المكتبة العربية .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى اكتوبر ١٩٩٦

مبحث تمهيدى

التعريف بالحدود السياسية : أنواعها، وظائفها

لما كانت الحدود السياسية موضع اهتمام العديد من فروع العلوم الاجتماعية فإنه من اللازم تلمس طريق محدد للدراسة يتسق وفرع المعرفة المعنى بالموضوع ، حتى لا تفتقد اهداف الدراسة فى خضم تشابك وتعدد أبعاد الظاهرة وكثرة الزوايا التى يمكن من خلالها تناول الموضوع ^(١) . ولذا يعنى هذا المبحث التمهيدي بتحديد المقصود بالحدود السياسية واتجاهات تعريفها وأنواع الحدود وتمييزها عما يتداخل معها من مفاهيم ومصطلحات كما يعنى بعرض أهم وظائف الحدود السياسية . من خلال المطالب التالية : -

المطلب الأول : - التعريف بالحدود السياسية .

المطلب الثانى : - اتجاهات تصنيف الحدود السياسية .

المطلب الثالث : - وظائف الحدود السياسية .

(١) على سبيل المثال يعنى الباحث فى حقل الجغرافيا عند تناوله لظاهرة الحدود بالتركيز على العلاقة بين خط الحدود والظواهر الجغرافية كما قد يهتم بآثار الحدود على طبيعة المجتمع واقتصاده ، أما الباحث فى مجال التاريخ فينصب اهتمامه الأساسى على دراسة نزاع حدودى بعينه فى إطار سياق زمنى محدد، ويركز الباحث القانونى المتخصص فى القانون الدولى - عند دراسة موضوع الحدود السياسية - على القواعد القانونية الفنية التى تحكم الظاهرة . فى حين يهتم الباحث فى العلوم السياسية بدراسة مشكلات الحدود السياسية المعاصرة بأبعادها المختلفة ونمط تفاعلاتها مع غيرها من الظواهر السياسية فى المجتمع موضوع البحث. انظر:

Sven Tagil, " The Study of Boundaries and Boundary Disputes" in Carl Gosta Widstrand (ed.) *African Boundary Problems*, (UPPSALA the Scandinavian institute of African studies, 1969),P:22

J.R. Prescott , *Political Geography* (London: Methven & LTD.1972),P.55

المطلب الأول : - التعريف بالحدود السياسية

فى إطار السعى إلى التعرف على طبيعة الحدود السياسية ومناطق تمييزها وأنفرادها عن غيرها من المفاهيم والمصطلحات سيتم تحديد المدلول اللغوى للمفهوم والمعنى الاصطلاحي إضافة إلى التعرف على أهم العناصر المميزة لمفهوم الحدود السياسية عما يتداخل معه من مفاهيم أخرى .

أولاً : التعريف اللغوي للحدود السياسية

يتكون مفهوم "الحدود السياسية" من جزئين أو لفظين الأول هو "الحدود" والثانى هو الصفة المميزة السياسية. و "الحدود" جمع "حد". و"الحد" لغة الفصل بين الشئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر. ومنتهى كل شئ حده،^(١) والحد من كل شئ طرفه الدقيق الحاد ومنتهاه^(٢) . وفلان حديد فلان إذا كان داره إلى جانب داره أو أرضه إلى جنب أرضه. وحدّ الشئ من غيره يحده حداً وحدده: ميزه، ومالى عن هذا الأمر حدد أى بُد^(٣). ولا يختلف الأمر كثيراً فى اللغة الانجليزية حيث يشير الأصل اللغوى لمفهوم الحد "Bound" من ناحية إلى تعيين موضع معين "حقل، طريق، مزرعة. منزل..." بالنسبة إلى غيره كما تتضمن معانى الكلمة "القيد والالزام والعزم والتصميم. والارتباط بعمل أو موضع معين.

إضافة إلى أنها تعنى أيضاً منتهى طرف، أوحافة أو اطار موقع أو مكان محدد. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأصل اللاتينى "Limis" لمفهوم الحد^(٤).

وبالنسبة للشق الثانى من مفهوم الحدود السياسية، تشير المعاجم اللغوية إلى أن الأصل اللغوى لكلمة سياسى هو "ساس" "يسوس" و"ساس" الرعية سياسة. تولى رئاستهم وقيادتهم والسياسة القيام على الأمر بما يصلحه^(٥) والسياسة فى بعض المعاجم الحديثة تدبير أمور الدولة^(٦) . ويعكس التعريف الأخير تأثير تيار فاعل ورئيسى فى العلوم السياسية يذهب إلى أن علم السياسة هو علم الدولة وهو التيار الذى

(١) ابن منظور، لسان العرب (القاهرة : دار المعارف، ج ٨، ١٩٨١) ، ص: ٧٩٩

(٢) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج ٢، ط ١٩٨٥) ، ص: ١٦٧

(٣) لسان العرب، ص ٨٠٠

(٤) كلود رافستون عناصر لنظرية فى الحدود ، ترجمة : أحمد رضا محمد، فى مجلة نيوجين (مصباح الفكر).

(مطبوعات اليونسكو، العدد ١٩٨٨، ٧٨) ، ص ٤

C. T. Onions (ed.), The Short Oxford English Dictionary (Oxford : The Clarendon Press, 1956), P208 .

(٥) ابن منظور، ج ٢٢ م ص ٢١٤٩، مجمع اللغة العربية ، ص ٤٨٠

(٦) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

تعرض للعديد من الانتقادات ^(١) وأدى إلى بروز اتجاهات أخرى للتعريف بالسياسة ان من أبرزها وأشهرها تعريف السياسة بأنها علم التخصيص السلطوى للقيم ^(٢) .

وحاصل الجمع بين عناصر التعريف اللغوى لمفهوم "الحد" السياسى من ناحية، واتجاهات التعريف الرئيسية بما هو سياسى ينتهى إلى أن "الحدود السياسية هي الفاصل بين نطاقين، من نطاقات ممارسة النفوذ والقوة، أو هي العلامات الدالة على نهاية اطار من تلك الأطر التى تمارس خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم، أو القوة والنفوذ وبداية آخر" ..

ثانيا :التعريف الاصطلاحي بالمفهوم واتجاهاته

يمكن القول أنه لا يوجد ثمة تعريف واحد متفق عليه لبيان المقصود بالحد السياسى. فبعيداً عن الاتفاق شبه العام على اعتبار الحد السياسى الدولى بأنه "ذلك الخط المتصور ، الفاصل بين إقليم دولة ما عن إقليم دولة أخرى . تتعدد التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الحدود السياسية . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات للتعريف بالحدود السياسية :

الاتجاه الأول: يذهب أنصاره إلى أن الحدود السياسية كظاهرة سياسية ليست إلا علاقات مؤقتة ومحكومة بتوازن القوى . فالحدود الدولية ظاهرة حية لا تخضع لعوامل الثبات والاستقرار بقدر ما تخضع لتغيرات شتى تعكس التطور الحادث فى جانب من الجوانب العديدة والمتنوعة التى تنطوى عليها الظاهرة. ^(٣)

(١) انظر فى هذا الصدد : د . على الدين هلال ، مدخل النظم السياسية المقارنة (مذكرات غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤) ، ص ٢ : ٥

Alexander Passerin Dentreves, *The Notion of State: An Introduction to Political Theory*, (London:Oxford Univerity Press,1967),pp:28:31

د. فاروق أحمد يوسف ، قواعد علم السياسة ، إقترب غير تقليدى من الظاهرة السياسية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط ٥ ، ١٩٩٠) ، ص ٢٤-٢٧

(٢) د. على الدين هلال ، م.س.ذ. ص ٤.

(٣) السيد محمد السيد عمر ، منازعات الحدود فى افريقيا العربية : مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٨١م) ، ٩٥٥ .

وانظر د. أحمد عبد الونيس شتا ، " الحدود الدولية : ماهيتها وتطور وظائفها " فى د : أحمد عبد الونيس شتا (محرر) ، حدود مصر الدولية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢) ، ص ١١٠

انظر : د . محمد محمود ابراهيم النيب ، الجغرافيا السياسية : منظور معاصر (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢) ، ص ٥٧٦ .

Surya P. Sharma , *International Boundary Disputes and International Law : A Policy Oriented Study* (Bombay : N . M . Tripathi Private Limited , 1976) , PP, 16

الاتجاه الثاني: على النقيض من الاتجاه الأول يذهب أنصار ذلك الاتجاه الثاني إلى القول بأن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والاستقرار وأساس هذه النظرة أن الدولة ليست وحدة أو كائن حي، وإنما هي وحدة ثقافية وقومية يوجهها الشعور الجماعي للمواطنين الذين يقيمون بها.

ولذا يرى أنصار هذا الاتجاه أنه متى تم تعيين الحدود فإنه يُخلق الباب أمام أية إمكانية لإعادة النظر في الحدود . (١)

الاتجاه الثالث: هو اتجاه توفيقى ينطلق من محاولة الجمع بين الاتجاهين السابقين.

ويستند أنصار هذا الاتجاه في دعم آرائهم على تنفيذ آراء أنصار الاتجاهين فالقول بأن الحدود السياسية ظاهرة سياسية مجردة يؤدي إلى انعدام الاستقرار الدولي ويؤدي الأخذ بالاتجاه الثاني إلى اعتبار ظاهرة الحدود السياسية ظاهرة قانونية محضة تستعصى على التغيير وتتسم بالجمود المطلق ، وهو ما يتعارض وحقيقة الواقع العلمى (٢) .

ويخلص أنصار هذا الاتجاه أن الحدود السياسية ذات طابع مزيج سياسى قانونى فهي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي ظاهرة قانونية لأنها تتضمن امتداد القانون الداخلى للدولة عبر أرجائها على النحو الذى يعبر عن وحدة وتماسك الدولة (٣).

(١) د. أحمد عبد الوهيس ، م . س . ن . ص ص ١١٠ - ١١٢ .
السيد محمد عمر ، م ص ٢ ، ص ٢ .

(٢) - من الملفت للنظر أن معظم مؤيدى نظريات الحدود المتحركة كانوا من الألمان فى حين كان الفرنسيون أكثر المؤيدين للاتجاه الثانى بشأن تحديد وتعريف الحدود وهو أمر يمكن فهمه فى ضوء تاريخ العلاقات الأوربية. انظر فى ذلك: David Sills (ed.), *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York Macmillan Company the Free Press. vol 5.1994), pp 120 : 121.

وانظر كذلك د. ابراهيم أحمد زرقانه ، تصنيف العلوم الجغرافية ، فى الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة: الموسم الثقافى ١٩٥٦ (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٦)، ص ص ٥٧ : ٥٩ .
Paul De La Pradelle, *La Frontiere*, (Paris, les Editions International, 1928), p.11

(٣) السيد محمد عمر، م . س . ن . ص ص ٢ .
محمد فجالى ، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار : الحالة الجزائرية التونسية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى القانون الدولى والعلاقات الدولية (الجزائر : معهد الحقوق والعلوم الإدارية: قسنطينة ، ١٩٩٠) ص ص ١٥ : ١٨ .

د. فيليب رقة ، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية ، المجلة الجغرافية العربية (القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠) ص ص ٧٥ : ٧٧ .
جابر الراوى، الحدود الدولية ومشكلات الحدود العراقية الإيرانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الحقوق : جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م) ص ص ١٥ : ١٦ .
د. فيصل عبد الرحمن على طه ، القانون الدولى ومنازعات الحدود (أبو ظبى : أبو ظبى للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٢ م) ص ص ١٢ : ١٤ .

د. محمد متولى: د. محمود أبو العلا الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، د ح) ص ٢ وما بعدها.

والحق أن مجمل التعريفات المختلفة واتجاهاتها سאלفة البيان تشير إلى صعوبة وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الحدود. وانطلاقاً من ذلك يمكن تبني أيا من التعريفات والاتجاهات سألفة البيان مع الوعي بمواطن الضعف فيها. وفي ضوء هذا التحفظ يمكن القول أن الحد الساسى بين دولتين هى :

" الخط الفاصل بينهما بمقتضى اتفاق ، محدداً بذلك نهاية الاختصاص الإقليمى لأحدهما ، وبداية هذا الاختصاص بالنسبة للآخرى من جهة حدودهما المشتركة " . ويتسم هذا التعريف بطابعه العملى الواقعى ، حيث يراعى فى شقه الأول الاعتبار والعوامل المؤثرة فى انشاء الحدود ، معبرا عنها بكافة صور الاتفاقات التى تخضع لاعتبارات وموازن القوى بين الأطراف . واهتم التعريف فى شقه الثانى بالآثار المترتبة على تعيين الحدود من حيث الثبات والاستقرار والحجية فى مواجهة الكافة (١).

وفى هذا الصدد تتميز الحدود السياسية عن غيرها من المفاهيم الخطية الأخرى كالحدود الإدارية والحدود الجمركية وخطوط الهدنة وخطوط وقف إطلاق النار . ويمكن الفارق الأساسى بين الحدود السياسية وتلك الأنواع من الحدود فى كون هذه الأخيرة لأشأن لها ولأثر بالنسبة لتحديد مراكز الأطراف فيما يتعلق بحقوقها إزاء الأقاليم أو المناطق المعنية .

بعبارة أخرى فإنه لايعتد فى تحديد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى إلا بالحدود السياسية دون غيرها من الأنواع الأخرى من الحدود والخطوط ، فالحدود الإدارية عبارة عن تقسيمات داخلية لهذه الدولة أو تلك تخضع للإرادة المنفردة للدولة ولاتنال بحال من حقوق السيادة على الإقليم وكذلك الشأن بالنسبة لخط الحدود الجمركية فالحدود الجمركية وإن اتفقت مع الحدود السياسية فى كونها تفصل بين إقليمين متجاورين فإنها بدورها لا أثر لها فى تعيين حقوق الدول السيادية فيما يتعلق بإقليم الدولة فى مواجهة دولة أخرى . ولا يختلف الأمر بالنسبة لخطوط الهدنة أو خطوط وقف إطلاق النار (٢) .

(١) د. أحمد عبد الوهيس ، م . س . د . ص ص ١١٢ : ١١٤

(٢) انظر فى هذا الشأن :-

د. عمر أبو بكر باخشب ، النظام القانونى لمفهوم الحدود فى القانون الدولى العام ، المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولى، مجلد ٤٤، سنة ١٩٨٨)، ص ٩٢: ١٥٢.

- د محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولى العام (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ص ٢٤٦ : ٢٤٧.

د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام (الاسكندرية : منشأة المعارف ط ١٢ ، ١٩٧٥) ص ص ٨٣٣ : ٨٣٤.

د. عمر الفاروق سيد رجب ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : الهلال للطباعة والتجارة ، ١٩٨٥)، ص ٢٤٠.

د. محمد حجازى ، دراسات فى أسس ومناهج الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٢)،

ص ١٩٩.

د. أحمد عبد الوهيس ، م . س . د . ص ص ١٢١ : ١٢٢.

جابر الراوى ، م . س . د . ص ص ٤٤ : ٥٠ .

المطلب الثاني : اتجاهات تصنيف الحدود السياسية :

إن فكرة تقسيم وتصنيف الحدود السياسية إلى أنواع لاتعتبر هدفا في حد ذاتها وانما هي مدخل لفهم ودراسة الموضوع . لذا سوف يتم التركيز على أهم الاتجاهات السائدة في تصنيف الحدود (١) .

أولاً : الاتجاه الجغرافي في تصنيف الحدود

يركز ذلك الاتجاه على معيار محدد هو مدى الاستعانة بالظواهر الطبيعية في تعيين الحدود السياسية ووفق هذا المعيار تنقسم الحدود السياسية إلى حدود طبيعية ، وحدود اصطناعية .

ويقصد بالحدود الطبيعية تلك التي تتفق في مسارها وتحديدتها مع الظواهر الطبيعية الواضحة المعالم على سطح الأرض كالجبال والتلال والانهار والبحار والصحارى والمستنقعات والغابات، وهي ظواهر دائمة بصفة عامة نسبيا مقارنة بالظواهر البشرية . ولذا ظل الاعتقاد ساريا بأن هذا النوع من الحدود هو أفضل أنواع الحدود السياسية (٢) .

اما الحدود الاصطناعية : فتشمل جميع أنواع الحدود الأخرى التي لاتتمشى مع الظواهر الجغرافية الطبيعية ، ويتم الاستعانة بالحدود الاصطناعية عند الافتقار إلى الظواهر الطبيعية . وتنقسم الحدود الاصطناعية إلى حدود بشرية (أى تتمشى وظواهر بشرية كالعرق ، الدين ، اللغة ، إلخ) وحدود فلكية (تستند على خطوط الطول ودوائر العرض وحدود هندسية) تستند إلى خطوط مستقيمة ودوائر واواس ، حساب مثلثات ...) .

(١) د. يسرى الجوهري ، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٢)، ص ١٦٠.

Surya Sharma, *op.cit.*, P.16

(٢) فوست، جغرافية الحدود ، ترجمة سيد نصير جغرافية الحدود (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ص ٩ : ١٧ .
د. محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية : دراسة موضوعية تطبيقية (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ج ١ ، ١٩٦٢) ص ٦٨ : ١٢٨ ، د. محمد القيب ، م . ص . ذ. ص ص

Jesse Reeves , "International Boundaries" , *American Journal of International Law*(Vol 38 , 1944), P 538

د. أحمد عبد الوهيد، م . ص . ذ . ص ص ١١٤ : ١١٥ ، د. فيصل عبد الرحمن ، م . ص . ذ. ص ص ١٤ : ١٥ .

كلود رافستان ، م . ص . ذ . ص ص ٥ : ٦ . Paul de Lapradelle , *op.cit* , P :55

ويكثر هذا النوع من الحدود السياسية في الجهات الصحراوية كما قد توجد في البحيرات والخلجان الضيقة المتناح على شواطئها^(١) . والحدود الإفريقية في مجملها تنتمي إلى هذا النوع من أنواع الحدود على نحو ما سيرد البيان .

ثانيا : - الاتجاه القانوني في تصنيف الحدود .

المعيار الحاكم في هذا الاتجاه من اتجاهات تصنيف الحدود هو مدى الأقرار الدولي بقيام هذه الحدود . ووفق هذا المعيار تنقسم الحدود السياسية إلى الأنواع التالية : -

- حدود يعترف بها القانون الدولي : ومثالها كافة الحدود الدولية المعروفة ولا تثير نزاعا حولها^(٢) .

- حدود لا تحظى بالمشروعية الدولية ومن أمثلة هذا النوع على صعيد قارة إفريقيا حدود " البانتوستانات " التي أقامتها دولة جنوب إفريقيا ومنحتها حق الاستقلال^(٣) . ومنها أيضا الحدود الناجمة عن ضم إثيوبيا لإقليم إريتريا بموجب قرار امبراطوري عام ١٩٦٢م^(٤) ومنها كذلك الحدود الواقعية الناجمة عن انفصال كل من إقليم " كاتنجا " عن الكونغو عام ١٩٦٠^(٥) . الذي كان فاتحة الحركات الانفصالية في القارة ،

(١) حول الحدود الاصطناعية انظر :

Jesse Reeves, op. cit., p539 .

Paul de Lapradelle, op. cit , PP: 186 : 187

J. R. V. Prescott, Political Geography (London : Methuen , 1962), P63 .

وانظر كذلك : د. محمد عبد المجيد عامر ، دراسات في الجغرافيا السياسية والولية (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د ت) ، ص ٣٢٦

د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١) ص ٤٨٩ : ٥٢٠

د. أحمد عبد الويس ، م . س . د . ، ص ١١٦ : ١١٧

(٢) محمد فاتح عقيل م س د ، ص ٦١ : ٦٢ .

- Merle Lipton, "Independent Bantustan?", in *international Affairs* (vol. 48, No. 1, (٢) january 1972), pp 1: 19

- د. إبراهيم نصر الدين ناميبيا : قضية الاستقلال الصعب (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، الصفحات : ٢٩ ، ٥٩ ، ٥٢ .

- د. إبراهيم نصر الدين ، حركة التحرر الوطني فيمراجعة النظام السياسي لجنوب إفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة (معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) ص ٢٤٣ : ٢٤٦ .

- محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام : الجزء الأول (الاسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٨٦) ص ١٩٤

(٤) د. عبد الملك عودة ، الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧) ص ١٧٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٦ : ٨٠ .

وانفصال اقليم بياقرا عن دولة نيجيريا فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠م (١) .
ومن الحدود التى اعتبرت غير مشروعة كذلك الحدود الناجمة عن ضم ليبيا لاقليم
اوزو التشادى فى منتصف السبعينيات .

ومن الأمثلة القائمة حاليا حدود جمهورية أرض الصومال . والتى أعلنت انفصالها
عن دولة الصومال وهى الجمهورية التى لم تحظ بأى اعتراف دولى حتى الآن
١٩٩٦(٢).

ثالثاً : الاتجاه السياسي فى تصنيف الحدود

يركز هذا الاتجاه عند تصنيفه للحدود على دور الإرادة السياسية فى تعيين الحدود.
وانطلاقاً من هذا المعيار (الإرادة السياسية) يقسم أنصار هذا الاتجاه الحدود
السياسية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى حدود مفروضة بالإرادة المنفردة ، حدود اتفاقية،
حدود موروثة (٣) .

وتعتبر الحدود المفروضة بالإرادة المنفردة أقدم أنواع الحدود التى عرفتتها
المجتمعات البشرية والكيانات السياسية على اختلاف درجتها وقوتها حيث كان العنصر
الحاسم فى تعيين الحدود هو " السيف " و " الفراغ " أو الحواجز التى يصعب اجتيازها .
وهذا النوع هو فى جوهره تجسيد لنظرية القوة فى العلاقات الدولية . وإليه تستند
نظريات " الحدود القومية " " الحدود المتحركة أو العائمة " و " الحدود الأمانة " (٤) .

أما الحدود الاتفاقية فيقصد بها تلك الحدود التى يتم التوصل إليها من خلال إبرام
معاهدة أو اتفاق بشأن الوضع النهائى لخط الحدود . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على
أن هذا النوع قد بات يشكل أهم أنواع الحدود السياسية فى الوقت الحاضر (٥) .

والنوع الثالث من أنواع الحدود وفق هذا المعيار هو الحدود الموروثة ويشير إلى
الحدود التى قررتتها القوى الأوربية على موائد المفاوضات أو من خلال سياساتها
الاستعمارية وتقسيمها لأراضى المستعمرات الخاضعة لها . فمع استقلال هذه

(١) J. Gus Liebenow, African Politics : Crises and challenges (U. S. A : Indian University press, 1986), PP 52 : 54

K. W. J. Post, " Is There A Case for Biafra ? " International Affairs (Vol 44, No. 1, 1966), PP 24 : 39 .

(٢) د. ابراهيم نصر الدين ، الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى ورقة عمل مقدمة إلى مركز الدراسات الحضارية (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٤)، ص ٥.

(٣) د. أحمد عبد الويس ، م ص ١١٧ : ١١٨ . د. عمر باخشب ، م ص ١٢٠ : ٩٥.

(٤) محمد النيب ، م ص ١٢ : ٨ .

(٥) د. أحمد عبد الويس ، م ص ١٢٠ : ١١٩ .

المستعمرات تحولات الخطوط الإدارية بين المستعمرات إلى حدود سياسية دولية . الأمر الذى أسفر عن الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١).

والواقع أن التمعن فى الاتجاهات الثلاث سألقة البيان يكشف عن حقيقة التداخل والترايط بين الأنواع المختلفة سواء داخل الاتجاه الواحد أو بين الاتجاهات والمعايير المتنوعة . وخير دليل على ذلك أنه يمكن تصور وجود حدود طبيعية (معيار جغرافى) معترف بها (معيار قانونى) نابعه عن اتفاق إرادتين أو بولتين (معيار سياسى) . كما تجدر الإشارة إلى أن تلك التصنيفات المختلفة للحدود لا تتضمن حكما بأفضلية نوع على آخر ذلك أنه ليست هناك حدود جيدة وأخرى رديئة الا فى ضوء الظروف والاعتبارات المختلفة المحيطة بهذه الحدود (٢) .

المطلب الثالث : وظائف الحدود السياسية

للحدود السياسية وظائف هامة وكثيرة، وهى وظائف فى جوهرها مشتقة من الوظيفة الأساسية للحدود ممثلة فى تبيان النطاق الإقليمى للوحدة السياسية - الدولة (٣) ويمكن إجمال هذه الوظائف فى ثلاث وظائف هى الدفاع والأمن ، والوظيفة الاقتصادية والوظيفة السياسية .

ويقصد بالوظيفة الدفاعية الأمنية قدرة الحدود على تأمين الشعب ضد الغزوات المفاجئة استناداً على ما تتمتع به من مناعة . ولا تقتصر الوظيفة الدفاعية على الجوانب العسكرية فقط بل تمتد لتشمل جوانب أخرى ، اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية، وسياسية وعقدية (ايدىولوجية) وهو ما يفسر حرص الدول على إقامة نقاط تفتيش ومراقبة ونظام الجمارك . والحجر الصحى والزراعى لمراقبة دخول الافراد والأشياء إلى الدولة بما يكفل لها حرية استبعاد من ترى فى وجودهم خطر على

(١) انظر د. حورية توفيق مجاهد ، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا : بين القومية والأمن وتوازن القوى (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦) ، ص ٣٣ : ٣٤ .

ولمزيد انظر

Edwin R. A. Seligman (ed.), Encyclopedia of The Social Sciences (New York : Macmillon, 1958), P 649.

د. أحمد عبد الوهيس ، م ص ذ ، ص ١١٩ : ١٢٠

د. محمد سامى عبد الحميد ، م. ص. ذ. ص ص ١٦٠ : ١٦١ .

(٢) انظر فى هذا الصدد . Surya Sharma, op. cit., PP 20 : 23

(٣) د. عبد الرضا الطمان، «مساهمة أولية فى دراسة بعض جوانب الإقليم» مجلة دراسات قانونية (منشورات الجامعة

الليبية - كلية الحقوق - السنة الثانية المجلد الثانى ، ١٩٧٢) ، ص ص ١٦٢ : ١٦٣

فوست، م. ص. ذ. ص ص ٢١ : ٢٠ .

المجتمع كما تتسع الوظيفة الأمنية الدفاعية لتشمل رقابة الأفكار والآراء والمعتقدات الوافدة إلى البلاد عبر سبل الإعلام العابرة للحدود^(١) .

وعلى الصعيد الاقتصادي تقوم الحدود السياسية بوظيفة هامة تتمثل في تعيين حجم الثروات والموارد والامكانيات المتاحة للدولة وهو ما يمثل عنصراً جوهرياً فيما يتصل بمستوى اقتصاد الدولة ، ومستوى معيشة مواطنيها^(٢) . كما أن طبيعة الحدود تؤثر أيضاً في امكانيات التعاون مع دول الجوار وبالتالي في امكانيات التنمية الشاملة داخليا واقليميا . الأمر الذي جعل من تعارض نظرة الدول وتباين اهدافها فيما يتعلق بهذه الجوانب الاقتصادية واحداً من أبرز اسباب التوتر والنزاع بشأن الحدود السياسية ودافعا إلى الحرص على وضوح وبقة الاتفاقات المتعلقة بالحدود ومواقعها للحيلولة نون قيام منازعات بهذا الشأن^(٣) .

أما فيما يتعلق بالوظيفة السياسية فيقصد بها باختصار دور الحدود في تعيين النطاق الإقليمي الذي تباشر عليه الدولة سلطتها في التخصيص السلطوي للقيم . وهي مايعبر عنه " بالسيادة " تارة و " بالاختصاص " تارة أخرى .

وتمثل الوظيفة السياسية للحدود المفترض الأساسي ، أو العلة الحقيقية لقيام الحدود والإطار العام الذي يمكن من خلاله وطبقا له أن تضطلع الحدود بمهامها ووظائفها في النواحي والمجالات العديدة الأخرى^(٤) .

وبصفة عامة يمكن القول أنه بقدر الاقتراب أو الابتعاد عن تحقق الوظائف سالفة البيان يكون استقرار الدول أو اضطرابها وتوترها^(٥) .

(١) د . أحمد عبد الونيس ، م . س . ذ . ص ص ١٤٥ : ١٤٧ ، د . محمد فاتح عقيل ، م . س . ذ . ص ص ٤٧ : ٤٩ .

كلود رافستان ، م . س . ذ . ص ١٢ ، د . قليب رقة ، م . س . ذ . ص ٨٢

J . R . V Prescott, *op . cit* , pp 55 : 56

(٢) د . عبد المجيد عامر ، م . س . ذ . ص ٣٦٢ ، د . محمد فاتح عقيل ، م . س . ذ . ص ٥٤

James Mayall , "The Sancation Problem in International Economic Relations (٢) :Reflection in the Light of Recent Experience " International Affair , Vol. 60, No. 4 , Autumn 1984), pp635.

(٤) د . أحمد عبد الونيس ، م . س . ذ . ص ص ١٥٥ : ١٥٨ .

د . عبد الرضا الطعان ، م . س . ذ . ص ص ١٥٦ : ١٦٢ .

محمد فجالى ، م . س . ذ . ص ص ٢١ : ٢٥ .

(٥) Leslie Rubin and Brian Weinstein , *Introduction to African PoLitics : A Continental Approach* . (New York : Holt , Rinehart and Winston , 2nd., Ed., 1977), P . 52

الفصل الأول

نشأة الحدود السياسية في إفريقيا وتطورها

الفصل الأول

نشأة الحدود السياسية في إفريقيا وتطورها

تذهب العديد من الدراسات إلى أن ظاهرة الحدود السياسية في إفريقيا هي نتاج الحقبة الاستعمارية والتكالب الاستعماري الأوربي وتقسيمه للقارة. وهو التقسيم الذي يثير بدوره العديد من الاختلافات حول الآثار المترتبة عليه وانطلاقاً من القناعة السابقة يذهب بعض الباحثين إلى أن القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة وفكرة الحدود قبل الاستعمار ، وعليه فإن البحث في تاريخ الحدود السياسية في إفريقيا إنما هو في جوهره وطبيعته -وفق هذا المنظور- بحث في تاريخ استعمار القارة واستقلالها، وموقف كل من القوى الاستعمارية والقوى الإفريقية من الحدود خلال الحقتين، الاستعمار - الاستقلال.(١)

وعلى الرغم من انتشار الأفكار السابقة عن الحدود الإفريقية واتساع نطاقها بين الدارسين إلا أن ثمة اتجاه يذهب إلى أن القارة الإفريقية قد عرفت فكرة وظاهرة الحدود السياسية قبل مجئ الاستعمار. ويدللون على ذلك بحجج وأسانيد تاريخية وقانونية واجتماعية مختلفة. وذلك رغم اعترافهم بالدور الجوهري الذي لعبه الاستعمار

(١) يكاد لا يخلو مرجع يتناول الحدود الإفريقية وتطورها من الإشارة إلى أثر وبور الاستعمار في تشكيل الحدود الإفريقية، على اختلاف محدود حول مدى هذا الدور وطبيعته من زاوية ما يعرف بالكشف أو الإثشاء حيث يذهب فريق إلى أن الاستعمار كان منشئاً للحدود السياسية في القارة الإفريقية - وهو الاتجاه الغالب. في حين يذهب آخرون إلى أنه كان كاشفاً عن حقيقة تلك الحدود ومعدلاً لها فقط لكنه لم يخلقها. انظر على سبيل المثال فقط :

- Antony Allott, "Boundaries and the law in Africa", in Widstrand. (ed.), *African Boundary Problems* (the Scandinavian Institute of African Studies UPPSALA 1969), p 10-11
- C. E Carrington , "Frontier in Africa" *International Affairs* (VOL. 36, No. 4, October 1960) p p . 424 :439
- Michel Foucher , *Front Et Frontiers : Un Tour du Mond Geopolitique* (Fayard, 1991) pp: 103 :133
- K. M. Barbour , A Geographical Analysis of Boundaries in Inter -Tropical Africa. in Barbour and Prothero (eds.), *Essays on African Population* (New York : Fridrick A Praeger 1962) p 303.

- د. جمال حمدان ، إفريقيا الجديدة (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦) ص ٢١٢ : ٢١٨
د: محمد صبحي عبد الحكيم: "خريطة إفريقيا في السنوات العشر الأخيرة" ، المحاضرات العامة الموسم الثقافي سنة ١٩٦١ (الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١)، ص ٤٥ : ٦٩.

فى عملية تعيين وتخطيط الحدود الإفريقية^(١) وهو الدور الذى تعرض للعديد من الانتقادات انطلاقاً من طبيعة سمات وخصائص الحدود الناجمة عنه.

والذى أثرت بدورها فى توجهات القادة الأفارقة وموقفهم من الحدود الإفريقية عند الاستقلال.

وفى ضوء ما سبق يسعى هذا الفصل إلى تناول سمات وملامح تطور الحدود الإفريقية ومحاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

* هل عرفت أفريقيا الحدود السياسية قبل الاستعمار؟

* ما هو تأثير الاستعمار على طبيعة الحدود السياسية فى إفريقيا؟

وذلك من خلال المبحثين التاليين:

* المبحث الأول: الحدود السياسية فى إفريقيا فى مرحلة ما قبل الاستعمار.

* المبحث الثانى: الاستعمار الأوربي وتطور الحدود السياسية فى إفريقيا.

(١) يقصد بتعيين الحدود Delimitation of Boundaries تلك العملية التى من خلالها يتم الاتفاق على تحديد هذه الحدود ، وهو عمل ذو طبيعة قانونية سياسية اذ يتعلق بالسند الذى يتم بمقتضاه الاتفاق على الموقع الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة ، أما تخطيط الحدود Demarcation of Boundaries فهو عمل ذو طبيعة مادية ولموسة على الطبيعة بوضع العلامات الدالة على قيام هذه الحدود . انظر فى ذلك:

د: أحمد الرشيدى، «منازعات الحدود فى القانون الدولى : أسبابها وطرق تسويتها سلمياً» ، فى د: أحمد عبد الويس (محرر) ، م ص ٤ ، ص ص ١٩١-١٩٢ ، ص ١٩٧ ، وانظر كذلك: -، Ian Brownlie, *Op.Cit.* , p p 4: 5

وارزید من التفاصيل حول المراحل المختلفة لتعيين وتخطيط الحدود ومشكلات كل منهما انظر. د. أحمد عبد الويس، م. ص. ٤ ، ص ص ١٢٢ : ١٢٣. د. محمد النجيب م. ص. ٤ ، ص ص ٥١٧ : ٥١٩ ، د. فليب رقله . م. ص. ٤ ، ص ص ٧٩ : ٨١.

المبحث الاول الحدود السياسية في إفريقيا في مرحلة ما قبل الاستعمار

يستهدف هذا المبحث الإجابة على التساؤل المتعلق بالحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار وهو: «هل عرفت القارة هذه الظاهرة أم لا؟»

وسلف القول بوجود فريقين أساسيين في صدد الإجابة عن ذلك التساؤل لذا سوف يتركز التناول على عرض آراء كلا الفريقين وتمحيصها، والترجيح بينها. بغية تحقيق الهدف الرئيسي وهو الإجابة عن التساؤل السالف بيانه. وعليه يمكن تقسيم المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: اتجاه إنكار وجود حدود سياسية قبل الاستعمار.

المطلب الثاني: اتجاه إثبات وجود حدود سياسية قبل الاستعمار.

المطلب الثالث: الترجيح بين الاتجاهين.

المطلب الأول : اتجاه إنكار وجود حدود سياسية قبل الاستعمار

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل الحقبة الاستعمارية. ويدل هؤلاء على ذلك الرأي بمجموعة من الحجج والأسانيد تتمثل في:

أولاً: أن الحدود السياسية ترتبط في جوهرها وجوداً وعدمياً بالنطاق الإقليمي الأرضي لوحدة سياسية قائمة (دولة) ولما كانت الشعوب والقبائل المختلفة في القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الدولة قبل الوجود الاستعماري فإنها بالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذا الوجود. (١)

(١) Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *The Changing Map of Africa* (New jersey: D. Van Nostrand Company . INC. 1963) PP 63:65

وانظر ايضاً

Antony Allott, "The changing legal Status of Bounderies in Africa: a diachronic view" in K.Inghan (ed)., *Foreign Relations of African States*. (Proceeding of the twenty- Fifth Symposim in the Colston Research Society held in University of Bristol, April 4 th to 7 th 1973) P 116

ثانياً: غياب فكرة الإقليم لدى الكيانات الاجتماعية القائمة في القارة إذ ارتبط نطاق الإقليم والسلطة في القارة بمدى انتشار نفوذ زعيم الجماعة (عشيرة - قبيلة - ... إلخ) وانتشار أتباعه. حيث يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المفهوم الذي عرفته القارة هو السيادة والتبعية الشخصية لا الإقليمية وبالتالي لم تكن ثمة حاجة للحدود السياسية الدقيقة،^(١) بل لم يكن من الممكن عملياً إيجادها، والحفاظ عليها ذلك أنه حتى في الحالات التي وجدت فيها حدود قائمة بين الوحدات الكيانات الاجتماعية التي كانت تعيش داخل أرجاء القارة الإفريقية، فإنها - في ظل حقيقة التبعية الشخصية - كانت سريعة التغير والتبديل سلباً أو حرياً.^(٢)

ثالثاً: أن القارة الإفريقية في ظل طبيعة الكثافة السكانية المنخفضة التي تعاني منها العديد من أجزائها لم تكن لديها حاجة لقيام حدود دقيقة بين المجتمعات لانتفاء الضغوط السكانية على جانبي المجتمعات وبالتالي سادت مظاهر التخوم أكثر من فكرة وظاهرة الحدود.^(٣)

رابعاً: أن المجتمعات الإفريقية لم تكن تستطيع تبني مفهوم الحدود السياسية ذلك أنها - أي الحدود السياسية - تتطلب درجة كبيرة من الرقي الحضاري والسياسي وهو ما يصعب الإقرار بوجوده داخل القارة الإفريقية قبل الحقبة الاستعمارية لاسيما في ظل افتقار العديد من المناطق للأبنية والمؤسسات السياسية وكذا غياب الكيانات المركزية للدولة.^(٤) حيث غلب على القارة في كثير من أرجائها الطابع الرعوي بما يعنيه

- (١) يستوى في ذلك الجماعات القبلية والعشائر وايضاً الامبراطوريات والممالك التي في أرجاء القارة انظر في ذلك - Ian Brownlie, *op.cit.*, p
- Malcolm Shaw , *Titel to Territory in Africa*, (Clarendon Press, Oxford. 1986), PP: 2728
- Roperto Collins, *African History*, (New Jersey: Prentic - Hall, 1968). P 215
- Jack Goody , *Feudalism in Africa? Journal of African History* (Vol.IV, No.1, 1963), P 5

Antony Allot, "the changing..", *op.cit.*, p 116 (٢)

وهو الامر الذي جعل احد الباحثين يذهب إلى أن الحدود قبل الاستعمار كانت من المرونة والغموض بمكان فالحدود التي تكون تابعة لحاكم في فترة وتتحول إلى آخر في فترة أخرى لا يمكن الاعتماد عليها لاقامة حدود واضحة المعالم. انظر:-

J.C. Anene, *the International Boundaries of Nigeria* (London: longman. 1970), p: 288

Antony Allott, "Boundaries and Law in Africa". *op.cit.*, p:10 (٣)

Boutros Boutros Ghali , *Les Conflits de Frontieres En Afrique* (Paris: وانظر: Editions technique., Et Economique 1972) p 8

Jack Goody, *op.cit.*, p 10

Jan Brownlie *op.cit.*, p 8

وحول اثر الخفة السكانية على الحدود العولية انظر:

(٤)

ذلك من تنقل مستمر لأعضاء الجماعة لتأمين موارد الرزق والغذاء اللازمة للجماعة مما أكد الطابع الشخصي لا الإقليمي للسلطة في هذه المجتمعات.^(١)

خامساً: إضافة إلى الصعوبات سالفة الذكر يورد أنصار ذلك الاتجاه حججاً أخرى ذات طابع فني حيث يؤكدون على أن الغياب العام (وإن لم يكن التام) للطرق (الوسائل) المادية الحديثة لتعيين المناطق الحدودية يدعم حقيقة غياب مفهوم الحدود في أفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية.^(٢)

سادساً : انطلاقاً من الوظيفة الأمنية للحدود السياسية وما سبق ذكره عن الكثافة السكانية والتبعية القائمة على العلاقة الشخصية والولاء الشخصي يرى أنصار ذلك الاتجاه أن الدلالات الخارجية للتخوم كانت أقل ضرورة وبالتالي لم يكن ثمة حاجة لقيام الحدود السياسية.^(٣) في ظل واقع عدم التواصل أو الاتصال بين المجتمعات والكيانات الإفريقية.

سابعاً: وعلاوة على ما سبق، يمكن الإشارة إلى اتجاه آخر يندرج في إطار رفض الإقرار بقيمة الحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار حيث يذهب أنصار ذلك الاتجاه إلى أنه حتى في حالة الاعتراف بوجود حدود إفريقية سابقة على الاستعمار. فإن أهمية هذه الحدود محدودة القيمة انطلاقاً من أسباب تتعلق في مجملها باعتبارات تاريخية شهدتها قارة إفريقيا قبل وبعد الحقبة الاستعمارية ويمكن إجمال هذه الاعتبارات التي يستند إليها هذا الفريق فيما يلي:^(٤)

١- أن العديد من مواقع الأقاليم كانت تتمشى مع حدود ولاء الجماعات أو حدود استقرار الجماعات أكثر منها مع خطوط حدودية جامدة، ولذا اتسمت بالسيولة وعدم الدقة والتحديد.^(٥)

٢- أن خطوط الحدود التقليدية حال قيامها لم تكن تتسق ومقتضيات التنافس الإقليمي ومفاهيم الإدارة الحديثة.

٣- أن التقسيم الاستعماري قد تجاهل الحدود التقليدية السابقة في العديد من الحالات حيث قامت النول الاستعمارية بضم بعض الوحدات إلى بعضها البعض في

(١) Jeffrey Herbst, "the Creation and Maintenance of National Boundaries in Africa" *international organization* (VOL. 43, No. 4, Autumn 1989) p : 679

Boutros Ghali, *op.cit.*, p. 10 (٢)

Malcolm Shaw: *op.cit.*, p :28 (٣)

Ian Brownlie, *op.cit.*, p 8

Ibid., pp: 7-8 (٤)

Jeffrey Herbst, *op.cit.*, pp.679:681

Ibid., p. 680. (٥)

وحدة واحدة. كما فى حالة نيجيريا^(١) وفى حالات أخرى قسمت الوحدات الإفريقية إلى أجزاء عدة كما هو الحال بالنسبة للإمبراطوريات الإسلامية فى غرب القارة الإفريقية. وفى ضوء هذا الاعتبار الأخير يخلص معارضو الاعتراف بالحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار إلى ضرورة الاقتصار على دراسة الحدود الإفريقية كما شكلها الاستعمار على اعتبار أنها الحدود المعترف بها دولياً وإقليمياً دون غيرها من الحدود والادعاءات خاصة مع صعوبة المقارنة فى ظل مئات الوحدات والكيانات الاجتماعية التى كانت قائمة قبل الاستعمار.^(٢)

ثامناً : أن المناطق التى شهدت انتشار الدين الإسلامى خضعت للتقسيمات الإسلامية للعالم وحدوده مما عرقل أخذها بمفهوم الحدود كما عرفتة الخبرة الأوربية.^(٣)

المطلب الثانى : اتجاه إثبات وجود حدود سياسية قبل الاستعمار

يذهب مؤيدو هذا الاتجاه إلى أصالة مفهوم الحدود السياسية فى القارة الإفريقية. بل يرى البعض أن مفهوم الحدود فى إفريقيا أكثر أصالة من أى قارة أخرى وذلك استناداً إلى اعتبارات عدة منها:

أولاً: أن إفريقيا بمساحتها الشاسعة وبتركيبتها البشرية فى الجوانب الثقافية والدينية كانت خليطاً من الأجناس والثقافات والديانات، قد عرفت الحكم المتجانس ذا السلطة المركزية فى بعض مناطقها مثل إفريقيا الشمالية المميزة بالحضارة العربية والإسلامية وشرقها فى أثيوبيا حيث وجدت دول منظمة إلى درجة معينة تسمح بأن نطلق عليها اسم (الدولة).^(٤)

ثانياً: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الإفريقية وإن لم تستطع تثبيت سكانها على إقليم محدد بدقة فى ظل الطبيعة الرعوية فى بعض مجتمعاتها إلا أن هذه

(١) حيث كانت المنطقة التى تحتلها نيجيريا الآن زاخرة بالكيانات والوحدات السياسية والاجتماعية حتى قرر البعض عدد الإمارات التى اعترفت بها بريطانيا وأقامت معها علاقات عند دخولها المنطقة فى القرن التاسع عشر بنحو ٢٨ إمارة أو مملكة انظر :
Lesle Rubin and Brian Weinstein , *op.cit.*, p45

(٢) انظر ذلك الراى:

Ian Brownlie, *op.cit.*, P.8

W.A.E. SKURNIK, "France and Fragmentation in West Africa 1945-1960",
Journal of African History Vol .,11, No 2, 1967), P 317

Malcom Shaw, *op.cit.*, PP 28:29

(٣)

(٤) محمد فجالى ، م. س. د. ، ص ٦٢

المجتمعات قد عرفت فكرة وظاهرة الحدود، ذلك أن كل جماعة رعوية اختصت بنطاق محدد لها لممارسة الرعى والتنقل خلاله. على نحو واضح ومحترم من قبل الجماعات الأخرى.^(١)

ثالثاً: يرى هذا الفريق أن الكثافة السكانية التي يتخذها المعارضون دليلاً على غياب مفهوم الحدود في القارة الإفريقية قبل الاستعمار لا تحول دون الإقرار بأصالة المفهوم في القارة ذلك أن انخفاض الكثافة السكانية قد أسفر عن وجود مساحات شاسعة من الأراضي الخالية التي كانت تؤدي دور الحاجز بين مختلف هذه الشعوب والمجتمعات، وبالتالي فإنها تعتبر حدوداً بمعنى الكلمة حسب تطور مفهوم الحدود في تلك الحقبة من الزمن، فمفهوم الحدود الدولية -باعتبارها ثغوراً- وليست خطوطاً- من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه، يعتبر مفهوماً قديماً الوجود في إفريقيا.^(٢)

رابعاً: أن الحدود التي لم تعرفها القارة الإفريقية -مثلها في ذلك مثل غيرها من القارات- إنما هي الحدود الخطية (فلكية، رياضية) دون غيرها ومع ذلك يذهب بعض من أنصار هذا الاتجاه إلى أن إثبات أن بعض المناطق تفتقر إلى الحدود الخطية يصعب أن يبرهن على غيابها العام. ذلك أنه منذ القرن السابع عشر أصبحت المجتمعات المتقدمة أكثر تنظيماً. فعرفت الشعوب الزراعية مفهوم الإقليم، والملكية الشرعية. بل أن الشعوب الرعوية بدورها عرفت مفهوم الحدود -كما سبق الذكر- في شكل نطاقات للرعى.^(٣) ويدلل أصحاب هذا الرأي على صحة دعواهم بوجود مدونات تشير إلى نزاعات تخوم في مطلع القرن التاسع عشر بين مملكتي سوكونو Sokoto وماتسينا Matsina في غرب إفريقيا.^(٤)

خامساً: أن القول بأن العلاقات بين أفراد المجتمع الإفريقي كانت تستند إلى الولاء الشخصي للزعيم أو القائد أو الحاكم وغياب الأشكال المؤسسية للإدارة المركزية الصارمة لا ينفي -من وجهة نظر هذا الاتجاه- حقيقة قيام مفهوم الإقليم ووجوده -بما

(١) Ian Brownlie , *op. cit.*, p8

(١)

(٢) محمد فجالى ، م. س. د. ، ص ٦٢

(٣) ذهب البعض إلى أن حضارة المجتمعات في القارة الإفريقية في العصور القديمة كانت أرقى من أي حضارة أو مجتمع انطلاقاً من الطابع الزراعي للقارة بما يعنيه من استقرار وتنظيم على نحو لم تعرفه أوربا ذاتها انظر في ذلك: والتر روبن ، أوربا والتخلف في إفريقيا ، ترجمة : احمد القصير ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة بعدد ١٢٢، ١٩٨٨) ص ١٠٢: ١٠٥.

Erca Simon, "Negritude and Clutural Problems of Contemporary Africa" *Presence Africa*, (Paris: Presence African Publication, VOL. 18, No. 47, 1963) , pp 140: 142

Ian Brownlie, *Op.Cit.*, p 8

(٤)

يعنيه من شرعية متعلقة بحيز معين- لدى المجتمعات سالفة البيان تتطلب كما هي الشواهد التاريخية أن السلطات الحاكمة لاجتياز ذلك الحيز دخولاً أو خروجاً^(١). مما يعنى بالضرورة معرفة نطاق امتداد ذلك الحيز وحدوده.

سادساً: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الافتقار للتحديد الدقيق للحدود هو أمر طبيعي ويتسق وطبيعة المرحلة التاريخية حيث لم تكن هناك حاجة له. إضافة إلى ما يذهب إليه البعض من أن الأخذ بالحدود الخطية -على عكس ما هو شائع- دليل على الجهل بمقتضيات وحقائق الواقع الجغرافي للمجتمعات. ويضيف هؤلاء أنه رغم الإقرار بتلك الحقيقة -أن التحديد الدقيق لاحاجة له- فإن ذلك لا يتعارض ومعرفة مفهوم الحدود في ذاته^(٢).

سابعاً: يرى بعض مؤيدي هذا الاتجاه أنه بالنسبة لشمال أفريقيا مثل العامل الديني صعوبة كبيرة أمام تعيين الحدود على نحو ثابت وجامد، ففي هذه المناطق -شمال أفريقيا- والتي تعتبر أكثر تنظيماً ظلت الحدود غير منضبطة بل مطاطة. ويدللون على ذلك بأن سيادة سلطان المغرب لم تكن تشمل إلا جزءاً معيناً من الإقليم التابع له وهي الأقاليم المعروفة ببلاد المخزن الشريفى أما الأقاليم الأخرى المعروفة ببلاد «السيبة» فإنها لم تكن خاضعة لسيادته^(٣). ومع ذلك يرى ذلك البعض أن ذلك قد يرجع في جانب كبير منه لأسباب اقتصادية تتعلق بقيمة الإقليم. ويستشهدون في ذلك بالمعاهدة المبرمة بين المغرب وفرنسا عام ١٨٩٥م بشأن الحدود الجزائرية المغربية والتي استتت تعيين الحدود في المناطق التي لا تزرع وتركت هذه الأراضي لاستعمال الرعاة في كلا الجانبين ويضيف ذلك النفر -من أنصار الاتجاه الأخير- بعداً آخر لدور العامل الديني وعلاقته بمفهوم الحدود بخاصة في البلدان الإفريقية الإسلامية. انطلاقاً من أن الإسلام يقسم المعمورة إلى قسمين^(٤):

- دار الإسلام: وهي كل الأقاليم التي امتد إليها سلطان الدولة الإسلامية. وطبقت فيها الشريعة الإسلامية.

(١) Antony Allott, "Boundaries and Law ...", *op.cit.*, p 11

(٢) Jesse Reeves, *op.cit.*, p 542

(٣) محمد فجالي ، م. س. د. ، ص ٦٢

(٤) يضيف فريق من الباحثين والفقهاء داراً ثالثة إلى جانب دار السلام ودار الحرب هي دار العهد التي تمثل حلقة وصل ووسط بين النوعين حول هذا التقسيم وطبيعة العلاقة بين هذه الفئات الثلاثة وصلتها بمفهوم الحدود وتطوره انظر :

د. عز الدين لوهية ، م. س. د. ، ص ٢٨ وما بعدها.

وانظر : باختصار واق في ذات المصدر: أماني عبد الرحمن صالح ، «أشكالية الحدود في التصور الإسلامي» (السياسة الدولية ، عدد ١١٢ أبريل ١٩٩٢) ، ص ٥٤-٧٥.

- دار الحرب: وهى كل الأقاليم الخاضعة لسلطان غير الدولة الإسلامية ولا تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية.

حيث يرى هؤلاء أنه بالرغم من أن هذا العامل يفقد الحدود دورها ووجودها فى اتئول الإفريقية التابعة لدار الإسلام فى ظل اعتبار دار الإسلام وحدة واحدة. فإنه بإمعان النظر فى جوهر هذا الفكر يتضح أنه يشير إلى تكريس مفهوم الحدود كمنطقة فى إفريقيا. (١)

حاصل القول أن هذا الفريق الأخير يؤكد على أصالة مفهوم الحدود فى إفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية، ويعرض التيار الذى ينكر على إفريقيا معرفتها للحدود ووجودها لا شئ إلا أن الصيغة الأوربية للحدود فى إفريقيا لم توجد إلا بعد الحقبة الاستعمارية. (٢)

المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين

يفرض السعى للترجيح بين الاتجاهين السابقين تحديد المعيار الحاكم للترجيح، وعلة ذلك أن النظر إلى حجج كل فريق مستقلة بذاتها يمكن أن يقود إلى أن كلا الاتجاهين صحيح، ولذا فإن الفصل والترجيح يقتضى الأخذ فى الاعتبار مجموع الحجج والأسانيد دون التوقف عند حجة واحدة أو اثنتين للقول بقدم أو حداثة الحدود فى أفريقيا لما يؤدى إليه ذلك من فساد فى الاستدلال والنتائج، ومما يؤكد ذلك -على سبيل المثال- أن القول بأن المجتمعات الإفريقية القديمة كانت قائمة على الولاء الشخصى لا الإقليمى وبالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود، هو فى ذاته قول يحتمل الخطأ والصواب ويستمد هذه الصفة أو تلك من مؤشرات خارجية. على أساس أنه إذا كان القياس يتم بمقتضى علاقات الأفراد وبعضهم البعض مع انتقاء فكرة الملكية والإقليم يكون القول صحيحاً. أما إذا ثبت قيام فكرة الملكية والتبعية الإقليمية تكون الحجة داحضة. وهكذا فإن التمعن فى جوهر أسانيد وحجج الطرفين يقود إلى الاعتقاد بأن المحك الأساسى فى الترجيح إنما يرتبط بالإجابة على سؤالين آخرين وهما هل عرفت القارة الإفريقية ظاهرة «الدولة» قبل الحقبة الاستعمارية أم لا؟ وما هو موقع التطور الإفريقى قبل الاستعمار فى إطار التطور العام لظاهرة الحدود فى تلك الحقبة؟.

والإجابة على التساؤل الأول سيتم اتباع التعريف القانونى للدولة بتركائبه -التقليدية- الثلاثة (شعب- إقليم- سلطة حاكمة) وبالتالي يمكن القول أن القارة

(١) محمد لجالى ، م.س.د.، ص ٦٤.

(٢) م.س. ، نفس الصفحة .

الإفريقية قد عرفت فكرة الدولة - بهذا المفهوم، وهو ما تؤكد الشواهد التاريخية في أنحاء القارة المختلفة. حيث قامت العديد من الحضارات والممالك والامبراطوريات فإلى جانب المملكة المصرية الفرعونية - التي ظلت أهم مملكة في إفريقيا والعالم القديم - تبرز عدة ممالك وإمارات أخرى منها مملكة النوبة جنوب مصر والتي استطاعت في فترات من الزمن إخضاع المملكة المصرية ذاتها لهيمنة حاكم النوبة.^(١) هناك أيضاً حضارة قرطاجة - تونس حالياً - التي نافست روما طويلاً. ودخلت معها في حروب ممتدة انتهت بانتصار روما وتدمير قرطاجة عام ١٤٦ ق.م. الأمر الذي مكن الرومان من بسط هيمنتهم على شمال إفريقيا بأكملة بإماراته وممالكه المختلفة. وهي الهيمنة التي دامت حتى مطلع القرن الثامن الميلادي حينما استطاعت الجيوش الإسلامية طرد الرومان من جميع المدن الساحلية بشمال إفريقيا لتصبح هذه المدن جزءاً من العالم الإسلامي، وتاريخه الذي يشير إلى قيام عدة ممالك وإمارات مستقلة في هذه المنطقة (شمال إفريقيا) من أشهرها الدول والممالك في مصر الإسلامية كالفاطمية والأيوبيّة والمملوكية وقد احتفظت الأخيرة بعلاقات مع الممالك القائمة في غرب إفريقيا^(٢).

أما في شرق القارة، فقد قامت في القرن الأول الميلادي دولة «أكسوم Axum» في منطقة القرن الإفريقي - سرعان ماتحوّلت إلى دولة الحبشة في القرن الثالث الميلادي بفضل توسعات ملوك «أكسوم» ومد حدود دولتهم إلى مناطق جديدة خضعت لسيطرتهم الأمر الذي أدخلهم في حروب مع كل من عرب اليمن ودولة النوبة والتي كانت تعرف بمملكة «مروي». وكانت تقع إلى الغرب من الحبشة وجنوب مصر. ويذهب البعض إلى أن منطقة شرق إفريقيا قد شهدت قيام ظاهرة الدولة المدينة Small city States على طول الساحل من «مقديشو» في الشمال حتى سفالة Sofala (قرب مالاوي) في الجنوب ومن أمثلة دولة المدينة هذه كل من الزنج Zanj وكيلاوا Kilwa على أنه إلى جانب تلك الإمارات والممالك بشرق القارة قامت عدة امبراطوريات واسعة النفوذ في شرق القارة ومن أبرزها مملكة البوجندا Buganda ومملكة البونيورو bunyoro اللتين شكلتا معاً امبراطورية واحدة خلال القرن الثامن عشر وإلى جانب هاتين المملكتين كانت هناك مملكتان أقل وزناً وهما مملكتي الأنكولي Ankole وتورو Toro اللتين كانتا تدينان بالولاء والتبعية لملك البونيورو. وتشير الدراسات إلى أن زعماء هذه الممالك قد

(١) حول أهمية وتاريخ هذه الملكة انظر

- Erica Simon, *op. cit.*, pp 129- 132

- P .L and M . Shinne, "New Light on Medieval Nubia" *Journal of African History*. (Vol. VI, No. 3, 1965), p p 263- 273.

(٢) د.محمد محمد الأمين علاقات دولتي مالي وبنغازي بمصر في عصر سلاطين الماليك (١٢٥٠-١٥١٧)، مجلة الدراسات الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، عدد ١٩٧٥، ٤) من ص ٢٧٣: ٢٠٢.

استطاعوا تطوير مؤسسات سياسية مركزية ونظم مركزية لإستناد السلطة، كما استطاعوا تطوير نظم للإدارة المدنية والجيش قبل الحقبة الاستعمارية على نحو يتوافق ومقتضيات المرحلة التاريخية.^(١)

وفي غرب القارة، قامت عدة ممالك وامبراطوريات منها مملكة «غانا» التي قام المؤرخ العربي ابن بطوطة بتدوين تاريخها من عام ٢٠٠م حتى عام ١٢٤٨م حينما تم القضاء عليها لتقوم على أنقاضها مملكة أخرى هي مملكة مالي. وتشير الدراسات إلى دقة التقسيمات الإدارية لامبراطورية غانا في عصر ازدهارها ومع انهيار امبراطورية غانا قامت عدة ممالك وإمارات أخرى في غرب القارة منها دولة سونغاي ومالي وبورنو وسوسو SUSU إضافة إلى دولة موسى Mossi في القرن السابع عشر. وغيرها من الإمارات والممالك الإسلامية في القرن الثامن عشر. والتي من أشهرها كانم وسوكوتو وبورنو Bornu في شمال نيجيريا.^(٢)

أما في جنوب القارة، فقد قامت امبراطورية أخرى خلال القرن الثالث عشر الميلادي هي امبراطورية زيمبابوي في هضبة روديسا والتي ينسبها البعض إلى قبائل الشونا SHona الزنجية في هذه المنطقة في حين ينكر آخرون علاقة الزنوج بهذه الامبراطورية وتلك الحضارة والتي تحولت في العصور التالية إلى مملكة موتابا Mutaba التي أنشئت إلى الشمال من الموقع القديم لزيمبابوي. ومن أبرز وأشهر

(١) لطف من الجدير بالذكر ان الإقليم قد لعب دوراً كبيراً في قوة كل من مملكتي البونيرو والبونجا على نحو أدى فيه فقدان جزء من الإقليم إلى إضعاف قوة المملكة والإيذان بنزولها انظر في ذلك:-

-M. S. Kiwanuka, Bunyoro and the British, A Reappraisal of the Causes for Decline and Fall of An African Kingdom *Journal of African History*, (Vol. ix, No. 4, 1968), p p : 603 : 607

- A. D. Roberts, "The Sub - Imperialism of the Baganda" *Journal of Africn History*. (Vol. 111, No. 3, 1962), p p 635 : 650

Endre Sik, The History of Black Africa (Budapest: Akademiai Kiado, Vol. 1, (1970) pp 259-260

د. زاهر رياض ، مصر وإفريقيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦)، ص ٥١-١٢٢

سبنسر ترومنجهام ، ترجمة محمد النواوي، الإسلام في شرق إفريقيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٢)، ص ١٠-٧٤

وحول الممالك القديمة في أوغندا وعلاقتها المتبادلة وانعكاسات ذلك التراث على دولة أوغندا انظر:-

د. ابراهيم نصر الدين، «الاندماج الوطني في أوغندا» بحث مقدم إلى الندوة الدولية لعروض النيل (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مارس ١٩٨٧)، ص ٨ وانظر والتر روثي، ص ٩٢: ٩٤

(٢) حول هذا الممالك وغيرها من الإمارات التي شهدت القارة ككل انظر باختصار ص ٩٢: ٩٤

T. Olawale Elias, *Government and Politics in Africa* (Bombay :Asia Publishing House. 1963), p p 3: 6

Ibid., p p 8 - 9

وحول اسباب انهيار هذه الممالك والامارات انظر:

الممالك الإفريقية في جنوب القارة مملكة الزولو التي أسسها الزعيم «شاكا» الذي يصفه البعض بأنه نابليون الجنوب الإفريقي لما قام به من فتوحات وغزوات مكنته من تأسيس مملكة مترامية الأطراف. اعتماداً على جيش جيد التنظيم، ومملكة (الندبيلي) التي أقامت صلات مع معظم تلك الممالك سلماً وحرية.^(١)

وقد اعترف الأوروبيون أنفسهم بقوة وعظمة تلك الممالك ودقة تنظيمها. وهو الاعتراف الذي توجد عليه العديد من الشواهد التاريخية والقانونية. سواء اتخذت هذه الشواهد صورة كتابات الرحالة الأوروبيين في إفريقيا، أو صورة الاتفاقات المتبادلة بين القوى الأوربية والكيانات السياسية الإفريقية.^(٢) حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين القوى الأوربية والدول الإفريقية قبل القرن التاسع عشر تشير في مجملها إلى قيام كيانات سياسية (إمارات- ممالك- امبراطوريات...) مستقلة في غرب و جنوب إفريقيا على قدم المساواة مع نظيرتها في أوربا.^(٣) أكثر من ذلك يذهب الفقيه الهولندي «هوجو جرتيوس» Gratus إلى أن الدول الإفريقية البحرية قد عرفت فكرة المياه الإقليمية أو المنطقة المجاورة Zone Adjacent لشواطئها والتي تخولها حق الاحتلال Occupation أو شبه الاحتلال quasi occupation لممارسة الصيد والملاحة، وهي الأمور التي كانت تعتبر استثناءً على المبدأ العام الساري في تلك الحقبة (القرن السابع عشر) وهو حرية أعالي البحار. Freedom of the High Seas. ويلاحظ أن مضمون بعض المعاهدات التي عقدت بين القوى الأوربية والكيانات السياسية في أرجاء إفريقيا -لأسيما المناطق الساحلية- يشير إلى اعتراف الأوروبيين بالسيادة الإقليمية للوحدات السياسية الإفريقية، حيث قامت معظم المعاهدات في هذه

(١) حول مملكة الزولو ويور الملك بها انظر:-

Max Gluck Man, "The Kingdom of the Zulu of South Africa" in M . Fortes and Evans- Prichard (eds.), *African Political Systems* (London: : Oxford University Press . 3rd Edition 1948). p p 25 : 5

وحول علاقات مملكة الندبيلي مع القوى المعاصرة لها انظر:-

WiLLiam F. Lye., "The Ndeble Kingdom South of the Lampopo River". *Journal of African History* , (Vol x No 1, 1969), p p 101 : 103.

وانظر والتر رولاني بم.س.ذ.، ص ١٠٣:٩٧ ص ١٨٥:١٩٢.

C. H. Alexandrowicz, "The Partition of Africa by Treaty.," in K. Ingham (ed.), *Foreign Relations of African States* (London: Butterworths 1974) PP. 131:132. (٢)

Charles H. Alexandrowicz, *New and Original States: the Issue of Reversion to Sovereignty* " *International Affairs* (Vol. 48, No. 3, July 1989), PP 469 , 471: 472

C.H Alexanderowicz, "The Partition of Africa" *op.cit.*, p 133. (٣)

الفترة من حيث الشكل على أساس المعاملة بالمثل بين طرفي الاتفاق ومن حيث الموضوع أو المحل انصب الاهتمام على تنظيم عمليات التجارة وبخول رعايا كل من طرفي الاتفاق لدى الآخر إضافة إلى تنظيم سبل التقاضي وفرض المنازعات التي تقع لدى أي من الطرفين ويكون أحد اطرافها أو كليهما من رعايا الطرف الآخر.^(١)

وتقدم الاتفاقات المبرمة بين القوى الأوربية والقوى الإفريقية في شمال القارة أمثلة واضحة وقاطعة الدلالة على المعاملة بالمثل، ومن أقدم هذه الاتفاقات التجارية تلك التي عقدت بين إمارة «بيزا» Bisà وتونس عام ١١٥٧م والتي انصب اهتمامها على تنظيم عملية التعامل مع التجار المسيحيين ومعاملتهم في شمال أفريقيا إضافة إلى سماح الاتفاق «للبيزيين» بالإقامة والتجارة في تونس.^(٢)

وتشير الشواهد التاريخية إلى أن معظم الاتفاقات التي أبرمتها القوى الأوربية خلال القرن التاسع عشر قد تضمنت فقرات صريحة الدلالة على مبدأ المعاملة بالمثل ويكتفى في هذا المقام بمثالين لدولة مراكش مع كل من فرنسا وبريطانيا كل على حدة:^(٣)

ففي اتفاقها مع فرنسا عام ١٦٣١م نصت الاتفاقية المبرمة بين المغرب وفرنسا على منع السفير المغربي لدى فرنسا امتيازات قضائية. كما نصت على أنه في حالات النزاعات المختلطة (مغربية-فرنسية) يخضع النزاع للقضاء المغربي إذا كان الحادث قد وقع بالمغرب. ويحظى الحكم الصادر عن القضاء المغربي بالتنفيذ في فرنسا. بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية وتطبق نفس الشروط على النزاعات الواقعة على الأراضي الفرنسية. وقد تضمنت الاتفاقيات التي عقدت تالياً بين الجانبين شروطاً مشابهة (مثال معاهدتي ٢٩ يناير ١٦٨٢م، ٢٨ أغسطس ١٧٦٧م).

ولم تختلف الاتفاقية المبرمة بين مراكش والمملكة المتحدة من حيث المضمون عن المعاهدات السابقة حيث تضمنت اتفاقيتي ١٧٢١م، ١٧٦٠م نصوصاً تمنح الامبراطور المغربي اختصاصاً قضائياً في حالة النزاعات المختلطة الواقعة على الإقليم المغربي. أما تلك الواقعة في بريطانيا فإنها تخضع لسلطان محكمة مختلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المساواة والمعاملة بالمثل التي سادت العلاقة بين الوحدات السياسية الإفريقية والقوى الأوربية لم تقتصر على الجانب القضائي فقط بل

Ibid., p 131.

(١)

Ibid., pp132:135

(٢)

ولزيد حول واقع الدول الإفريقية في هذه الفترة انظر: الترويض من ١٦٣: ١٩٥.

(٣) حول هذه المعاهدات وغيرها انظر:

C.H Alexanderwicz, "The Partition of Africa", *op.cit.*, PP: 132:138.

امتدت كذلك لتنظيم ورعاية مصالح رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر. من ذلك -على سبيل المثال- أن الاتفاق المبرم بين طرابلس وفرنسا في ٢٩ يونيو ١٦٨٥ قد نظم عملية نقل ملكية ممتلكات رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر إلى (بولته) حال وفاته.^(١)

حاصل ما سبق ذكره من نماذج وأمثلة -وغيرها كثير- أن القارة الإفريقية قد عرفت ظاهرة الدولة بمعنى الكيان السياسي بأركانها الثلاثة -شعب- إقليم- سلطة حاكمة. الأمر الذي يمكن معه القول أيضاً أنها قد عرفت ظاهرة الحدود السياسية. وذلك أمر منطقي -وبديهي- في ضوء الحقائق التاريخية الشواهد القانونية السالف ذكرها. حيث أن التزامن الحادث بين الوحدات والكيانات السياسية الإفريقية وتجاورها يقتضى بالضرورة قيام حدود فاصلة بين تلك الكيانات حيث أن زوال هذه الحدود كان يتبعه زوال الوحدة السياسية وانطوائها داخل كيان أقوى أو أكبر، ومن ناحية أخرى فإن الشواهد والآثار القانونية السالف ذكرها تكشف من جانبها أيضاً الدراية بعنصر الإقليم وما يقتضيه ذلك بالضرورة من الوعي بمفهوم الحدود. حيث أن الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقات سالفه الذكر يتطلب ضمناً وعى طرفي المعاهدة أو الاتفاق بالمساحة الأرضية التابعة لكل طرف وإطار هذه الرقعة أو الإقليم ممثلاً في الحدود.^(٢) الأمر الذي لم يكن من المستغرب معه أن يأتى مفهوم الحدود بلفظه في أحد الاتفاقات الموقعه في غرب أفريقيا في الفترة ١٨٧٧-١٨٨٠م^(٣).

على أنه ينبغى الإشارة هنا إلى حقيقتين هامتين في هذا الصدد أولاهما، ضرورة التفرقة بين الدراية بمفهوم الحدود والقدرة على ضبط الحدود والسيطرة عليها حيث أنه

^(١) Ibid., P138.

^(٢) يذهب الباحثون الانثروبولوجيون إلى القول بأن العديد من المجتمعات الإفريقية عرفت الحدود السياسية بوظائفها المختلفة من حيث تبيانها لنطاق السيادة والنفوذ والسلطة والتبعية الإقليمية. ويؤكدون على أهمية فكرة الإقليم لأى مجتمع من المجتمعات مهما صغر حجمه. انظر تقييم الباحث رد كليف برون لكتاب Forest and Evans - Brichard, op.cit., pxiv وانظر كذلك مقدمة نفس الكتاب. PP. 10:11.

^(٣) وردت كلمة الحدود في رسالة من سلطان بورنو إلى سلطان سوكوتو بشأن نزاع حدودى بين الجانبين وجاء في هذه الرسالة الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله "من عبد الله تعالى عمر بن محمد الأمير الكانى إلى حضرة الأجل الأفضل الاعز الأحرم الأكمل أمير قومه ومالك زمام أرضه...السلطان معاذ بن التقي محمد بلو المرحوم . السلام التام ورحمت الله تعالى وبركاته أما بعد فإننا وصل إليك كتابنا هذا فالذى نطلبك به أن ابنتنا أبا بكر قد أعلمنا بانتطاع التنازع بينه وبين وزيركم...فى شأن الحدود التى بينتنا وبينكم، فإن ثبت على ما توافقنا عليه ورضيت به، فقد استقام الأمر ومرجع السبيل إلى أصله، ولا يكون من جهتنا إن شاء الله تعالى إلا الخير، وتأكيد العهد والأمانه على الوجه السابق هذا ما اعطيتك به وفقنا الله وإياكم على رعاية العهد والميثاق إلى يوم اللقاء والتلق بجاه الفضل الخلق على الإطلاق سيينا محمد عليه صلاة الملك الخلاق...أمين والسلام" انظر صورة الوثيقة باللغة العربية في:

Basil Davidson, Africa in History: Themes and Outlines (London: Weidenfeld and Nicolson. 1989), P. 218.

مع دراية العديد من الوحدات السياسية في إفريقيا بالمفهوم إلا أنها لم تكن في كل الأحوال قادرة أو راغبة في ضبط هذه الحدود والسيطرة عليها. وأما الحقيقة الثانية فمؤداها أن القارة الإفريقية في تلك الحقبة التاريخية وذلك التطور لم تكن بدعاً أو خروجاً عن السياق العام للحدود، وبالتالي فإن مفهوم الحدود الذي عرفته القارة في الحقبة السابقة على الاستعمار لم يكن هو ذلك المفهوم الخطي الدقيق. وإنما هو في غالب الأحوال مفهوم قائم ومستند إلى الطبيعة ومناطق النفوذ وإذا ارتبطت الحدود ضيقاً واتساعاً بقوة الوحدات السياسية وضعفها وهي في ذلك أيضاً لم تختلف عن التطور العام لظاهرة الحدود السياسية. الذي لم يكن يعرف بعد ظاهرة الحدود الجامدة غير القابلة للتغيير.^(١)

ويتبقى التحفظ على ما يذهب إليه فريق المعارضين للحدود الإفريقية قبل الاستعمار. من أنه لا أهمية لهذه الحدود - حال وجودها - بدعوى أنها لا تتفق ومقتضيات الإدارة الحديثة أو لأن الاستعمار قد تجاهلها، أو لأنها لم يعد يستند إليها كدليل إثبات للحدود. وعلّة الرفض أن كافة هذه الأسباب ليست بحجة كافية أو سبب مانع يحول دون دراسة طبيعة الحدود الإفريقية قبل الاستعمار لما لذلك من أهمية في الكشف عن مدى الاستمرارية والانقطاع في تاريخ الوحدات السياسية في القارة، ودراسة تأثير الحقبة الاستعمارية على الكيانات الإفريقية. وأثر كل ذلك على ملامح الحياة المختلفة بالمجتمعات الإفريقية فعدم الاستدلال بهذه الحدود السابقة لا ينفي أهميتها. إلا كما ينفي سقوط الأندلس أثر الحضارة الإسلامية على أوروبا.

المبحث الثاني الاستعمار الأوروبي وتطور الحدود السياسية في إفريقيا

ظلت قارة إفريقيا مغلقة أمام العالم الأوربي لقرون طويلة حتى أطلق عليها اسم "القارة المظلمة". "Dark continent" تعبيراً عن جهل الأوروبيين بما يدور داخل هذه القارة وما يوجد فيها. وهو أمر تفسره العديد من الأسباب لعل من أهمها: (١)

- انتشار الغابات الكثيفة في أنحاء القارة.

- عدم صلاحية أنهار القارة للملاحة بصفة عامة لطبيعة القارة الهضبية وشدة إنحدار الأنهار تجاه الساحل وانتشار الجنادل والشلالات بها الأمر الذي جعلها غير ملائمة للملاحة أو قابلة للاجتياز.

- وجود الصحراء الكبرى كمائق طبيعي أمام التوغل البشري إلى داخل القارة. لاسيما في ظل المناخ الإفريقي الصحراوي شديد الحرارة

- قلة الشواطئ والخلجان الساحلية الصالحة كموانئ طبيعية إضافة إلى انتشار الأمراض الفتاكه وضيق السهل الساحلي بالقارة الذي ينتهي غالباً إما بمناطق صحراوية أو شبه صحراوية. أو غابات كثيفة صعبة الاجتياز أو الاختراق.

- يضاف إلى العوامل الطبيعية السابقة عوامل بشرية تتعلق بالسياسة الأوربية تجاه القارة الإفريقية خلال القرن السادس عشر حيث لم تسع أوربا إلى كشف القارة داخليا ذلك أن الاهتمام الأوربي كان منصبا بالأساس على أراضي الهند الشرقية ولذا كانت إفريقيا مجرد محطة على طريق الشرق.

ورغم هذه المعوقات والأسباب فإنه منذ مطلع القرن السادس عشر شهدت القارة الإفريقية اتصالات متوالية ورحلات أوربية إلى سواحل إفريقيا سرعان ما تطورت إلى تنافس أوربي من أجل الاستيلاء على القارة عبر عدة مراحل. تبدأ بالكشف الساحلي للقارة حيث اقتصر الوجود الأوربي على السواحل الإفريقية، وتنتهي بالاستعمار الفعلي

(١) حول هذه الأسباب وغيرها:-

-Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoeman, *op.cit.*, PP 35:44.

- T. Olawale Elias, *op.cit.*, PP, 11:13

- C. E. Carrington, *op.cit.*, PP 424:426.

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoeman, *op.cit.*, PP 44:62.

لمزيد انظر

Roland Oliver and Anthony Atmore, *Africa Since 1800*. (Cambridge: The University Press 1967). PP 102:127.

لأنحاء القارة مع نهاية القرن التاسع عشر والذي يؤرخ له بعام ١٨٨٤م - ١٨٨٥م وهوتاريخ عقد مؤتمر برلين الذي كان انعقاده نقطة تحول جوهرية في تاريخ القارة على نحو ما سيرد البيان^(١).

وفي إطار التصارع على استعمار القارة وتقسيمها بين القوى الأوربية تم استخدام كافة الأدوات والسياسات اللازمة لبسط الهيمنة على المجتمعات الإفريقية من قبل هذه القوة أو تلك من القوى الأوربية كالمعاهدات، والفتح، والاحتلال، والاستعمال، ووضع اليد Usage and Sufferance.

وقد طرحت العديد من النظريات لتفسير ظاهرة الاستعمار والتنافس الاستعماري حول القارة الإفريقية، وهو ما يخرج عن إطار هذا البحث الذي يعنى - بالأساس - بدراسة وتقييم أثر الاستعمار الأوربي على الحدود السياسية في إفريقيا^(٢). وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين يذهب أولهما إلى أن الاستعمار قد لعب دوراً سلبياً فيما يتعلق بالحدود السياسية في إفريقيا حيث جاءت حدوداً مصطنعة وتعسفية ومفروضة على المجتمعات الإفريقية ولم تراعى الاعتبارات الطبيعية والبشرية في القارة وعلى النقيض من ذلك يذهب الاتجاه الثانى إلى الدفاع عن أثر الاستعمار فيما يتعلق بالحدود السياسية في إفريقيا انطلاقاً من تنفيذ الحجج السابقة وطرح أسانيد خاصة تتعلق بواقع القارة الإفريقية قبل الاستعمار وبعده.

وفي ضوء ما سبق وسعياً للتحقق من أثر الاستعمار الأوربي على الحدود السياسية في إفريقيا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الاول : مساوى الحدود الاستعمارية.

المطلب الثانى : تنفيذ مساوى الحدود الاستعمارية.

المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين.

(١) Antony Allott, "Boundaries and the Law ...", *op.cit.*, P12

- Robert D. Hadgson and Elvyn, A. Stonman, *op. cit.*, pp44-62.

- Roland Oliver and Anthony Atmor, *Africa Since 1800* (Cambridge: The University Press 1967), pp102-127.

وحول ملائمة ذلك الصراع وجنوده انظر:-

J.DHargreaves, "Towards A History of the Partition of Africa" *Jouranal of Africa History* (Vol 1 No1 1960) PP 97:109.

(٢) حول تلك النظريات بصفة عامة انظر:

G.N. Sanderson, "The European partition of Africa Coincidce or Conjuncture?" in E.F. Penrose (ed.), *European Imperialeasm and Partition of Africa*, (:London.Frank Cass 1975) PP 2:16.

د. حورية مجاهد، الإستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية. (القاهرة عالم الكتب ١٩٨٥).
ص ٧٢:٤١.

المطلب الأول : مساوى الحدود الاستعمارية

تذهب غالبية الدراسات إلى أن التنافس الاستعماري الأوربي حول قارة إفريقيا قد أسفر عن العديد من المثالب فيما يتعلق بالحدود السياسية في القارة ويستندون في ذلك إلى الحجج التالية :

أولاً: أن الحدود التي وضعتها القوى الاستعمارية في مجملها حدود مصطنعة غير طبيعية حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن مجمل الحدود الطبيعية في القارة الإفريقية لا تزيد عن ٢٦ ٪ في حين بلغت نسبة الحدود السياسية التي تتبع بواثر العرض وخطوط الطول ٤٤ ٪ والباقي (٣٠ ٪) تم وضعه استناداً إلى أسس رياضية.^(١)

ويشير أنصار ذلك الاتجاه إلى تميز إفريقيا في هذا الصدد عن غيرها من القارات الأخرى التي لم تعرف ذلك الحجم من الحدود الاصطناعية لاسيما القارة الأوربية التي جاءت حدودها في معظمها وفق اعتبارات طبيعية وبشرية (جبال - أنهار، أجناس). وكذلك استراليا. التي لم تعرف الحدود الدولية البرية ؛ انطلاقاً من طبيعتها الجغرافية الخاصة.^(٢)

ويذهب هذا الفريق إلى أن الاستناد إلى الحدود الفلكية والهندسية إنما جاء انطلاقاً من سهولة تحديد تلك الحدود على موائد المفاوضات والخرائط بصرف النظر عما يعنيه ذلك من مشكلات في أرض الواقع.^(٣) ولذا حظيت الحدود المستندة إلى خطوط مساقط المياه Watersheds بنصيب وافر في تعيين الحدود بين القوى الاستعمارية حتى قبل اكتشافها تماماً ورسمها على الخرائط، وإنما بمجرد اتفاق أو اعتراف؛ من ذلك اعتراف بريطانيا عام ١٨٩٤ بسلطة الملك ليوبولد على حوض نهر الكونغو حتى مساقط المياه للأحواض المجاورة بخاصة تلك المتعلقة بنهر النيل في الشمال.^(٤)

(١) يذهب "سعديه توفال" إلى أن الحدود الإفريقية ليست أكثر حداثة من بعض الحدود الأوربية التي تم تعيينها بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث أن معظم الحدود الإفريقية قد تم تعيينها قبل عام ١٩١٠. انظر في ذلك:

Saadia Touval, *The Boundary and Politics of Independent Africa* (Massachusetts: Harvard University Press. 1972) PP 3:4.

وليزيد انظر محمد فيجالي: م.د. ص ص ٧١-٧٢. Jeffrey Herbst, *op. cit.*, PP 674: 675. Boutros Ghali, *op. cit.*, P15

وانظر الأمثلة في Paul de Lapradelle, *op. cit.*, PP 177:178, 181

K.M Barbour, *op. cit.*, P 305. (٢)

(٣) حتى أن البعض يطلق عليها الحدود الورقية "paper Boundaries" انظر في ذلك: Eric Fischer, *op. cit.*, P212

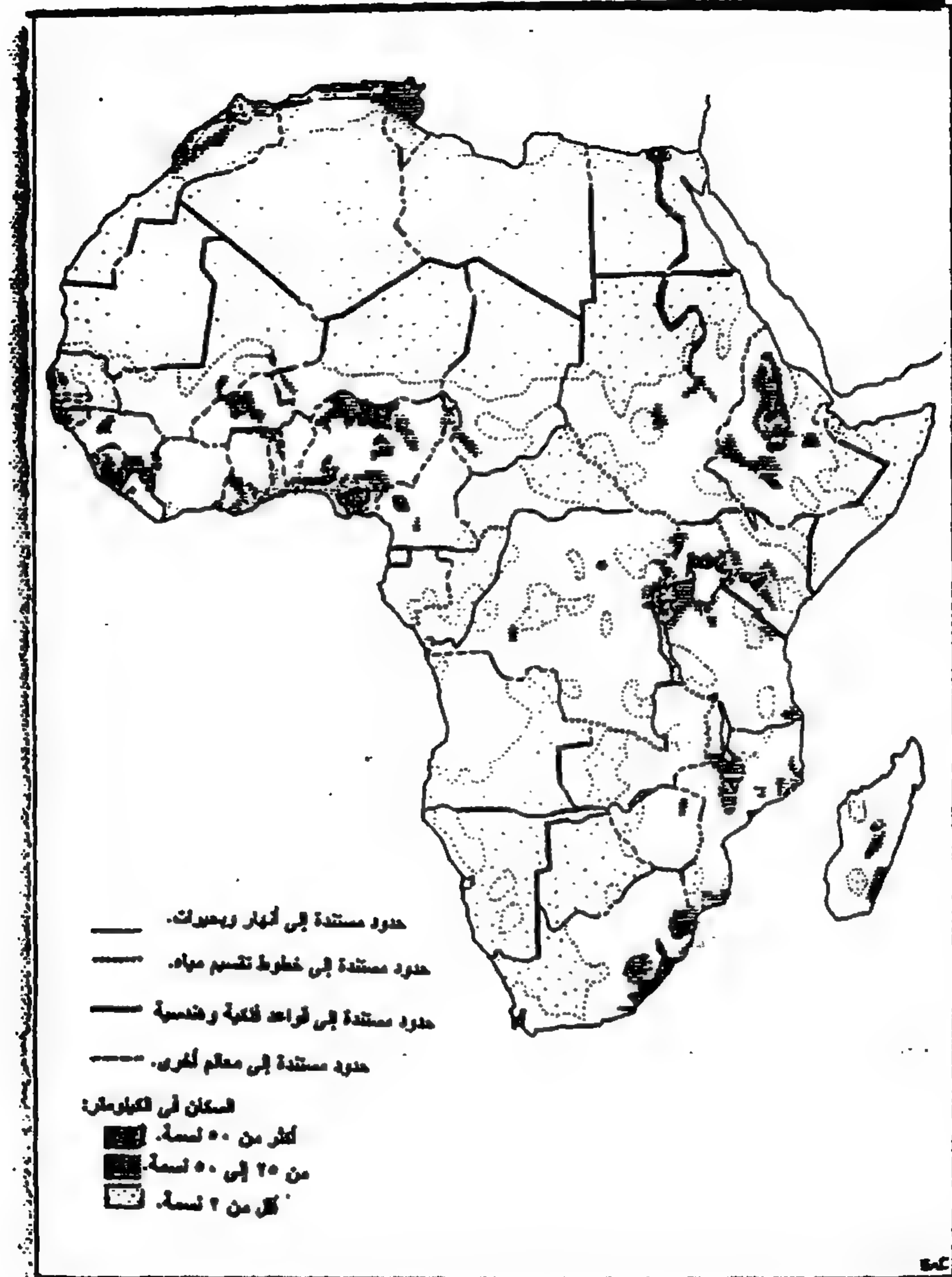
K.M Barbour, *op. cit.*, P308

C.E Carrington, *op. cit.*, P432.

Paul de Lapradelle, *op. cit.*, P197. (٤)

خريطة (٢)

الحدود من حيث الاستناد إلى الظواهر الطبيعية مع بيان الكثافة السكانية



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique
(Foyard : Librairie Foyard, 1991) , Appendix p 15 .

ومن أمثلة الحدود الفلكية الخط الفاصل بين مصر والسودان عند دائرة عرض ٢٢ شمالاً. وكذا الخط الفاصل بين إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً) وبتشوانا لاند (بوتسوانا حالياً).^(١) وتوضح الخريطة أن الخطوط الفلكية والرياضية قد استخدمت عادة - وإن لم يكن دائماً - في المناطق ضئيلة السكان كالصحراء الكبرى، وأن الحدود المستندة إلى معالم طبيعية قد وجدت في المناطق الآهلة بالسكان والمعروفة إبان رسم الحدود.^(٢) ورغم مميزات الحدود الطبيعية إلا أن القوى الأوربية لم تلجأ للأخذ بها فيما يتصل بتعيين وتخطيط الحدود الإفريقية، بل عارض البعض ذلك لتكلفتها الباهظة^(٣) وبصفة عامة لم تراعى الحدود الاستعمارية الظواهر الجغرافية أو الإثنية أو الثقافية^(٤)

ثانياً : تعارض الحدود السياسية مع الأوضاع البشرية في القارة حيث لم تراعى القوى الاستعمارية عند تخطيطها الحدود السياسية في إفريقيا الظروف والتقسيمات البشرية فلم تتخذ الحدود بين القبائل والجماعات حدوداً سياسية بين المستعمرات الأوربية في إفريقيا. ويدل أنصار ذلك الاتجاه على رأيهم بمثالين تقليديين في هذا الصدد هما شعب الصومال. وشعب الإيوى Ewe حيث أدت التقسيمات الاستعمارية إلى توزيع شعب الصومال بين خمس وحدات سياسية هي الصومال الإيطالي، الصومال البريطاني، الصومال الفرنسي وأثيوبيا، وكينيا. أما شعب الإيوى Ewe فقد توزع هو الآخر بين أكثر من وحدة سياسية فقبل الحرب العالمية الأولى توزع هذا الشعب ما بين مستعمرة توجولاند الألمانية التي ضمت معظم أفرادها من ناحية ومستعمرة ساحل الذهب (غانا حالياً) البريطانية من ناحية أخرى. وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد تشتت شعب الإيوى حيث تقاسمت بريطانيا وفرنسا المستعمرة الألمانية توجولاند فتوزع شعب الإيوى ما بين توجولاند الفرنسية ونظيرتها البريطانية إضافة إلى الجزء الموجود في مستعمرة ساحل الذهب البريطانية.^(٥)

Ibid, P179-180

Boutros Ghali, *op. cit.*, P10

Michel Foucher, *op. cit.*, P125.

K.M Barbour, *op. cit.*, P10.

Jeffrey Hrbest, *op. cit.*, P 310.

C. H. Alexanderowicz, "New and Original States...", *op. cit.*, P. 472. J. A. (٤)

Hellen, "Independence or Colonial Determinism?" *International Affairs*

(Vol. 44, No. 4, 1968) P 693.

- Eric Fischer, *op. cit.*, PP 312 - 313

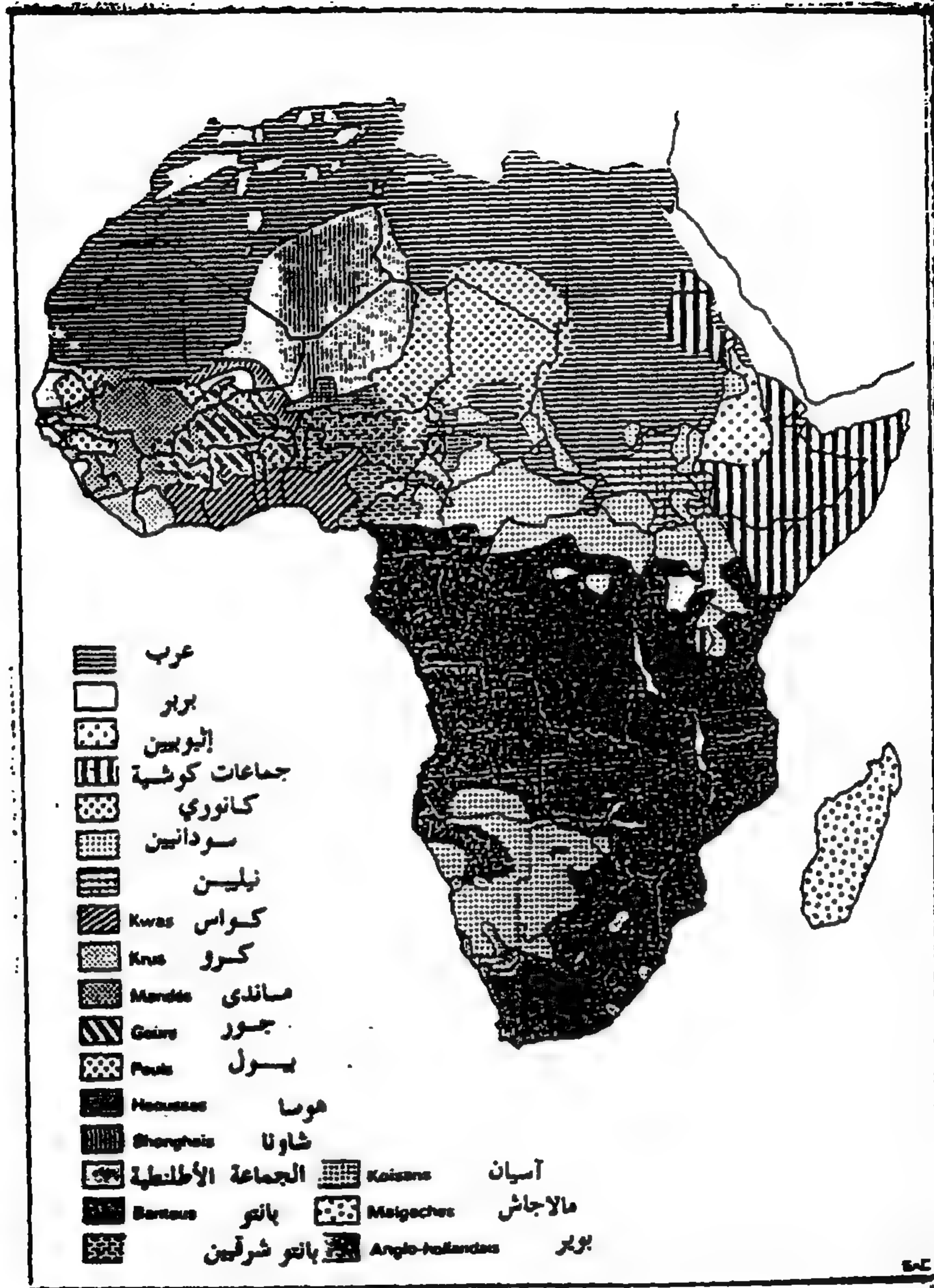
- Benjamin Eurbgrer, Irredentism and Politics in Africa". in Naomi Chazan

(ed.) *Irredentism and International Politics* (London : Adamantie Press ,

1991) P 100 Michel Foucher, *op. cit.*, P 123.

- Rubin and Weinstein, *op. cit.*, P 53.

خريطة (٣)
السلالات العرقية في إفريقيا



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique
(Foyard : Librairie Foyard, 1991) , Appendix p 24 .

ويرى هذا الفريق أن الحدود الاستعمارية لم يقتصر أثرها على هاتين الحالتين الصارختين فقط بل امتد ليشمل معظم أرجاء القارة. وتوضح الخريطة آثار الحدود الاستعمارية على التوزيعات والتقسيمات القبلية في أرجاء القارة الإفريقية. بما يؤكد فكرة التعسف في رسم هذه الحدود.^(١)

ثالثاً : أن تملك الأوربيين للأراضي الإفريقية في الفترة الاستعمارية استند فقط إلى الأسس الاقتصادية والاستراتيجية المستمدة من قيمة المكان أو الإقليم بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى غير اقتصادية سواء كانت عوامل اجتماعية أو ثقافية أو بينية الأمر الذى شوه - من وجهة نظر هذا الفريق - توازن القارة بوجود أقاليم غنية بخيراتها وأخرى فقيرة الإمكانيات والقدرات.^(٢) حيث أدت الحدود الاستعمارية في كثير من الأحيان إلى إضعاف النظم الاقتصادية التقليدية من خلال وقوف هذه الحدود الاصطناعية كحاجز أمام عمليات الهجرة والتنقل الموسمي من جانب كل من الرعاة والمزارعين في القارة الإفريقية سعياً وراء المطر.^(٣)

رابعاً: انطلاقاً من السمات سالفة البيان إضافة إلى قيام الحدود الإفريقية في جانب كبير منها على أساس مبدأ الاحتلال الفعلي الذى استنته مؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م.^(٤) وعدم مراعاته للأسس العملية في ترسيم الحدود إضافة إلى الطابع الإنفرادى التعسفى في تعيين هذه الحدود أو الاتفاق عليها يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن هذه الحدود غير مشروعة قانوناً إضافة إلى عدم مشروعيتها واقعاً. حيث وضعت في ظل غياب إرادات الدول والشعوب الإفريقية التى تساهم بحال في إقرارها أو تعيينها.^(٥) ذلك أنه حتى في الحالات التى جاء اكتساب الإقليم منها نتاج اتفاقات ومعاهدات بين القوى الأوربية أو ممثليها (مبشرين - رحالة - شركات تجارية..)

Olawale Elias, *op. cit.*, P 10

(١)

Antony Allott; "The changing Legal Status ...," *op. cit.*, PP 118-119.

(٢) محمد فجالى، م.س.د، ص ٦٥-٦٦، وأنظر كذلك:

W.A.E Skurnik, *op. cit.*, PP 320:321

وأنظر أيضاً:

William A. Hance, *The Geography of Modern Africa*. (New York: Columbia University Press, 1975) P 75.

J. A. Hellen, *op. cit.*, P 695

K. M. Barbour, *op. cit.*, PP 319: 323

(٣)

(٤) حول أثر ذلك المبدأ في أعمال التنافس على استعمار إفريقيا أنظر:-

G.N. Sanderson, *op. cit.*, PP 27-38

C.E Carrington, *op. cit.*, PP 433:439

(٥) محمد فجالى، م.س.د، ص ٦٦

Saadia Touval, *The Boundary Politics*, *op. cit.*, P 4

والحكام المحليين فإن هذه الاتفاقات والمعاهدات - من وجهة نظر هذا الفريق - لا يعتمد بها لأنها من ناحية لم تكن بين دول ذات شخصية دولية إضافة إلى أنه في أغلب الأحيان لم يكن للحكام والزعماء الأفارقة الموقعين عليها سلطة التوقيع على مثل هذه الاتفاقات، أضف إلى ذلك واقع أن التوقيع عليها جاء في كثير من الأحيان نتاج الرهبة والإغراء مما يشوب هذه الاتفاقات بالبطلان^(١).

ولتفسير هذه الطبيعة والسمات المميزة للحدود الإفريقية خلال الفترة الاستعمارية يذهب أنصار الاتجاه الأول إلى أن السبب في ذلك هو أن الدافع الأساسي وراء تقسيم القارة بين القوى الأوربية كان الأهداف الاقتصادية بالأساس والتي تمثلت في السيطرة على طرق التجارة والجمارك وكذا الموارد الاقتصادية للبلدان الإفريقية^(٢) إضافة إلى حرص القوى الأوربية في ذات الوقت على ألا يؤدي التنافس حول القارة إلى حروب مباشرة بينها. ^(٣) الأمر الذي أدى إلى إبرام العديد من التسويات على موائد المفاوضات الأوربية على حساب المجتمعات والكيانات الإفريقية. ^(٤) وهكذا استلزمت المساومات السياسية تقسيم الأقاليم على أسس وأدلة إثبات بيانية واللجوء الحر إلى الخطوط المستقيمة والمعالم الطبيعية العامة كأحواض تصريف المياه Drainage basins وخطوط تقسيم المياه. وداخل هذا الإطار تحكمت الصدمات بين المستكشفين الأول والتغلغل العسكري في تحديد مناطق حدود ونفوذ القوى الاستعمارية مع الجهل بحقائق الواقع الإقليمي الذي يتم تخطيطه أو تجاهلها. ^(٥)

حاصل القول -وفق أنصار هذا الاتجاه- أن الحدود الإفريقية حدود مفروضة حيث لم تترك للتطور الطبيعي وفق مقتضيات التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ^(٦) الأمر الذي تؤكد سهولة تحول هذه الحدود من حدود إدارية إلى حدود سياسية والعكس ^(٧)

(١) Donald Rothchild and Naomi Chazan, *The Precarious Balance state and Society Africa* (London: Westview press 1988) P 41 Allott, "Boundary and Law in Africa" *op. cit.*, P 14.

(٢) محمد فجالى، م.س.ذ.، ص ٦٥:٦٦

W.A.E Skurik, *op. cit.*, PP 318-320

Atany Allott, "the changing Legal status ..." *op. cit.*, P 184 (٣)

J.C. Anene, *op. cit.*, PP 385-387 (٤)

Ian Brownlie, *op. cit.*, P6. (٥)

Ravi. L. Kapil, "On The Conflict Potential of Inherited Boundaries in Africa". in *World Politics* (Vol., XVIII. No 3 April 1966) P 660

Rubin and Weinstein, *op. cit.*, P 52. (٦)

T. Olawale Elias, *op. cit.*, P. 10

Ravi L.Kapil, *op. cit.*, P 659

Rubin and Weistien, *op. cit.*, P. 55 (٧)

Michel Foucher, *op. cit.*, P. 118

المطلب الثاني : فى تنفيذ مساوى الحدود الاستعمارية

على العكس من الاتجاه السابق يذهب بعض الباحثين إلى الدفاع عن الحدود الاستعمارية انطلاقاً من عدة حجج واعتبارات أهمها:

أولاً: يذهب هؤلاء إلى أن الحدود الإفريقية التى وضعت خلال الحقبة الاستعمارية ليست بأكثر اصطناعاً من غيرها من البلدان^(١) حيث يرى هؤلاء أنه ما من دولة -حتى وإن كانت جزيرة- ذات حدود طبيعية أو جيدة، فالملايسات والاختاء والخداع والقوة كل هذه المتغيرات تلعب دورها تماماً كالمتغيرات الجغرافية العرقية والمنطقية فى تعيين حدود معظم البلدان، ويستشهدون فى ذلك بأن جزيرة «سان دمينجوه» فى البحر الكاريبى توجد بها دولتان مستقلتان هما «هايتى» و«الدمينيكان» فى حين أن جزيرة مدغشقر الأكبر مساحة -والتي تقع فى المحيط الهندى- تضم دولة واحدة هى جمهورية الملاش^(٢) وعلى ذات الصعيد يمكن إضافة حجة أخرى لهذا الاتجاه مؤادها أن القول بأن الحدود الإفريقية الطبيعية أقل من ثلث إجمالى الحدود ينطوى على مغالطة ومخالفة للواقع. انطلاقاً من أن الحسابات التى استند إليها أنصار الفريق الأول لم تدخل فى الاعتبار حدود الدول الإفريقية شمال القارة وجنوبها واقتصرت على الحدود السياسية فى إفريقيا الاستوائية فقط. حيث يقدر هؤلاء الحدود الطبيعية فى إفريقيا بنحو ٤٧٪ من إجمالى الحدود^(٣)

ثانياً: يرفض هذا الفريق من الباحثين مقولة أن القوى الاستعمارية قد تجاهلت الاعتبارات العرقية أو التوزيعات القبلية فى القارة استناداً إلى الحجج التالية:

١- أن ظاهرة انقسام وتوزيع العرقيات بين أكثر من وحدة سياسية أو دولة ليست قاصرة على إفريقيا حيث تكاد تكون هذه ظاهرة عامة فى أغلب القارات من ذلك مثلاً توزع العنصر المجرى بين المجر- ورومانيا والباسك بين فرنسا وأسبانيا وكذلك الأكراد بين تركيا- العراق- إيران^(٤)

٢- أن الممارسة الأوربية لم تكن تتصرف وفق مبدأ استبعاد الاعتبارات العرقية عن عمد فالأصح أنها كانت تتصرف وفق اعتبارات أخرى لم تكن تتفق والتوزيع القبلى لاسيما فى ظل الافتقار إلى البيانات اللازمة والمعلومات الدقيقة عن واقع القارة الجغرافى العرقى والسكانى.^(٥)

Saadia Touval, "Africa Frontiers Reaction to A colonial Legacy..", (١)
international Affairs. (Vol 42, No4, 1966) P. 641 Michel Foucher, *op. cit.*,
PP 123-125

Rubin and Weinstein, *op. cit.*, P 51

Michel Foucher, *op. cit.*, P. 118

Leslie Rubin and Brian Weinstein, *op. cit.*, P 51 Saadia Touval, The Boundary (٢)
Politics --, *op. cit.*, P.4

Jeffrey Herbst, *op. cit.*, P 681

Ian Brownlie, *op. cit.*, P 6

٣- أنه في بعض الحالات الجوهرية (وإن لم تكن عامة) تم أخذ التوزيع القبلي في الاعتبار عند تعيين الحدود^(١) كما في حالة (الجزائر - المغرب)، الجزائر - تونس، اثيوبيا - كينيا، مصر - السودان (الخطوط الإدارية لمراعاة الواقع القبلي)، وكذلك تم أخذه في الاعتبار إلى حد ما في الحالات التالية: (تشاد- السودان) (بوتسوانا - روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً))، سوازيلاند وحدودها، (كينيا - أوغندا)، (كينيا - السودان) ، (السودان - أوغندا)، (بنين - فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)) ، (النيجر - نيجيريا)، (الكاميرون - نيجيريا)، (أنجولا - روديسيا الشمالية (زامبيا حالياً)).^(٢)

٤- أنه في عدد من الحالات استندت المخططات الاستعمارية إلى إشارة واضحة إلى التوزيع القبلي رغبة في الإقلال من مشكلات الإدارة وفي حالات أقل تم أخذه في الاعتبار لمراعاة السكان؛ من ذلك أن الحدود التي وضعت بين الكاميرون الانجليزي والكاميرون الفرنسي في أثناء خضوعها لانتداب عصبة الأمم أقيمت على أساس تجنب التقسيم المصطنع للجماعات القبلية.^(٣)

٥- صعوبة تحديد المفاهيم الاجتماعية التي من خلالها يمكن وصف جماعة على أنها قبيلة، شعب، أمة على نحو أدى في كثير من الأحيان إلى الخلط بين الجماعات والقبائل المختلفة وتصويرها على أنها تمثل قبائل واسعة ومتماصة تم تجزئتها حدودياً بسبب (النزوات الشيطانية) للأوروبيين - الأمر الذي يبرر بالنظر للاعتبارات الأخرى استبعاد هذا المعيار في ترسيم الحدود في ظل الاستعمار.^(٤)

ثالثاً: أن الأوروبيين لم ينفربوا في كافة الأحوال بتعيين الحدود. حيث لجأ العديد من زعماء القبائل والكيانات الإفريقية إلى إبرام اتفاقات مع القوى الأوربية وممثليهم رغبة في الاستعانة بهذه القوى في مواجهة أعدائهم من الأفارقة أو الأوروبيين الآخرين أو لمجرد تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية، هي الرغبة التي لاقت استجابة الكثير من

(١) Saadia Touval, "Africa's Frontiers ...", *op. cit.*, PP 641: 642 Saadia Touval, The Boundary politics ..., *op. cit.*, PP 8-10.

Ibid. P8

Ian Brownlie, *op. cit.*, PP 6:7.

Idem.

Ibid. P8.

J.C Anene, *op. cit.* PP6-7

K.M Barbour, *op. cit.*, PP 314:315

وانظر أيضاً

الدول الأوربية وإن اختلفت أهداف كل طرف أوربي أو إفريقي من الدخول في هذه الاتفاقات التي أسفرت في النهاية عن تحديد نطاقات النفوذ ثم الحدود السياسية بعد ذلك.^(١)

رابعاً: مع الاعتراف بأن الحكام الأفارقة في كثير من الأحيان لم تكن لديهم الدراية بالممارسات والمؤسسات الدبلوماسية الأوربية إلا أن ذلك لا يعنى أنهم كانوا ضحايا الخداع والإغراءات الأوربية انطلاقاً من حقيقة ممارسة هؤلاء الحكام للعبه السياسية في علاقاتهم مع بعضهم البعض ولذا فإنه مع مجئ الأوربيين بسياسة الترهيب والترغيب فإنها لم تكن جديدة على هؤلاء الحكام.^(٢) يؤكد ذلك أن البعض من الزعماء الأفارقة قد رفض الدخول في معاهدات مع القوى الأوربية، وحافظ آخرون على موقف الحياد في علاقاتهم مع هذه القوى مما يدل على وعى هؤلاء الأفارقة بطبيعة تلك المعاهدات ومغزاها. على عكس ما يذهب إليه الفريق الأول.^(٣)

خامساً: أنه حتى مع القول بأن الدول الأوربية عند تفاوضها واتفاقها على الحدود لم تراع سوى مصالحها الخاصة فإن ذلك لا ينفي بالضرورة مراعاتها مصالح أهل البلاد الأصليين ووحدهم، ذلك أنه في كثير من الأحيان كان من صالح الدول الأوربية الحفاظ على الوحدة الإقليمية والعرقية للوحدات والمجتمعات الإفريقية إضافة إلى أنه كثيراً ما تضمنت اتفاقات الحدود فقرات وينود تنص على السماح لسكان الحدود بالتنقل بقطعتهم ومواشيهم عبر الحدود في أوقات معينة من العام مراعاة لصالح هؤلاء السكان ونظمهم الاقتصادية الأمر الذي تؤكد خبرة نول القرن الإفريقي لاسيما بين الصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا ، وكذلك جنوب القارة لاسيما بالنسبة لحدود زامبيا.^(٤) يؤكد ذلك وعى المفاوضين الأوربيين بعدم كفاية البيانات عن الظروف المحلية واتفاقهم على إرسال لجان تخطيط إلى مناطق الحدود ومنحها صلاحيات تعديل

(١) Saadia Touval, "Treaties, Borders and the Partition of Africa" in *Journal of Africa History* (VOL. VII, No.2, 1966), PP 280:287

(٢) Antony Allott, "Boundaries and the Law ...", *op. cit.*, P 14

(٣) Saadia Touval, the Boundary Politics ..., *op. cit.*, PP 5:6

(٤) K.M. Barbour, *op. cit.*, P311

Saadia Touval, treaties, Borders ..., *op. cit.*, P311

Saadia Touval, the Boundaries Politics..., *op. cit.*, P8

Ieuan Griffiths: "The Scramble for Africa: Inherited Political Boundaries" in the *Geographical Journal* (Vol 152 No2 July 1986) PP 207:208

الخطوط المرسومة على الخرائط لتمكن سكان القرى من الاتصال بأراضيها وتقادي تمزيقها إلى عدة وحدات. وبصفة عامة مراعاة اعتبارات الواقع^(١)

سادساً: يذهب المدافعون عن الحدود الاستعمارية إلى إنه حتى في الحالات التي خضعت فيها حدود الوحدات السياسية الإفريقية لهيمنة قوة أوروبية واحدة فإنه عند تعيين الحدود روعيت مصالح تلك الوحدات المختلفة حيث هدفت التعديلات الحدودية التي قامت بها مثل هذه النولة إلى تحسين وضع الحدود التي أثبتت الخبرة والتجربة أنها لا تتسق ومقتضيات الواقع وحسن الإدارة.^(٢)

سابعاً: يرى هذا الفريق أن الحدود الإفريقية لم تنشأ طفرة واحدة وإنما مرت بعدة مراحل متتالية تبدأ من ادعاء مناطق النفوذ ثم مرحلة التعيين الأولى أو المبدئية للحدود، وأخيراً مرحلة تعديل وتغيير الحدود انطلاقاً من توصيات لجان الحدود وما أسفرت عنه الخبرات الإدارية. وبالتالي فإن آليات التدرج المذكورة قد أتاحت الفرصة لتصحيح الأخطاء التي وقعت في مراحل سابقة وإزالة الطابع التحكيمي إلى حد كبير.^(٣)

ثامناً: يرى أحد الباحثين أن الصيغة الحدودية التي وضعت في مؤتمر برلين لتنظيم التنافس الأوربي على القارة الإفريقية بقاعدتيها الشهيرتين الاحتلال الفعلي والإخبار أو الإعلام. إنما تمثل -في ظل غموض المعايير الطبيعية والعرقية في إفريقيا- الصيغة المثلى للحدود استناداً إلى أن هذه الصيغة قد أثبتت فعاليتها ومؤشر ذلك أنه رغم حدة الصراع على القارة فإنها لم تشهد سوى حالات ضئيلة من النزاعات المسلحة بين القوى الأوروبية كما أن هذه الصيغة قد استمرت لعقود طويلة وحتى الآن.^(٤)

(١) هناك العديد من الأمثلة على تلك الصلاحيات التي خولت لجان تخطيط الحدود بين القوى الاستعمارية من ذلك لجنة تعيين الحدود بين الكاميرون البريطاني والكاميرون الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى التي خولت صلاحية تعديل موقع الخط الفاصل بين الجانبين، ومن ذلك أيضاً الاعلان الفرنسي البريطاني في ٢٦ يونيو ١٨٩١م بشأن صلاحية لجنة تخطيط الحدود بين مناطق نفوذ التوتالين على جانبي نهر النيجر في تعديل خط الحدود بما يتفق واعتبارات الواقع بشرط الا يكون قرارها نافذاً الا بعد التصديق عليه من جانب الحكومتين. ومنها كذلك اتفاق ٢ ديسمبر ١٩٠١ بين بريطانيا والمانيا بشأن الحدود بين ساحل الذهب (غانا حالياً) وتوجو. وأيضاً البروتوكول الفرنسي الألماني في ١٢ سبتمبر ١٩١٢ بشأن تعيين إقليم توجو الخاضع لالمانيا وممتلكات فرنسا في داهومي (بنين حالياً) والسوهران (مالي حالياً). على أنه تجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان تم تقييد تلك الصلاحيات بعدم المساس بتبعية القرى والأراضي لأطراف الاتفاق والاقتصاص على ضبط مسار الحد فقط. انظر في ذلك:

Paul de Lapradille, *op. cit.*, PP 147:150

Brownlie, *op. cit.*, P 1120

وانظر كذلك

(٢) لمزيد من الايضاح والأمثلة انظر:-

Saadia Touval, "Treaties, Borders ..", *op. cit.*, PP 289:291

Saadia Touval, The Boundary Politics ..., *op. cit.*, PP 11:12

Ibid., 16

(٣)

Antony Allott, "The Changing Legal Status...", *op. cit.*, PP 117:123

Jeffery Herbst, *op. cit.*, PP 680-685

(٤)

C.E Carrington, *op. cit.*, PP 433-439

المطلب الثالث: الترجيح بين الرأيين

يجب النظر إلى الرأيين السابقين في إطار اتجاهين أوسع نطاقاً يتعلقان بالآثار الحضارية للاستعمار بصفة عامة في القارة الإفريقية على كافة الأصعدة (سياسية - اجتماعية - اقتصادية - ثقافية) حيث يركز فريق على الآثار الإيجابية وتذهب الغالبية إلى العكس من ذلك. ولعل أحد أسباب هذا التباين في الرأي هو اختلاف توجهات الدارسين وخلفياتهم الثقافية والحضارية بل واختلاف انتماءاتهم الجغرافية إضافة إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها الباحث في تقييم الآثار.

وانطلاقاً من الإطار سالف الذكر وسعيًا لتقييم أثر الاستعمار على الحدود في إفريقيا سوف يتم تقسيم الحدود إلى نوعين هما الحدود الناجمة عن اتفاقات ثنائية والحدود الناشئة عن الإرادة المنفردة للدولة المستعمرة حال وقوع الوحدات الإفريقية لهيمنة قوة استعمارية واحدة واحد. كما أن معيار تقييم طبيعة الحدود في ظل الاستعمار سيكون بالأساس مدى مساهمة الأفارقة في رسم وتعيين كل من نوعي الحدود السالف ذكرهما ومدى مراعاة هذه الحدود للاعتبارات والمصالح المحلية في القارة الإفريقية. وعليه يمكن رصد النقاط التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالحدود الناجمة عن اتفاقات ثنائية. يمكن القول بأنه على العكس مما يذهب إليه أنصار الفريق الثاني فإن الحدود الاستعمارية لم تكن بحال نتاج اتفاقات أوربية إفريقية حيث لم يسهم الأفارقة في وضع هذه الحدود وذلك للأسباب التالية:

١- أن الأفارقة رغم محاولتهم الاستفادة من التحالف مع القوى الأوربية ضد أعدائهم من الأوربيين أو الأفارقة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية فإنه لا يمكن الإقرار بسلامة الاتفاقات والمعاهدات التي وقعها هؤلاء الأفارقة حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن هذه الاتفاقات والمعاهدات قد شابها في كثير من الأحيان الغموض والخداع المتعمد من جانب الطرف الأوربي والذي تفاوتت صورته وأشكاله (١).

٢- أن التأمل في نماذج المعاهدات والاتفاقات الإفريقية - الأوربية يشير إلى أن الطابع العام لها لم يكن التنازل عن الإقليم وإنما عن بعض مظاهر السيادة لاسيما الخارجية حيث تواترت الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات على النص على التزامات سلبية في مجملها مؤداها ألا يعقد الزعيم أو الحاكم الإفريقي أى اتفاق... ، ألا يعلن أى حرب... ، ألا يتنازل عن أى جزء من إقليم بلاده...، إلا بموافقة الدولة الحامية (الأوربية) (٢) الأمر الذي لا يعنى بحال منح القوة الاستعمارية أي سلطة في التصرف في هذه الأقاليم.

Saadia Touval, "Treaties Borders ...", *op. cit.*, PP 280:287

(١)

C.H Alexandeowicz, "the partition of Africa ...", *op. cit.*, PP 150-151

(٢)

٢- من ناحية ثانية تشير الدراسات إلى أن الاتفاقات المشار إليها استخدمت كسلاح للمساومة والتفاوض بين القوى الأوربية ذاتها دون مراعاة لمصالح الكيانات الإفريقية التي أبرمت المعاهدات والاتفاقات حيث شهدت الفترة الاستعمارية من القرن التاسع تراجعا كبيرا في المكانة الدولية للكيانات السياسية الإفريقية وتحولات الاتفاقات والمعاهدات المتكافئة إلى ما يشبه اتفاقات ومعاهدات إذعان، أكثر من ذلك أن القوى الأوربية قد عمدت إلى فرض رؤيتها وتفسيرها الخاص لتلك الاتفاقات والمعاهدات على النحو الذي يحقق مصالحها وأهدافها حتى وإن تعارضت مع مصالح الوطنيين الأفارقة، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأنه «لولا القوة العسكرية الأوربية لما وقعت المعاهدات بين الأفارقة والقوى الأوربية». يدلل على ذلك المقاومة الإفريقية للتغلغل والوجود الأوربي بالقارة^(١)

٤- أن التقسيم الأوربي لم يعتمد بالأساس على تلك المعاهدات الإفريقية الأوربية وإنما على المساومات الأوربية - الأوربية في مرحلة ما بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م التي أطلقت فيها القوى الأوربية لبعضها البعض الحرية في تحويل المحميات الإفريقية إلى مستعمرات بشرط مراعاة مبدأي الإعلام والتواجد الفعلي^(٢). والذي كان تواجداً ساحلياً بالأساس. يخول صاحبه الامتداد الداخلي وفقاً لنظرية الامتداد الداخلي للساحل Hinter land الأمر الذي يؤكد عدم مشروعية الوجود والحدود حيث أن المعاهدات الأوربية - الأوربية الناجمة عن مؤتمر برلين لم تكن بحال - قانوناً - ملزمة للمجتمعات والكيانات الإفريقية كما أنها لا تلغى بحال الاتفاقات الثنائية الإفريقية - الأوربية^(٣) ولذا فإن تحويل المحميات الإفريقية إلى مستعمرات وضمها إنما جاء نتاج

Eric Fischer, *op. cit.*, PP 212-213.

(١)

Donald Rothchild and Naomi Chazan, *op. cit.*, P41

Saadia Touval, "Treaties, Borders...", *op. cit.* PP 288-289

C.H. Alexandrowicz, "The Partition of Africa ...", *op. cit.*, PP 149-155.

وأنظر:

محمد فاتح عقيل، م. ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) محمد فجالي، م. ص ٦٦-٦٨ وأنظر:

صلاح الدين حافظ، صراع القوى حول القرن الإفريقي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم

المعرفة، عدد ٤٩ يناير ١٩٨٢)، ص ٦٢:٦٤

(٣) لطف ما يجدر الإشارة إليه أن مؤتمر برلين لم يكن يطالب دول أوروبا بإنشاء إدارة فعّالة على الإقليم المدعى، وإنما

كان يكفي الدولة الأوربية المعنية إقامة إدارة ساحلية على أي جزء من سواحل القارة ليكون لها الحق في الانطلاق

إلى الداخل وإدعاء الهيمنة والنفوذ على الامتدادات الداخلية لهذا الشريط الساحلي، وذلك هو جوهر نظرية الامتداد

الداخلي للساحل Hinterland التي يرى البعض أنها لا تمت للقانون الدولي وقواعده بقدر ما هي اختراع سياسي

أوربي لتنظيم التنافس على الساحة الإفريقية. أنظر:

K.M Barbour, *op. cit.*, P 308 Antony Allott, "The Changing Legal Status .." *op.*

cit., P120. Jeffrey Herbst, *op. cit.*, P 684

C.H. Alexanderowicz, "The Partition of Africa..." *op. cit.*, PP 148-149.

الغزو الفطلى الاعتبارات السياسية الأوربية دونما سند قانونى مشروع.^(١) وتؤكد أن ترسيم الحدود قد جاء على غير رغبة الأفارقة.^(٢) وعلى ذات الصعيد يمكن القول أن الحدود الناجمة عن تلك الاتفاقات لم تراعى المصالح الإفريقية إلا نادراً. حيث يزخر تاريخ ترسيم الحدود الإفريقية بالأمثلة الدالة على التعسف فى رسم الحدود وتجاهل الدول الاستعمارية للتقسيمات العرقية فى القارة، وإقرار القادة الأوربيين أنفسهم بذلك حيث يقرر اللورد سالزبرى (الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى المملكة المتحدة) تعليقاً على الاتفاقية التى عقدت بين بريطانيا وفرنسا لتعيين الحدود بين نيجيريا وداهومى (بنين حالياً) والنيجر وتشاد عام ١٨٨٩:

«لقد انهمكنا فى رسم خطوط على الخرائط لأماكن لم تطأها قدم رجل أبيض قط،^(٣) لقد كنا نتبادل الجبال والأنهار والبحيرات فيما بيننا، ولم يعوقنا سوى عائق طفيف هو أننا لم نكن نعرف بالضبط أين تقع تلك الجبال والأنهار والبحيرات».^(٤)

وفى ذات المعنى يمكن الإشارة إلى ما صرح به أحد القناصل العاميين الذين لعبوا دوراً نشطاً فى رسم الحدود بين نيجيريا والكاميرون حيث قال فى خطبة له أمام

(١) كان الأوربيون على وعى بذلك بدليل أنه عندما تبادلت بريطانيا وهولندا مستعمراتهما فى غرب القارة فى القرن التاسع عشر عارض أحد المسئولين البريطانيين المعاهدة على أساس تعارضها مع اتفاقات الحماية المبرمة مع الحكام المحليين والتى لا تخول أى من القوتين (بريطانيا - هولندا) سلطة التنازل عن الإقليم أو التصرف فيه إلا أن ذلك الاعتراض ضرب به عرض الحائط وتم تنفيذ اتفاق القوتين.

Antony Allott, "The Changing Legal Status...", *op. cit.*, PP 118-120.

Rothchild and Chazan, *op. cit.*, P32.

(٢)

وأنظر البنود ٨٧، ٦ من الاتفاق البريطانى البرتغالى لتوزيع مناطق النفوذ بينهما و الموقع عام ١٨٩٢م والتى تنص على إلغاء كافة الاتفاقات والامتيازات التى تتعارض مع بنود الاتفاق المذكور سواء استندت إلى اتفاق مع الوطنيين أو غيرهم.

Ian Brownlie, *op. cit.*, P 1122.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن فكرة الرجل الأبيض ورسائله الحضارية كانت من بين المبررات العديدة للاستعمار الأوربي. وتعكس بعض الاتفاقات الأوربية تلك النظرة العنصرية الاستعمارية من ذلك ما ورد فى الاتفاق الألماني البلجيكي الموقع فى بروكسل فى ١١ أغسطس ١٩١٠ بشأن الحدود بين مناطق الحماية الألمانية بإفريقيا الشرقية ومستعمرة الكونغو البلجيكي حيث جاء فيه: "... من أجل المصلحة المتصلة فى الحفاظ على هيبة الرجل الأبيض فى مواجهة الوطنيين، يجب أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق - لاسيما فيما يتصل بإخلاء المحطات والمواقع وإنزال الأعلام ورموز السلطة - بطريقة تؤكد الوطنيين استمرار علاقات الصداقة بين الحكومتين" أنظر

Ibid., P678.

وحول أصول هذه النظرية وتغيرها أنظر:-

د. حورية مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية من ص ٦٣: ٦٤.

Ajamu Olayiwola, "Nigeria and Cameroon: Boundary Disputes and the Problem of Border Security.", *African Notes* (vol. 15, No.1&2, 1991) P 35

J.C Anene, *op. cit.*, P3.

(٤)

Jeffrey Herbs *op. cit.*, 674.

الجمعية الامبراطورية الملكية Royal Empire Society «في هذه الأيام لم يكن علينا سوى أن نستعين بقلم أزرق ومسطرة نضعها عند كالآبار القديمة. Old Calaber. ونرسم خطأً أزرقاً يمتد إلى يولا Yola ولقد تذكرت ذلك الأمر في مقابلة رسمية لي مع أمير [يولا] وكنت محاطاً بقييلته، ورأيت من حسن الطالع أنه (الأمير) لا يعلم أنني بقلم أزرق قد رسمت خطأ عبر إقليمه»^(١) وإذا كانت الشواهد السابقة تدل على التعسف في رسم الحدود الإفريقية فإن مشاكل القبائل المقسمة بين أكثر من وحده سياسية تؤكد تجاهل الأوربيين لذلك الاعتبار في كثير من الأحيان. من الأمثلة الدالة على ذلك بالإضافة إلى مشكلتي الصومال والإيوى السابق الإشارة إليهما يمكن رصد بعض أمثلة أخرى لفصل الحدود الاستعمارية للقبائل الإفريقية. حيث تتوزع قبيلة «الكرو» بين ساحل العاج وليبيريا. ويتوزع الحوصا (الهوسا) بين النيجر ونيجييريا والكاميرون وهناك مشكلة الداغومبا Dagomba الذين ظلوا طويلاً ممزقين بين ساحل الذهب (غانا حالياً) وتوجو، وهناك أيضاً مشكلة الباكونجو المقسمين بين كنفو ليوبولدفيل (زائير حالياً) والكنفو برازافيل (الكنغو حالياً). ومن القبائل التي قسمت كذلك بفعل الحدود قبائل المازاي (الماساي) بين كينيا وتنجانيقا (تنزانيا حالياً) وأيضاً الأبالوها Abaluhya بين كينيا وأوغندا، والباروتسي بين أنجولا وزيمبابوي وزامبيا...^(٢)

ثانياً: بالنسبة للحدود المفروضة بالارادة المنفردة للدولة المستعمرة وكانت هذه الحدود بمثابة حدود إدارية بين المستعمرات التابعة لقوة استعمارية واحدة حيث كانت خاضعة لإدارة مفروضة تماماً -في أغلب الأحوال- وتمتعت القوى الأوربية بحرية تصرف في تعيين تلك الحدود.^(٣) أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني المتمثل في مدى مراعاة هذه النوعية من أساليب تعيين الحدود للمصالح الإفريقية فإنه يمكن القول بأنها لم تختلف في ذلك عن سابقتها حيث استند تعيين الحدود بالأساس على معيار مصالح الدولة المستعمرة دون غيرها الأمر الذي تؤكد كثره تعديل هذه الحدود خلال الحقبة

J.C Anene, *op. cit.*, P4.

(١)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التسويات الأوربية على حساب الأفارقة انظر:

Rubin and Weinstein, *op. cit.*, PP 52-55

K.M Barbour, *op. cit.*, P308

وانظر جمال حمدان، م.س.د، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٣) من ذلك مثلاً قانون حدود المستعمرات The Colonial Boundaries Act الذي صدر في بريطانيا عام ١٨٩٥

وتم بمقتضاه اجازة التغييرات الحدودية في المستعمرات البريطانية التي تمت بمقتضى قرارات أو خطابات ملكية

معتمدة قبل أو بعد صدور ذلك القانون.. انظر:

Antony Allott, "The Changing Legal Status...", *op. cit.*, P 123

الاستعمارية بالمقارنة مع النوع السابق -الحدود الاتفاقية-^(١) وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:- فالسودان الفرنسي (مالى حالياً) الذي أنشئ عام ١٨٩٠م ككيان إداري مستقل تم إلغاؤه عام ١٨٩٩م وألحقت أجزاء منه بالوحدات المجاورة له. وفي عام ١٩٠٢م أنشئ كيان جديد باسم «سينيجامبيا والنيجر» Senegambia and Niger. وبعد فترة وجيزة وفي عام ١٩٠٤م قامت فرنسا (الدولة المستعمرة) بفصل الأجزاء الغربية من المستعمرة وتغيير اسمها من جديد إلى السنغال العليا والنيجر and Upper Senegal Niger وفي عام ١٩١٩م تم فصل الجانب الشرقي من المستعمرة وضم إلى مستعمرة فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً). وترتب على ذلك إعادة تسمية السنغال العليا والنيجر السودان الفرنسي. وفي عام ١٩٢٢م تم إلغاء فولتا العليا كلية مع ضم أجزاء منها تقدر بـ ٥٠٠٠٠ كم^٢ (خمسين ألف كيلو متراً مربعاً) ويقطنها نحو ٧٠٠,٠٠٠ (سبع مائة ألف نسمة) إلى السودان الفرنسي. وفي عام ١٩٤٤م تم تحويل أربع دوائر: Cercles (أقاليم إدارية) من السودان الفرنسي إلى موريتانيا وفي عام ١٩٤٧م أعيد تجميع الأجزاء التي وزعت من فولتا العليا لإعادة إنشائها من جديد كإقليم مستقل.^(٢)

ويكشف التأمل في أسباب إنشاء وإزالة مستعمرة "فولتا العليا" عن بعض اعتبارات تعيين الحدود لدى القوى الأوربية حيث أقيمت تلك المستعمرة عام ١٩١٩م. وتم إلغاؤها عام ١٩٢٢م وتم توزيعها على الأقاليم المجاورة (السودان الفرنسي - النيجر - ساحل العاج) وفي عام ١٩٤٧م أعيد إنشاؤها من جديد كإقليم مستقل بعد استعادة ما سبق إلحاقه بالأقاليم المجاورة.^(٣) وقد اختلفت اعتبارات إنشاء واختفاء مستعمرة فولتا العليا. حيث جاء قرار إنشائها عام ١٩١٩م لأسباب إدارية تتعلق بزيادة الاعتماد على المؤسسات التقليدية داخل المستعمرات التابعة لفرنسا تأثراً بحركة التمرد التي وقعت بالنيجر عام ١٩١٦م. أما قرار إلغاء المستعمرة عام ١٩٢٢م فقد جاء نتاجاً للصعوبات الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة الكساد الاقتصادي التي شهدتها تلك الحقبة واستجابة لمصالح فرنسا الاقتصادية في ساحل العاج حيث ألحق الإقليم الأكثر سكاناً وثروة من المستعمرة الملقاه بمستعمرة ساحل العاج. وفي عام ١٩٤٧م لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأكبر في إعادة مستعمرة "فولتا العليا" كإقليم مستقل حيث لجأت

Rothchild and Chazan, *op. cit.*, PP 32-33

(١)

(٢) جمال حمدان، م. ص. ٢٤١ وانظر تفصيلاً في:

Saadia Touval, *The Boundary Politics*, *op. cit.*, p12.

Ieuan Griffith, *op. cit.*, P205.

(٣)

فرنسا إلى رغبة في الحد من نفوذ التجمع الديمقراطي الإفريقي: *Rassemblement Democratique African*. ذي الصلة بالحزب الشيوعي الفرنسي.^(١)

ومما يذكر أنه عام ١٩٤٩م اقترح الحاكم العام لإفريقيا الفرنسية الغربية على حاكم السودان الفرنسي تحويل المناطق المأهولة جنوب السودان الفرنسي إلى مستعمرة فولتا العليا. فعارض الأخير ذلك الاقتراح لأسباب عديدة توضح في مجملها المعايير المختلفة والمبادئ المتعلقة بقرارات تغيير الحدود وتمثلت تلك الأسباب في :

١- ضرورة الحفاظ على ثبات واستقرار التنظيم الإداري الذي تعرض للعديد من التغييرات.

٢- أن المنطقة تاريخياً تعتبر جزءاً من السودان.

٣- أن فصل تلك المناطق سوف يضعف الحزب التقدمي السوداني *Sudanese Porgressive Party* المعروف بروابطه مع الحزب الاشتراكي الفرنسي. لصالح التجمع الديمقراطي الإفريقي الشيوعي.

٤- أن نقل تلك المناطق سوف يضعف اقتصاد السودان الفرنسي.^(٢)

وتقدم الحدود الكينية - الاوغندية نموذجاً آخر يوضح طبيعة الاعتبارات التي تحكم في صنع الحدود السياسية بين الوحدات التابعة لإدارة استعمارية واحدة. حيث تقرر في عام ١٩٠٢ م نقل المقاطعة الشرقية في أوغندا إلى المحمية الشرقية (كينيا حالياً) وقد تقرر ذلك النقل لأسباب إدارية تتعلق بحسن إدارة المنطقة والسيطرة عليها وقد تطلب إنتقال المقاطعة من أوغندا إلى المحمية الشرقية إعادة تعيين الحدود بين الجانبين. وقد طرح البعض أن يتم التعيين استناداً إلى المعالم والظاهرات الطبيعية إلا أن ذلك الطرح لم يكن ذا تأثير ورؤى في نهاية الأمر ترك التعيين للمسؤولين البريطانيين المحليين. الأكثر داية بطبيعة المنطقة وقد اتفق هؤلاء المسؤولون أول الأمر على ضرورة اتساق التعيين مع الحدود العرقية، ولكن سرعان ما ثار الخلاف حول معيار تحديد القبائل وهل يكون وفق التقسيم العلمي المحض لمفهوم القبيلة، أم يأخذ في الاعتبار العلاقات والارتباطات السياسية في السلطة والنفوذ فيما يتعلق بين هذه الجماعات.

Saadia Touval, *The Boundary Politics...*, *op. cit.*, P13.

(١)

ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام أن وزير خارجية فرنسا قد أرسل رسالة لوزير داخلية بلاده في ٢٩ يناير ١٨٨٦ م يخبره فيها بأن وضوح الحدود بين الجزائر والمغرب ضرره أكثر من نفعه وأن حكومة فرنسا ترى أن أفضل الحدود هي غير المحددة بدقة أنظر: محمد فجالي، م.س.د، ص ص ٧٠-٧١. ولزبد من التفاصيل حول سياسات فرنسا التمييزية بين مستعمراتها المختلفة أنظر:

W.A.E Skurnik, *op. cit.*, PP 320-321.

Ibid., PP 14-15.

(٢)

ولزبد من التفاصيل حول الاعتبارات التي استندت إليها فرنسا في تقسيم مستعمراتها في صورة اتحادات أو كيانات سياسية منفصلة أنظر:

W.A.E. Skurnik, *op. cit.*, PP 317-332.

والملاحظ أنه لم يتم الأخذ بأي من المعيارين السابقين وتم اللجوء إلى ثالث هو وضع الحدود بحيث تفضل بين القبائل التي يوجد بينها مشاحنات وخلافات. وذلك حرصا على تيسير عمل الإدارة. الأمر الذي جعل من تلك الحدود مجرد حدود مؤقتة استدعت مع قيام إدارة ثابتة وفعالة - إعادة تعديلها عام ١٩١٠م. ثم ١٩٢٦م. (١)

حاصل ما تقدم أن الحدود الاستعمارية في قيامها وتطورها لم تراع في كثير من الأحيان المصالح الإفريقية كما أن الافارقة - على عكس ما يذهب إليه الفريق الثاني - لم يسهموا في تعيين حدودهم. لاسيما في الحقبة الممتدة من ١٨٨٥م وحتى نهاية الحقبة الاستعمارية. وهي الفترة التي شهدت تعيين كل الحدود الإفريقية تقريبا على نحو ما يوضح الجدول رقم (١)

جدول (١)
مراحل تعيين الحدود في إفريقيا

عدد الخطوط الحدودية المشتركة بين دولتين	النسبة	طول الحدود التي تم تعيينها بالكيلومتر	الفترة الزمنية
٣	١,٧٩	١٤٤٩	قبل القرن ١٩
١	١,١٣	٩١٠	١٨٤٤-١٨٤٠
١	١,٨٥	١٤٩٧	١٨٤٩-١٨٤٥
٢	,٧٤	٥٩٧	١٨٦٩-١٨٦٥
١	,١٤	١١١	١٨٧٩-١٨٧٥
٣	٣,٠٢	٢٤٣٤	١٨٨٤-١٨٨٠
٢٠	١٨,٥٦	١٤٩٧٧	١٨٨٩-١٨٨٥
١٦	١٩,٢٠	١٥٤٧١	١٨٩٤-١٨٩٠
١٤	١٢,١٠	٩٣٦٣	١٨٩٩-١٨٩٥
١١	١,٨٠	٨٧٢٩	١٩٠٤-١٩٠٠
١٢	٩,٢٠	٧٨١٤	١٩٠٩-١٩٠٥
٧	٥,	٤٠٤٠	١٩١٤-١٩١٠
٢	١,٩٠	١٥٥٠	١٩١٩-١٩١٥
٣	٢,٨٠	٢٣٠٦	١٩٢٤-١٩٢٠
٤	٣,٩٠	٣١٤٥	١٩٢٩-١٩٢٥
١	١,٥٠	١١٧٥	١٩٣٤-١٩٣٠
٢	١,٣٠	١٠٨٧	١٩٣٩-١٩٣٥
١	١,٤٠	١١١٩	١٩٤٤-١٩٤٠
١	٢,٨٠	٢٢٣٨	١٩٦٤-١٩٦٠
	٪٩٩,٦٠	٨٠٤٠٧	الجملة

المصدر : Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique : (Foyard : Librarie Foyard, 1991) , Appendix p101 .

Antony Allott, "the Changing Legal Status...", *op. cit.*, P122

(١)

Saadia Touval, The Boundary Politics..., *op. cit.*, P14.

يكشف الجدول السابق عن السرعة التي تم بها تعيين الحدود الإفريقية حيث لم يستغرق تعيين الحدود بالقارة أكثر من نصف قرن من الزمان بل إن نحو ٦٩٪ من حدود القارة تم تعيينها في الفترة الممتدة من ١٨٨٥ إلى ١٩٠٥م أي ما لا يتجاوز العشرين عاماً. ويوضح الجدول أيضاً أن أكثر من ٩٠٪ من حدود القارة تم تعيينها في الفترة من ١٨٨٤م حتى عام ١٩٤٤م.

ويؤكد الجدولان التاليان حقيقة عدم مساهمة الأفارقة في تعيين حدود القارة. حيث يكشف الجدول رقم (٢) عن جنود وأصل الحدود الإفريقية.

جدول (٢)
أنماط الحدود الإفريقية

أشكال الحدود	الطول بالكيلومتر	النسبة	عدد الخطوط
حدود بين قري استعمارية	٤١٥٨٢	٥١,٧	٥٥
حدود إدارية لقوة استعمارية واحدة.	٢.٥١٩	٢٥,٥	٢٥
حدود تركية	٥٥٣٨	٦,٩	٦
حدود إفريقية-أوروبية	١٠.٢١	١٢,٥	١٤
حدود إفريقية-إفريقية	٢٧٤٥	٣,٤	٣
	٨.٤.٦	١٠٠	١٠٣

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١) ص ١١٧

ومنه يتضح كيف أن ما يقرب من ٨٥٪ من إجمالي الحدود لم يكن للأفارقة أي نصيب في تعيينها كما أن الحدود التي تم تعيينها بواسطة الأفارقة وحدهم لم تزيد عن ٣,٤٪ من إجمالي الحدود. ويكشف الجدول رقم (٢) عن نصيب القوى والدول المختلفة في تعيين الحدود الإفريقية ومنه يلاحظ أن أكبر نسبة أسهام لدولة إفريقية في تعيين الحدود بالقارة لم تزيد عن ٣,٢٪ وكانت من نصيب إثيوبيا.

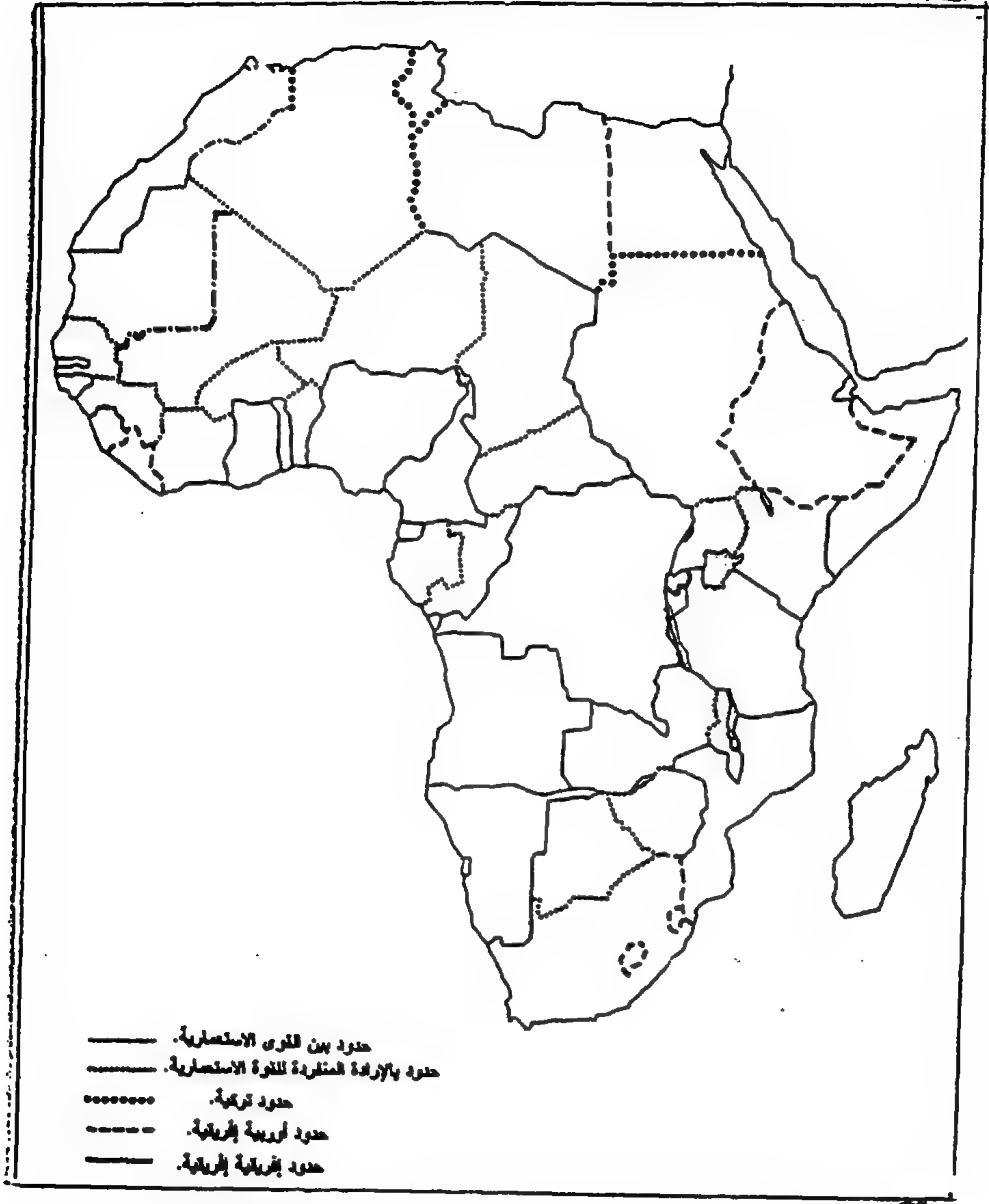
جدول (٣)
الدول التي ساهمت في رسم الحدود في إفريقيا ونصيب كل منها ونسبته

الدولة	طول الحدود بالكيلو متر	النسبة
فرنسا	٢٥٨٦٥	٢٢
المملكة المتحدة	٢١٥٩٥	٢٦,٨
ألمانيا	٧٠٣١	٨,٧
بلجيكا	٦١٤٩	٧,٦
البرتغال	٥٤٥٠	٦,٧
تركيا	٣٢٤٠	٤
إثيوبيا	٢٥٨٠	٢,٢
إيطاليا	١٣٧٩	١,٧
أسبانيا	١١٩١	١,٥
موريتانيا	١١١٩	١,٤
مالي	١١١٩	١,٤
ليبيريا	٧٩١	١
المغرب	٧٤٨	,٩
جنوب إفريقيا	٦٢٩	,٨
مصر	٥٥٨	,٧
ليسوتو	٤٥٥	,٦
رواندا	٢٥٣	,٣
بورندي	١٤٩	,٢
تنزانيا	١٠٨	,١

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١) ص ١١٢

خريطة (٤)

أنماط الحدود من حيث القوى المساهمة في تشكيلها



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique
(Foyard : Librairie Foyard, 1991) , Appendix p 16 .

خلاصة ما سبق أن الحدود الإفريقية في ظل الاستعمار -والتي ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال - لم تكن بحال نتاج مصالح ورغبات الأفارقة على نحو ما يذهب المدافعون عن الحدود في ظل الاستعمار ولذا فإن القول بأن القوى الاستعمارية قد راعت في كثير من الأحيان تلك المصالح لا يجب أن يعول عليه كثيراً، ذلك أن الاعتبارات العملية ورغبات الممثلين المحليين للسلطة الاستعمارية هي التي تحكم في النهاية في تنفيذ هذه الاتفاقات المبرمة بين الجانبين، وكثيراً ما تم تجاهل هذه الاتفاقات حال تعارضها مع اعتبارات حسن الإدارة الاستعمارية أو لمجرد ارتفاع تكلفتها أما القول بأن الحدود الناجمة عن مؤتمر برلين وماتلاه من اتفاقات هي أفضل الصيغ انطلاقاً من أنها لم تسفر عن حروب تذكر بين القوى الاستعمارية فإنه يعد بذاته دليلاً على تجاهل المصالح الإفريقية ذلك أن الحدود التي تلائم المستعمرة لا يتصور ملامتها لقيام دولة مستقلة ذات سيادة لاختلاف طبيعة ومتطلبات كل منهما عن الأخرى وعليه فإنه مع الإقرار بصحة ما ذهب إليه أنصار الفريق الثاني -بحق- من أن الممارسة الأوربية لم تكن تتعمد دائماً تجاهل مصالح الأفارقة وإنما انطلقت في مساعيها من معايير تختلف مع هذه المصالح فإنه أيضاً ينبغي القول أن إدراك ذلك لن يغير كثيراً في مجال النتائج والآثار التي ترتبت على الممارسات الأوربية في القارة .

الفصل الثانى

أسباب منازعات الحدود فى إفريقيا

الفصل الثاني

أسباب منازعات الحدود في إفريقيا

لقد خبرت كافة الدول الإفريقية بشكل أو آخر بعض منازعات الحدود، أو المشاعر والمحاولات الانفصالية لدى بعض الجماعات. وبالرغم من تعدد هذه المنازعات والمحاولات الانفصالية فإن الجاد منها وأسفر عن هدامات وحروب كان محدوداً. الأمر الذي يجعل من الاقتصار على سرد هذه المنازعات أمراً مظللاً.^(١)

وعلى الرغم من أنه قد يصعب القول بأن ثمة حدوداً جيدة وأخرى غير جيدة أو رديئة على اعتبار أن كل أنواع الحدود الدولية عرضة في أي وقت لأن تصبح مجالاً للمنازعة ومجالاً للصدام، إلا أنه يمكن مع ذلك القول بوجود أسباب معينة من شأنها أن تؤدي إلى نشوب منازعات تتعلق بالحدود. ولا شك أن هذه الأسباب تختلف من حالة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر باختلاف الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية التي صاحبت عملية إنشاء الحدود، وكذا باختلاف طبيعة هذه الحدود وقدرتها على الوفاء بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبلورة هوية جماعية مشتركة تحقق استمرارية للدولة بعناصرها المختلفة وتقلل من فرص التنازع حول الحدود المشتركة ويسببها.^(٢)

والواقع أن سجل منازعات الحدود في إفريقيا يكشف عن تباين واختلاف طبيعة أسباب هذه المنازعات فبعضها يرجع في جذوره إلى طبيعة نشأة الحدود بما تحتويه النشأة من اعتبارات تاريخية وقانونية وفنية وما تسفر عنه من أشكال جغرافية للحدود والدول، والبعض الآخر من الأسباب نابع من قيم متجذرة تتعلق بتصوير الدولة ورؤيتها لدورها الوطني والقومي والإقليمي، ومن ناحية ثالثة فإن منازعات الحدود كثيراً ما تنشأ لأسباب تتعلق بوظائف الحدود المختلفة (اقتصادية - اجتماعية - سياسية...) إلخ باعتبارها الإطار الخارجي المحدد لإقليم الدولة بأبعاده المختلفة^(٣)

وتجدر الإشارة من البداية إلى إنه من الصعوبة بمكان بل من الخطأ في كثير من الأحيان إرجاع كافة المنازعات في مختلف الفترات والأماكن إلى سبب بعينه دون

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics ..., *op. cit.*, P vii

(٢) د. أحمد الرشيدى، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً، في د. أحمد عبدالونيسى (محرر)، م.س.د، ص ١٩١ وأنظر :

Leslie Rubin and Brian Weinstein, *op. cit.*, P 52.

Idem.

Saadia Touval, The Boundary Politics ..., *op. cit.*, P viii.

وأنظر:

(٣)

غيره^(١)، وبالرغم من ذلك فإنه لاعتبارات الرصد والتحليل يمكن تقسيم ذلك الفصل إلى مبحثين أساسيين بحيث يعرض المبحثان للأسباب المختلفة للمنازعات الحدودية على أن يوضح في نهاية الفصل طبيعة التداخل والتفاعل بين هذه الأسباب، من خلال عرض السمات الأساسية لأسباب المنازعات.

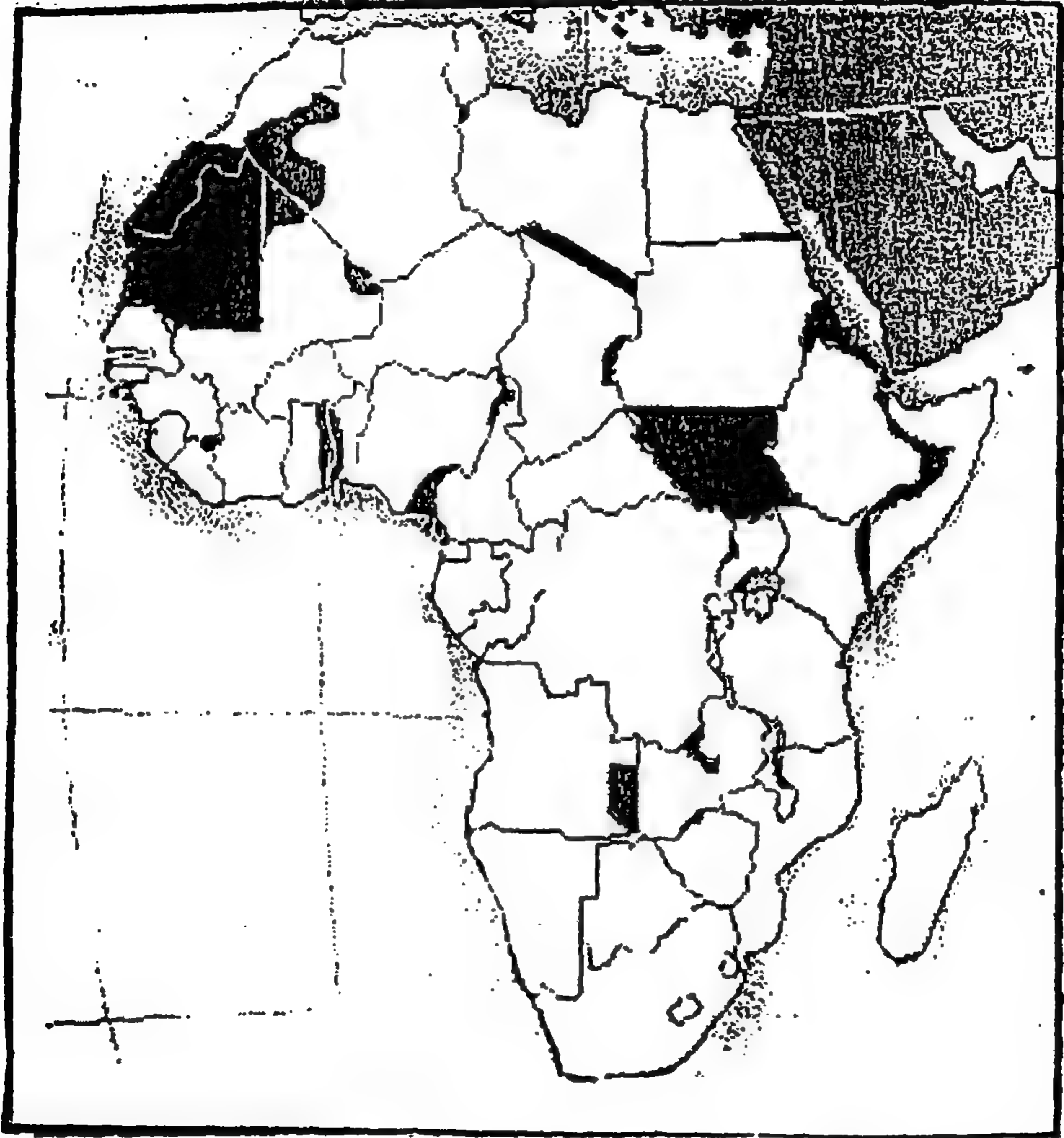
وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بطبيعة الحدود ونشأتها.

المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بوظائف الحدود وإدراتها.

(1) Sven Tagil, "The Study of Boundaries and Boundaries' Disputes", in Widstrand (ed.), *op. cit.*, P 31.

خريطة (٥)
مناطق النزاعات الحدودية والانفصالية في القارة



المصدر : Saddia Touval, The Boundary Politics of Independent Africa (Massachusetts : Harvard University Press, 1972), P. VII.

المبحث الأول الأسباب المتعلقة بطبيعة الحدود ونشأتها

يقصد بطبيعة الحدود ونشأتها، الخصائص والسمات الجغرافية وكذلك الأبعاد القانونية التي بها - وفي ظلها - برزت الحدود السياسية الإفريقية إلى الوجود. فالواقع أن مساهمة الأفارقة في رسم وتخطيط حدود الدول الإفريقية كانت من الضالة بمكان مقارنة بدور القوى الأوربية الأمر الذي أسفر عن خريطة سياسية لا تتفق ومقتضيات الدولة المستقلة. أدت بدورها مع استقلال الدول الإفريقية إلى إثارة بعض المنازعات حول الأنوات القانونية والفنية في رسم وتخطيط القارة حيث نازعت بعض البلدان في مشروعية الحدود وطالبت بتعديلها انطلاقاً من عدم اتساقها الجغرافي وعدم مشروعيتها القانونية أو التاريخية وعليه يمكن تقسيم ذلك المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: أسباب المنازعات المتعلقة بالخريطة السياسية عند الاستقلال.

المطلب الثاني: أسباب المنازعات المتعلقة بعملية تعيين الحدود.

المطلب الثالث: أسباب المنازعات المتعلقة بعملية تخطيط الحدود.

المطلب الأول : أسباب المنازعات المتعلقة بالخريطة السياسية لإفريقيا عند الاستقلال

يذهب البعض إلى أن قارة إفريقيا قد شهدت أسرع عملية من "التخمر" والتغير السياسي في القرن الأخير، عبر فترتين رئيسيتين هما القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مع اختلاف جوهري بينهما ذلك أنه إذا كان القرن التاسع عشر هو قرن الاستعمار فإن القرن العشرين هو قرن التحرير، وإذا كان "التكالب على إفريقيا" قد أدى إلى تقسيمها، فإن "الخروج الأبيض" في الثانية قد أدى إلى تقنيتها (حرفياً)^(١) الأمر الذي جعل من قارة إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد الدول الواقعة بها إضافة إلى كونها أكثر القارات حدوداً، فضلاً عن السمات الخاصة والمميزة للوحدات السياسية الواقعة بها، وهو ما يتضح فيما يلي:

أولاً : طول الحدود وتعدد الدول:

على العكس من سياسات المرحلة الاستعمارية التي شهدت بعض محاولات ضم أعداد من الوحدات الإفريقية في صورة اتحادات أكبر تابعة للدول الاستعمارية شهدت مرحلة التحرر والاستقلال العديد من عمليات التجزئة والتفتت.

(١) د. جمال حبلان، م.س.د، ص ٨٨-٨٩.

وتمثل الامبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا النموذج الواضح لعملية التفتيت والتجزئة حيث أسفرتحتل هذا الجزء من الامبراطورية عن قيام ١٢ دولة إفريقية^(١)، ويمكن القول أنه ليس هناك رقعة معادلة في المساحة بها هذا العدد الكبير من الوحدات السياسية حيث تتزاحم ١٢ دولة مستقلة^(٢) جنوب خط عرض ١٥ شمال خط الاستواء. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عددا معائلاً من الدول يكاد يتقاسم كل من حوض النيل، وكذا حوض نهر النيجر مع مراعاة الفارق الكبير في المساحة بين هذه المناطق وبعضها البعض^(٣).

وبصفة عامة أسفرت عمليات التحرير من الاستعمار عن قيام ٥٢ دولة إفريقية مستقلة، الأمر الذي يجعل من إفريقيا أكثر قارات العالم من حيث عدد الدول وأطولها من حيث الحدود^(٤)، علي الرغم من أنها ليست أكبر قارات العالم مساحة علي نحو ما يوضح جدول^(٥).

ويلاحظ من الجدول^(٤) أن قارة إفريقيا لا تعتبر فقط أكبر القارات من حيث طول الحدود السياسية بل أنها كذلك أكثر القارات من حيث عدد الحدود المشتركة حيث يبلغ نصيبها نحو ٣٦٪ من إجمالي الحدود السياسية في العالم و ٤٠٪ من إجمالي الحدود المشتركة بمتوسط ٧٥٨ كم لخط الحدود المشترك مقابل ٤٦٩ كم في أوروبا و ١٠٥٣ في قارة آسيا و ١١٥١ كم في الأمريكتين الأمر الذي يشير إلى أن قارة إفريقيا من أكثر القارات تجزئة بقياس طول حدودها إلى مساحتها، لا سيما وإن حدود كل من آسيا والأمريكتين يخفف من وطأة طولها كثافة السكان المرتفعة بهما مقارنة بقارة إفريقيا^(٥) فلا يخفي -كما سلف البيان- أن الكثافة السكانية تلعب دوراً في تبيان مدى الحاجة إلى دقة الحدود ووضوحها.

(١) تضم هذه الدول ما عرف إفريقيا الغربية والتي تتكون من: السنغال - موريتانيا - غينيا - السودان الفرنسي (مالى حالياً) - ساحل العاج - فولتا العليا (بورкина فاسو حالياً) - داهومي (بنين حالياً) - النيجر.

إضافة إلى الدول الأربع (تشاد - الكنفو برازيل - الجابون - أونغى شاري (إفريقيا الوسطى حالياً). التي كانت تكون ما يعرف بإفريقيا الفرنسية الاستوائية فضلاً عن استقلال الجزء الذي اختصت به من مستعمرة توجو لاند الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى باسم توجو.

(٢) الكاميرون - نيجيريا - بنين - توجو - بورкина فاسو - غانا - ساحل العاج - ليبيريا - سيراليون - غينيا - غينيا بيساو - جامبيا.

(٣) م.س.، ص ٩١ وحول أسباب ودوافع التغيرات وآلياتها أنظر:

W.A.E Skurnik, *op. cit.*, PP 325:331.

J.A. Hellen, *op. cit.*, P 693.

(٤) راجع د. فيليب رفته ، م.س.د. ، ص ٨٧. مع مراعاة فارق الدول المستقلة التي يذكرها (٤٧ دولة) والدول المستقلة حالياً. والتي بلغت ٥٤ دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، بما فيهم الجمهورية العربية الصحراوية وهي الدولة التي لم تعترف بها الأمم المتحدة. ولذا فعدد الدول الإفريقية بالأمم المتحدة ٥٢ عضواً. وكانت أريتريا آخر الدول الإفريقية انضماماً للمنظمة الدولية حتى عام ١٩٩٦ م.

Michel Foucher, *op. cit.*, P 99.

(٥)

جدول (٤)

يوضح أطوال الحدود السياسية في قارات العالم ومتوسط طول الحدود وعدد السكان بها (١)

القارة	طول الحدود بالكيلو متر	النسبة %	عدد الحدود المشتركة	النسبة %	متوسط طول الحدود بالكيلو متر	عدد السكان بالمليون نسمة عام ١٩٩٥	كثافة السكان بالنسبة للمساحة نسمة/كم
إفريقيا	٨.٤٢٢	٢٥,٥	١٠٦	٤٠	٧٥٨	٧٠٠	٢٤
آسيا	٦٧٤٢٤	٢٩,٨	٤٦	٢٤	١٠٥٢	٣٢٠٠	١٢٠
الأمريكتين	٥٢٧٥٢	٢٣,٣	٤٠	١٥	١١٥١	٧٩٤	١٩
أوروبا	٢٥٨٢٨	١١,٤	٥٥	٢١	٤٦٩	٥٠٤	١٠٢
جولة العالم	٢٣٦٤٢٥	١٠٠		١٠٠		٥٧٥٠	٤٢

* مستبعدا منها سكان اليابان والجانب الآسيوي من دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقا)

** مستبعدا منها الجانب الأوروبي من دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا)

المصدر: Michel Foucher, Front et Frontiers Un Tour du Mond Geopolitique (Fayard: Librairie: Fayard:1991), p99

المصدرين ٨٧ تم رصدتهما بتعديلات للباحث من

Madeline Lass (ed.,) Africa at a Glance 1995/1996. (Africa Institute of South Africa Pretoria, July 1995), p16.

وترتبط مشكلة طول الحدود بالأساس بعملية الدفاع إضافة إلى مشكلة الاحتكاك السياسي العام بين دول الجوار لا سيما في ظل ظاهرة تعدد وكثرة دول الجوار التي تعرفها القارة الإفريقية^(٢) حيث أن أغلب الدول الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركين

(١) يجدر التنويه إلى أن التغيرات التي شهدتها الخريطة السياسية للعالم منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ومن أهمها تفكك الاتحاد السوفيتي وبعض دول أوروبا الشرقية وما تولد عن ذلك من ازدياد عدد الوحدات السياسية الأوروبية والآسيوية يؤثر بالضرورة على دقة الأرقام الواردة بالجدول المذكور والمحسوب عام ١٩٨٩ تقريباً. إلا أن رغم ذلك يمكن القول أن درجة التفسير لا تؤثر كثيراً على الاستنتاجات المستخلصة من الجدول المذكور وما يتلوه من جداول.

Malcolm Shaw, *op. cit.*, P 45.

(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافاً بين الباحثين في العلوم السياسية باتجاهاتهم وأصولهم المختلفة حول أثر تعدد دول الجوار على العلاقات بين الدول حيث يذهب فريق إلى أن تعدد الدول والحدود يؤدي إلى توزع اهتمامات الدول وجهودها على أكثر من محور الأمر الذي يخفف من احتمالات قيام منازعات حرصاً على استقرار الأوضاع وعدم اتساع نطاقها إضافة إلى حرص الدول الأخرى المجاورة على حسم نزاع الأطراف المتصارعة حتى لا تمتد آثاره إليها. =

معها في حدود أرضية عن أربع دول وتزيد في حالة الدول الضخمة شبه الداخلية فتصل إلى تسع وحدات كما في حالة السودان وزائير^(١) علي نحو ما يوضح جدول (٥) وتزداد حدة مشكلة الطبيعة الجغرافية للحدود الإفريقية في ظل حقيقة أن معظم هذه الحدود ما زالت خطية (فلكية- هندسية..) فضلا عن عدم تخطيطها علي نحو ما سيرد البيان -حيث تشير البيانات إلى أن قارة إفريقيا حتي الآن ما زالت أكثر القارات من حيث نوعية الحدود المذكورة ونسبتها إلى إجمالي القارة^(٢)، علي نحو ما هو وارد جدول (٦):

جدول (٥)

ظاهرة تعدد دول الجوار في قارة إفريقيا

الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات
مصر	٢	تشاد	٥	رواندا	٤	توجو	٢	غينيا الاستوائية	٢
ليبيا	٦	السودان	٩	بورندي	٢	غانا	٢	جامبيا	١
تونس	٢	أثيوبيا	٤	زائير	٩	بوركينافاسو	٦	أنجولا	٢
الجزائر	٦	أريتريا	٢	الكتفو	٤	ساحل العاج	٥	زيمبابوي	٤
المغرب	٢	جيبوتي	٢	الجابون	٢	ليبيريا	٢	زامبيا	٨
الصومال	٢	الصومال	٢	الكاميرون	٦	سيراليون	٢	مالوي	٢
الفرنسية		كينيا	٥	إفريقيا الوسطى	٥	غينيا	٦	موزمبيق	٦
موريتانيا	٤	أوغندا	٥	نيجيريا	٤	غينيا بيساو	٢	بتسوانا	٢
مالي	٧	تنزانيا	٨	بنين	٤	السنغال	٥	سوازيلاند	٢
النيجر	٧			ليسوتو	١	ج إفريقيا	٦	ناميبيا	٢

المصدر: د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ١٠٦-١٠٧ مع تعديلات للباحث.

= وعليه يرى هذا الفريق أن قلة عدد الدول المجاورة هو الذي يؤدي إلى النزاع حيث يزداد معدل التفاعل والتركيز المتبادل مع انتفاء دور الطرف الثالث ذي المصلحة في حل النزاع. وفي مقابل ذلك يرى فريق ثان أن العكس هو الصحيح حيث أن معدلات التنافس والصراع ترتبط بزيادة معدلات الاحتكاك التي ترتبط بدورها بزيادة عدد دول الجوار والحدود. ويذهب فريق ثالث -سبح- إلى أن العبرة ليست بمدى طول الحدود أو عدد الدول المجاورة وإنما بطريقة ادراك صانعي السياسة في تلك الدول لحقيقة ذلك الجوار وما يتبعه من فرص وما يضعه من تحديات في ظل تفاعل المتغيرات والأبعاد المختلفة لمشكلات الحدود أنظر في ذلك :

Robert Mandel, "Roots of the Modern Interstates Border Disputs", *Journal of Conflict Resolution*, (vol. 24, No.3, September 1980), PP 435:431.

وأنظر أيضاً: د. محمد محمود الديب، م.س.د.، ص ١٦٢:١٦٤.

Malcolm Shaw, *op. cit.*, P. 229.

Harvey Starr and Benjamin Most, "A Return Journey: Richardson "Frontier" and Wars in 1946-1965 era", *Journal of Conflict Resolution* (vol. 22, No. 3, September 1978), PP 441:465

(٢) د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ٧٠.

Rive L. Kapil, *op. cit.*, P 660

(٣)

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, PP 67:73.

جدول (٦)

أنواع الحدود ونسبتها في تشكيل حدود قارات العالم المختلفة

نسبة الحدود المستنة إلي ظواهر بشرية	نسبة الحدود الخطية (فلكية- هتسية)	نسبة الحدود المستنة إلي ظواهر جبلية	نسبة الحدود المستنة إلي أنهار وبحيرات	القارة
١١	٤٢	١٣	٢٤	إفريقيا
٢٤	٨	٢٥	٢٣	آسيا
٥	٢٣	٢٧	٤٥	أمريكا اللاتينية
٤	٢٠	٢٤	٥٢	أمريكا الشمالية
٥	٥	٢١	٢٥	أوروبا

المصدر: Michel Foucher, *Front et Frontiers: Un Tour du Mond Geoplitique* (Fayard: Librairie Fayred. 1991) P.119

فكما هو مبين بالجدول (٦) تتميز إفريقيا بكثافة الحدود الخطية بها حتي لتكاد تستأثر بنصف هذا النوع من الحدود في العالم بينما لا يتجاوز هذا النوع من الحدود ٥٪ من الحدود بالقارة الأوربية و ٨٪ بالنسبة لقارة آسيا^(١) الأمر الذي يدعم ما ذهب إليه البعض من أن الاتجاه إلي الأخذ بنمط الحدود الخطية لم يكن بحال نتاج التطور العلمي والتكنولوجي في رسم الخرائط والمساحة بقدر ما كان للجهل بحقائق الواقع الإفريقي وطبيعة عملية الاستعمار ذاتها^(٢) فجاءت مخالفة لجميع المظاهر البشرية خاصة تلك التي تتصل من قريب أو بعيد بأصل الأهالي أو لغاتهم أو انتماءاتهم القبلية أو حتي تحركاتهم الفصلية طلبا للماء والكلا. فكان من نتيجة ذلك تزايد مشكلات الحدود^(٣)

ثانيا: الشذوذ وعدم الاتساق الحدودي

جاءت الحدود الموروثة في أغلب الأحوال بعيدة عن المثالية والكفاءة الحدودية فبالنظر إلي الخريطة السياسية للقارة يتضح أن الوحدات السياسية في الثلث الجنوبي

Michel Foucher, *op. cit.*, PP 119:120.

(١)

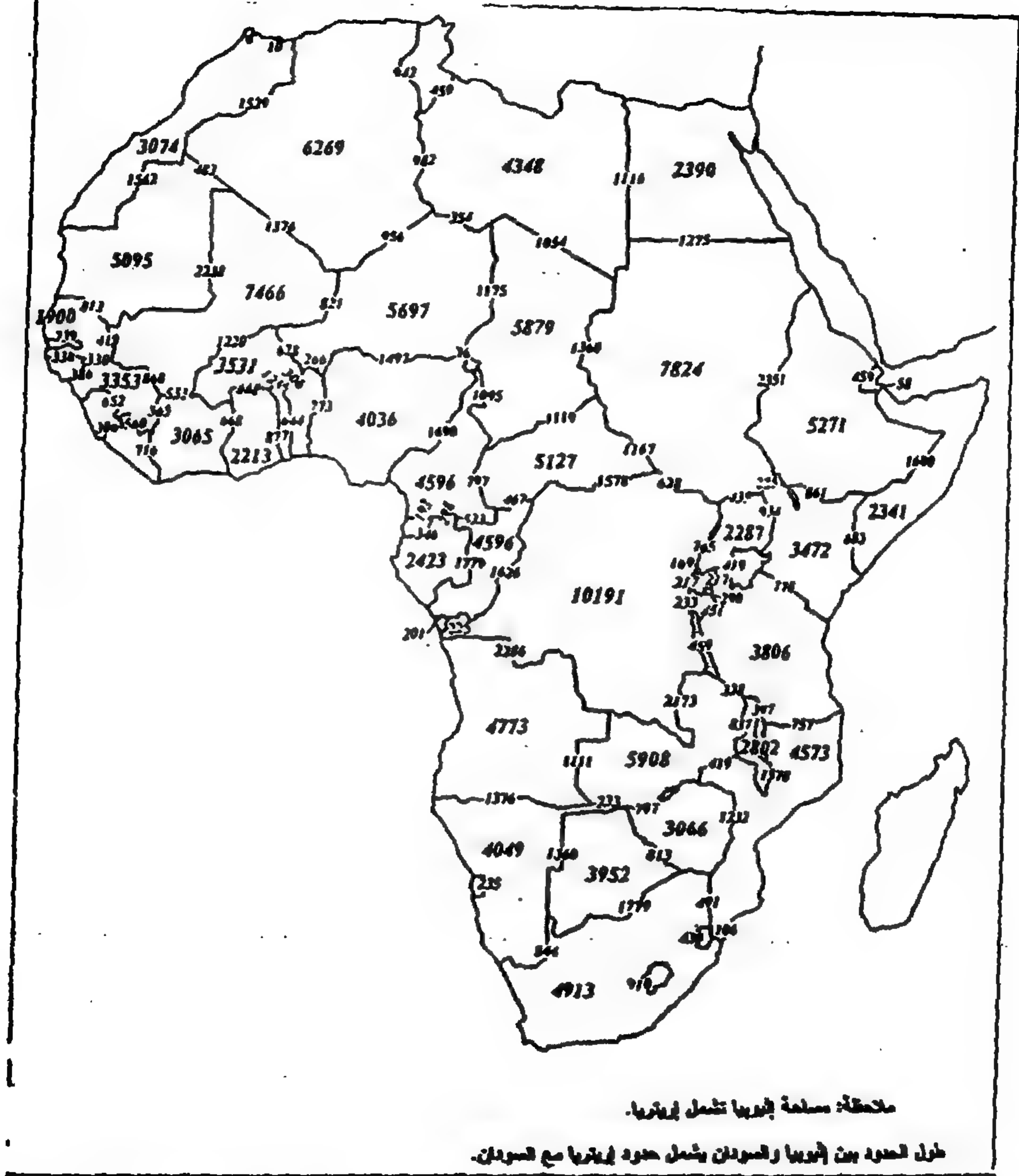
Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P 64. Jesse Reeves, *op. cit.*, (٢) PP 539.

وأنظر فاتح عقيل، م.س.د. ص ص ٤٤-٤٥.

Robert D. Hadgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P70.

(٣) د. فاروق عبدالمجواد شويقة دراسة إيكولوجية إقليمية وحوض النيل، (القاهرة: دار روتايرنت للطباعة، ط ٢، ١٩٨٦) ص ص ١٦١:١٦٢.

خريطة (٦)
أطوال الحدود في إفريقيا



Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique
(Foyard: Librarie Foyard, 1991), Appendix p 19 .

المصدر :

والقطاع الشرقي من النصف الشمالي من القارة تجنح إلي أن تأخذ محورا طوليا^(١) أي أن امتدادها الشمالي الجنوبي يكون أطول من امتدادها الشرقي الغربي، وهو ما يتضح بدرجات متفاوتة في السودان وأثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا ومالاوي وموزمبيق وزامبيا... هذا بينما تميل أغلب الوحدات في النصف الشمالي من القارة إلي الاستعراض كما هو الملاحظ في ليبيا - النيجر - إفريقيا الوسطي - مالي - بوركينا فاسو - غينيا... ..ولا يشذ عن هذه القاعدة السابقة سوي وحدات ساحل غانا حيث أن الكثير منها عبارة عن دول شريحية تتعتمد علي الساحل كما هو واضح بالنسبة لدول مثل بنين وتوجو وغانا^(٢)

ولعله مما يؤكد ملامح الشنوذ وعدم الاتساق أن دولة مثل مالي (السودان الفرنسي سابقاً) يقترب شكلها من "رباط السهرة"^(٣) مما يجعلها تختنق في الوسط إلي ما يشبه عنق زجاجة يكاد يترك علي الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل - نظرياً - فصلهما عن بعضهما البعض من الخارج. وبالمثل الصومال التي ترسم حدودها شكل حرف سبعة الأفرنجي، فهي مفرطة الطول شديدة الضيق بحيث أن المسافة بين أقصى الشمال قرب جيبوتي وأقصى الجنوب قرب مقديشيو مفرطة التباعد مما يضعف التواتر والتماسك الداخلي ويعطي أيضاً ميزة استراتيجية للعدو الخارجي، كما أن مثلث هرر وأوجادين الواقع في نطاق أثيوبيا يتعمق في زاوية الصومال كأسفين يمكن منه بسهولة شطر الصومال إلي شطرين والمروق إلي البحر^(٤) وتكرر دولة زامبيا صورة مالي علي تصغير حيث يسهل شطرها من خلال نتوء كاتنجا شمالاً أو لسان غرب موزمبيق شرقاً. كما أن موزمبيق هي الأخرى يمكن القول أن لها طولاً ولكن ليس لها عرض فهي عظيمة الامتداد طولياً لكنها ضيقة في أغلبها وتدق عند خليج "سوفالا" حيث يمكن شطرها من جانب زيمبابوي أو مالاوي^(٥) وتقدم حدود السنغال - جامبيا نموذجاً آخر

(١) يذهب الجغرافيون إلي أنه يمكن تقسيم شكل الدولة إلي خمسة أنماط أساسية هي "المنتظم، المستطيل، المجرأ، المطوق، المتشعب" ويعتبر الشكل المنتظم من وجهة نظر البعض هو أمثل الأشكال حيث يعتبر شكل الدولة مثالياً كلما كانت أطرافها على أبعاد متساوية تقريباً عن مركزها الهندسي، على شرط أن تكون العاصمة في وسط الدولة وهو الأمر الذي تفتقده معظم الدول الأفريقية في ظل السمات المشار إليها في المتن حول أثر شكل الدولة على قوتها أنظر: د. محمد الديب، م.س.د.، ص ٢٠٤: ٢١٧.

(٢) د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ٦٥.

(٣) التعبير للدكتور جمال حمدان. أنظر المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٧.

وحول أثر ذلك على التواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في الصومال أنظر:

Mesfi Wolde Mariam, "The Background of the Eitho - Somalian Boundary Dispute", *The Journal of Modern African Studies*. (Vol.2, No.2, 1964), PP 192-193 and PP 213-214.

(٥) د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ٦٧.

لمظاهر عدم اتساق الحدود التي ورثتها القارة الإفريقية حيث تمتد جامبيا من الشرق إلى الغرب على طول الجزء الصالح للملاحة من نهر جامبيا لمسافة ٢٠٠ ميل على شكل شريط ضيق لا يزيد اتساعه من الشمال إلى الجنوب عن سبعة أميال بمساحة تبلغ ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) ميل مربع فقط للدولة كلها التي تقع في قلب جمهورية السنغال وتشطرها إلى شطرين شمالي وجنوبي، الأمر الذي كان له انعكاس على علاقات الدولتين^(١)، وعلى الرغم من الشكل المنتظم لدولة ناميبيا فإنها تتميز بزائدة "أصبع كابريفي" الذي هو عبارة عن إسفين يخترق شمال بتسوانا خطط خصيصا ليصل ناميبيا بنهر الزامبيزي^(٢) ولعل في المقارنة بين هذا الوضع وبين وضع دولة مثل "بوركينافاسو" التي توازي نهر النيجر والتي تقترب منه بون أن تتصل به ما يوضح طابع عدم الموضوعية وعدم اتساق الحدود الإفريقية، والتي لا يقتصر أثرها على الجوانب الشكلية بل يمتد إلى الجوانب الطبيعية المختلفة وبالتالي الجوانب والوظائف الاقتصادية والسياسية للدولة على نحو ما سيرد البيان^(٣).

ثالثاً: انتشار ظاهرة الدول الداخلية أو الحبيسة

من أهم ملامح الخريطة السياسية لإفريقيا انتشار ظاهرة الدول الحبيسة أو الداخلية Inland States فبعد أن كانت كل من إفريقيا الاستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية وحدتان تنتهيان إلى البحر، أدى التقسيم الفرنسي لهاتين المجموعتين من المستعمرات إلى وحدات مستقلة ومنحها الاستقلال بهذه الصورة إلى إيجاد عدد كبير من الدول الحبيسة هي "مالي- النيجر- بوركينافاسو- تشاد- إفريقيا الوسطى" وبإضافة الدول الداخلية التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني وهي "أوغندا-

(١) د. صبحي عبدالحكيم، م.س.د.، ص ٥٩ وأنظر أيضاً :

Griffiths, Op. Cit., P204.

(٢) يبلغ طول عمر كابريفي Caprivi Strip نحو ١٨٧ كم وقد أبرمت أول اتفاقية بشأنه عام ١٨٩٠ بين ألمانيا وبريطانيا وجاءت بناء على رغبة ألمانيا في الحصول على سبيل اتصال لمستعمراتها بجنوب غرب القارة مع نهر الزامبيزي، وذلك على الرغم من الصعوبات العديدة التي كانت تعترض منح ذلك الممر، لاسيما وأنه (أي الممر) يقطع الوحدة الطبيعية لبعض الأنهار الصغيرة بالمنطقة، إضافة إلى قطع الوحدة اللغوية والاثنية لسكان المنطقة الذين يعتبرون أقرب إلى بتسوانا وزامبيا منهم إلى ناميبيا، وعلى الرغم من اختفاء ذلك المكتنف عقب هزيمة القوات الألمانية على يد قوات روديسيا عام ١٩١٥، وضم المنطقة وإدارتها كجزء من محمية بتسوانا، إلا أن الممر عاود الظهور مرة أخرى منذ عام ١٩٢٩ بعد اعادته إلى جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً) حيث قامت جنوب إفريقيا بإدولته رسمياً في إطار إدارتها للإقليم (جنوب غرب إفريقيا) ككل بمقتضى صك انتدابها على الإقليم من جانب عصبة الأمم. انظر في ذلك Ibid., p221.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل استقلال بتسوانا أثبتت نقاشات داخل المجلس التشريعي لمحمية "بتسوانا لاتد" مطالبة بضم عمر كابريفي إلى المحمية إلا أنه منذ الاستقلال لم تشر منازعة رسمية من جانب بتسوانا بشأن هذه المنطقة

(٣) د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ص ٦٦:٦٨.

J.A. Hellen, op. cit., P695.

زامبيا- زيمبابوي- مالاوي- بتسوانا- ليسوتو- سوازيلاند وكذلك "رواندا" و"بوروندي" اللتين كانتا خاضعتين لبلجيكا يصل مجموع هذه الدول إلى ١٤ دولة داخلية "حبيسة" في القارة^(١) أي ما يوازي أكثر من ربع عدد الدول في القارة الإفريقية في حين لا يزيد عدد الدول الداخلية في أمريكا اللاتينية عن دولتين، وبصفة عامة تستأثر قارة إفريقيا بنصف عدد الدول الحبيسة في العالم تقريبا.^(٢)

ويلاحظ أن الدول الداخلية في إفريقيا تشكل في مجموعها نطاقا شبه متصل في غرب وشرق القارة.^(٣) وتعاني هذه الدول في مجملها من مشكلات اقتصادية وسياسية عديدة ترجع في جانب كبير منها للشكل السياسي للدولة وحدودها.^(٤) ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه من بين الأسباب العديدة لتشبث أثيوبيا بإقليم إريتريا ورفضها الذي دام طويلا لمنحها الاستقلال يمكن التأكيد على حقيقة أن استقلال إريتريا في جوهره يعني تحول أثيوبيا إلى دولة داخلية حبيسة من خلال حرمانها من الجبهة العريضة المطلة على البحر الأحمر، وهو أمر أدركه القادة والزعماء الأثيوبيون وعمدوا طويلا إلى الحيلولة بونه.^(٥)

المطلب الثاني : الأسباب المتعلقة بعملية تعيين الحدود

سبقت الإشارة إلى التمييز بين مفهومي تعيين الحدود Delimitation وتخطيطها Demarcation لما لكل منهما من خصائص ومشكلات خاصة، ويمكن القول أن تلك الخصائص والمشكلات بدورها تمثل سببا رئيسيا وعنصراً جوهريا في قيام منازعات

(١) Antony Allott, "Boundaries and Law...", *op. cit.*, P18 Griffiths, *op. cit.*, P 204

(٢) حول هذه الظاهرة على صعيد القارة انظر:

William A. Hance, *op. cit.*, P84.

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P66.

(٣) من المفارقات أن معظم المستعمرات البريطانية في الثلث الجنوبي كانت وحدات داخلية، أي أن هذه المستعمرات كانت بمثابة "امبراطورية داخلية" لقوة البحر التقليدية انظر: د. جمال حمدان، م.س.د.، ص ٧٣. د. صبحي عبدالحكيم، م.س.د.، ص ٥٦.

(٤) د. محمد الديب، م.س.د.، ص ص ١٥٦: ١٦٢.

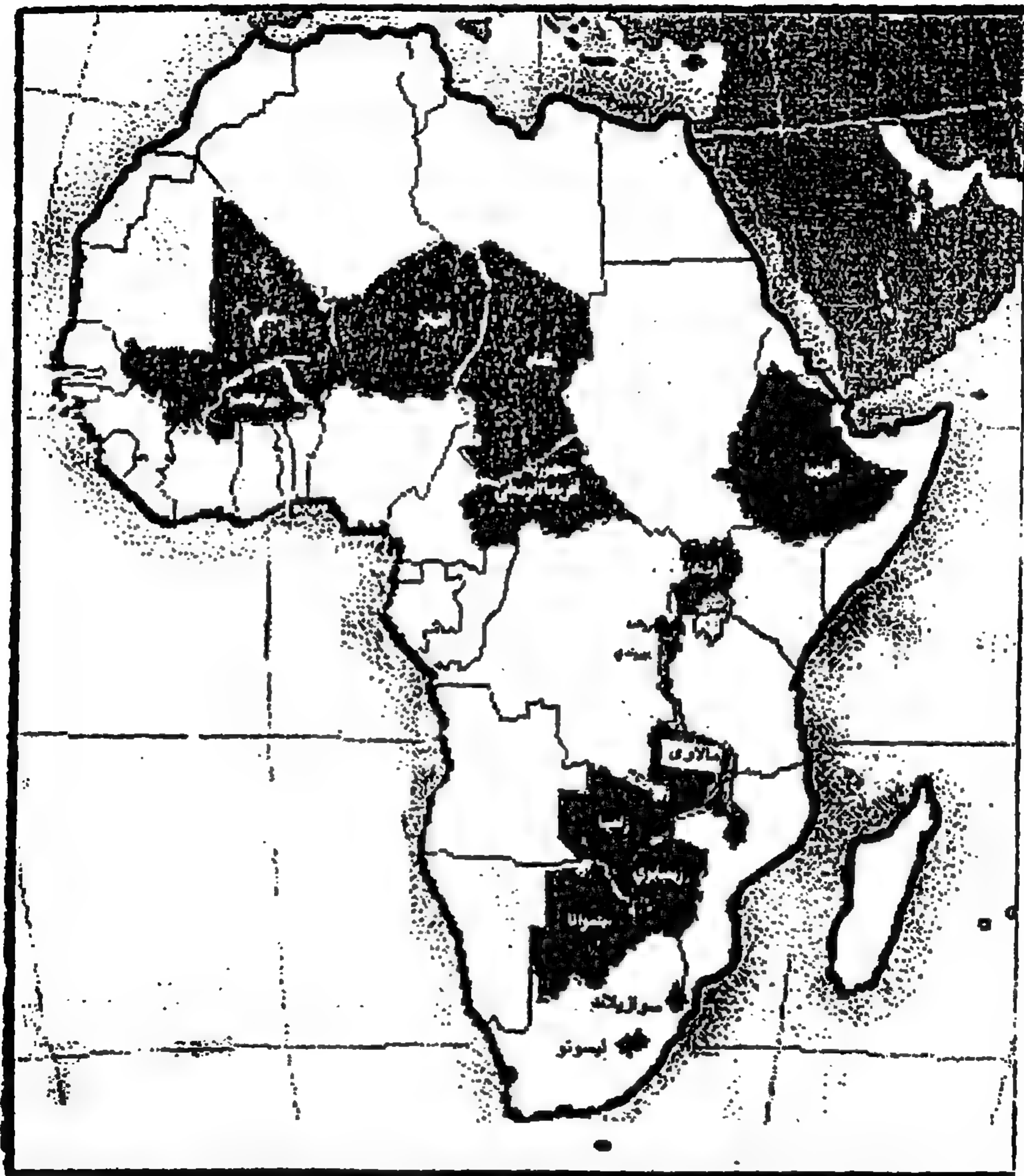
(٥) يذكر أن الامبراطور هيل سلاسي أعلن في خطاب له ما نصه: "إنتي لا أستطيع أن أعيش وراء قوة عربية، تحرمني من البحر الأحمر، وتساوم بموقعها الممتاز على شواطئه من أجل ربط صلاتها بالمسلمين في بلادى".

أنظر: د. محمد سعيد، أصول المشكلة الارتيرية ومستقبلها "المؤتمر الجغرافي الاسلامي الأول (المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد الرابع، ١٩٨٤) ص ٥٣٧.

وليزيد أنظر: جميل مصعب محمود، القضية الارتيرية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨ دراسة نظرية ومبانيه (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٩٨) ص ص ٦١: ٦٧.

د. محمود محمد إبراهيم أبو العيتين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي إريتريا والصحراء المغربية، رسالة دكتوراة غير منشورة (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة : ١٩٨٧)، ص ٢٢٤.

خريطة (٧)
الدول الحبيسة في إفريقيا



- William A. Hance, The Geography of Modern Africa (New York : Columbia University Press 2nd., 1975) p 84 . المصدر :

الحدود علي النحو الذي يمكن رسمه فيما يلي من حالات متصورة لنشوب منازعات
حدودية لاعتبارات تتعلق بعملية التعيين^(١)

أولاً: عدم وجود حدود دولية قانونية: ويقصد بذلك تلك الحالة التي لا توجد فيها
حدود دولية معينة Delimited متفق عليها ومعترف بها من جانب أي من الأطراف ذوي
الشان في ذات الوقت الذي يتتفي فيه وجود أي معاهدات دولية أو حكم قضائي أو
قرار تحكيمي أو غير ذلك من الطرق التي يتم من خلالها تعيين الحدود ، وبالتالي تكون
الحدود القائمة مجرد حدود أمر واقع De Facto وتشير الشواهد التاريخية
والواقعية إلي تراجع وتضاؤل الحالات من هذا النوع -الذي ارتبط بالأساس بمنازعات
الحدود بين الدول الاستعمارية^(٢)، إلا أن الواقع الإفريقي لا يخلو من نماذج لهذه الحالة
التي مثلت وما زالت تمثل بؤرة من بؤر التوتر الكامنة في العلاقات الإفريقية، من ذلك
أن الحدود بين مالاي وزامبيا في جانب كبير من قطاعها البري تعتمد علي التعيين
الواقعي للحدود كما أن الحدود المستندة إلي خط تقسيم المياه بين البلدين تفتقر هي
الأخري إلي الاتفاق النهائي عليها^(٣)، كما أن الحدود بين الجزائر وتونس ظلت موضع
تساؤل عما إذا كانت فرنسا قد قامت بتعيينها في الفترة من ١٨٨١م - ١٩٠٢م، وذلك
قبل أن يتفق الطرفان [الجزائر - تونس] علي تعيين الحدود وتخطيطها عام ١٩٦٨م
وتوقيع اتفاق بذلك عام ١٩٧٠م ، ويمكن القول أن عدم التعيين كان أحد الأسباب التي
أدت إلي نشوب النزاع الجزائري التونسي في مرحلة ما بعد الاستقلال^(٤) ويندرج في

(١) حول هذه الأسباب تفصيلاً أنظر:

Evan Luard , "Frontier Disputes in Modern International Relation.", in Evan
Luard (ed.), The International Regulation of Frontier Disputes (London:Thames
and Huddson,1970),PP11:17.

(١٢) Ibid.,p158 وانظر :د. أحمد الرشيدى: م.س.د. ، ص ١٩٢.

(٣) مشكلة الحدود بين مالاي وزامبيا -

تجسد هذه المشكلة اثر افتقار الحدود السياسية للتخطيط والتعيين على قدرة اطراف النزاع على ادعاء مطالب
إقليمية في أراضي الطرف الآخر. فعلى الرغم من الوضوح الواقعي لخط الحدود بين الجانبين أدى افتقار الحدود إلى
التعيين الدقيق إلى سهولة مطالبة الرئيس هاستنجز باتا رئيس دولة مالاي في سبتمبر ١٩٦٨ م بضم أربعة ضواحي
من إقليم زامبيا إلى مالاي مشيراً إلى أن حدود مالاي الطبيعية تقتضى ذلك، ومستنداً إلى أسس تاريخية
مرتكزة إلى حضارة امبراطورية مالاي القديمة المعروفة باسم "حضارة مروى Maravi" التي بلغت أوجها في القرن
الـ١٧. الأمر الذي رفضته زامبيا متمسكة بالحدود القائمة عند الإستقلال والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الإفريقية لا
سيما قرارات منظمة الوحدة الإفريقية أنظر في ذلك :

Ian Brownlie,Op. Cit., P1216. Henry W. Dengenhardt, "Africa", in Alan. J Day
(ed.) Border and Territorial Disputes (Detroit: Gale Research Company, 1982),
P177.

(٤) مشكلة الحدود التونسية - الجزائرية -

تعود جذور النزاع إلى عام ١٩٥٦. فعقب استقلال تونس في هذه الفترة طالبت بالسيادة على بعض مناطق الصحراء.
الواقعة في إقليم الجزائر التابع في هذه المرحلة للاستعمار الفرنسي. ومع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ استمرت
الادعاءات التونسية استناداً إلى أسس تاريخية وقانونية وأتية. وهي المطالب التي رفضتها حكومات الجزائر =

هذا النوع أيضاً من أسباب النزاعات؛ النزاع الحدودي ما بين مالي وبوركينا فاسو والذي يعود في جانب كبير منه إلى غياب أي وثائق تتعلق بتعيين الحدود إبان الفترة الاستعمارية - التي خضعت فيها الدولتان لإدارة إستعمارية واحدة في ظل نظام الإستعمار الفرنسي - باستثناء بعض الخرائط الإدارية. الأمر الذي جعل الحدود مثار خلاف طوال الفترة ١٩٦١م - ١٩٨٦م^(١).

ثانياً: الطعن في شرعية التعيين: وهي تلك الحالة التي تنور في حالة وجود حدود بولية تم تعيينها بموجب معاهدة بولية أو حكم قضائي أو تحكيمي وربما يكون قد تم تخطيطها بالفعل في أرض الواقع، غير أن شرعية Validity هذه الحدود لما تنزل بعد -علي الرغم من ذلك- محلاً للمنازعة من جانب هذا الطرف أو ذاك من نوي الشأن، كئن يدفع أحدهم مثلاً بعدم صحة السند القانوني لتعيين الحدود . ومن التطبيقات الإفريقية ذات المغزى والدلالة في هذا الشأن نزاع الحدود الذي ثار منذ أوائل الستينيات بين الصومال من جانب وكل من أثيوبيا وكينيا من جانب آخر، حيث رفضت الصومال الاعتراف بالمعاهدات البولية التي عقدها الدول الاستعمارية بشأن تعيين الحدود في منطقة القرن الإفريقي وتمسكت في المقابل بمبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيقه علي جميع الصوماليين في مختلف أقاليم المنطقة.^(٢)

= المختلفة. وقد تم تسوية المشكلة عبر سلسلة من الاتفاقات كان من بينها اتفاقات تعيين وتخطيط للحدود المشتركة على نحو يكفل تلافي التوترات الناجمة عن غياب ذلك التعيين.
أنظر في ذلك:

Saadia Touval, The Boundary Politics ..., *op. cit.*, PP 251-255. Boutros Ghali, *op. cit.*, PP 17-20.

William Zartman, The Politics of Boundaries..., *op. cit.*, PP 167-169.

محمد فجالي ، م. ص. ٢٦٤ - ٢٦٦.

(١) مالي - بوركينا فاسو: - تعود جذور النزاع إلى مرحلة الاستقلال منذ عام ١٩٦٠م وتتعلق النزاع بتعيين خط الحدود المشتركة . حيث طالبت مالي بضم بعض المناطق الحدودية المشتركة إليها استناداً إلى أسس تاريخية عرقية الأمر الذي أدى إلى عدة مواجهات عسكرية بين الجانبين لاسيما في حقبة السبعينيات (نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤م) والثمانينيات (١٩٨٥م - ١٩٨٦م). أنظر

H.W.D. and Alan J. Day, *Op. Cit.*, PP 143-14 :

Shaw, *Op. Cit.*, PP 257-258. Michel Foucher, *Op. Cit.*, PP 177-182.

د. أحمد أبو الوفا محمد، تعليقات على احكام محكمة العدل الدولية في عام ١٩٨٦م "المجلة المصرية للقانون الدولي" مجلد ٤٢، ١٩٨٦م ص ص ٣٨٨-٤٠٣.

(٢) مشكلات الحدود الصومالية: ترجع هذه المشكلات في الأساس إلى الحقبة الاستعمارية حينما تنافست القوى الاستعمارية الغربية إضافة إلى اثيوبيا على الاستيلاء على المنطقة من خلال معاهدات الحماية واتفاقات تقسيم مناطق النفوذ فضلاً عن التوسع والغزو الفعلي فاحتلت فرنسا جزءاً من بلاد الصومال عام ١٨٨٤م عرف بالصومال الفرنسي (جمهورية جيبوتي حالياً) كما احتلت بريطانيا جزءاً عام ١٨٨٧م أطلقت عليه الصومال البريطاني (الإقليم الشمالي لجمهورية الصومال حالياً) وفي عام ١٨٨٩م بدأت إيطاليا احتلال الجزء الثالث وأطلقت عليه اسم الصومال الإيطالي (الإقليم الجنوبي لجمهورية الصومال حالياً) أما القسم الرابع والذي عرف بـ "الوحدات" فقد استولت =

ثالثاً: اختلاف الأسانيد القانونية: وتعني هذه الحالة وجود ادعاءات متعارضة لأطراف النزاع فيستند كل ادعاء منها إلى سند قانوني غير ذلك الذي يستند إليه الطرف الآخر بشأن تعيين الحدود بين أطراف النزاع، وبصفة عامة فإن جوهر النزاع في هذه الحالة يتعلق -في شقه القانوني- بمحاولة التعرف على التعيين الصحيح للحدود الدولية محل المنازعة، وذلك بالتوصل إلى المعاهدة أو السند القانوني الأجدر بالقبول بشأن هذه المسألة والقيمة القانونية للأسانيد المقدمة^(١)

ويمكن القول أنه لا يكاد يخلو نزاع حدودي من صورة أو أخرى لهذه الحالة. ولعل من أهم التطبيقات الإفريقية في هذا الشأن نزاع الحدود ما بين السنغال وموريتانيا، والذي يثور من أن إلى آخر، بينهما منذ الاستقلال على اختلاف في عوامل تفجره ومداه من فترة إلى أخرى فعلي حين تتمسك السنغال بضرورة تعديل الحدود وإتمام ترسيمها بوضع العلامات الدالة على ذلك وفقاً للمرسوم الفرنسي الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٣م والذي بمقتضاه تم تعيين الحدود ما بين مستعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا التابعتين آنذاك لفرنسا، فإنه في المقابل أكدت موريتانيا على أن مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣م قد أهمل تماماً من الناحيتين القانونية والعملية وتمسكت بالمراسيم والاتفاقات الصادرة والمبرمة في تواريخ لاحقة سواء إبان الحقبة الاستعمارية أو بعدها لا سيما الاتفاقية المبرمة في ١١ مارس ١٩٧٢م والتي نظمت عملية استغلال نهر السنغال بين الدول المطلة عليه في إطار ما عرف بمنظمة استغلال

= عليه اثيوبيا كلية عام ١٨٩٧م بموجب الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا واثيوبيا في نفس العام ثم الاتفاقية الأثيوبية الإيطالية عام ١٩٠٨م الجزء الخامس هو المقاطعة الشمالية لكينيا "نقد" Northern Frontier District والتي حددت بمقتضى معاهدة ١٥ مايو ١٩٢٤م المبرمة بين إيطاليا وبريطانيا. وقيام جمهورية الصومال في أول يوليو ١٩٦٠م ، والتي تكونت من الصومال الإيطالي الذي أعلن استقلاله في ذلك اليوم واندمج مع الصومال البريطاني الذي استقل قبله بإيام في ٢٦ يونيو من نفس العام. أصبحت الدولة المستقلة الوليدة ورثة للمشكلة الخاصة بالحدود لاسيما مع اثيوبيا، الأمر الذي أسفر عن عدة مواجهات بين الجانبين بلغت ذروتها بالمواجهة العسكرية عدة مرات طوال الفترة الممتدة من ١٩٦٤ حتى ١٩٨٩م. أنظر في ذلك د حورية مجاهد، مشكلة الحدود م.س. ذ. ، ص ص ١٠: ١٤ ، ٦٠: ٦٢ .

وانظر: Getatchew Halle, "The Unity and Territorial Integrity of Ethiopia", *the: Journal of Modern African Studies* (vol. 24, No.3, 1986), pp 470: 471.

Sharma, *op. cit.*, PP 46-66, 82, 97-108, Boutros Ghali, *op. cit.*, PP 47-75.

Touval, the boundary politics...., *op. cit.*, PP 213-245. Mesfin, *op. cit.*, PP 194-217.

لزبد انظر: د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الاثني : وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ص ٥٠٧-٥٨١.

(١٢) د. أحمد الرشيد ، م.س. ذ. ، ص ص ١٩٣-١٩٤

وانظر Evan Luard, *op. cit.*, pp15:16.

نهر السنغال والتي - أي الاتفاقية - اعتبرت - من وجهة نظر موريتانيا - أن النهر المذكور نهر دولي يقع داخل أقاليم الدول الأعضاء..^(١)

ومن تطبيقات تلك الحالة كذلك النزاع التشادي- الليبي بشأن قطاع أوزو حيث أن كلا الطرفين سلم بحقيقة أن ثمة اتفاقات دولية قد عقدت بشأن تعيين خط الحدود المشترك إلا أنه بالإضافة إلي عوامل أخرى غير قانونية ثار خلاف قانوني حول القيمة القانونية لتلك الاتفاقات بشأن تعيين الحدود ما بين الدولتين فعلي حين تمسكت ليبيا -علي الصعيد القانوني- بأن تعيين الحدود لابد وأن يستند إلي ما عرف باتفاق أومعاهدة روما لتنظيم المصالح الفرنسية والإيطالية في إفريقيا في ٧ يناير ١٩٣٥م^(٢)، والذي يجعل قطاع أوزو من نصيب ليبيا، تمسكت تشاد بضرورة تعيين الحدود وفق ما اتفق عليه بين حكومة فرنسا -التي كانت تحتل تشاد- وحكومة المملكة الليبية عام ١٩٥٥م بمقتضى معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين الجانبين والتي نص فيها علي أن الحدود المشتركة بين الجانبين -ليبيا- وإقليم تشاد- هي تلك الحدود التي اعترف بها وقت إنشاء المملكة الليبية علي نحو يجعل القطاع المتنازع عليه من نصيب تشاد.^(٣)

(١) النزاع السنغالي الموريتاني: - لم تغل العلاقات بين السنغال وموريتانيا منذ حصولهما على الاستقلال عام ١٩٦٠م من أسباب الاحتكاك والاختلاف بسبب ما يولده تجاور المزارعين السنغاليين والرعاة الموريتانيين من صعوبات. إلا أنه منذ منتصف الثمانينات حدث نوع من تراكم الازمات والتوترات بين الجانبين سرعان ما تطور إلى أزمة حدودية حادة ناجمة عن حادث حدودي وقع في التاسع من إبريل عام ١٩٨٩م بين رعاة من قبيلة "الهولار" الموريتانيين ومزارعين سنغاليين من "السونكي" في جزيرة "أندو ندى خوري" الواقعة في منتصف نهر السنغال وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر "الضفة الموريتانية" ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على اعتبار أن الحدود بين الجانبين تسير وفقاً لخط منتصف النهر. وهو الأمر الذي ترفضه السنغال متمسكة بالمرسوم سالف الذكر في المتن والذي يجعل النهر بأكمله في حوزة السنغال، وعلى الرغم من أن الحادث الحدودي كان من الممكن تجاوزه كحادث عابر إلا أن العوامل والصعوبات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها السنغال بالأساس أدت إلى تطور ذلك الحادث واتخاذها ابعاداً جديدة تمثلت في تحركات شعبية عدائية واسعة النطاق في كل من البلدين وعمليات تهريب متبادلة انظر في ذلك

د. إجلال رأفت، النزاع السنغالي الموريتاني: دراسة تحليلية للسياسات المحلية والدولية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٠) ص ٢: ٣. وانظر أيضاً: صالح بكناش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ٣١: ٢٩

مركز الدراسات الحضارية: "الأمة في عام: تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية الإسلامية (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية العدد الثالث، ١٤١٣هـ) ص ٢٧٦-٢٧٩.

(٢) لم يتم تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بسبب الحرب الأهلية في أسبانيا وكنا تورط إيطاليا في حرب الحبشة وما يذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية تنازلت إيطاليا عن جميع مستعمراتها في إفريقيا وبالتالي لم يعد لها حق مناقشة شئون مستعمراتها السابقة بما في ذلك ليبيا. في ديسمبر ١٩٥٠م أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ١٩٢ والذي نص على أن تحديد حدود ليبيا سيتم بين الحكومة الفرنسية والحكومة الليبية عندما تتال ليبيا استقلالها وهو القرار الذي تم بناء عليه توقيع معاهدة الصداقة حسن الجوار بين المملكة الليبية وفرنسا عام ١٩٥٥م. المرجع السابق، ص ٢٧٦: ٢٧٤. Foucher, op. cit., pp 215:216.

(٣) هاني - رسلان - الحدود الجنوبية للوطن العربي - السياسة الدولية عدد ١١٢، إبريل ١٩٩٣) ص: ٨٤ Shaw, op. cit., p253.

وعلي ذات الصعيد يمكن إدراج النزاع المصري- السوداني^(١) حول منطقة الحدود المشتركة في إطار هذه الفئة، فعلي الرغم من اعتراف الدولتين بأن ترسيم وتنظيم الحدود بينهما أساسه الاتفاق الثنائي المبرم بين حكومة مصر والحكومة البريطانية عام ١٨٩٩م، وما تلاه من مراسيم إدارية مصرية صادرة في عامي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م، فإن ثمة خلاف جوهري بين الجانبين (المصري والسوداني) حول القيمة القانونية لهذه المراسيم، فعلي حين تؤكد الحجج المصرية علي أن خط الحدود السياسية الدولي بين الدولتين هو ذلك الوارد باتفاقية الحكم الثنائي والذي يجعل من الخط المتمشي مع دائرة عرض ٢٢ شمالاً هو الخط الحدودي، يتمسك السودان بأن هذا الخط تم تعديله بمقتضى المرسومين الصادرين عن الحكومة المصرية والسالف الإشارة إليها، وهي الحجج التي ترفضها مصر استناداً إلي التفرقة بين الحدود السياسية والتي تنظمها اتفاقية ١٨٩٩م والحدود الإدارية المنصوص عليها في مرسومي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م والتي وضعت لتيسير الحركة علي الحدود بين الإقليمين دون أن تتجه النية إلي جعلها حدوداً سياسية نهائية^(٢).

(١) النزاع المصري السوداني:- ثار هذا النزاع للمرة الأولى في ٢٩ يناير ١٩٥٨ م حينما بعثت الحكومة المصرية بذاكرة إلى حكومة السودان أشارت فيها إلى أن قانون الانتخابات الذي أصدرته الحكومة السودانية استبعاداً لاجراء الانتخابات البرلمانية السودانية في فبراير ١٩٥٨م مخالف لاتفاق عام ١٨٩٩م بشأن الحدود بين البلدين نظراً لادخاله المنطقة الواقعة شمال مدينة وادي حلفا وكذا المنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وطالبت المذكرة المصرية بحق مصر في استرجاع هذه المناطق التي تديرها السودان شمال خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، والتي وضعت بمقتضى المراسيم الإدارية المصرية الصادرة في عامي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م تحت الإدارة السودانية تيسيراً علي القبائل القاطنة بالمنطقة دون أي تنازل عن حق السيادة المصرية بالمنطقة والذي يستند إلى اتفاقية ١٨٩٩ م بشأن الحدود. كما أعلنت مصر في المقابل عن استعدادها لرد المنطقة التي وضعت تحت إدارتها عام ١٩٠٢م والواقعة إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. وقد أثرت الدولتان تناول النزاع بالمفاوضات المباشرة بينهما الأمر الذي أسفر عن تجميد النزاع وتواري القضية لأكثر من ثلاثين عاماً ظلت فيها خامدة دون تسوية نهائية الأمر الذي يستفجر النزاع من جديد أنظر :

Sharma, *op. cit.*, PP 49:50, 68:69, 76, 114:116, Muchtar , *The Sudanese Boundary Conflict*, *Revue Egyptienne De Droit international*, (vol., 14 1958) PP 1:19

د. أحمد الرشيد ، "الحدود الجنوبية لمصر" في د. أحمد عبدالونيس، م.س.د.، ص ص ٤٤٩:٤٥٢، حسام سويلم ، فاروق عبد السلام، "حول مشكلة الحدود بين مصر السودان" في د. أسامة الغزالي حرب (محرر) ، *العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل* (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٠) ص ص ٤٥٩:٧٤٠.

Sharma, *op. cit.*, P50 , P69 , Boutros Ghali, *op. cit.*, PP 27:29 (٢)
Shaw, *op. cit.*, PP 251:253.

رابعاً: الاختلاف بشأن تفسير السند القانوني للتعين:

وتتمثل هذه الحالة في الحدود التي يكون قد تم تعيينها بموجب معاهدة دولية مقبولة من جانب جميع أطرافها، ومع ذلك فإنه يثور الخلاف بشأن الطريقة التي تمت عملية تعيين هذه الحدود علي الطبيعة استناداً إلي هذه المعاهدة فالخلاف في هذه الحالة إنما يتعلق ببيان التفسير الصحيح للمعاهدة أو السند القانوني الذي ارتضته الأطراف المعنية لتعيين الحدود المشتركة ومدى صحة ترجمة هذا التعيين في الواقع^(١)

وتشير الدراسات إلي أن المنازعات التي تندرج ضمن هذه الفئة تكاد تمثل الجانب الأكبر من المنازعات الدولية التي ثارت بشأن الحدود وكانت موضوعاً لحالات التحكيم^(٢) وهو الأمر الذي وجد تطبيقاً له علي الساحة الإفريقية.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تندرج ضمن نطاق هذا النوع من منازعات الحدود: النزاع الذي ثار بين داهومي (بنين حالياً) والنيجر عام ١٩٦٣م حول جزيرة "ليتي" Lete Island الواقعة في نهر النيجر، والذي نجم عن عدم اتفاق الجانبين علي التفسير الصحيح للمراسيم الإدارية الفرنسية بشأن تعيين الحدود بين الإقليمين اللذين كانا خاضعين للاستعمار الفرنسي حيث ثار الخلاف بين الجانبين (داهومي - النيجر) حول المبدأ الواجب اتباعه في تعيين الحدود النهرية وهل يتبع الخط الحدودي قاعدة خط المنتصف Median line أم الخط الملاحي Thalweg وقد أثار هذا الاختلاف في التفسير النزاع حول تبعية الجزيرة لأي من الجانبين، وهو الخلاف الذي تفاقم من جراء العوامل السياسية التي صاحبت وتفاعلت معه^(٣)

ومن ذلك أيضاً الخلاف السوداني - الأثيوبي عام ١٩٦٥م حول تفسير بعض بنود الاتفاق الأثيوبي - البريطاني سنة ١٩٠٢م بشأن تعيين الحدود بين إثيوبيا وإقليم

(١) د. أحمد الرشيد، منازعات الحدود م.س.د. ص ١٩٤.

(٢) م.س. ص ١٩٥.

(٣) مشكلة الحدود بين النيجر وبنين: يمكن أرجاع جذور المشكلة إلي الفترة الاستعمارية حينما أثير جدل بين الإدارات الفرنسية في إقليم النيجر وداهومي (بنين حالياً) الخاضعين للاستعمار الفرنسي حول تبعية هذه الجزيرة لأي من الإقليمين، وهو الجدل الذي استمر بعد الاستقلال عام ١٩٦٠ خاصة مع تواتر العلاقات بالجزيرة بين الموالين للنيجر وأولئك الموالين لدولة داهومي، الأمر الذي دفع الدولتين إلي البحث عن سبيل لعلاج المشكلة إلا أن محاولات الحل باءت بالفشل وازدادت حدة المشكلة عام ١٩٦٣ بعد حدوث انقلاب في داهومي أطاح بالرئيس هيروت ماجا Hubert Maga وتوترت العلاقات السياسية بين حكومتى الدولتين الأمر الذي جعل من مشكلة الحدود مظهراً من مظاهر سوء العلاقات بين البلدين أكثر منه سبباً لها. أنظر في ذلك :-

Touval, The Boundary Politics ...*op. cit.*, PP 198:201, Boutros Ghali,*op. cit.*, p 25
William Zartman, The Politics of Boundaries ...*op. cit.*, PP 169 : 190 Malcolm
Shaw,*op. cit.*, PP 256:257 Brounlie,*op. cit.*, PP 188:189. Touval, Africa's Frontier,
op. cit., p647

السودان، وهو الخلاف الذي تركز بالأساس في المناطق التي تفتقر إلى التحديد الدقيق وقد تفاقمت حدة الخلاف مع ازدياد الشكوك والادعاءات المتبادلة بين الجانبين بمساندة الحركات المناهضة للنظام الحاكم في الدولة الأخرى طول النصف الثاني من حقبة الستينيات حتى مطلع السبعينيات.^(١)

ومن الأمثلة في هذا الصدد أيضاً النزاع الذي ثار بين مالي وموريتانيا منذ عام ١٩٦٠م بشأن المراسيم الإدارية التي أصدرتها فرنسا إبان استعمارها للإقليمين لا سيما مرسومي ١٩١٢م ، ١٩٤٤م بشأن تعيين الحدود في المنطقة والتي بمقتضى المرسوم الأخير (١٩٤٤م) تم إلحاق أجزاء من إقليم مالي بموريتانيا، وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدة التي تم توقيعها بين الجانبين (مالي - موريتانيا) بهدف تسوية مشكلات الحدود عام ١٩٦٣م والمعروفة بمعاهدة "كايس Kayes" والموقعة في ٦ فبراير ١٩٦٣م، لا تخلو بدورها من جوانب غموض وقصور يمكن أن تؤدي من جديد إلى قيام نزاعات حدودية بين الدولتين.^(٢)

خامساً: غموض المصطلحات أو تعارض بعضها مع الواقع:

وفي هذه الحالة ينشأ الخلاف نتيجة وجود عيوب تعتور عملية التعيين علي الرغم من استناده إلى سند قانوني صحيح ومعترف به من قبل الأطراف المعنية، وقد يتمثل ذلك

(١) النزاع السوداني - الإثيوبي: - على الرغم من تعيين الحدود السودانية - الإثيوبية بموجب المعاهدة الإثيوبية البريطانية الموقعة في مايو ١٩٠٢م، فإن هذه الحدود ظلت موضع منازعة من جانب إثيوبيا بدعوى عدم اشتراكها في لجنة تخطيط الحدود التي شكلتها بريطانيا برئاسة الميجور جوين Gwyne ، والتي قامت بعمل مسح للحدود ورسم خط حدودي بين الجانبين وهو الخط الذي نازعت فيه إثيوبيا استناداً إلى أنه تم تعيينه بالإرادة البريطانية المنفردة إضافة إلى عدم التصديق على المعاهدة من جانب أي من الطرفين المعنيين (إثيوبيا - بريطانيا). وقد شهدت الحدود الإثيوبية السودانية العديد من الحوادث والتوترات من مرحلة الستينيات وحتى مطلع السبعينيات حينما تم الاتفاق بين الجانبين في يوليو ١٩٧٢م على تخطيط الحدود وتكوين لجنة مشتركة لمعالجة مسائل الحدود المعلقة لاسيما فيما يتعلق بزراعة الأراضي الحدودية. وما يذكر أنه قد تم اتباع خط جوين السالف الإشارة إليه كخط حدود مشترك أنظر: Shaw, *op. cit.*, p 262

Brownlie, *op. cit.*, pp 886: 887,

د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ. ص ٤٦

(٢) مالي - موريتانيا: ترجع جذور النزاع إلى مرحلة الإدارة الفرنسية حيث شهدت الحدود بين الجانبين العديد من الحوادث الحدودية الناجمة عن حركة البدو الرعاة وأشباه الرعاة عبر الحدود المشتركة، وبمقتضى مرسوم عام ١٩٤٤م قامت فرنسا بتحويل مقاطعة هود Hodh من مالي إلى موريتانيا، ورغم محاولة الإدارة الفرنسية ترسيم الحدود بين الإقليمين طوال الفترة من ١٩٥٨م - ١٩٦٠م إلا أنه لم يكتب لهذه العمليات النجاح، ومع استقلال المستعمرتين ظهرت خرائط من كل جانب تظهر خط الحدود علي نحو يخالف خرائط الجانب الآخر وفي عام ١٩٦٣م تم توقيع معاهدة بشأن الحدود تضمنت تنازلات من الجانبين انظر:

Shaw, *op. cit.*, p 263

Zartman ,The Politics of Boundaries...., *op. cit.*, pp171:172, Touval, Africa's Frontier, *op. cit.*, p647

العيب في غموض أو عدم دقة التعريفات والاصطلاحات المستخدمة، وهو الأمر الذي يبدو واضحاً في الحالات التي يستخدم فيها المفاوضون اصطلاحات غير قاطعة الدلالة أو تحتل أكثر من معنى، ومن أمثلة هذه الاصطلاحات سفح الجبل Foothill والمنبع Source والمصب Mouth وخط تقسيم المياه Watershed والسلاسل الجبلية Mountain chain والضفة Band وخط المنتصف Middle Line والخط الملاحي أو الرئيسي Thalweg النقطة الثلاثية Tripoints وغالباً ما يتم إرجاع مثل هذه العيوب التي تنطوي عليها عملية التعيين إلى حقيقة مؤداها أن تعيين الحدود غالباً ما يتم في إطار مؤتمرات دولية يجهل فيها المفاوضون -في كثير من الأحيان- حقائق الواقع والوضع على الطبيعة الأمر الذي يسفر عن العديد من المفارقات ويؤدي إلى الكثير من المنازعات.^(١) ومن بين الحالات التي تؤدي إلى إثارة المنازعات من جراء التعيين المعيب تلك التي تكون فيها عملية التعيين (وكذلك التخطيط) قد اعتمدت بالأساس على بعض المعالم غير الثابتة وهو ما يتجلى بوضوح في حالة الحدود النهرية، حيث أنه كثيراً ما يثور النزاع بين الدول النهرية بشأن تحديد المسار الحقيقي للحدود وهل يتبع خط المنتصف أم خط المجري الملاحي وقد يثور الخلاف كذلك حول السيادة على الجزر الواقعة في المجري أو التي تظهر فجأة نتيجة بعض التغييرات التي تحدث فيه.^(٢)

وعلى الصعيد الإفريقي تزخر الساحة بالعديد من الأمثلة المثارة والكامنة لهذا النمط من أنماط الأسباب المؤدية للنزاع، من ذلك ما سبق ذكره عن النزاع بين بنين والنيجر حول جزيرة "ليتي" Lete والحدود في كل من نهر النيجر ونهر ميكرو Mekrou والنزاع السنغالي الموريتاني بشأن الحدود في نهر السنغال، والخلافات بين غينيا وليبيريا حول الجزر الواقعة في نهر ماكونا Makona^(٣) ومن أمثلة الخلافات المثارة أيضاً في هذا الصدد النزاع بين مالوي وتنزانيا بشأن الحدود بين الدولتين والواقعة

(١) د. أحمد الرشيد، "منازعات الحدود.... م.م.د.، ص ١٩٥ وانظر تفصيلاً في Sharma, op. Cit., pp 33:66, McEwen, op. cit., 76:960 Griffiths, op. cit., p 209, Brownlie, op. cit., p.17

(٢) حول المشكلات التي تثيرها تلك الظاهرة انظر

McEwen, op. cit., pp93:96, E.R.L. Peake, "Northern Rhodesia- Belgian Congo Boundary" *The Geographical journal* (Vol. Lxxx,111 No. 4 April 1934), P. 279.

(٣) نجر الإشارة إلى أنه قبل استقلال غينيا ثارت مشكلة حدودية بين ليبيريا والإدارة الفرنسية القائمة في مستعمرة غينيا وتطلت هذه المشكلة في مطالبة ليبيريا بمنطقة حدودية صغيرة بالقرب من جبل نيمبا Nimba الغني بخام الحديد بدعوى استيلاء فرنسا غير المشروع على هذه المنطقة إلا أنه مع استقلال غينيا عام ١٩٥٨ تولفت ليبيريا عن ذلك

الإدعاء. انظر: Saadia Touval, *Africa's Frontiers...*, op. cit., p 648, Saadia Touval, *Boundary Politics...*, op. cit., p 285

William Zartamn, "The Politics of Boundaries..", op. cit., p172

في بحيرة "نياسا" حيث أكدت تنزانيا بأنها لن تعترف سوى بخط الحدود المار بمنتصف البحيرة كخط حدودي دولي في حين صدرت خرائط في دولة مالاوي تصور خط الحدود على أنه يتبع خط الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة على نحو يجعل البحيرة جزءاً من إقليم "مالاوي" (١) وعلاوة على هذه الخلافات المثارة تزخر القارة بالعديد من بؤر التوتر الكامنة التي ترتبط بشكل أو بآخر بهذا النوع من الأسباب والمتمثل في غموض الاصطلاحات وعدم دقتها ومن أمثلة تلك البؤر الكامنة الحدود ما بين غينيا وسيراليون. فعلي الرغم من عدم وجود خلافات قائمة بين الجانبين إلا أن ثمة بواعت للخلاف تتمثل بعضها في عدم وضوح القاعدة الأساسية المتبعة في تعيين الحدود في المناطق النهرية لا سيما في أنهار "والوفو" Walufu "ميلي" Meli "ونهر موا" Moe وكذلك عدم الاتفاق بشأن الجزر الصغيرة الواقعة في نهري "ميلي" وأجزاء من نهر "موا" وهو ما يقال كذلك عن العديد من الدول الإفريقية التي تمثل الحدود المائية (نهرية- بحيرية..) جزءاً من حدودها. (٢)

ومن الأمثلة التي يمكن أن تندرج بدورها في هذ الطائفة من الأسباب المتعلقة بعملية التعيين الافتقار إلى الدقة في تعريف مناطق الحدود كأن يستخدم المعنيون بتعيين الحدود أسماء أماكن غير معروفة لسكان المنطقة ، أو لا وجود لها على الطبيعة. أو افتراض ملامح وظاهرات طبيعية لا أساس لها. ومن الأمثلة المعبرة على الساحة الإفريقية ظهور مسميات شاذة وخاطئة لمناطق معينة مثال ذلك أن الحدود بين كينيا- وتنجانيقا يظهر بها جبل يدعي اتوريغيني Atorigini وهي كلمة تعني بلغة الماساي- سكان كينيا- "لقد نسيت I Forgot" وعلي صعيد استخدام أسماء أماكن لا وجود لها يمكن الإشارة إلى ما ذكر عن تعيين الحدود الإقليمية لنيجيريا بدلتا نهر النيجر الأمر الذي لا سند له من الواقع. (٣)

(١) النزاع بين مالاوي-تنزانيا يرجع تعيين الحدود بين الجانبين إلى المعاهدات الموقعة بين القوي الاستعمارية بالمنطقة لا سيما المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠م لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين ويمتضي هذه المعاهدة يسير خط الحدود بين تنجانيقا (تنزانيا حالياً) ونياسلاند (مالاوي حالياً) مع الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة "نياسا" الأمر الذي جعل البحيرة بأكملها واقعة في نطاق إقليم مالاوي. وهو الأمر الذي رفضته تنزانيا بعد الاستقلال مؤكدة على أنه يمثل خرقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي التي تكاد تجمع على اتباع قاعدة خط المنتصف في تعيين الحدود البحرية بين الدول. وهو الأمر المتبع في كل البحيرات التي تمثل حدوداً بين دولتين. كما أشارت تنزانيا إلى أنه وإن كانت اتفاقية ١٨٩٠م المذكورة قد جعلت خط الحدود بين الإقليمين على الجانب الشمالي الشرقي للبحيرة فإن بعض الحوادث والحوادث تشير إلى استخدام "ألمانيا" (الدولة المستعمرة لتنجانيقا) البحيرة واقعيًا في الأغراض المختلفة مما يعني اتباع القواعد والمبادئ الدولية بشأن تعيين الحدود في منطقة البحيرات. وفي المقابل تمسكت مالاوي بنصوص اتفاقية ١٨٩٠م وفي عام ١٩٦٥م قامت بتغيير اسم البحيرة إلى "بحيرة مالاوي" بدلا من "نياسا" وهو الأمر الذي عارضته تنزانيا ورفضت الاعتراف به متمسكة بحقها في استقلال مياه البحيرة في الملاحة والصيد والجزر الواقعة في هذه البحيرة. انظر في ذلك

- McEwen, *op. cit.*, p 167, pp: 200:204, Malcolm Shaw, *op. cit.*, pp. 253:256, Henry -W. Dengenhardt, *op. cit.*, pp 140:142.

.Ian Brownlie, *op. cit.*, p 328

Sharma, *op. cit.*, p35

(٢)

(٣)

المطلب الثالث : الأسباب المتعلقة بعملية التخطيط

إذا كانت السمة الغالبة علي عملية تعيين الحدود كما سلف البيان هي الطبيعة القانونية والسياسية باعتبار أن هذه العملية -أي التعيين- تشير إلي السند الذي بمقتضاه يتم الاتفاق علي موقع الخط الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة، فإن السمة العملية والفنية هي الطابع الغالب فيما يتصل بعملية تخطيط الحدود، وكما أن عملية تعيين الحدود يمكن أن تكون سبباً في إثارة العديد من المشاكل والمنازعات فإن عملية تخطيط الحدود يمكن أن تثير أيضاً بعض المنازعات فيما بين الدول المتجاورة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلي عدة حالات يكون من المتصور فيها نشوب منازعات بشأن عملية تخطيط الحدود^(١).

أولاً: عدم القيام بالتخطيط

حيث يمثل انتفاء وجود حدود مخططة عاملاً مشتركاً في كثير من منازعات الحدود سواء اتصلت هذه المنازعات بأسس تعيين الحدود أو إدارتها أو اضطلاعها بوظائفها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي أن العديد من الحدود الإفريقية لم يتم تخطيطها أو تم تخطيطها بعد فترة طويلة من عملية تعيين الحدود، ومن بين الأمثلة العديدة لهذا النمط من الحدود يمكن الإشارة إلي الحدود المشتركة بين مصر والسودان حيث لم تخطط بصورة كلية أي من الحدود السياسية أو الإدارية الأمر الذي ساهم -مع عوامل أخرى- في سهولة إثارة نزاع الحدود بين الجانبين علي نحو ما سلف البيان^(٢)، وكذلك الحال بشأن الحدود البرية بين مالي والسنغال، وموريتانيا والسنغال، وجيبوتي والصومال، ومالاوي وزامبيا^(٣)، وغانا وفولتا العليا^(٤).

Luard, *op. cit.*, pp15:17.

(١)

Malcolm Shaw, *op. cit.*, pp251:253.

(٢)

وانظر كذلك: Luard, *op. cit.*, p17

وتشير إحدى الدراسات إلي أن نحو ٥٠٪ من الحدود الإفريقية لم تكن مخططة عند الاستقلال فضلاً عن الشك في استمرار العلامات الحدودية التي تم وضعها في مراحل تاريخية سابقة انظر في ذلك :

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, pp 66:67.

(٣) مالاوي - زامبيا:

يفترق خط الحدود بين الدولتين للتخطيط بالأعمدة الخرسانية أو غيرها من سبل التخطيط وذلك علي الرغم من وقوع خط الحدود في نطاق خط تقسيم المياه وعلي الرغم من الوضوح الواقعي لخط الحدود فإن ذلك لم يمنع رئيس مالاوي هاستنج باندا Banda من ادعاء تبعية أربع ضواحي من أقاليم زامبيا لمالاوي وذلك في خطاب له في سبتمبر ١٩٦٨م مشيراً إلي أن الحد الطبيعي لدولة مالاوي من ناحية زامبيا هو نهر لوانجا Luanga بما يعني احتواء المقاطعة الشرقية لزامبيا بأكملها انظر:

Ian Brownlie, *op. cit.*, p 1217

Henry. Dengenhardt, *op. cit.*, p 177

وحول تطورات النزاع في الثمانينيات انظر:

(٤) غانا - فولتا العليا: علي الرغم من أن المعاهدة البريطانية الفرنسية الموقعة عام ١٨٩٢م هي التي تحكم امتداد الحدود بين هاتين الدولتين، فإن افتقار الحدود للتخطيط قد ساعد "غانا" في المنازعة في صحة الحدود المشتركة =

ومن أمثلة الحدود الدولية التي تم تعيينها ولكنها لم تخطط إلا في زمن لاحق للتعيين، الحدود المشتركة بين أثيوبيا وما كان يعرف بالصومال البريطاني، إذ أنه علي الرغم من تعيين الحدود بين الجانبين منذ عام ١٨٧٩م إلا أنها لم تخطط علي الطبيعة إلا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٢م، و١٩٢٥م، ومن ذلك أيضاً الحدود المشتركة بين كينيا وأثيوبيا والتي تم تعيينها عام ١٩٠٧م ولكنها لم تخطط علي الطبيعة إلا خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين^(١)، كذلك، خط الحدود المشتركة بين الجزائر والمغرب والذي تم تعيينه عام ١٨٤٥م، ولكنه لم يخطط إلا في الجزء الشمالي منه فقط وعلي امتداد مسافة ١٠٢ ميلا فقط في حين ظلت المسافة الباقية وطولها ٥٨٠ ميلاً غير مخططة ومقتصر تحديدها علي الواقع القبلي بالمنطقة مما شاب منطقة الحدود بالغموض وأدي إلي العديد المنازعات التي دفعت الدولتين إلي الاتفاق في ٢٧ مايو ١٩٧٠م علي إنشاء لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين الدولتين^(٢) أكثر من ذلك فإن الحدود بين الجزائر ومالي علي الرغم من تعيينها بمقتضي المراسيم الإدارية الفرنسية إبان الحقبة الاستعمارية فإنه لم يتم الاتفاق علي تخطيطها إلا في عام ١٩٨٣م وذلك بمقتضي الإتفاق الذي وقع بين حكومتى الدولتين لهذا الغرض ، وتجدر الإشارة إلى

= والتفسير الحقيقي للمعاهدة المذكورة وانطلاقاً من عوامل أخرى -سياسية بالأساس- قامت غانا ببناء مدرسة في إقليم حدودي تدعيه فولتا العليا إضافة إلي إقامة طريق يربط الإقليم بغانا، وذلك عام ١٩٦٣ الأمر الذي دفع فولتا العليا إلي المطالبة بانسحاب غانا من الإقليم، وهو ما تحقق بعد ذلك سلسلة من المفاوضات والاتفاقات انظر: Malcom Shaw, *op. cit.*, p 257.

(١) د. أحمد الرشيد ، "منازعات الحدود..." م.س.د. ص ١٩٨، وانظر Luard, *op. cit.*, p17
(٢) الجزائر- المغرب؛

تعتبر مشكلة الحدود التي ثارت بين الجزائر والمغرب واحدة من أعنف مشكلات الحدود التي شهدتها قارة إفريقيا، حيث أدت إلي اشتباك مسلح بين الدولتين في عام ١٩٦٣م. وتعود جذور المشكلة إلي الحقبة الاستعمارية حيث لم تحرص فرنسا علي تعيين الحدود المشتركة بين إقليم الجزائر والمملكة المغربية علي نحو دقيق. الأمر الذي أدي إلي ادعاءات مغربية في بعض الأراضي الواقعة في نطاق الإقليم الجزائري لا سيما منطقة "تندوف" الغنية بثرواتها المعدنية. حيث ادعت المملكة المغربية أن "تندوف" جزء من أراضيها اقتطعتها فرنسا والحقتها بالأراضي الجزائرية التي كانت تعتبر جزءاً من فرنسا، ومنذ استقلالها عام ١٩٥٦م عصمت المملكة المغربية إلي المطالبة بتلك المنطقة، ومع تصاعد حركة المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حاولت فرنسا الوصول إلي تسوية للمطالب المغربية إلا أن المغرب رفضت العرض الفرنسي مؤجلة النظر في الموضوع إلي حين استقلال الجزائر، الأمر الذي تحقق عام ١٩٦٢م فعادت مشكلة الحدود بين البلدين إلي الظهور من جديد وفاقم من حديثها تأكيد وجود خام الحديد في منطقة "تندوف" ونسب كبيرة، وتفاعل هذه المتغيرات مع غيرها من الأبعاد الأخرى لا سيما السياسية ممثلة في اختلاف توجهات وتحالفات الطرفين تطور الخلاف إلي اشتباكات مسلحة عام ١٩٦٣ م التي كل طرف مسئولية البدء بها علي الطرف الآخر، انظر ذلك:

Sharma, *op. cit.*, p48

Shaw, *op. cit.*, p: 196.

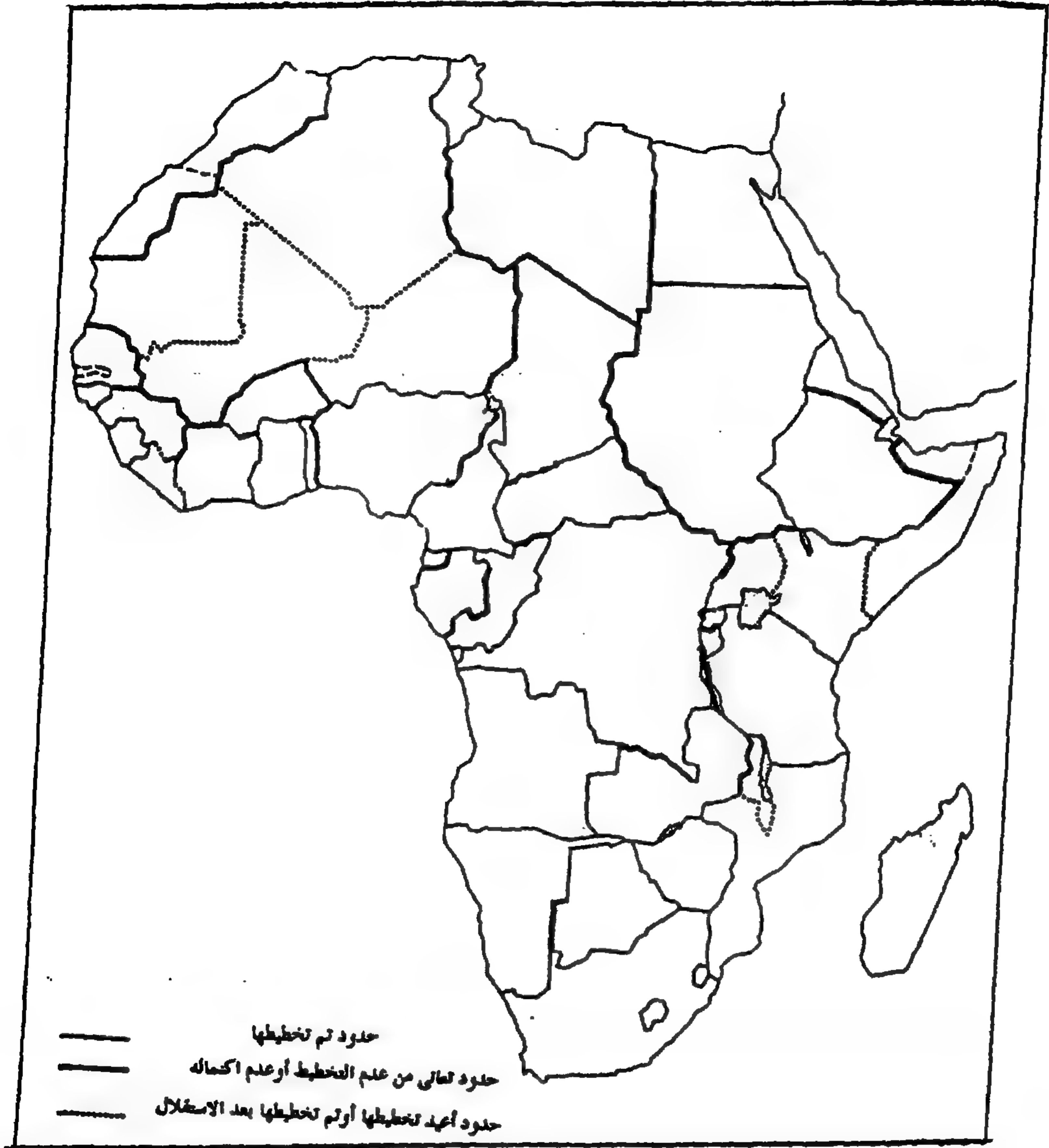
وحول الجذور التاريخية للمشكلة انظر باختصار

Ibid., pp 238: 239, pp 250: 251.

Boutros Ghali, *op. cit.*, pp 33:45.

أحمد مهابدة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية (عدد ١١١، يناير ١٩٩٣)، ص ٢٤٢

خريطة (أ)
الحدود من حيث التعيين والتخطيط



Michel Foucher, Front Et Frontier , Un Tour du Mond Geopolitique
(Foyard : Librairie Foyard , 1991) , pp

المصدر :

أنه في ذلك العام اتفقت الجزائر علي تخطيط حدودها كليا أو جزئيا مع كل من موريتانيا والنيجر وتونس كذلك^(١) ومن أمثلة الحدود التي لم تخطط حتي مطلع الستينيات الحدود بين الكاميرون- ونيجيريا -علي الرغم من سعي الكاميرون وحرصها علي تخطيط الحدود بدقة خشية من سيطرة مواطني نيجيريا علي المناطق الحدودية^(٢)

ثانيا: التخطيط المعيب

وتتمثل هذه الحالة من وجود تخطيط قائم للحدود بين الأطراف المعنية مع وقوع ذلك التخطيط معيبا، علي نحو يؤدي إلي إثارة النزاع بشأن الحدود.^(٣) وتتعدد العوامل التي تجعل من عملية التخطيط وما ينجم عنها من آثار عملية معيبة من ذلك مثلا: تجاوز اللجنة المسئولة عن تخطيط الحدود لنطاق الاختصاص الممنوح لها، وهو الاختصاص الذي يتفاوت مداه ضيقا، واتساعا بتفاوت واختلاف الأسلوب المتبع بشأن وظيفة اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود، حيث أنه قد تحدد مهام هذه اللجنة علي نحو لا يترك لها سلطة تقديرية بشأن تخطيط الحدود، ويلزمها باتباع تعليمات محددة لا تحيد عنها. وفي حالات أخرى قد يتفق الأطراف علي منح اللجنة المذكورة سلطة تقديرية تسوغ لها إدخال ما تراه واجبا من تعديلات علي مسار الهد السياسي علي نحو يجعل الحدود متسقة -قدر الإمكان- مع المعطيات الواقعية واعتبارات الملاحة الإدارية أو بما يجعل عملية التخطيط أمرا ميسورا نوعا ما^(٤) وتجدر الإشارة إلي أن السلطة التقديرية المخولة إلي اللجنة المعنية بتخطيط الحدود أما أن تكون سلطة مطلقة بمعنى أنه لا معقب عليها من جانب الأطراف (النول المشتركة في الحدود) فيما تقوم به من عمل أو تصدره من قرارات، وأما أن تكون سلطة تقديرية مقيدة أي تستوجب موافقة أو تصديق من جانب هذه الأطراف^(٥)، والواقع أن هناك العديد من الأمثلة الإفريقية التي تجسد كلا النمطين. من ذلك أن اللجنة المسئولة عن تخطيط الحدود بين مالوي وموزمبيق والتي تم تخطيطها من خلال لجنة مشتركة بريطانية-برتغالية خلال الفترة من ١٨٩٩م - ١٩٠٠م بناء علي الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩١م بين الجانبين بشأن الحدود تعطي نموذجا للسلطة التقديرية المقيدة حيث نصت المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة علي أنه:

Michel Foucher, *op. cit.*, p205

(١)

Anene, *op. cit.*, p291.

(٢)

(٣) د. فيصل عبد الرحمن م.س.ذ.، ص ٤٧:٤٩

أحمد الرشيد، "منازعات الحدود..." م.س.ذ. ص ١٩٨-١٩٩.

(٤) م.س.، ص ١٩٩.

(٥) م.س.، نفس الصفحة، وانظر: د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ.، ص ٥٠.

* تم الاتفاق علي جعل الحد الغربي الفاصل بين مناطق النفوذ البريطاني ومناطق النفوذ البرتغالي منتصف المجري الرئيسي لنهر الزامبيزي الأعلي بداية من "كاتيما Katima" حتي مملكة الباروتسي علي أن تظل هذه المنطقة خاضعة للنفوذ البريطاني، وبالنسبة لحدودها الغربية والتي سوف تشكل الحد بين مناطق النفوذ البريطانية والبرتغالية فيتم البت فيها من خلال لجنة بريطانية-برتغالية مشتركة لها سلطة البت في حالة الاختلاف حول الموقع" (١)

وفي حين تشير هذه المادة إلي ما يشبه السلطة التقديرية فإن بنود الاتفاق التالية تقيد هذه السلطة بشروط وقيود محددة تتعلق بخط سير الحدود علي نحو يضمن لكل من الجانبين الاحتفاظ بنفوذه وسلطانه في مناطق بعينها، مما يحصر سلطة اللجنة المشتركة للتخطيط في بيان أقرب المواقع لما تم والاتفاق عليه الأمر الذي يجعل سلطة اللجنة واقعية سلطة مقيدة. (٢)

أما فيما يتعلق بالحالة الثانية فيمكن الإشارة بشأنها إلي حدود السودان مع ما كان يعرف بإفريقيا الاستوائية الفرنسية حيث تضمن الإعلان الصادر بصدد تعيين الحدود في ٢١ مارس ١٨٩٩م النص علي تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين الإقليمين مع النص كذلك علي ضرورة موافقة حكومتي الدولتين المعنيتين -وهما بريطانيا وفرنسا- علي نتائج أعمال تلك اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود ولا يخفي أن القيمة القانونية لكل من نوعي السلطة تتفاوت من حيث قوتها الإثباتية الأمر الذي يثير في كثير من الحالات النزاع بشأن القيمة القانونية والمادية للاتفاقات والأعمال المشتركة التي لم تحظ بتصديق الجهات المعنية لدي الأطراف الأعضاء في الاتفاق. (٣)

وهناك نوع آخر من التخطيط المعيب وهو الذي لا يراعي التناسب بين علامات الحدود وطول الحدود موضع التخطيط مما يعقد عملية التعرف علي الحدود في بعض المناطق وما يعنيه ذلك من احتمالات نزاع، ومن أمثلة ذلك حدود (موزمبيق-جنوب إفريقيا) حيث تعاني بعض المناطق من ضالة علامات الحدود نسبة إلي طولها كما هو الحال بين النقطة الثلاثية مع سوازيلاند حتي نهر ليمبوبو-Limpo po كما أن هناك مناطق أخرى تفتقر إلي علامات حدودية علي امتداد خمسين ميلا كما أن الحدود بين موزمبيق وزامبيا البالغ طولها ٢٦٠ ميلا تم تخطيطها باستخدام (٣٨) عمودا خرسانيا منذ عام ١٩٠٤م (٤).

Ian Brownlie, *op. cit.*, p 1120

(١)

Idem .

(٢)

(٣) د. أحمد الرشيد، *منازعات الحدود...*، ص ١٩٩.

Brownlie, *op. cit.*, p1252, P1272

(٤)

ثالثا: التغيرات الطارئة على علامات الحدود

تعد هذه الحالة أكثر الحالات شيوعا في القارة الإفريقية وبالرغم من ذلك فإن المنازعات الناجمة عنها لا تكاد تتكرر إلا كعامل مساعد وليس أصيل، ومع ذلك فإنها تبقى واحدة من أهم عوامل التوتر الكامنة التي يمكن توظيفها واستغلالها عند الحاجة لإثارة نزاعات بشأن الحدود.^(١)

وتتعدد عوامل وأسباب وطبيعة ومدى التغير الذي يمكن أن يطرأ على علامات الحدود المخططة من ذلك مثلا اختفاء علامات الحدود كليا أو جزئيا بفعل عوامل التعرية المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن تصور حدوثه بشأن معظم علامات الحدود بالقارة الإفريقية في ظل حقيقة تقادم زمن تخطيط الحدود، حيث ترجع معظم عمليات التخطيط إلى الحقبة الأخيرة من القرن ١٩ ومطلع القرن العشرين، وتجسد الحدود بين بتسوانا وناميبيا تلك الحقيقة فطلي الرغم من عدم قيام منازعات بين الجانبين حتي الآن فإن العلامات الحدودية التي وضعت منذ ١٨٩٨ - ١٩٠٢ في حاجة لإعادة دعمها وصيانتها، وربما إقامتها من جديد في مواقعها. كما أن القطاعات الحدودية الممتدة من جنوب منطقة أوكافانجو Okavongo تقع في منطقة كثبان رملية كثيفة تجعل التعرف على علامات الحدود من الصعوبة بمكان^(٢) وما يقال عن حدود ناميبيا- بتسوانا بشأن قدم عملية التخطيط وحاجتها للمراجعة يقال عن غيرها من الحدود في قارة إفريقيا، ومن العوامل المتعلقة بتخطيط الحدود والتغيرات التي تطرأ على علامات الحدود، تلك التحولات التي تحدث كثيرا في مناطق الحدود النهرية والتي تتجم عن عدة أسباب تمثل جميعها بواعث قائمة أو كامنة لمنازعات الحدود من ذلك تغير مجري النهر أو تشعبه، ظهور جزر في وسط النهر ناجمة عن عمليات الإرساب أو النحت أو الجزر، إضافة إلى الصعوبات والمشكلات التي تنشأ عن فيضان النهر، وتعرض مساره.

فعلي الرغم من أن الراجع فقها اعتبار الحدود المستندة إلى ظاهرات طبيعية حدودا مخططة استنادا إلى مبادئ القانون الدولي بشأن تخطيط الحدود المذكورة فإنه في كثير من الأحيان يلزم تأكيد هذه الحدود بإضافة علامات معينة توضح الحدود وتقلل من المشكلات التي تتجم عن الحدود المستندة إلى ظاهرات طبيعية^(٣) وتعتبر المشكلات ذات الطبيعة سائلة الذكر واحدة من أهم العوامل الكامنة لمنازعات الحدود في القارة

(١) Zartman, The Foreign and Military Politics..., *op. cit.*, p86.

(٢) حول العوامل الكامنة للنزاع حول بتسوانا وناميبيا انظر Ibid., p211, Griffiths, *op. cit.*, p211.

وحول أهمية صيانة علامات الحدود انظر: د. فيصل عبد الرحمن، م.د. ص ٥٠

E.R.L Peak, *op. cit.*, p 280

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stonman, *op. cit.*, p 65.

(٣)

الإفريقية لا سيما في غرب القارة ووسطها وبعض أجزاء من شرقها فعلي سبيل المثال الأجزاء النهرية من الحدود الواقعة بين كل من (ساحل العاج- مالي) (ساحل العاج- بوركينا فاسو) (ساحل العاج- غينيا) (غينيا- مالي) (ليبيريا- سيراليون) (مالي- موريتانيا) (النيجر- نيجيريا) (الكاميرون- تشاد) (الكاميرون- إفريقيا الوسطى) (الكاميرون- ساحل العاج) (الكاميرون- الجابون) (الكاميرون- نيجيريا) (إفريقيا الوسطى- تشاد) (إفريقيا الوسطى- زائير) (الكنغو- زائير) (تنزانيا- ملاوي) (تنزانيا- موزمبيق) الخ، حيث تعاني هذه المناطق في مجملها من العيوب السالف ذكرها بشأن الحدود المستندة في تخطيطها إلى الأنهار^(١).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين فيما يتصل بعملية تخطيط الحدود وماثيره من مشكلات وصعوبات:

الملاحظة الأولى: أنه علي الرغم من الاعتراف بأهمية وضرورة عملية التخطيط فإنها لا تكفي بذاتها للقضاء علي بواعث ومسببات منازعات الحدود حيث تتطلب ضرورة توافق ذلك ومقتضيات حسن إدارة الحدود وأدائها لوظائفها .

الملاحظة الثانية: أن الالتزام الصارم بقواعد تخطيط الحدود قد لا يكون مطلوباً أو مرغوباً في بعض الأحيان علي الساحة الإفريقية في ظل ما سبق بيانه من الطبيعة الاصطناعية للحدود -وما قد يؤدي إليه ذلك الالتزام الحرفي من مشكلات، ولعل ذلك هو ما دفع الفقيه القانوني براونلي Brownlie إلى القول بأنه علي الرغم من حاجة الحدود بين مالي- النيجر إلى التوضيح والتعيين فإن التطبيق التقليدي لمفهوم تخطيط الحدود غير مناسب في ضوء الظروف والمعطيات البيئية والإقليمية للمنطقة^(٢).

Ibid., p67.

Brownlie, op. cit., pp 3-4, p. 17.

Ibid., P420 .

(١)

ونظر

(٢)

المبحث الثاني

الأسباب المتعلقة بوظائف الحدود وإدارتها

سبقت الإشارة إلى ما تقوم به الحدود السياسية من وظائف متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية واستراتيجية... إلخ انطلاقاً من كونها -أي الحدود- خطأً فاصلاً بين إرادتين سياسيتين لكل منها مجالها الإقليمي الخاص.

والحدود السياسية إذ تشكل الإطار الخارجي لإقليم الدولة فإنها تحدد مقدار ما يتمتع به الإقليم من موارد وثروات اقتصادية. وكذلك تتحكم في درجة الاتساق الاجتماعي في ضوء المحتوى البشري للإقليم وطبيعة الروابط الاجتماعية فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الآخرين عبر الحدود من ناحية أخرى. أكثر من ذلك، فإن الحدود -كما سلف البيان- تحدد المجال الإقليمي للدولة بمحتوياته الثلاثة (أرضي- مائي- جوي أو فضائي) والذي فيه تمارس السلطة السياسية للدولة المعنية.

وباعتبارها خطوطاً فاصلة بين إرادتين سياسيتين تتأثر الحدود السياسية إيجاباً وسلباً، استقراراً وتوتراً بطبيعة وقدره هذه الحدود على الوفاء بالمتطلبات والوظائف التي سلف الإشارة إليها، حيث أنه بمقدار ما تنتهز الحدود بأداء تلك الوظائف تقل النزعة إلى زحزحة الحدود وتغييرها. وعلى النقيض من ذلك فإنه بقدر ما يكون سوء التوزيع واتساع الفوارق والفجوات فيما يتصل بوظائف الحدود جميعها -أو بعضها- يكون الميل إلى التغيير والمنازعة في شرعية الحدود ومشروعيتها.

وتجسد الحدود السياسية في إفريقيا واقع عدم الاتساق بين هذه الحدود وبين مجمل أن لم يكن جميع الوظائف السالف بيانها بشأن الحدود. الأمر الذي أسفر عن العديد من المنازعات الناجمة عن صراعات حول الموارد والثروات الاقتصادية، أو المطالب التحريرية والوحدوية، أو مجرد طموحات شخصية أو اعتبارات تاريخية.

ويسعى هذا المبحث إلى بيان العلاقة بين المتغيرات أو بالأحرى وظائف الحدود بالمعنى المذكور وبين منازعات الحدود، وذلك عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية الاجتماعية.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والتاريخية.

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية الاجتماعية

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التي تثار بسببها مشكلات الحدود في العالم بصفة عامة^(١).

وعلى الصعيد الدولي تتعدد وتتوزع الموارد الاقتصادية التي تمثل حافزا للنزاع ودافعا لبروز المشكلات الحدودية على الساحة فالمياه سواء من الأنهار أو البحيرات أو العيون والآبار، والمراعي، وكذا المعادن التي تستخرج في صورة سائلة أو غازية أو صلبة، كالبتروول والغاز الطبيعي والفوسفات، النحاس، اليورانيوم... إلخ جميع هذه الموارد تعتبر أمثلة لأهم الثروات الاقتصادية التي يثار النزاع بشأنها وبسببها على الحدود. إضافة إلى ما يصابها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود^(٢). فبالنسبة للمياه يمكن تصور قيام نزاع بشأن المياه الموجودة في منطقة الحدود، عندما يرسم الحد السياسي على طول نهر أو بحيرة أو على أجزاء منها. (مثال ذلك أنهار مثل نهر السنغال، روفوما Ruvuma الزامبيزي، الأورانج، اللمبويو وبحيرات: تشاد، نياسا، كيفو، فكتوريا، رودلف...) ففي هذه الحالة تثار مشكلات استغلال المياه ونصيب كل طرف من مياه النهر أو البحيرة ومواردها وسبل استغلالها (الصيد، الملاحة، توليد الطاقة... إلخ) إضافة إلى ما يثيره التطور الحديث من مشكلات أخرى تتعلق بالتلوث وإلقاء النفايات السامة في النهر أو البحيرة^(٣) ولعل أبرز الأمثلة في هذا المقام بشأن استغلال مياه النهر الحدودي والأراضي التي على ضفافه هو ذلك النزاع الدائر بين

Arthur H. Westing (ed.), *Global Resources and International Conflict Enviromental*^(١) *Factors in Strategic Policy and Action* (New York: Oxford University press. 1986).

(٢) د. محمد النيب، م.س.د، ص ٥٨٢، وانظر أيضاً Ajomu owalobi, *op. cit.*, pp 40-41 .
Malin Falkenmark, "Fresh Waters as A Factor in Strategic Policy and Action" in^(٣) westing (ed.,) *op. cit.*, PP 88:89.

ومن الدراسات الجيدة فيما يتطرق بالمياه العذبة كمصدر للصراع وسلاح يمكن استخدامه في التعامل الدولي، ومستقبل ذلك الصراع وأفاقه على المستوي الدولي بصفة عامة انظر:

Peter H. Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and Internatioanl Secur-ity", *International Security* (vol. 18, No 1, 1978) pp79:112

هناك من يشير إلى حالة أخرى من حالات نزاعات الحدود الناجمة عن الموارد المائية والتصارع حول استغلالها وهي تلك الحالة التي يعبر فيها النهر إقليم أكثر من دولة دون أن يمثل الحد السياسي بينها (مثال نهر النيل) حيث يتصور أن تقوم نزاعات بشأن استغلال مياه النهر من قبل دول المنبع أو المصب على نحو يضر الجانب الآخر.

د. محمد رضا النيب، م.س.د، ص ٥٤٢: ٥٥٠. وانظر كذلك : Falkenman, *op. cit.*, pp 94 : 101 .

مجدي صبحي ، "الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدروالوجي إلى الهيدروكربوني". ، *السياسة الدولية* (العدد ١١١، يناير ١٩٩٢) ص ١٩٢.

موريتانيا والسنغال بشأن حدودهما المشتركة في منطقة نهر السنغال، حيث تمثل الموارد المائية والرقعة الزراعية المحيطة بالنهر واحداً من الأبعاد الأساسية للنزاع^(١)، وكذلك النزاع بين تنزانيا ومالاوي بشأن الحدود في بحيرة نياسا حيث تصر تنزانيا على حقها في مياه البحيرة وأن الحدود تتبع خط المنتصف في حين تؤكد مالاوي على أن خط الحدود يتبع خط الشاطئ الشرقي والشمالي للبحيرة بما يجعل البحيرة بأكملها في نطاق دولة مالاوي^(٢).

ويتعلق بالمياه كمصدر ومورد طبيعي يثور بشأنه النزاع الحدودي ما يرتبط بالمياه من موارد وإمكانات اقتصادية أخرى كالصيد والملاحة. إلخ^(٣)، لذا فإنه كثير ما تثار مشكلات حدودية من جراء التغيرات التي تطرأ على المجرى المائي الحدودي زيادة أو نقصاً في ضوء ما تسفر عنه هذه التغيرات من إخلال بنصيب هذا الطرف أو ذاك من ذلك المورد الحيوي^(٤) على نحو ما سلف بيانه عند الحديث عن الأسباب المتعلقة بعملية تعيين الحدود وتخطيطها.

وتمثل الموارد المعدنية بدورها أحد الجوانب التي يثور حولها الخلاف خاصة إذا امتدت هذه الموارد عبر حدود أكثر من دولة، ويزداد الأمر تعقيداً في حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعتمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة على المنطقة الموجودة بها الموارد، أو المتوقع وجود موارد بها ورفض أي ادعاءات مخالفة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدمن الأمثلة؛ فالخلاف الجزائري التونسي الذي برز عقب استقلال تونس عام ١٩٥٦م، قد برز إلى الوجود حينما طالبت تونس - على لسان رئيسها الحبيب بورقيبة - في ١٢ أبريل ١٩٥٦م بمراجعة الحدود بين الجانبين^(٥) وعلى الرغم من الأسباب العديدة التي أعطتها حكومات تونس كمبرر لإدعاءاتها أشارت العديد من الدراسات إلى أن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً رئيسياً في بلورة الخلاف الذي تطور إلى نزاع بين الدولتين، حيث لوحظ أنه في حين كانت المطالبة التونسية، في المرحلة الأولى للاستقلال بكامل الحدود مع كل من الجزائر وليبيا، فإنها في المراحل التالية تركزت بالأساس في الجزء الصحراوي الجنوبي من الحدود الجزائرية التونسية، حيث أشارت الأبحاث العلمية إلى

(١) د. صالح بكتاش، مرسد، ص ٥٨: ٧١.

(٢) Ian Brownlie, *op. cit.*, pp 198 : 202 .

(٣) Griffiths, *op. cit.*, pp 212 .

(٤) الأمر الذي ينعكس على علاقات دول منبع ومجري النهر ودول المصب من ناحية وكذلك بين الدول الحدودية المتناظرة، انظر.

Falkenmark, *op. cit.*, pp 87 : 89 .

(٥) محمد فجلي، مرسد، ص ٣٦٤.

احتمالات قوية بوجود ثروات بترولية في هذه المنطقة، الأمر الذي دفع بالرئيس التونسي إلى المطالبة باعتبار الصحراء تراثا مشتركا للدول المتجاورة والمناداة بضرورة الاتفاق على استغلالها استغلالاً مشتركاً بين الدولتين^(١)، ومن الأمثلة كذلك النزاع الجزائري-المغربي على الحدود المشتركة بينهما لا سيما في منطقة "تندوف" الغنية بخامات الحديد، حيث أدى اكتشاف خامات الحديد بكميات وفيرة في هذه المنطقة من الحدود المشتركة إلى مطالبة المغرب بضم المنطقة إليها على أسس تاريخية.^(٢)

ويقدم النزاع التشادي الليبي مثالا آخر لأثر الأبعاد الاقتصادية في نشوب أو تفاقم مشكلات الحدود، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أحد الأسباب الجوهرية لتمسك ليبيا بضم إقليم "أوزو" Aozou الواقع شمال تشاد هو احتمالات غنى ذلك الإقليم بمادة اليورانيوم الاستراتيجية علاوة على غنى الإقليم بالفوسفات.^(٣)

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى النزاع المغربي الموريتاني الذي امتد من الستينيات حتى منتصف السبعينيات بشأن الصحراء الغربية حيث أدى اكتشاف خامات الفوسفات بوفرة إضافة إلى ثروة الإقليم السمكية إلى تمسك كل دولة بتبعية الإقليم لها، وهو الأمر الذي يفسر إلى حد ما إضافة إلى عوامل أخرى -إصرار المملكة المغربية على أن الصحراء الغربية أرض مغربية ورفضها استقلال هذه المنطقة أو انفصالها تحت أي مسمى..^(٤)

ويقدم الخلاف النيجيري- الكاميروني بشأن مجموعة جزر "باكاسي" Bakassi نموذجا إضافيا لأثر العامل الاقتصادي في منازعات الحدود. حيث أن الإمكانيات

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٥:٢٦٦، وانظر

Saadia Touval, the Boundary politics..., op. cit., p 252.

Ibid, p.26

(٢)

- ما ينكر في هذا الصدد أن الإقليم ذاته بغض النظر عن محتواه من الثروات يمكن أن يمثل قيمة للدولة بما يضيفه عليها من اتساع في المساحة والعمق، وهو ما عبر عنه البعض بأنه يمثل "مرض الخرائطين" والذي أساسه الشعور بالرضا بأن يرى الفرد دولته تسيطر على أجزاء مترامية من خريطة العالم، ولعله في ضوء ذلك يمكن تفهم تصريح أحد سفراء المملكة المغربية إلى أحد الباحثين بأن "هذه الدولة (المملكة المغربية) في حاجة إلى مزيد من الأقاليم لتكون في حجم الجزائر" انظر:

Zartman, the Foreign and Military politics..., op. cit., p 87 .

وانظر في العوامل النفسية للاستعمار: د. حورية مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، م.د.، ص ٧١:٧٠
(٣) مركز الدراسات الحضارية، م.د.، ص ٢٧٥. وانظر مراد إبراهيم النسوتي ، حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ١١٢ إبريل ١٩٩٢) ص ٦٩.

Zartman, the Foreign and Military politics..., op. cit., p 87 .

(٤)

وانظر د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا: م.د.، ص ٥١١: ٥١٢، وحول موقف كل طرف وحججه وتطور موقفه، انظر م.د.، ص ٥٧٧: ٦١٤.

السياحية التي تتمتع بها بعض الجزر المكونة لجزيرة "باكاسي" إضافة إلى غنى البعض من هذه الجزر البترول قد دفع كل من الدولتين (الكامبيرون- نيجيريا) إلى التمسك أو الادعاء بتبعية الجزيرة لها، الأمر الذي عبر عن نفسه في قيام كلتا الدولتين بإبرام عقود واتفاقات للتقيب عن البترول في الجزر موضع الخلاف^(١) ومما يذكر في هذا الصدد أيضاً سعى جنوب إفريقيا للاحتفاظ بخليج ولفس الناميبي تحت سيطرتها. وكذلك محاولتها جعل الحدود على الجانب الناميبي لنهر الأورانج بين البلدين بما يجعل النهر بأكمله في إطار جنوب إفريقيا.^(٢)

وإضافة إلى المياه الجارية والمعادن على أنواعها كموارد اقتصادية تلعب دوراً في إثارة مشكلات ومنازعات الحدود، تمثل المراعى وأبار المياه عاملاً إضافياً من العوامل الاقتصادية التي يثير بشأنها الخلاف الحدودي في بعض مناطق إفريقيا. من ذلك الخلافات الدورية التي تشهدها الحدود ما بين أنجولوناميبي بشأن المراعى وموارد المياه في منطقة "كونن Kunen"^(٣) وكذلك الحدود الكينية- الإثيوبية في منطقة "جدايوما Gaddaduma"، وهي المنطقة التي ظلت مثار تنازع بين الجانبين إلى أن تم تنظيم سبل استخدامها من قبل الطرفين بواسطة بروتوكول يتعلق بحقوق المياه والرعى عبر الحدود عام ١٩٧٠^(٤). كذلك الحال بالنسبة لبعض النقاط الحدودية بين السودان وكينيا والتي تشهد صراعات قبلية بهدف السيطرة على المراعى والأبار بالمناطق موطن الصراع خاصة مع غياب التخطيط الدقيق للحدود وعدم وجود إدارة فعالة للمنطقة الحدودية^(٥). كما أن الحدود بين أوغندا- كينيا تشهد هي الأخرى اضطرابات دورية

(١) يدور النزاع بين نيجيريا والكامبيرون حول السيادة على مجموعة جزر "باكاسي" والتي تقع في خليج غينيا جنوب شرق نيجيريا في منطقة الحدود النيجيرية الكامبيرونية وتبلغ مساحة "باكاسي" ألف كيلو متر مربع ومعظم سكانها من الصيادين النيجيريين. وتعد هذه الجزر ذات أهمية جيوسياسية لتحكمها في الملاحة البحرية من وإلى ميناء كالابر Calbar النيجيري فضلاً عن الثروة السمكية الوفيرة والموارد البترولية بهذه الجزر وتنقسم مجموعة الجزر المكونة لجزيرة "باكاسي" بالتناقض فإلى جوار بعض الجزر التي يمكن تطويرها إلى جزر سياحية عالمية توجد أكواخ ومستوطنات الصيادين حيث لا وجود لأي مظهر من مظاهر التنمية ويضطّر سكانها للذهاب إلى النوبة الأم الكامبيرون، نيجيريا للحصول على احتياجاتهم من المياه الصالحة للشرب، انظر :

Henry W.Dengenhardt, op. cit., pp 97: 99.

Bola ojowo, "Nigeria- Cameroon: No War No Peace" West Africa, (7-13 March 1994), P: 397, Aiamu owalabi, op. cit., pp 42:46

(٢) د. إبراهيم نصر الدين ، ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات الاستقلال (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩) ، ص ٦٩.

Ian Brownlie, op. cit., pp: 1038: 1039.

Mcewen, op. cit., pp 109:112.

(٣) الحدود السودانية- الكينية:

تتركز المشكلة الحدودية بين الجانبين بالأساس فيما يعرف بمنطقة "مثلث اليمي" Elemi Triangle والتي تبلغ مساحته حوالي ٢٤٥٨ كيلو متر مربع ويقع أقصى الجنوب الشرقي من حدود السودان عند التقاء الحدود =

بسبب التنافس القبلي^(١) بين الرعاة في المنطقة، لا سيما في المنطقة المجاورة لمقاطعة كاراموجا Karamoja.

وعلى الرغم من أن التنافس على المراعى وآبار المياه من الأمور المعتادة على الساحة الإفريقية بالمناطق الرعوية، ومع الاعتراف بأنها ليست كافية بذاتها لإثارة نزاعات تتعلق بالحدود، فإنها غالباً ما تكون أحد العوامل الدافعة إلى المطالبة بتعديل خط الحدود، أو تكون الشرارة الأولى لاندلاع نزاع حدودى مسلح ومثال ذلك النزاع السنغالي الموريتاني، والنزاع الصومالي- الإثيوبي وكذلك النزاع بين مالي وموريتانيا على الحدود، وبصفة عامة تلعب حركة التنقلات القبلية عبر الحدود وما ي صاحبها من مشكلات اقتصادية وأمنية دوراً كبيراً في إثارة مسألة الحدود بين الدول التي تشهد هذه الظاهرة.^(٢)

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

أسفر التقسيم السياسى فى كثير من الأحيان عن تمزيق الوحدات الاجتماعية والبشرية (مجتمعات- قبائل.. إلخ) بين أكثر من دولة إفريقية الأمر الذى كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات فى إطار علاقة التفاعل المتبادلة بين الواقع الاجتماعى وغيره من الأسباب الأخرى لقيام المشكلات الحدودية.^(٣)

وتزخر القارة الإفريقية بالعديد من الأمثلة الدالة على أثر الأبعاد الاجتماعية والبشرية فى قيام منازعات الحدود وإمكانات قيامها، من ذلك على سبيل المثال نزاع الحدود بين الصومال من جانب وكل من أثيوبيا وكينيا -كل حدة- من جانب آخر، حيث تمثل جوهر الخلاف بين الجانبين فى تمسك الصومال بضرورة توحيد الأمة

= السودانية الكينية الاثيوبية، وترجع جذور النزاع إلى عام ١٩٢٨ حينما قررت بريطانيا -التي كانت تحكم الدولتين فى ذلك الوقت- منح كينيا سلطات إدارية بالمنطقة المذكورة وذلك على الرغم من أن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد قررت فى عام ١٩١٤ فى إطار تعيين الحدود بين الإقليمين أن المثلث يقع داخل إقليم السودان، وقد تم تبرير التعديل بأسباب تتعلق بتحركات القبائل فى هذه المنطقة والرغبة فى تخفيف حدة المنازعات الحدودية الناجمة عن احتكاكات القبائل عبر الحدود، وهو ما لم يحدث حيث ظلت الحدود بؤرة توتر وهو الأمر الذى ورثته الدولتان (السودان- كينيا) بعد استقلالهما خاصة فى فترات تدهور العلاقات السياسية بين البلدين انظر Ibid., pp132:133 وانتظر: هانى وملان، ص ٨٩.

(١) Ian Brownlie, *op. cit.*, p954.

(٢) Owolabi, *op. cit.*, pp40:41.

Bentzil M.Kasper, "Internal Determinants and Consequences of Conflict Resolution of the Somali Border Dispute" A paper prepared for delivery at the 15 th Annual Meeting of the African Association (Phaladelphia, November 8-11,1972), pp 5:7.

(٣) Robert D. Hodgson and ELvyn A. Stoneman, *op. cit.*, pp 72:73

الصومالية التي مزقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة مؤكدة -أي الصومال- على توافر كافة المقومات الموضوعية والاجتماعية لهذه "الأمة الواحدة" من وحدة الدين واللغة والعنصر والتاريخ في حين تمسكت إثيوبيا وكينيا بمفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية لرفض مطالب الصومال وادعائها. وهكذا أدى انتشار وتوزع العنصر الصومالي على أكثر من وحدة سياسية إلى إثارة النزاع بين هذه الكيانات عند استقلالها في ظل سعي الصوماليين للوحدة.^(١)

ومن الأمثلة الشهيرة أيضاً في هذا الصدد، مشكلة الإيوي Ewe وهي المجموعة القبلية الموزعة بين كل من توجو، غانا، وبيلىج تعداد "الإيوي" نحو مليون نسمة مقسمين بين دولتي غانا وتوجو، وقد تمت أول عملية فصل لشعب الإيوي إبان تعيين خط الحدود بين مستعمرة ساحل الذهب البريطانية وتوجو الألمانية. وقد استمر ذلك التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى في ظل تقسيم الممتلكات الألمانية بالقارة بين كل من فرنسا وبريطانيا؛ فظل جانب من الإيوي تحت الحكم الفرنسي، والآخر في ظل الحكم البريطاني^(٢). ومع استقلال كل من توجو وغانا استمر ذلك التوزيع رغم مساعي الإيوي للتوحد ومما تجدر الإشارة إليه أن مشكلة الإيوي العرقية كانت واحدة من أسباب إثارة الخلاف الحدودي بين غانا وتوجو، إلا أنها لم تكن سبباً أصيلاً؛ حيث لم يسع الإيوي إلى إقامة دولة مستقلة كخيار وحيد، وإنما استهدفت حركة "الإيوي" بالأساس توحيد شعب الإيوي سواء بقيام دولة مستقلة لهم أو في إطار إحدى الدولتين توجو- غانا، ولذا ظلت هذه المشكلة مصدر توتر دائم في الإقليم الحدودي لسعي توجو بالأساس إلى ضم المنطقة إليها.^(٣) لا سيما في عهد الرئيس التسوجولي سلفانوس لوليمبيو Sylvanus Olympio^(٤).

(١) د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود...، ص ٢١: ٢٢.

د. جلال إبراهيم، د. محمد نصر مهنا، ص ١١: ٩١، Sharma, op. cit., p: 75.

Zartman, The Foreign and Military Politics..., op. cit., p 81.

Saadia Touval, the Boundary Politics..., op. cit., p3

(٢)

I William Zartman, The Foreign and Military ..., op. cit., p 81.

(٣) د. جمال حمدان، ص ٢٩١.

(٤) يعتبر "سلفانوس لوليمبيو" -الذي ينتمي إلى قبائل الإيوي- أول رئيس لدولة توجو وأحد الداعين إلى وحدة شعب

الإيوي في إطار دولة توجو وهي الدعوة التي قامت إلى نزاع سياسي وحدوي بين كل من توجو، وغانا، وتصادف

الانتهاكات المتبادلة بتغيير محاولات انقلابية ومظاهرات من هذا الطرف أو ذاك ضد الآخر، وطى الرغم من أن اغتيال

الرئيس "لوليمبيو" في يناير عام ١٩٦٢ قد أدى إلى بعض الانقراج في العلاقة بين الجانبين إلا أن إصرار توجو على

استقلالها وسيادتها وعدم انتمائها مع غانا في دولة واحدة على النحو الذي تصوره كوامي نكروما رئيس دولة غانا

السابق قد أدى إلى استمرار توتر العلاقات بين الجانبين طوال عهد الرئيس نكروما حتى تمت الإطاحة به عام

١٩٦٦ م، انظر في ذلك: Saadia Touval, Africa's frontiers..., op. cit., pp 648:651

I William Zartman, the Politics of Boundaries..., op. cit., pp 165: 166

Henry W. Dengenhardt, op. cit., pp 124: 130.

Saadia Touval, the Boundary politics..., op. cit., p42

وفى شرق إفريقيا يلاحظ أنه إضافة إلى النزاع الصومالي- الأثيوبي ثارت خلافات ومشكلات حدودية أخرى بسبب الامتدادات القبلية عبر الحدود. من ذلك على سبيل المثال الخلاف الأثيوبي- السوداني- قبل عام ١٩٧٢- بشأن منطقة الحدود المشتركة التى تقسم قبائل الأنوك Annuk وقبائل النوير Nuer حيث ينتشر أبناء القبيلتين عبر أراضي الدولتين، ومن الأمثلة كذلك الحدود بين تنزانيا وكينيا التى تفصل بين جماعات قبيلة الماساي Massai. فعلى الرغم من أن مسألة تقسيم "الماساي" لم تثر بين الدولتين عند استقلالهما، فى ظل سعى كل منهما لتدعيم فكرة الدولة والتخفيف من حدة الإلتواء القبلى- الذى نظرت إليه الدول الإفريقية كتحداً أساسى لمسألة بناء الدولة- فإن هذه المسألة تظل بؤرة كامنة للتوتر بين الطرفين يمكن استغلالها من هذا الطرف أو ذاك للمطالبة بإحداث تغييرات حدودية، خاصة فى ظل وجود وعى بالهوية المشتركة بين أبناء قبيلة الماساي. وما يقال عن "الماساي" يقال بدرجة أقل عن قبائل الباكونجو Bakongo الموزعة بين دول ثلاث هى الكنفو، زانير، أنجولا^(١) وبالمثل نجد أن قبائل الزاندى هى الأخرى موزعة بين ثلاث وحدات سياسية هى زانير حيث يعيش بها نحو ٦٩٪ من الزانداى، ثم السودان ويوجد بها نحو ٣٠٪ من شعب الزاندى وأخيراً يعيش جانب من هذه القبائل بأراضي أفريقيا الوسطى^(٢). ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة فارقاً جوهرياً بين حالة "الماساي" الموزعين على الحدود المشتركة لكل من كينيا وتنزانيا، وبين القبائل الأخرى (الباكونجو- الزاندى- الأنوك- النوير) ويتمثل هذا الفارق فى مسألة الوعى بالهوية والتاريخ المشترك للقبيلة؛ حيث أن هذا الوعى غير موجود فى معظم هذه القبائل (الزاندى- النوير- الأنوك) ومغيب فى البعض الآخر (الباكونجو بالأساس) على أن ذلك لا يمنع من القول بأن مجرد الانقسام فى ذاته يمكن أن يمثل حافزاً وعاملاً يسهل عملية إثارة مسألة الحدود من هذا الطرف أو ذاك عند الحاجة^(٣).

ويقدم جنوب القارة عدة أمثلة أخرى على المشكلات الناجمة عن والكامنة فى التوزيع القبلى على أكثر من وحدة سياسية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنه قد حدثت مطالبات بتوحيد قبائل الأوفامبو Ovambo التى تمتد عبر الحدود بين أنجولا وناميبيا^(٤) وعلى ذات الصعيد تمثل حدود دولة جنوب إفريقيا مع كل من بتسوانا،

(١) Saadia Touval, the politics of Boundaris..., *op. cit.*, P29.

(٢) د. جمال حمدان، م.س.د، ص ٢٩٢.

(٣) I William Zartman, The foreign and Military Politics..., *op. cit.*, p79

(٤) Griffiths, *op. cit.*, pp 212 : 213

ومما ينكر أن دولة جنوب إفريقيا قد حاولت استغلال ذلك إبان سيطرتها على ناميبيا وذلك بالدعوة إلى تقسيم ناميبيا إلى قسمين بحيث تنشأ فى الشمال دولة "الأوفامبو" وينضم القسم الجنوبي إلى دولة جنوب إفريقيا. انظر فى ذلك: د. إبراهيم نصر الدين: ناميبيا قضية الاستقلال الصعب، م.س.د، ص ١٤٩: ١٥٠.

ليسوتو وسوازيلاند إحدى البؤر الكامنة لمشكلات الحدود، وذلك في ظل التركيبة القبلية لدولة جنوب إفريقيا والميراث التاريخي للمنطقة الذي أسفر عن وجود امتدادات قبلية لكل من الدول الثلاث المذكورة (بتسوانا- ليسوتو- سوازيلاند) داخل دولة جنوب إفريقيا؛^(١) فأبناء قبيلة التسوانا الموجودون داخل جنوب إفريقيا هم نتاج صدامات القرن التاسع عشر بين المستوطنين الأوروبيين وسكان المنطقة الأصلية، الذي أسفر في النهاية عن خضوع السكان الأصليين لحكم المستوطنين، ولذا فإنه عندما أعلنت دولة جنوب إفريقيا سياسة الفصل العنصري وأقامت معازل سياسية وما عرف بالأوطان المحلية على أسس عرقية في السبعينيات من القرن العشرين ثار الحديث عن إمكانية انضمام الوطن المحلي "للتسوانا" والمعروف بـ"بوفوتا تسوانا Bophutha Tswana" إلى دولة بتسوانا.^(٢) كذلك ثارت مخاوف من قيام حركات انفصالية بين قبائل السوتو Sotho في جنوب إفريقيا في ظل الوعي المشترك بالهوية الذاتية والتاريخ الواحد، ولذا فإنه قبل استقلال ليسوتو طالب عدد من أعضاء الجمعية التشريعية لمحمية "باسوتولاند" بضرورة استعادة الأراضي التابعة للمحمية الواقعة في منطقة الأورانج والنااتال وشرق مقاطعة الكيب في دولة جنوب إفريقيا. وقد لاقى هذه الدعوى دعماً من جانب الأحزاب السياسية بالمحمية، وهو الأمر الذي تكرر ثانية بعد الاستقلال حيث طالب رئيس وزراء ليسوتو عام ١٩٧٧م بضرورة إعادة بعض المناطق الواقعة على الحدود مع جنوب إفريقيا إلى ليسوتو، مؤكداً أنه سيحمل مطالبه إلى محكمة العدل الدولية^(٣). ومن ناحية ثالثة فإنه على الرغم من عدم وجود منازعات حدودية مثارة بين دولتي سوازيلاند وجنوب إفريقيا فإن الامتدادات القبلية لجماعات السوازي داخل حدود جنوب إفريقيا والناجمة عن قرارات واتفاقات البريطانيين والبوير خلال الحقبة الاستعمارية، تمثل أحد العوامل الكامنة لقيام مطالبات حدودية بين الطرفين الأمر الذي يجد مؤشرات عليه في بعض الكتابات لا سيما من جانب سوازيلاند حيث ذهب بعضهم إلى رفض الحدود الاستعمارية والمطالبة بتعديلها نظراً لتعارضها وتوزيع قبائل السوازي إضافة إلى تقليصها لمملكة السوازي التقليدية^(٤)

(١) Benyamin Neuberger, *op. cit.*, p99.

(٢) Ian Brownlie, *op. cit.*, p 109

(٣) Ibid., pp 1113:1114.

Henry W. Dengenhardt, *op. cit.*, p p 139 : 140

وانظر أيضاً:

(٤) Ian Brownlie, *op. cit.*, pp 1342 : 1343 .

ومما ينكر أن مملكة السوازي لم تعترف طوال تاريخها بالحدود الاستعمارية التي أقيمت منذ ١٨٨٠م بين الترانسفال وسوازيلاند ولحقود طويلة ظل العديد من أفراد السوازي القاطنين في جنوب إفريقيا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم تابعون لمملكة السوازي. ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين تنامت الروح القومية لشعب السوازي على جانبي الحدود فظهرت جرائد خاصة بهم منذ ١٩٢٤م وصدر أول كتاب عن تاريخ سوازيلاند عام ١٩٢٩م، وفي عام ١٩٥٢م وضعت لأول مرة قواعد نحوية للغة السوازي، وأخذت كلفة في مدارس السوازي في عام ١٩٦٩م ثم اتسعت في عام ١٩٧٨م لتشمل منطقة التجواني Kangwane وبالرغم من التنازع الاتحادي في دولة السوازي وإقليم التجواني ذي الأغلبية السوازية. فإن مشروع الاتحاد بين الإقليمين عام ١٩٨٢م لم يكتب له النجاح لمعارضة كل من حكمتي الكوازو والتجواني معاً مشروعاً، انظر: Neuberger, *op. cit.*, p 99.

المطلب الثاني : الأسباب السياسية والتاريخية

أولاً: الأسباب السياسية

تعد الأسباب السياسية لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد عند دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها. فمن ناحية يلاحظ أنه في كثير من الأحيان تكون الأسباب الجغرافية والفنية القانونية السالف بيانها مجرد أسباب شكلية ظاهرية للمشكلة تتفاوت في درجة قوتها من حالة إلى أخرى، ولكنها تكون بمثابة مبررات سطحية لخلاف سياسي: أساسى أو ثانوى وجد صدهاء وانعكاسه في صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية، وبالتالي يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساساً بتسوية الخلاف السياسي، ومن هنا تتبدى أهمية الأسباب السياسية وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسية. وبالرغم من ذلك، فإنه من ناحية أخرى يتسم هذا البعد السياسي بالغموض والتعقيد حيث أنه في كثير من الأحيان يصعب إن لم يستحل- إثبات العلاقة ما بين الدوافع السياسية ومشكلة الحدود المثارة، إذ تتمثل هذه الدوافع في بعض الأحيان في مجرد علاقات شخصية أو خاصة بين قادة الدول الأطراف في المشكلة، وهي الدوافع أو العلاقات التي نادراً ما يعتمد عليها في تبرير موقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف مشكلة الحدود في ظل عدم تقبلها وضعف مصداقيتها أمام القوى الوطنية والشعبية، ومع هذا فإنه يمكن الاستدلال على الدوافع والأبعاد السياسية واستنتاجها بطريق غير مباشر، أو حينما تعلن على الملأ -في بعض الأحيان- عندما تكون كافية بذاتها كمبرر للنزاع، أو حينما تعلن لمجرد أسباب وأغراض داخلية على نحو ما سيرد البيان.^(١)

وعموماً فإنه عندما يشار إلى أن هناك أسباباً كامنة لمشكلات الحدود فإن ذلك لايعنى بحال أن الأسباب المعلنة - والتي تتضمن الأسباب القانونية والفنية في غالب الأحوال - لا تكون في كثير من الحالات هي الأسباب الحقيقية ، وفيما يلي بعض نماذج للأسباب السياسية لمشكلات الحدود ، والتي تتباين في طبيعتها ما بين أسباب تتعلق بالأوضاع الداخلية لأطراف النزاع ، أو تتعلق بعلاقاتهم مع بعضهم البعض.

أ- الأزمات الداخلية:

فعلى الصعيد الداخلى تشير بعض الدراسات إلى أن الخلافات والمشكلات الحدودية - باعتبارها خلافات خارجية - كثيراً ما تمثل مخرجاً ملائماً للنظام السياسى المفتقر

(١) Zartman, The Foreign and Military Politics..., op. cit., pp 86: 87

ولزيد من التفاصيل حول صعوبة دراسة الاعتبارات الأيديولوجية والمصلحية المثارة في صنع القرارات السياسية في إفريقيا.

I. William Zartman "National interest and Ideology" in Vernon Mckay, African Diploamacy: Studies in The Determenant of Foreign Policy (New York: Fredrick A. Praeger, Publishers 1966), pp 25:26.

إلى الشرعية والوحدة الداخلية، وذلك من خلال اصطناع هذه الوحدة وخلقها في مواجهه "العدو الخارجي". وتشير الدراسات إلى أن هذا السبب وإن لم يكن هو العامل الأصيل في النزاع الصومال الأثيوبي ومطالب الصومال في الأقاليم المجاورة فإنه لا يجب استبعاد ذلك العنصر كلية، حيث تشير الدراسة ذاتها إلى أنه مع وصول الخلافات الداخلية حول السياسات المحلية بين الجماعات الصومالية إلى طريق مسدود، وفي ظل ضعف الاقتصاد الصومالي وفقر الموارد وندرتها في منطقة القرن إلى والتصارع حولها، فإنه من السهولة استعادة الوحدة الوطنية سريعا من خلال إثارة مسألة الحدود كما أنه بالإمكان استغلال الموقف لدعم سلطة النظام في مواجهة خصومه الداخليين، ومما يدعم صحة ما يذهب إليه هذا الرأي أنه في عام ١٩٦٤م لم يمرر البرلمان الصومالي أى قانون طوال عام كامل لعدم القدرة على التوفيق بين آراء الجماعات الممثلة في البرلمان، ورغم ذلك أصدر البرلمان قرارا مؤيدا ومدعما لمطالب الوحدة لشعب الصومال كسياسة صومالية تلتزم حكومة الصومال باتباعها الأمر الذي جعل من المطالب الوحدة مصدرا من مصادر الشرعية للحكومات الصومالية^(١).

ولعله مما يرجح ما سبق ذكره أن اللحظات التي شهدت تقاعسا في النزاع الصومالي الأثيوبي قد ارتبطت بعوامل وتحولات وصعوبات داخلية لدى الطرفين المباشرين في النزاع^(٢).

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى مشكلة الحدود ما بين مصر والسودان والتي استخدمتها معظم الحكومات السودانية عبر لحظات تاريخية مختلفة بهدف إحداث تماسك شعبي خلف السلطة السياسية لمواجهة "الاعتداءات" المصرية القائمة أو المتوقعة وهو أمر تفاوتت درجة اتساعه ومدى نجاحه من فترة إلى أخرى.

وبالمثل يمكن القول أن أحد الأسباب الهامة للنزاع المغربي- الجزائري هو رغبة الملك محمد الخامس في صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. ويستدل على ذلك بأنه حتى عام ١٩٥٨م حرصت المغرب على إدارة مسألة الحدود مع السلطات الفرنسية بالجزائر من خلال المفاوضات، وأنه على الرغم من إلحاح وإصرار حزب الاستقلال على المطالبة باستعادة حدود المغرب الشرعية، لم يثر الملك محمد الخامس تلك القضية بصورة عامة كهدف يتمسك به، إلا مع تنامي قوى المعارضة الداخلية لسياسة الملك،

(١) Zartman, the foreign and Military Politics...*op. cit.*, p87 Saadia Touval: the Boudary Politics...*op. cit.*, p 43.

(٢) د. حورية مجاهد: مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا... م. ح. د.، ص ٤١: ٢٢، وانظر Bentzil M.Kasper, *op. cit.*, pp 8:13

وسعيًا لتوحيد قوى الشعب خلفه.^(١) وبالمثل، ومن جانبها، وجدت حكومة الجزائر في وصيد النزاع المغربي الجزائري فرصة لصرف الأنظار عن الخلافات الناشئة بين قادة الثورة ولخلق التماسك الشعبي خلف الحكومة لحماية الثورة في مواجهة حكومة ونظام المغرب (الرجعيين)^(٢) ويرجع النزاع الموريتاني - السنغالي أيضاً - في جانب كبير منه إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية خاصة في جانب السنغال، فعلى الصعيد الاقتصادي حدث انخفاض في أسعار الفول السوداني والفوسفات، وركود في عملية تسويق الإنتاج الزراعي فتزايدت ديون السنغال، وعلى الصعيد الاجتماعي أدت سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، والمعروفة ببرامج التكيف الهيكلي، إلى توقف عمليات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة. كل ذلك فاقم من حدة الصراع السياسي بين المعارضة السنغالية والرئيس عبده ضيوف، لا سيما بعد انتخابات عام ١٩٨٨، الأمر الذي كانت معه توترات الحدود مع موريتانيا بمثابة الفرصة للفت الأنظار عن هذه المشكلات وتلك التحديات الداخلية، وتوجيهها نحو موريتانيا، الأمر الذي يصدق معه ما ذهبت إليه إحدى الدراسات بشأن النزاع السنغالي الموريتاني من أن الأحداث الدامية التي شهدتها الحدود بين البلدين عام ١٩٨٩ إنما هي نتيجة لتراكمات داخلية وخارجية أكثر منها سبباً لتوتر العلاقات والسياسيات بين الجانبين.^(٣)

ب- سوء العلاقات بين الدول المتجاورة:

وكما تنور الخلافات الحدودية لأسباب داخلية، فإنها كذلك يمكن أن تنور لأسباب تتعلق بالعلاقة بين الدول الأطراف، وفي هذا الصدد تتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف فقد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات في الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين قادة ورؤساء هذه الحكومات وتتأفسهم على الزعامة الإقليمية أو القارية، إضافة إلى سعى هذا الطرف أو ذاك إلى مساندة حركات التمرد أو الانفصال لدى الطرف الآخر، وفي كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودي مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف، أو غطاء لضغوط سياسية تهدف إلى تحقيق غايات أخرى. وإذا فإنه مع زوال الأسباب المؤدية إلى الخلاف تنواري آثاره ويعود للكمون من جديد.^(٤) ومما تجدر الإشارة إليه أن أثر

(١) Touval, the Boundary politics..., op. cit., pp 43:44.

(٢) William Zartman, "National Interest and Ideology", op. cit., p51.

(٣) مراد السوقي، م.د، ص ٦٦: ٧٧.

د. إجلال رافت، م.د، ص ٢٢: ٢٢. د. صالح بكاش، م.د، ص ٢١٦: ٢٢٢.

Zartman, the Foreign and Military Politics..., op. cit., pp 88: 89.

(٤)

تغير الحكومات نو طبيعة مزدوجة -فيما يتصل بخلافات ومشكلات الحدود- حيث أنه من ناحية يمكن أن يؤدي إلى إثارة مسألة الحدود، وذلك في حالة وصول حكومة ذات أهداف وحدوية Irredentest إلى سدة الحكم، كما أن وصول حكومة أو قيادة ذات ميول سلمية يمكن أن يكون مؤشراً على التهينة وتسوية أو توارى الخلاف.^(١)

ويجسد الخلاف المصري- السوداني بشأن الحدود بين الدولتين حالة انعكاس علاقات النظم الحاكمة على خلافات الحدود، حيث تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من وجود أسباب موضوعية للخلاف والتنازع إلا أن العامل السياسي ممثلاً في تدهور العلاقات بين البلدين كان هو الدافع الأساسي لإثارة النزاع في مختلف اللحظات التي ثار فيها منذ عام ١٩٥٨ حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

وتشير بعض الدراسات إلى أن النزاع المصري السوداني عام ١٩٥٨ بشأن الحدود قد جاء كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل اتفاقية ١٩٢٩ بشأن مياه النيل وإعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالي، وهي المفاوضات التي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين.^(٢)

ويقدم الخلاف بين غانا وفولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً) في الفترة من ١٩٦٣-١٩٦٦ مثلاً آخر على الانعكاسات السلبية لسوء العلاقات بين النظامين الحاكمين على مشكلات الحدود؛ حيث أنه على الرغم من القول بأن أساس الخلاف هو الاختلاف في تفسير وثائق وخرائط ترسيم الحدود، إلا أن جوهر النزاع يتمثل في تنامي الخلاف بين حكومتى الدولتين، وتضرر دولة غانا من متصل فولتا العليا من روابطها مع غانا واتجاهها -أى فولتا العليا- إلى دعم علاقتها مع ساحل العاج بزعامة "هوافيه بوانيه Houphouet Boigny" الذي لم تكن علاقته طيبة "بنكروما" رئيس غانا،^(٣) الأمر الذي أسفر بدوره عن خلافات حدودية أيضاً بين غانا وساحل العاج وبصفة عامة يمكن القول بأن "غانا" في ظل حكم "كوامي نكروما" قد جسدت كافة الأسباب السياسية لمنازعات الحدود في علاقتها مع جيرانها (توجو- ساحل العاج- فولتا العليا) حيث انطلقت ادعاءات "غانا نكروما" من تصور فكري عن الوحدة الإفريقية وضرورة القضاء على الحدود الاستعمارية، وساعد على التمسك بهذا الادعاء الخلافات القائمة بين نظام

Touval, The Boundary politics..., *op. cit.*, p 42.

(١)

Ibid., p.40.

(٢)

وانظر أيضاً :

عمر عز الرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية" السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١١١ يناير ١٩٩٢) من ٢٠٢.

Touval, The Boundary Politics..., *op. cit.*, p41

(٣)

تكروما والنظم الحاكمة في الدول الثلاث والتابعة في جانب كبير منها من خلافات شخصية بين "تكروما" وقادة ورؤساء هذه الدول.^(١) ومما يدل على ذلك أنه مع الإطاحة بنظام تكروما عام ١٩٦٦م وتولى حكومة جديدة توارت معظم هذه الخلافات الحدودية حيث عمدت الحكومة الجديدة إلى التأكيد على عدم وجود مطامع توسعية لـ "غانا" في إقاليم الدول المجاورة.^(٢)

وتمثل مشكلة الحدود بين النيجر وداهومي (بنين حاليا) حول جزيرة ليتي Lete النموذج العكسي لحالة غانا حيث توضح كيف يؤدي تغير نظام الحكم في إحدى الدول الأطراف إلى إثارة الخلاف حول الحدود؛ فعلى الرغم من أن التنازع بشأن ملكية جزيرة "ليتيتي" موورث عن الاستعمار الفرنسي للإقليمين إلا أنه طوال عهد الرئيس "هيوبرت ماجا" Hubert Maga "حاكم" داهومي لم تثر المشكلة بفضل العلاقة والصلة الشخصية الوثيقة بينه وبين الرئيس "هاماني ديوري" Hamani Diori "حاكم" النيجر، والتعاون الوثيق بين الدولتين. إلا أنه مع سقوط الرئيس "ماجا" في انتخابات ١٩٦٣م وتولى نظام حكم جديد ثارت الشكوك من جانب النيجر تجاه النظام الجديد في داهومي واتهمته بمساعدة الحركات المناوئة للنظام الحاكم في النيجر، الأمر الذي ألقى بانعكاساته على مشكلة جزيرة "ليتيتي" فبرزت على السطح من جديد على نحو يكشف بوضوح أنها جاءت كمؤشر على تنامي الخلافات بين الحكومتين حول قضايا وموضوعات أخرى.^(٣)

ويقدم النزاع بين أوغندا وتنزانيا مثالا آخر لأثر سوء العلاقات على قيام منازعات الحدود. فرغم وجود أسس وجذور - جغرافية وتاريخية تتعلق بتعيين الحدود بين الدولتين

(١) غانا- ساحل العاج:

يمكن إرجاع ذلك النزاع إلى عدة اعتبارات أولها وجود حركة السانوي Sanwi ذات الميول الانفصالية داخل ساحل العاج الأمر الذي أتاح لغانا فرصة دعم هذه الحركة انطلاقا من البعد الثاني للنزاع ممثلا في انتماء الرئيس الغاني تكروما إلى قبيلة "نزيم" Nazima ذات الروابط العرقية بجماعات السانوي، وشعب "الاجاني" Agni، أما العامل الثالث فيتمثل في الخلاف السياسي والأيديولوجي بين نظامي حكم كل من "هوفيه بوانييه" في ساحل العاج و"تكروما" في غانا، وعلاوة على ما سبق يمكن الإشارة إلى عامل رابع للنزاع بين الدولتين يتمثل في تبني غانا لفكرة الوحدة الإفريقية على نحو كفل لها المطالبة بتغيير الحدود الاستعمارية وإعادة توحيد (الأخوة) الذين فرقتهم الحدود الاستعمارية

وليزيد انظر: I William Zartman, "The Politics of Boundaries..." *op. cit.*, pp 166:167 وما يذكر أنه في أول لقاء عقد بين الرئيسين "تكروما" و"هوفيه بوانييه" عام ١٩٥٧م خرج تكروما بانطباع مؤداه أن "بوانييه" عميل للاستعمار، وفي المقابل تولدت فتنة لدى بوانييه أن "تكروما" استعماري النزعة، وهي الانطباعات التي ترسخت لدى الطرفين، وحكمت العلاقة بين البلدين طوال عهدهما. انظر في ذلك:

I. William Zartman, "National interest ..." *op. cit.*, p42.

Boutros Ghali, *op. cit.*, p 24.

Touval, The Boundary Politics... *op. cit.*, p42.

Ibid., p 41

(٢)

(٣)

النزاع، فإنه لم يثر النزاع بينهما إلا مع تغير النظام الحاكم في أوغندا وتدهور العلاقات بين البلدين بعد حدوث انقلاب عيدي أمين في أوغندا والإطاحة بملتون أوبوتي Obote الرئيس الأوغندي الأسبق، وفرار الأخير إلى تنزانيا حيث منح حق اللجوء السياسي، الأمر الذي فاقم من تدهور العلاقات وانعكس على النزاع الحدودي حينما تصاعدت طموحات الرئيس الأوغندي "عيدي أمين" وقيامه في عام ١٩٧٨ بضم تنوء كاجيرا Kagera Silent بدعوى تحريره الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين البلدين.^(١)

ج- الطموحات الشخصية لرؤساء الدول

يمثل ذلك البعد أحد الأسباب الفاعلة على صعيد منازعات الحدود. فعلى الرغم من أنه يصعب أن يكون الطموح الشخصي لرئيس الدولة هو السبب المعلن لمطالب الدولة وادعاءاتها بالنسبة لأقاليم الدول الأخرى فإن الشواهد تؤكد أن هذا السبب كان هو العنصر الفاعل وراء نشوب بعض منازعات الحدود.

فبالإضافة إلى مثال النزاع الأوغندي التنزاني السابق ذكره، يمكن الإشارة كذلك إلى طموحات الرئيس الغاني "نكروما" فيما يتصل بالوحدة الإفريقية، والرئيس المالوي السابق "هاستنجز باندا" وطموحاته فيما يتصل بإمبراطورية "مروي" والحدود الطبيعية لدولة "مالاوي"؛ الأمر الذي أسفر عن خلاف بين مالاوي من ناحية وكل من تنزانيا، وزامبيا من ناحية أخرى.^(٢)

ويقدم النزاع التشادي الليبي مثالا واضحا لهذا النمط من الأسباب السياسية لمنازعات الحدود حيث يذهب نفر من الباحثين إلى أنه على الرغم من الجوانب المتعددة

(١) أوغندا- تنزانيا:

تعود جذور الخلاف الأوغندي التنزاني إلى العقبة الاستعمارية وما شهدته من اتفاقات بين بريطانيا من جانب وغيرها من القوى الوطنية والاستعمارية (ألمانيا) كل على حدة من جانب آخر، حيث مثلت الاتفاقية البريطانية الألمانية عام ١٨٩٠ م الركيزة الأساسية لتعيين الحدود بين مناطق نفوذ كل من الدولتين، إلا أنه بالنظر إلى الاتفاقيات البريطانية مع زعماء القبائل بالمنطقة تم تعديل خط الحدود المنصوص عليه في المعاهدة المذكورة؛ الأمر الذي أسفر عن وجود تنوء من الأراضي التي كانت تابعة لأوغندا داخل تنزانيا بمساحة قدرها ٦٠٠ ميل مربع في مقابل وجود مثل من الأراضي التي كانت تابعة لتنزانيا مساحتها ١٥ ميلا مربعا داخل أرض أوغندا. وعلى الرغم من الاقتراحات التي طرحت خلال الفترة الاستعمارية لتلافي ذلك، فإنه لم يؤخذ بها. كما أنه عند الاستقلال لم تحل هذه المشكلة امتثاما كبيرا في ظل سيادة فكرة قيام جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية لتضم دول شرق إفريقيا كوحدة واحدة. انظر.

Griffiths, *op. cit.*, p 209

لمزيد من التفاصيل حول ملابسات النزاع وتطورات انظر:

د. إبراهيم نصر الدين، محاضرات في مشكلات سياسية في العالم الإسلامي (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨١)، ص ٦٦:٥٥.

(٢)

Ian Brownlie, *op. cit.*, p 328.

للنزاع التشادي- الليبي فإنه -أى النزاع- يعتبر نموذجا لسعى دولة (ليبيا فى هذا المقام) إلى "تصحيح التفاوت" بين ثقلها الإقليمى والعالمى المحدود، وبين ثرائها البترولى البالغ من ناحية أخرى، الأمر الذى تمثل فى سعى ليبيا نحو توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة مستغلة فى ذلك مواطن الخل فى العلاقة، والتي تمثلت بالنسبة لتشاد فى مشكلة الحدود المشتركة التى نفذت السياسة الليبية من خلالها لتحقيق أهدافها، لا سيما فى ظل الضعف السياسى والاقتصادى والعسكرى لدولة تشاد مقارنة بليبيا إضافة إلى تصور القيادة الليبية لدور ليبيا (العالمى)؛ الأمر الذى يوضح حقيقة النزاع وجوهره السياسى ممثلا فى سعى ليبيا للتأثير بدرجة أكبر فى الساحة الإفريقية والعربية، فضلا عن تحقيق طموحات شخصية لرئيس الدولة. وهو ما يفسر تراجع كافة المكاسب التى تحققت على ذلك الصعيد مع تقلص النفوذ الليبى وحصاره إقليمياً دولياً.^(١)

ثانياً: الأسباب التاريخية لمنازعات الحدود

لا يخلو نزاع حدودى من أسانيد وحجج تاريخية يقدمها هذا الطرف أو ذاك لدعم وجهة نظره بالنسبة للنزاع على تفاوت بينها حداثة وقدماء، إلا أنه فيما يتصل بالعوامل والادعاءات التاريخية يجدر التمييز بين نوعين من هذه الادعاءات يتماثلان فى الطبيعة ويختلفان فى المرجعية والسند. فالنوع الأول هو تلك الادعاءات والمطالبات المرتكزة على أسس وروابط سابقة على الحقبة الاستعمارية وبالقالى فإنها تعارض كافة التغييرات التى أدخلها المستعمر على قارة إفريقيا وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذه الحقبة. وفى هذا فإنها تتمايز عن النوع الثانى من المطالب والإدعاءات التاريخية المرتكزة إلى حقيقة واقع الحال إبان الحقبة الاستعمارية وتطالب بعدم الاعتداد بأى ظروف سابقة أو تعديلات فردية لاحقة على الواقع القائم خلال هذه الحقبة.^(٢) والأمثلة التالية توضح الفارق بين منطلقات كل من النوعين والنتائج المترتبة عليها فيما يتصل بشرعية التقسيم الاستعمارى للقارة.

فالنزاع المغربى- الجزائرى حول الحدود المشتركة وخلافاتهما بشأن قضية الصحراء الغربية إضافة إلى الادعاءات المغربية ومطالبتها الإقليمية بكامل موريتانيا، هذه الخلافات والادعاءات إنما هى فى جانب منها نتاج المطالب التاريخية للمملكة المغربية التى ادعت حقوقاً تاريخية فى هذه المناطق، وهى الإدعاءات التى زادت

(١) هانىء رسلان، م.س.ذ، ص ٨٥.

مراد النصوصى، م.س.ذ، ص ٦٨-٧١.

مركز الدراسات الحضارية، م.س.ذ، ص ٢٧٤:٢٧٦.

Saadia Touval, The Boundary Politics., op. cit., pp 32:37.

(٢)

حدثها منذ استقلال المغرب عام ١٩٥٦م حيث وضع الزعيم المغربي "علال الفاسي" خريطة لما يجب أن تكون عليه المملكة المغربية، وهي الخريطة التي ضمنها منطقة "بشار" و"الساورة" في الجزائر إضافة إلى الصحراء الغربية وشنقيط (موريتانيا حالياً) ليمتد بحدود بولته إلى نهر السنغال جنوباً وتشاد شرقاً -عبر كل صحراء الجزائر- (١) وقد حملت المملكة المغربية على عاتقها عبء تحقيق حلم المغرب الكبير الأمر الذي دفعها إلى معارضة ورفض الاعتراف باستقلال موريتانيا عام ١٩٦٠م، واعتبار ذلك مساساً بوحدة الأراضي المغربية، وهو الرفض الذي استمر قرابة عشر أعوام حيث اعترفت المملكة المغربية منذ عام ١٩٦٩م باستقلال موريتانيا، وهو الاعتراف الذي تأكد بتبادل السفراء بين البلدين في أغسطس ١٩٧٠م . وعلى صعيد الادعاءات المغربية في بعض الأراضي الجزائرية لاسيما في إقليم "تنوف" الفنى بخام الحديد فقد أسفرت تلك الادعاءات عن حرب عسكرية بين البلدين الجزائر - المغرب ١٩٦٣م في ظل الأهمية النسبية القصوى لمنطقة النزاع لدى الجانبين في ضوء تضافر ذلك الادعاء التاريخي من جانب المغرب مع الصعوبات الداخلية لحكومة الجزائر الجديدة، وكذا الصعوبات والعقبات التي كان النظام المغربي الحاكم يعاني منها من جانب المعارضة الداخلية لنظام الملك الحسن الثاني. (٢) أما بالنسبة للادعاءات التاريخية للمغرب في الإقليم الصحراوي فإنها تخرج عن إطار التقسيم المتبع التعرض له في هذا الموضع من البحث، انطلاقاً من عدم قيام كيان مستقل لهذا الإقليم عبر فترات التاريخ المختلفة الأمر الذي يفرق بينه وبين حالات أخرى مثل إقليم أريتريا قبل الاستقلال (٣).

وعلى ذات الصعيد المتعلق بادعاءات تاريخية على أساس الوضع قبل الاستعمار يمكن إدراج المطالب الإثيوبية في كل من إريتريا والصومال بعد الحرب العالمية الثانية والتي استندت فيها إثيوبيا إلى تبعية هذين الإقليمين لها تاريخياً، ومما يذكر أن ادعاءات إثيوبيا في الصومال قد تراجعت بعد الاستقلال، لا سيما (٤) مع تصاعد المطالب الصومالية الوحيدة حيث وجدت إثيوبيا في التمسك بمبدأ الواقع القائم stat-us quo ضمانه أساسية للحفاظ على حدودها بل ووجودها الذي أصبح يتهدهد المطالب الانفصالية في الداخل والوحدة في الخارج لا سيما من جانب الصومال (٥).

Ibid., p 35.

(١) انظر في ذلك:

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, p 94.

أحمد مهابة، م.س.ذ.، ص ٢٤٤.

(٢) د. جلال يحيى د. محمد نصر مهنا، د. سوسن سليم، م.س.ذ.، ص ٥٠٢. أحمد مهابة، م.س.ذ.، ص ٢٤٤: ٢٤٦.

(٣) راجع في ذلك: د. محمود أبو العينين، حق تقرير المصير...، م.س.ذ.، ص ٢٥٨: ٢٨٤.

Sharma, *op. cit.*, pp 184: 187.

(٤)

Touval, *The Boundary Politics*, *op. cit.*, pp 35:36.

(٥)

وعلى صعيد آخر ظهرت على الساحة الإفريقية ادعاءات تاريخية تستند في جوهرها إلى الوضع القائم إبان لحظة تاريخية من لحظات الاستعمار الغربي. وتعتبر حالة توجو المثال الرئيسي والواضح في هذا الصدد؛ حيث طالبت توجو منذ ما قبل استقلالها عام ١٩٦٠م بضرورة إعادة توحيد إقليمى توجو (الفرنسية والبريطانية) بدعوى الحفاظ على الحدود كما كانت عليه خلال فترة الاستعمار الألماني^(١). وهى الدعوة التى لاقت ريدود فعل متباينة؛ فالاستفتاء الذى أجرى عام ١٩٥٦م قد أظهر رغبة الغالبية من أبناء شعب الإيوى فى اندماج إقليمهم مع إقليم توجو الفرنسية فى حين فضلت القبائل الشمالية الأكثر عدد الانضمام إلى غانا؛ الأمر الذى أسفر عن ضم الإقليم الشمالى (توجو البريطانية) إلى غانا خالقة بذلك مشكلة إثنية هى مشكلة الإيوى السالف الإشارة إليها^(٢).

ومما يذكر أن الأسباب التاريخية بنوعيتها سالفى البيان إنما هى فى جوهرها مبررات وأدوات تعبئة داخلية بالأساس، وذلك انطلاقاً من حقيقة الرفض الدولى القانونى والسياسى لهذه النوعية من الادعاءات التى يفتح الأخذ بها الباب واسعاً لفوضى دولية انطلاقاً من الادعاءات المتعارضة للأطراف المختلفة فى المجتمع الدولى بما يهدم قواعد استقرار الأوضاع والمراكز القانونية والواقعية لأعضاء هذا المجتمع.

وفى ختام هذا الفصل يمكن الإشارة إلى ملاحظات أساسية بشأن أسباب منازعات الحدود على الساحة الإفريقية يمكن إجمالها فيما يلى:

أولاً: تعدد أسباب مشكلات الحدود

فعلى الرغم من أن منازعات الحدود المثارة على نحو جدى لم تكن من الكثرة بمكان إلا أن إمكانات ادعاء مطالب حدودية أو إقليمية متوافرة على نحو كبير، وذلك من جراء الطابع الاصطناعى للحدود الذى جعلها غير متسقة مع الواقع الاقتصادى الاجتماعى للدول، فضلاً عن تعارض هذه الحدود مع متطلبات التواصل والاتصال بين الجماعات الواحدة التى مزقتها الحدود؛ الأمر الذى يمثل أحد العوامل الكامنة التى يمكن استغلالها لإثارة مطالب حدودية أو دعاوى انفصالية فى هذه الدولة أو تلك. وهناك أيضاً الأسباب القانونية المتمثلة فى عدم دقة الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الخاصة بالحدود الإفريقية وتعارض تفسيراتها. ويضاف إلى هذا وذلك الأسباب السياسية الأيديولوجية، والتى يمكنها فى كثير من الحالات إثارة نزاعات حدودية انطلاقاً من ادعاء ضرورة مراجعة الحدود المفروضة من قبل الاستعمار أو من أفكار مثل الوحدة

Ibid., p 36

(١)

Idem.

(٢)

Henry W. Dengenhardt, op. cit., p 126.

الإفريقية إضافة إلى ما سلف بيانه من أسباب داخلية وطموحات شخصية لرؤساء بعض الدول وبور كل ذلك فى إثارة مشكلات الحدود^(١)

ثانياً: تداخل وتساند أسباب المشكلات

فى ضوء تنوع وتعدد أسباب مشكلات الحدود ما بين أسباب جغرافية وتاريخية وقانونية اقتصادية اجتماعية وسياسية، فإنه يصعب -إن لم يستحل- القول بسبب واحد لهذا الخلاف أو ذاك مما تشهده القارة الإفريقية حيث تترايط وتتداخل الأسباب المؤدية للنزاع وإن تفاوتت قوة التساند والترابط من مشكلة إلى أخرى. ويمكن توضيح تلك السمة بالإشارة إلى طابع الانتشار عبر الحدود السياسية للقبائل ذات الأصول الواحدة. فعلى الرغم من أن هذا البعد يندرج فى إطار الأسباب الاجتماعية لمشكلات الحدود إلا أنه فى كثير من الأحيان ترتبط به أبعاد اقتصادية وسياسية بل وعسكرية أيضاً. فعلى الصعيد الاقتصادى يؤدى الترابط الاجتماعى بين أبناء القبيلة الواحدة المقسمة عبر الحدود إلى قيام علاقات وصلات اقتصادية بين الجانبين على نحو مشروع كإقامة مزارع مشتركة، أو تبادل المنتجات، وكذا التنقل عبر الحدود سعياً وراء الماء والعشب فيما يتصل بالرعى، ويمكن أيضاً أن تسفر عن صلات اقتصادية غير مشروعة وذلك حينما تلجأ القبائل الحدودية إلى العمل فى مجالات تهريب البضائع أو العملة المحلية لدولة معينة عبر الحدود؛ الأمر الذى يؤدى إلى التقويض من السياسة الاقتصادية لهذه الدولة، خاصة فى حالة اتباعها سياسات حماية المنتجات والعملات الوطنية^(٢). وعلى الصعيد السياسى فإن حركات الهجرة القبلية عبر الحدود وما يصاحبها من حوادث حدودية، تؤدى فى كثير من الأحيان إلى خلافات سياسية غالباً ما يعقبها إغلاق للحدود المشتركة، وتدعيم نقاط المراقبة والحراسة الحدودية؛ الأمر الذى يسفر بدوره عن تعميق واقع التمزق الاجتماعى والاقتصادى للجماعات الحدودية على نحو يقترب من تشكيل حلقة مفرغة لهذه المشكلات، وما يقال عن تساند الأسباب الاجتماعية للمشكلات مع غيرها من الأسباب يمكن أن يقال عن غيرها من الأسباب الأخرى على تعددها وتنوعها.

ثالثاً: فعالية الأسباب السياسية للمشكلات

فمع الاعتراف أن الأسباب والعوامل السياسية للمشكلات الحدودية لا تعمل فى فراغ أو بعيداً عن غيرها من العوامل -على نحو ما سلف بيانه- إلا أنه مع ذلك يمكن القول إن إثارة مشكلات الحدود إنما هى بالأساس عملية سياسية، انطلاقاً من حقيقة

Saadia Touval, The Boundary Politics., op. cit., pp 271: 272

(١)

Owolabi, op. cit., p 41.

(٢)

أن حكومات الدول هي التي تقرر ما إذا كانت ترغب في ادعاء مطالب حدودية في الإقاليم المجاورة لها أم لا، ثم تقرر بعد ذلك كيف تحقق هذه الأهداف أو المطالب وما هي الحجج والأسانيد التي ستعتمد عليها وما هي أدوات تحقيق ذلك، وإذا كانت المشكلات الحدودية يمكن أن تنشأ من جراء حوادث حدودية تؤدي إلى ضغوط شعبية، إلا أنه مع ذلك يظل للحكومة المعنية حرية تبني تلك المطالب والخضوع لهذه الضغوط أم لا. على أنه تجدر الإشارة إلى ما يذهب إليه البعض من أن حرية الحكومات ليست مطلقة في ادعاء مطالب إقليمية أو حدودية في ظل انتشار مبادئ السيادة وحق تقرير المصير والمساواة. حيث يرون أنه لا بد لأي من الحكومات الراغبة في ادعاء مطالب إقليمية أن تستند إلى مساندة شعبية في المناطق المدعاة كي يكتسب ادعاؤها حجية ومصداقية. على أن ذلك أمر ليس بالعسير في القارة الإفريقية في ضوء الحقائق الاجتماعية بها. الأمر الذي يزيد من وزن العامل السياسي في إثارة مشكلات الحدود أو إخمادها فضلاً عن أنه إذا كانت التقسيمات الاجتماعية في القارة تمثل بؤراً كامنة لإثارة المشكلات. فإنه من الصعوبة اكتساب تأييد الجماعات والقبائل في الأقاليم المدعاة إذا كانت هذه الجماعات تتمتع بالرضا داخل الأقاليم المنتمية إليها.^(١)

I. William Zartman, "the Foreign and Military Politics..," op. cit., pp 79: 80.

(١)

الفصل الثالث

سبل إدارة منازعات الحدود وتسويتها

الفصل الثالث

سبل إدارة منازعات الحدود وتسويتها

إن الراصد لخصائص التطور العام للخلافات الدولية -بصفة عامة- فيما يتعلق بمنازعات الحدود يمكنه أن يلاحظ -دون عناء- أن الدول المتنازعة قد لجأت إلى أساليب شتى بغية التوصل إلى تسوية هذه المنازعات. وقد تفاوتت هذه الطرق بين اللجوء إلى استخدام الأساليب القسرية بدرجاتها المتصاعدة حتى الحرب الشاملة، وبين استخدام أساليب التسوية السلمية بأنواتها المختلفة بدءاً من المفاوضات المباشرة ومروراً بالأشكال المختلفة لتدخل الطرف الثالث وهي ما تعرف إجمالاً بالأنوات الدبلوماسية وانتهاءً بالتحكيم والقضاء الدوليين أو ما يعرف بالأنوات القانونية.

وتسعى الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على أسباب ذلك التفاوت في اللجوء إلى أي من تلك الأساليب السالف بيانها ومدى فعالية كل منها وما هي العوامل الحاكمة في هذا الصدد. وذلك من خلال مبحثين أساسيين يعرض أولهما: لطرق وأنوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً بأشكالها المختلفة ويختص المبحث الثاني بالتعرف على دور الأنوات القسرية في إدارة منازعات الحدود وتسويتها. وبالتالي يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأنوات السلمية.

المبحث الثاني: إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأنوات القسرية.

المبحث الأول

إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات السلمية

تتعدد وتتوزع أشكال التسوية السلمية للمنازعات التي أضحت واحدة من المبادئ الأساسية في هيكل المجتمع الدولي ؛ ذلك أن تحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية اقتضى بالضرورة التأكيد على الطرق والأدوات البديلة لحل الخلافات وتسوية المنازعات بين وحدات المجتمع الدولي. لذلك نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثالثة على أنه:

"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر" وقد أوضحت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة السبل والأدوات الواجب اللجوء إليها لتسوية المنازعات بالطرق السلمية فنصت على أنه:

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بآدي ذي بدء بطريق المفاوضة والتحكيم والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

وعلى صعيد آخر نصت المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على ضرورة "التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم". علاوة على تعهد الدول الإفريقية بمقتضى المادة التاسعة عشر من ميثاق الوحدة الإفريقية بتسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، وإنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم.

ويشير الواقع الإفريقي إلى أن الدول الإفريقية قد سعت عقب استقلالها -في غالب الأحوال- إلى محاولة علاج الأوضاع والمشكلات الناجمة عن طبيعة الحدود الموروثة مستخدمة في ذلك الأدوات السلمية انطلاقاً من مبررات خاصة ، علي أن فعالية هذه الأدوات قد تفاوتت أقدارها من النجاح والفشل بفعل عوامل رئيسية حكمت تلك الفعالية. وفيما يلي نعرض لذلك كله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً.

المطلب الثالث: العوامل الحاكمة والفعالية.

المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يجب التمييز منذ البداية بين موقفين متميزين ومتعارضين بشأن الحدود، هما: موقف الدول الراغبة في الحفاظ على الوضع القائم والموروث عن الحقبة الاستعمارية. وموقف الدول الساعية إلى تغيير ذلك الوضع أو تعديله. وترجع أهمية ذلك التمييز إلى أنه يكشف مباشرة عن أهداف كل طرف من أطراف النزاع وما يسعى إلى تحقيقه عبر الأنوات المختلفة لإدارة النزاع وتسويته على أن ذلك الحكم العام لا يمنع من أن ذلك الهدف الرئيسي لأى من الطرفين (المحافظ- الراغب في التغيير) يخضع بذاته للتغيير والتعديل من خلال آليات التسوية السلمية المختلفة.

وإذا كان الطابع العام لأهداف أطراف النزاع من اللجوء إلى التسوية السلمية يعكس قدراً من التمايز والاختلاف في المصالح والأهداف فإن المبررات التي تطرح في هذا الصدد إنما تعكس روح التضامن والوحدة والحرص على الصالح المشترك وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: أهداف إدارة منازعات الحدود وتسويتها سلمياً

يمكن القول أن الدول في سعيها إلى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها سلمياً إنما تستهدف تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:^(١)

أ- تحديد موقع الخط الحدودي

وذلك بالتوصل إلى الموقع الصحيح للحدود بين الأطراف المتنازعة. بعبارة أخرى فإنه في هذه الحالة يكون البحث والمفاضلة بين طرحين مختلفين وكاملين للحدود ويقتصر دور أداة التسوية السلمية -غالباً قانونية- على تبيان الموقع الصحيح من بينها. من واقع الأدلة والأسانيد والحجج المقدمة من أطراف النزاع.^(٢)

ب- تحديد المواقع الواجب أن تكون الحدود بها.

فعلى خلاف الحالة السابقة فإن الهدف في هذه الحالة ليس اختيار-أوالاتفاق على -أحد المواقع المطروحة كحد بين أطراف النزاع- وإنما كشف غموض بعض النقاط (أو كل النقاط) الحدودية بين هذه الأطراف. وهو الغموض الذي قد يكون ناجماً عن سوء

(١) أورد الدكتور أحمد أبو الوفا، الأهداف المذكورة في المتن في إطار معالجته لأهداف أنوات التسوية القضائية، إلا أنها تنسحب أيضاً على أنوات التسوية السلمية بصفة عامة وهو ما تم إثباته في المتن. انظر:

Ahmed Abou El Wafa, Arbitration of International Land Boundary Disputes (Second part), *Revue Egyptienne de droit International* (Cairo: Egyptian Society of international Law, vol 43, 1987), PP 146: 153.

Ibid., PP 149: 151

(٢)

التعيين أو التخطيط وتتشابه تلك الحالة مع السابقة في أنها لا تهدف إلى إقامة حدود جديدة وإنما مجرد تبيان صحيح الحدود من واقع الوثائق والبيانات المقدمة.

ج- تعيين أو إنشاء حدود جديدة

ويفترض ذلك عدم وجود خط حدودى مسبق أو معترف به بين أطراف النزاع وبالتالي يلجأ أطراف النزاع إلى الطرق السلمية المختلفة بفرض تعيين وإقامة ذلك الخط.

د - تعديل الحدود

يعتبر ذلك أحد الأهداف التي يمكن اللجوء للأدوات المختلفة للتسوية السلمية بفرض تحقيقه . إذا ما تحقق الشرط الجوهرى وهو رضا أطراف النزاع بذلك ، ووفق الضوابط الخاصة باللجوء إلى أى من أدوات التسوية ، حيث أن ما قد يعتبر دافعا للجوء إلى أداة ما من أدوات التسوية السلمية قد لا يعتبر كافيا للجوء إلى أداة أخرى. من ذلك مثلا ما أقرته محكمة العدل الدولية في أحد أحكامها من أنه: "لا يجوز المطالبة قانونا بتعديل الحدود استنادا إلى أن منطقة الحدود اكتسبت أهمية لم تكن معهودة أو كان مشكوكا بها عند إنشاء الحدود ولا يخفى أن اكتساب تلك الأهمية قد يكون دافعا إلى استخدام أدوات أخرى سلمية أو غير سلمية لتحقيق ذلك والتعديل.

هـ- تحديد الحدود الدقيقة والجيدة : Exaequo et Bono

تهدف إدارة منازعات الحدود في هذه الحالة إلى ضبط الحدود بين الأطراف المتنازعة على أساس ما ينبغي أن يكون إنطلاقا من معايير تأخذ في اعتبارها الظواهر الطبيعية والعوامل البشرية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالحدود بين الدول المتنازعة.

تلك هي أهم أهداف اللجوء إلى إدارة المنازعات وتسويتها سلميا وإن كان البعض يضيف هدفا آخر، وهو التعويض Compensation بمعنى تعويض الطرف الذى تولت له مصلحة معينة في جزء من الإقليم المتنازع عليه في حالة التوصل عبر أى من أدوات التسوية السلمية إلى عدم تبعيته له^(١)

إلا أن ذلك الرأى غير صحيح ذلك أن التعويض لا يعتبر بذاته هدفا من أهداف التسوية في غالب الأحوال. وإنما هو في أغلب الحالات أثر تابع من آثار تحقق أحد الأهداف السالف بيانها.

Ibid., P152.

(١)

ثانياً: مبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يمكن التمييز في هذا الصدد بين نوعين من المبررات التي استخدمتها وتستخدمها الدول الإفريقية عند اللجوء إلى التسوية السلمية لمنازعات الحدود وهما المبررات القانونية والمبررات الأيديولوجية.

أ- المبررات القانونية

تتمثل تلك المبررات في مجموعة القواعد القانونية التي نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية، وكذلك المعاهدات الجماعية والثنائية التي تواترت على حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إدارة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي، والحض على التسوية السلمية لما يثور من منازعات. الأمر الذي أصبح يمثل حجر زاوية في بناء النظام القانوني الدولي.

وإذا كان الالتزام بحظر استخدام القوة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة -والذي وجد صدى له في المواثيق الإقليمية بما في ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية- في جوهره إلتزام سلبي الطابع بمعنى أنه يقتضى تحقيق نتيجة سلبية مؤاها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فإن المواثيق الدولية والإقليمية تزخر بنصوص تحث على ضرورة اللجوء إلى الأدوات السلمية في إدارة المنازعات بصفة عامة ومن بينها منازعات الحدود وتسويتها. من ذلك المادة ٢/٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة والمادة ١٩ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والسالف الإشارة إلى مضمونها^(١)

ومن ناحية أخرى فإنه على صعيد العلاقات الفرعية على الساحة الإفريقية تم تبني مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في بعض الاتفاقيات الأصغر نطاقاً والأكثر خصوصية مثال ذلك إدراج مبدأ التسوية السلمية في اتفاقيات ثنائية تلزم أطرافها باللجوء إلى سبل التسوية السلمية عند الاختلاف حول تفسير أو تطبيق بنود تلك الاتفاقيات على نحو ما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية التعاون والملاحة المبرمة بين دول حوض نهر النيجر والتي وقعت في عاصمة النيجر (نيامي) في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧. حيث أكدت

(١) لم يخل التراث الإفريقي السابق على قيام منظمة الوحدة الإفريقية من التأكيد على أهمية الامتناع عن استخدام القوة في إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية حيث نص أول قرار صادر عن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الذي عقد في أكرا عاصمة غانا في الفترة من ١٥-٢٢ أبريل ١٩٥٨ على ضرورة الامتناع عن أعمال العدوان أو التهديد بالعدوان أو استعمال القوة ضد السيادة الإقليمية الكاملة أو الاستقلال السياسي لأي دولة. كما أن القرار الصادر عن مؤتمر مونروfia عاصمة ليبيريا المنعقد في الفترة من ٨-١٢ مايو ١٩٦١ جاء في فقرته الرابعة استتكاراً لا حد له للأعمال الخارجية الهدامة التي من الدول المجاورة. انظر

كولين ليجوم، ترجمة أحمد محمد سليمان، الجامعة الإفريقية: دليل سياسي موجز (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة سلسلة دراسات إفريقية رقم ٩، يونيو ١٩٦٦) ص ٢١٩: ٢٢٠ ص ٢٠٦.

هذه الاتفاقية على أن أى نزاع ينشأ بين الدول المعنية بصدد تفسير أو تطبيق الاتفاق يتم حله من خلال لجان حكومية مشتركة محددة فى الاتفاق وفى حالة فشل هذا الإجراء يتم اللجوء إلى التحكيم، بخاصة عن طريق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، أو التسوية القضائية عن طريق محكمة العدل الدولية^(١). ويبرز الاتفاق المبرم بين بولتى ليبيا وتشاد فى ٢١ أغسطس ١٩٨٩ والمعروف باتفاق الإطار Accord Cadre، والموقع بالجزائر- يبرز بوضوح تلك المبررات ويجعلها معاً، حيث ورد فى ديباجة الاتفاق ما يلي:

"أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تشاد، انطلاقاً من قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية رقم ٦ لسنة ١٩٨٨، بشأن النزاع الإقليمى بين تشاد وليبيا. ومن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وتحديداً:

- التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

- المساواة فى السيادة لكل الدول.

- عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة فى العلاقات بين الدول.

- احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة.

- عدم التدخل فى الشئون الداخلية.

قررتا حل نزاعهما الإقليمى سلمياً^(٢)

وقد نصت المادة الأولى من ذلك الاتفاق المذكور على التزام الجانبين بتسوية النزاع الإقليمى بكافة الوسائل السياسية (الدبلوماسية) فى غضون عام واحد تقريباً ما لم يتفق رئيسا الدولتين على غير ذلك.

Evan Luard, *op.cit.*, pp22:28.

(١)

- Tiyanjana Maluwa, "the peaceful settlement of Disputes among African states, 1963-1983: Some conceptual issues and practical trends" in international and comparative law quarterly (VOL. 38 April 1989), p300.

ومن ذلك أيضاً نص المادة الثامنة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين فرنسا والمملكة المتحدة سنة ١٩٥٥ التى أكتت على عرض أى نزاع ينشأ بشأن تفسير ، أو تطبيق الاتفاقية على محكمة العدل الدولية بمقتضى طلب أى من الطرفين وذلك ما لم يتفق الطرفان على تسوية النزاع بطريقة أخرى من طرق التسوية ، وهو النص الذى استندت إليه تشاد كأساس قانونى لعرض النزاع على القضاء الدولى إضافة إلى إتفاق الإطار الموقع بين البلدين (تشاد ليبيا) عام ١٩٨٩. انظر :

Intrnational court of justice , *report of judgement , advisory opinion and orders case concerning the territorial disput(libyan Arab jamahiriya /Chad).jugment of 3 february 1994 p .13*

Ibid., p 9

(٢)

ونصت المادة الثانية من ذات الاتفاق على تعهد الطرفين أنه في حالة عدم التوصل إلى تسوية سياسية (دبلوماسية) للنزاع الإقليمي يتم عرض النزاع على محكمة العدل الدولية واتخاذ التدابير اللازمة للتسوية القضائية^(١)

وهكذا تضافر مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات ليشكلا معا أحد المبررات الرئيسية للجوء الدول الإفريقية إلى الأدوات السلمية في إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها.

ب- المبررات الأيديولوجية.

يقصد بتلك المبررات مجموعة الأفكار والمبادئ التي جمعت بين الجماعات الإفريقية في نضالها من أجل التحرر والاستقلال ومن أهمها فكرة الوحدة الإفريقية التي شهدت تطورا كبيرا على امتداد القرن العشرين^(٢) وهو التطور الذي أسفر عن مضامين فكرية ومشروعات وآمال وحدوية من أهمها التأكيد على:

١- إفريقيا للإفريقيين: وهو ما يعنى الاستقلال التام لجميع إفريقيا ونبذ كافة صور الاستعمار والسيطرة البيضاء.

Idem .

(١)

(٢) نشأت حركة الوحدة الإفريقية Pan - Africanism خارج قارة إفريقيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على يد المحامي "وليم سلفستر" فغير أن المحركين الأساسيين لهذه الحركة هما "ماركوس جارفى" Marcus Garvey ، والدكتور "وليام دوبا" William Du Bois ، وكلاهما أمريكي أسود وتجدر الإشارة إلى جهود أحد الوطنيين المصريين نوى الأهل السوداني وهو محمد على نوس الذى دعى عبر آرائه وأفكاره - التى نشرها فى المجلات والصحف التى أصدرها أو ساهم فى تحريرها - إلى إستقلال إفريقيا ووحدتها فضلا عن مسانئته جهود "ماركوس جارفى" الذى عاصره ، وهو الأمر الذى قلما يشار إليه عند الترخيص لحركة الوحدة الإفريقية. وقد تحولت فكرة الوحدة الإفريقية إلى قوة سياسية حقيقية عبر مجموعة المؤتمرات التى عقدت تحت هذا العنوان فى الفترة من ١٩١٩-١٩٤٥. وقد تأثرت فكرة الوحدة الإفريقية بعدة اتجاهات فكرية وفلسفية أولها الاتجاه العنصرى الذى جسده "ماركوس جارفى" الذى أعلن صراحة ضرورة قيام عنصرية سوداء فى مواجهة العنصرية البيضاء ، والثانى الاتجاه القومى الذى نادى به "وليام دوبا" بهدف تحرير إفريقيا من الاستعمار ، وتحسين أوضاع الملونين بصفة عامة ، والاتجاه الثالث هو اتجاه الزنوجة والتى انطلقت فكرتها من خارج القارة فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، ولكن على أيدي مثقفين أفارقة منهم إيميه سيزار "ولايوبولد سنجور" ودعى هذا الاتجاه إلى ترسيخ ثقة الزنجرى فى ذاته وترسيخ نظريته الخاصة ووعيه الذى يميزه عن غيره. أما الاتجاه لوالراند الرابع من روافد التثوير فى حركة الوحدة الإفريقية فهو الاتجاه الماركسى حيث نشطت الأفكار الشيوعية بين العمال والطلاب والزنوج الأفارقة بعامه فى أمريكا ، وأوربا ، فأنقذت فيهم الوعي الطبقي كما ساهمت أفكار هذا الاتجاه فى تعبئة الوعي الوطنى الإفريقى داخل القارة لمزيد من التفاصيل حول جذور حركة الوحدة الإفريقية وتطورها انظر:

كولين ليجوم ، م. س. د. ، ص ٤٧:٩ ، د. حورية مجاهد ، "الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الإفريقية" ، مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، عدد ٤ ، ١٩٧٥) ، ص ٨٧ : ١٢٤ . الممنون بابا الأمين كيتا . قضايا إفريقية (القاهرة : مطبعة التقدم ، الجزء الأول ، ١٩٩٢) ، ص ٨٦ : ٨٨ . وحول جهود "محمد على نوس" بشأن قضايا إفريقيا انظر : د . عبد الملك عوده ، سنوات الصمم فى إفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩) ، ص ٣٦٧ : ٣٧٧ .

٢- قيام ولايات متحدة إفريقية: بما يعنى اتحاد الوحدات السياسية بالقارة اتحاداً كلياً فى صورة دولة مركبة على غرار النموذج الأمريكى أو اتحاداً مرحلياً عبر سلسلة من الاتحادات الإقليمية التى تربط الأقطار بعضها ببعض.

٣- نهضة ثقافية إفريقية تعمل على استقصاء الشخصية الإفريقية والتصميم على تشكيل المجتمع الإفريقى بما يعكس طابعة الخاص.

٤- بلورة قومية إفريقية تحل محل النظام القبلى القديم، ويقصد بالقومية الإفريقية فى هذا الصدد مفهوماً أوسع من مجرد الدولة يسمو فوق الارتباطات القبلية والإقليمية.

٥- تضامن الشعوب السوداء فى كل مكان، والتحالف الأخوى بين الشعوب الملونة، والذي يستمد أسسه من التاريخ المشترك للنضال ضد السيطرة والاستعمار^(١)

وقد حرصت كافة الدول الإفريقية على التأكيد على أهمية فكرة الوحدة الإفريقية وضرورتها -على الرغم من تشكك البعض فى مدى جدواها وواقعيتها- حيث ذهب رئيس وفد نيجيريا فى مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة -الذى عقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٠- إلى أنه وإن كانت الوحدة الإفريقية هى الحل الوحيد لمشاكل الدول الإفريقية وإنه وإن كان ثمة اتفاق على ضرورة النهوض بالوحدة الإفريقية. إلا أن الواقعية تقتضى القول بأن فكرة تكوين اتحاد من الدول الإفريقية فكرة سابقة لأوانها.^(٢)

وعلى الرغم من التراجعات الواقعية لآمال وطموحات تحقيق الوحدة السياسية بين الدول الإفريقية- حيث لم يرد ذكرها فى أى من قرارات المؤتمرات الرسمية العديدة للدول الإفريقية المستقلة- فإنها قد وجدت صدى لها فى قرارات ومبادئ وأهداف

(١) كولين ليجوم، م.د، ص ٤٧: ٤٨.

(٢) تنازعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال بشأن فكرة الوحدة الإفريقية وجهتا نظر مختلفتين بصدد الطريقة الصحيحة الملائمة إلى الوحدة حيث ذهب فريق من الحكومات إلى ضرورة البناء من أسفل إلى أعلى بمعنى ترسيخ الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عبر التطور التدريجى قبل الحديث عن إتحاد سياسى وقد عبرت نيجيريا عن هذا الاتجاه مشيرة إلى ضرورة أعاد الاتحان لذلك والبدء من المعلوم إلى المجهول ، وفى المقابل لعبت "غانا" بزعامة "نكروما" دور الثورى الذى لا يهرب أن يحدث تغييراً بادئاً بالقمة فنالت وأكدت "غانا" عبر خطابها الرسمى على أن الدول الإفريقية بمقدورها تكوين إتحاد حقيقى باسم اتحاد الدول الإفريقية ، وهو الاتحاد الذى جعلته "غانا" أحد المبادئ الأساسية لاستورها حيث نصت فيه على استعدادها للتنازل عن سيادتها إذا كان ذلك ضرورياً لإقامة دولة متحدة إفريقية. انظر

Timothy M. Shaw, regional co-operation, op.cit., pp10:11 :

جاك ووديس، ترجمة أحمد فؤاد بابع، إفريقيا على طريق المستقبل (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة من الشرق والغرب، عدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٦٦)، ص : ١٥٨ ص ١٧٠: ١٧١ وانظر كذلك كولين ليجوم، م.د ، ص ٥٨: ٥٩ ، ص ٧٦: ٧١.

المؤتمرات والهيئات غير الحكومية^(١) والتي منها مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي أكد في أول مؤتمره عام ١٩٥٨ على ضرورة إقامة كومنولث من الدول الإفريقية المستقلة. وقد ميز المؤتمر بين الاتحادات التي تنشأ بإرادة الشعوب الحرة وتلك التي تنشأ لتتجاذب أهداف ومخططات استعمارية وضد رغبات الشعوب كما ظلت فكرة وحدة الآمال والأهداف دائماً أحد الركائز الأساسية في الخطاب الرسمي وغير الرسمي للحكومات والدول الإفريقية^(٢) الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان على أي من قادة الدول والحكومات الإفريقية أن يعبر صراحة عن عداوته أو رفضه لفكرة الوحدة وإن تقلوت درجة حماس وتأييد كل منهم لتلك الفكرة^(٣).

حاصل القول أن الوحدة الإفريقية باتجاهاتها وتياراتها المختلفة قد مثلت تراثاً للتفاعل المشترك بين دول وشعوب القارة، الأمر الذي مثل بدوره دافعاً ومبرراً للجوء الدول الإفريقية إلى السبل السلمية لتسوية ما يثور من منازعات مختلفة.

وإضافة إلى فكرة الوحدة الإفريقية بعناصرها السالف بيانها يشير نفر من الباحثين إلى أن التقارب بين نظم الحكم يعتبر عاملاً مؤثراً في تفضيل أطراف النزاع اللجوء إلى أدوات التسوية التسوية. ويستشهدون في ذلك بنتائج الدراسات التي أجريت على الحروب والمنازعات الدولية بصفة عامة خلال العقود الماضية والتي -أي الدراسات- اهتمت بدراسة العلاقة بين تشابه نظم الحكم وسبل إدارة المنازعات الدولية. حيث تشير بعض هذه الدراسات إلى أن نظم الحكم الديمقراطية قلما تلجأ إلى الأدوات القسرية في إدارة المنازعات التي تنشأ بين بعضها البعض^(٤).

ويعتبر النظر عن التحفظات على نتائج الدراسات المذكورة فإنها تظل رهينة المجتمعات التي أجريت فيها، ويصعب سحب تلك النتائج على غيرها من المجتمعات إلا بافتراض توافر شروط تحققها وأهمها بالأساس تطبيق المفهوم الغربي للديمقراطية الغربية بمضمونه وآلياته إضافة إلى شروطه الموضوعية (اقتصادية واجتماعية) معثلة

(١) المرجع السابق، ص ٥٢.

وليزيد حول مواقف الدول الإفريقية من فكرة الوحدة عند الإعداد لقيام منظمة قارية. انظر: بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٤) ص ٧٢: ٧٨.

(٢) المليون بابا الأمين كتيبا، م.س.ذ، ص ٩٦.

(٣) جاك ووديس، م.س.ذ، ص ١٥٥.

(٤) Alex Mintz and Nehemia Geva, "why Don't Democracies Fight each other?," in *Journal of conflict Resolution* (vol 37, No. 3, september 1993), pp 484: 490 pp 500: 501.

Gregory A. Raymond, "Democracies, Disputes, and third- international," in *Journal of conflict Resolution* (vol, 38 No.1 March 1994), pp 26: 30.

فى تحقق مستوى النمو الملائم وتحسن المعيشة على مختلف المستويات. وهى شروط مفتقدة فى مجملها على الساحة الإفريقية.

وبرغم ما سبق، فإن جوهر الفكرة السابقة (تشابه نظم الحكم) يمكن تطبيقه على الواقع الإفريقى بشروط أخرى، حيث يستبدل بالديمقراطية العلاقات الخارجية والعلاقات الشخصية بين النخب الحاكمة. حيث تعتبر هذه العوامل الأخيرة -وليس ديمقراطية النظم- العوامل الفعالة على الساحة الإفريقية. حيث تشير الدراسات إلى أن التقارب الشخصى بين قادة الدول الإفريقية ووحدة توجهاتهم الخارجية النابعة فى كثير من الأحيان من وحدة الخبرة الاستعمارية تؤدى إلى ضبط النزاعات بين هذه الأطراف وحرصها على اللجوء إلى الأنوات السلمية لإدارة تلك النزاعات بصفة عامة وتسويتها^(١) ولعل من أبرز الأمثلة فى هذا المقام دول المجموعة الفرنسية فى غرب إفريقيا. كذلك علاقات مصر والسودان فى عهد الرئيسين السادات والنميرى . وكذلك علاقات "النيجر" و"داهومي" فى عهد الرئيسين هامانى ديورى رئيس الأولى والرئيس "هيوبرت ماجا". ومن الأمثلة أيضاً الدالة على ذلك المحدد والمبرر العلاقات بين غانا وساحل العاج فى عهد الرئيس الفانى نكروما وهوفويه بوانيه رئيس ساحل العاج.

وختاماً وبعد التعرف على كل من المبررات القانونية والأيدىولوجية للجؤ إلى الأنوات السلمية فى تسوية المنازعات. فإنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذه المبررات فى كثير من الأحيان تكون مجرد ستار لمعطيات الواقع الاقتصادى الاجتماعى والسياسى للدول الإفريقية بأبعادها المختلفة (داخلية، إقليمية، دولية). حيث أنه قلما يشار إلى تكلفة الخيارات القسرية البديلة والباهظة كمبرر لاختيار الأنوات والسبل السلمية لإدارة المنازعات وتسويتها فى ظل معطيات الواقع المشار إليه وشواهد^(٢).

المطلب الثانى : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يذهب أكثر الباحثين والدراسين لأنوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً إلى تقسيم هذه الأنوات إلى نوعين رئيسيين هما: الأنوات الدبلوماسية والأنوات القانونية ويقصد

(١) Arie M. Kacawicz, " the problem of peaceful territorial change , " in *international studies Quarterly* (vol 38, No 1, 1994), pp: 228: 229, 235:236.

(٢) Jeffrey Herbs, " war and the State in Africa " In *international Security* (vol. 14 (٧) No 4, Spring 1990), p134

وانظر :

I. William Zartman, "African as a Subordinate state System in international Relation," in *international Organization* (Vol. xx1 No.1 Winter 1967),p560.

بالأدوات الدبلوماسية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو عبر مساعدة طرف ثالث ، وهي المساعدة التي تأخذ صورا مختلفة أبرزها وأكثرها تنوعا الوساطة بأشكالها (فريقية، ثنائية، جماعية) ، أما الأدوات القانونية فيقصد بها أداتين أساسيتين هما: التحكيم Arbitration والقضاء Jurisdiction وتشير الشواهد إلى أن الدول الإفريقية قد استخدمت كلا النوعين من الأدوات في إدارتها لمنازعاتها المختلفة ومن بينها منازعات الحدود. وفيما يلي عرض لطبيعة وبور هذه الأدوات في إدارة المنازعات وتسويتها توصلا إلى الحكم على درجة فعاليتها في هذا الشأن.

أولاً: الأدوات الدبلوماسية لإدارة المنازعات وتسويتها

سلف القول أن أبرز أشكال الأدوات الدبلوماسية لإدارة المنازعات وتسويتها سلميا هما المفاوضات ومساعدة طرف ثالث لذا سيتم تناول كل من هاتين الأداتين بالرصد والتحليل:

أ- المفاوضات:

تعتبر المفاوضات المباشرة -من الناحية النظرية- من أفضل الوسائل السلمية لإدارة المنازعات الدولية وتسويتها انطلاقا من حقيقة أساسية مؤداها أن أطراف النزاع هم الأقدر على فهم ظروف النزاع وملابساته^(١)، وقد استخدمت الدول الإفريقية المفاوضات في إدارة منازعات الحدود سواء لتسوية ما هو مثار منها أو السعي لتلافي نشوبها. ولذا يجدر التمييز بين المفاوضات بشأن المنازعات المتعلقة بإدارة الحدود (أى بشأن انتقالات الأفراد والأشياء على الحدود وغيرها من الوظائف الفنية) وبين المفاوضات بشأن موضع الحدود وتبعيتها لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع حيث تشير الخبرة الإفريقية إلى أن المفاوضات بشأن انتقالات الأفراد والأشياء عبر الحدود وهي الانتقالات التي كثيراً ما تسببت في حوادث ومناوشات حدودية كانت في أغلب الأحوال كثيرة وناجحة في التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن إدارة الحدود المشتركة من ذلك مفاوضات جنوب إفريقيا وبتسوانا عام ١٩٦٨ بشأن نهائية خط الحدود بين الجانبين وتنظيم الانتقال عبره وكذلك المفاوضات بين الكاميرون والكنغو ١٩٧٠ بشأن الصعوبات الفنية الناجمة عن طبيعة الحدود النهرية بين الجانبين وما تؤدي إليه من مشكلات في أوقات الفيضان واتفاق الجانبين على تشكيل لجنة مشتركة للنظر في تلك المشكلات. وهو ما تكرر بين بولتي الكاميرون والجابون عام ١٩٧٦ بعد المناوشات الحدودية التي جرت بين الجانبين بسبب عدم وضوح خط الحدود حيث أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن عقد اتفاقية بينهما لتنظيم إدارة الحدود المشتركة، وبالمثل

Evan Luard, *op.cit.*, pp22:23

(١)

أدت الاضطرابات الحدودية الناجمة عن عدم وضوح الخط الحدودي بين كل من: إفريقيا الوسطى- السودان، تشاد- السودان سنة ١٩٦٢ وأثيوبيا- السودان من أواخر الستينيات حتى ١٩٧٢، أثيوبيا- كينيا ١٩٧٠، الكنفو- الجابون، الستينيات، الجزائر- تونس أعوام ٦٨-٧٠-٨٣ بنين- توجو ١٩٧٥، غانا- فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) عامي ١٩٦٧، ١٩٧٨، مالي- موريتانيا ١٩٦٠، النيجر- فولتا العليا عامي ١٩٦٤، ١٩٦٨ إلى قيام اتصالات مباشرة بين الأطراف المعنية بهدف احتواء تلك الأزمات وفي معظم تلك الحالات تم تشكيل لجان مشتركة للنظر في أسباب الاضطرابات الحدودية، وطرح المقترحات بشأن التغلب عليها. وفي غالب الأحوال أسفرت تلك المفاوضات عن توقيع اتفاقات مشتركة لتنظيم انتقال الأفراد والأشياء عبر الحدود المشتركة وتقديم تسهيلات متبادلة لأغراض الرعي. كما هو الحال في الاتفاق الأثيوبي- الكيني عام ١٩٧٠، والأثيوبي- الصومالي في الستينيات، والأثيوبي- السوداني عام ١٩٧٢، وكذلك الاتفاق الصومالي- الكيني عام ١٩٦٢، والتشادي- السوداني عام ١٩٦٢ أيضا (١).

وإذا كانت المفاوضات المباشرة كأداة لإدارة المنازعات الحدودية وتسويتها سلميا قد حققت نجاحا على صعيد المنازعات السالف بيانها والتي في مجملها تتعلق بإدارة الحدود فإن هذه الأداة -المفاوضات- كانت أقل فعالية فيما يتعلق بالتنازع على الحدود ذاتها كما تشير إلى ذلك خبرة النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب (٢).

فالنزاع الحدودي الذي شاب العلاقة بين المغرب والجزائر بالتوتر كان محل مفاوضات مباشرة بين الجانبين منذ مطلع الستينيات، حيث أجرى الملك الحسن الثاني مفاوضات مباشرة مع ممثلي حكومة الجزائر المؤقتة، إلا أنه مع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ تنصلت الأخيرة من جانبها من تلك الاتفاقات بشأن تسوية النزاع بدعوى أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة ونشبت الحرب بين الجانبين عام ١٩٦٣، وطرح النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية -الوليدة في ذلك الحين- وبعد عدة وساطات تم عقد لقاء بين الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري أحمد بن بيل في أبريل ١٩٦٥ وجددت حكومة

(١) تم الاعتماد في رصد هذه الأمثلة على:

Ian Brownlie, *op.cit.* pp 97: 98, 200: 201, 294, 415, 477, 543: 544, 552, 601, 638:639, 657, 824,825,886:888, 1096:1097.

ولزيد من التفاصيل حول المفاوضات وأنماطها ونتائجها، انظر :

Saadia Touval, *the Boundary politics*, *op.cit.* pp 174:191.

I. William Zartman, *international Relations*, *op.cit.* pp 113: 116.

(٢) د. محمد الحسيني مصليحي، منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة : دارالنهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٥٢٤: ٥٢٥.

الجزائر تعهداتها السابقة بالدخول في مفاوضات مباشرة بشأن الحدود المشتركة^(١)، إلا أنه مع الإطاحة بحكومة أحمد بن بيلا عاد النزاع ليطفو على السطح من جديد خاصة وإن اتفاق أبريل ١٩٦٥ كان من بين الأسباب المعلنة للإطاحة بالحكومة السابقة في الجزائر ومرة أخرى تم الترتيب لقمة ثنائية بين كل من الملك الحسن ملك المغرب والرئيس هواري بومدين الحاكم الجديد للجزائر، وقد تم عبر هذه القمة التي عقدت في مطلع السبعينيات التوصل إلى اتفاقية مشتركة بشأن الحدود سنة ١٩٧١ إلا أن تفجر الخلافات بين البلدين عام ١٩٧٢ بشأن الصحراء الغربية أطاح بكافة فرص إجراء مفاوضات ثنائية جادة وفاعلة وأدى موت الرئيس هواري بومدين إلى فشل محاولات إعادة المفاوضات بين الجانبين وتأجلت القمة الثنائية التي كان مقررا لها الانعقاد في نهاية عام ١٩٧٨ إلى أجل غير مسمى. وقد توقع الملك الحسن مرونة أكثر من جانب الحاكم الجديد للجزائر (الرئيس الشاذلي بن جديد) إلا أن ذلك التوقع لم يصادف نجاحا في الواقع حيث أدت رغبة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في توطيد مركزه داخليا إلى اتجاهه نحو التشدد بشأن قضايا السياسة الخارجية لا سيما فيما يتعلق بذلك النزاع الحدودي. وقد تطلب الأمر خمس سنوات من جمود الموقف قبل إجراء قمة ثنائية بين ملك المغرب ورئيس الجزائر عام ١٩٨٢. ورغم الآمال والتوقعات التي أحاطت هذه القمة وعلقت عليها وعلى ما أسفرت عنه من اتفاقات إلا أنه سرعان ما تبدى فشل المفاوضات بصورة سريعة وتبادل الطرفان الاتهامات بالخيانة وفي مايو ١٩٨٧ عقدت قمة أخرى بمساندة ودعم الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية واتباع ذلك عقد لقاء آخر في عام ١٩٨٨، وتلتها أخرى في مراكش في فبراير ١٩٨٩ في إطار الاحتفال بافتتاح الاتحاد المغاربي العربي^(٢).

وقد كشفت هذه الاجتماعات عن أهمية وضرورة دور الطرف الثالث في إدارة المنازعات وتسويتها سلميا حيث يقوم ذلك الطرف بدور الشاهد والكفيل لأطراف النزاع بما يتيح إمكانية حل النزاع وتسويته على نحو فعال.

(١) L. William Zartman, "inter- African Negotiation", in John W. Harbeson and Donald Rothchild (eds.), *Africa in World politics post cold war challenges* (Oxford: Westview press, Second Edition, 1995), pp 235: 236.

وليزيد من الأمثلة انظر: L. William Zartman, *international Relation...op.cit.*, pp 113: 116.
Sadia Touval, *the Boundary politics...*, *op. cit*, pp 174: 191.

L. William Zartman, *international Relation...op.cit.*, pp 114: 116.

(٢)

ب- إدارة منازعات الحدود وتسويتها بمساعدة طرف ثالث:

تأخذ إدارة المنازعات وتسويتها بمساعدة طرف ثالث عدة صور هي الوساطة، والتوفيق، والتحقيق، المساعي الحميدة، إلا أن أهم وأبرز تلك الصور وأكثرها شيوعاً على الساحة الإفريقية هي الوساطة^(١).

ويشير مفهوم الوساطة إلى قيام جهة بولية معينة بمحاولة التقريب بين أطراف النزاع ليس عن طريق جمعهم على مائدة المفاوضات فقط كما هو الشأن في المساعي الحميدة، وإنما بطرح مقترحات توفيقية محايدة يكون من شأنها المساهمة في التوصل إلى حل وسط مقبول من الأطراف المتنازعة، عبر تقليص فجوة عدم الثقة وعوامل الخطر المتوقعة من قيام اتصالات بين الأطراف المتنازعة^(٢) ذلك أنه لما كان النزاع لا يعتمد فقط على القضية محل النزاع وإنما تتداخل في صنعه كافة أبعاد ومستويات العلاقة بين الجانبين المتنازعين، فإن فجوة عدم الثقة في وعود وعهود الطرف الآخر تتناسب طردياً مع درجة سوء العلاقة بين الجانبين المتنازعين وتزداد بالتالي الحاجة لوجود ضامن وكفيل خارجي، وبالتالي يصبح الوسيط هو معامل الثقة والضمان لكلا الطرفين^(٣).

وتأخذ الوساطة في التطبيق العملي صورتين أساسيتين هما: "الوساطة الفردية" و"الوساطة الجماعية"^(٤)، وقد مورست الوساطة بنوعيتها فيما يتصل بالمنازعات الإفريقية بصفة عامة ومنازعات الحدود بصفة خاصة.

EvanLuard, *op. cit.*, pp22:28

(١)

Naomi Schwiesow, "mediation" in EvanLuard, *op. cit.*, pp141:166

(٢) تناول العديد من أدبيات القانون الدولي والعلوم السياسية دور الوساطة في تسوية المنازعات بصفة عامة والتفرقة بينه وبين ما يتداخل معه من مفاهيم انظر في ذلك:

د. أحمد الرشيد، منازعات الحدود م. ص. ذ. ص ٢٢٨.

د. عمر باخشوب، م. ص. ذ. ص ١١٢:١١٣.

د. محمد الحسيني، مصلحي، م. ص. ذ. ص ٢٢٢: ٢٤٠.

James A. Wall, Jr., "Mediation: An Analysis, Review, and proposed Research", in *Journal of conflict Resolution* (vol. 25 No.1, March 1987), pp 157: 180.

Naomi Schwiesow, *op. cit.*, pp141:166

وعول موضوع الوساطة انظر:

James A. Wall, jr. and Ann Lynn, "Mediation A current Review," in *Journal of conflict Resolution* (vol. 37 NO.1, March 1993), pp 160: 194.

I. William Zartman, inter- African Negotiation ... *op. cit.*, p 238

(٣)

(٤) د. أحمد الرشيد، منازعات الحدود م. ص. ذ. ص ٢٢٨:٢٢٩.

١ - الوساطة الفردية:

يقصد بالوساطة الفردية قيام دولة واحدة ممثلة في حاكمها في أغلب الحالات بالتوسط بين الأطراف المتنازعة وطرح مقترحات لحل وتسوية النزاع^(١).

ويتفق بعض الدراسات التي أجريت بشأن سبل التسوية السلمية للمنازعات على صعيد القارة الإفريقية على أن تلك المنازعات لم تقتصر إلى الوساطة أو الوسطاء حيث تسابق قادة ورؤساء الدول الإفريقية في القيام بالوساطة لتسوية النزاعات التي تنشأ بين جيرانهم أو أصدقائهم من الدول الإفريقية الأخرى. الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى تضارب الجهود وتعارض وتزاحم المقترحات المطروحة لتسوية النزاع^(٢).

وغالبا ما يكون الوسطاء من الدول المجاورة لأطراف النزاع أو من ذات النطاق الإقليمي الفرعي، أو النسق الثقافي والخبرة الاستعمارية، وإن لم يكونوا من الدول الملاصقة مباشرة لأطراف النزاع الحدودي لما قد يكون من نزاعات في غالب الأحوال بين هذه البلدان الملاصقة وبعض الأطراف المتورطة في النزاع موضع الوساطة من خلافات تحول دون وساطة البلدان الملاصقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوساطة مسألة شخصية، يتولاها رؤساء الدول الإفريقية مع نظرائهم في الدول المعنية. ومن السمات الرئيسية للوساطة في إفريقيا أنه لا يسمح أن تتم على مستويات أقل من الرؤساء والقادة^(٣)، وهناك أمثلة عديدة على الوساطة الفردية في القارة الإفريقية بشأن نزاعات الحدود من ذلك أن اللحظات الثلاث التي تم التوصل فيها الجزائر والمغرب بشأن النزاع الحدودي بينهما كانت نتاج وساطة أما طرف ثالث أو منظمة دولية. وذلك بصرف النظر عن تجدد النزاع من جديد في مراحل تالية لكل اتفاق، فالحرب التي دارت بين الجانبين عام ١٩٦٣ تم وقفها عبر مساعي كل من حاكم أثيوبيا في ذلك الوقت الإمبراطور هيلاسلاسي ورئيس دولة مالي في ذلك الوقت أيضاً "موديوكيتا"، كما أن اتفاقية الحدود التي وقعت بين البلدين (المغرب- الجزائر) عام ١٩٧٢ جاءت نتوفا لجهود ووساطة الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة ومنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٨^(٤). أما الاتفاق على مسألة الصحراء الغربية بين الجانب

I. William Zartman, inter- African Negotiation ..., *op. cit.*, p237. (١)

Idem. (٢)

Idem. (٣)

(٤) انظر في هذا الشأن: د. محمد الحسيني مصيلحي، م.د، ص ٥٣٦: ٥٤٢.

Saadia Touval, the Boundary politics ..., *op. cit.*, p 256: 262

-I. William Zartman, international Relation in West Africa", *op. cit.*, pp 88:89.

-Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, p 309.

الجزائري والمغربي فقد جاء نتاج وساطة سعودية ممثلة في الملك فهد بن عبد العزيز والقمة الثلاثية التي عقدت سنة ١٩٨٧ بين ملك المغرب ورئيس الجزائر إضافة إلى ملك السعودية^(١).

ومن الأمثلة كذلك النزاع الحدودي بين دولتي مالي وبوركينا فاسو (قواتا العليا حينذاك) والذي شهد وساطة العديد من الدول الناطقة بالفرنسية لا سيما توجو برئاسة الرئيس "إياديما" عام ١٩٧٤ إضافة إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٥ وقد نجحت جهود الوساطة في التوصل إلى اتفاق الطرفين المتنازعين على وقف إطلاق النار عام ١٩٧٥^(٢) ونظرا لعدم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع تجددت جهود الوساطة عام ١٩٨٥ حيث قامت كل من ليبيا والجزائر بالوساطة إلا أن جهودهما قد أخفقت في التقريب بين الطرفين وأعقب ذلك جهود وساطة أخرى من جانب كل من السنغال وساحل العاج في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وهي الوساطة التي نجحت في الوصول بالطرفين إلى الاتفاق على عرض نزاعهما بشأن الحدود على محكمة العدل الدولية^(٣). وعلى صعيد ثالث مورست الوساطة في القرن الإفريقي طوال أمد الصراع الممتد بين الدول الرئيسية بالمنطقة (الصومال- أثيوبيا- كينيا) وهو الصراع الذي تشابكت فيه النزاعات الحدودية والطموحات القومية والشخصية لدول وزعماء المنطقة مع اعتبارات محلية وإقليمية ودولية وأسفر -أي الصراع- في النهاية عن تقويض أسس دولتين من الدول الثلاث المذكورة وهما (الصومال- أثيوبيا) في مطلع التسعينيات من القرن العشرين. فقد تدخل الرئيس السوداني الأسبق إبراهيم عبود في الحرب الحدودية بين الصومال وأثيوبيا في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٤ بهدف وقف إطلاق النار بين الجانبين،^(٤) هو ما حاوله أيضاً الرئيس التتواني "جوليوس نيريري" في الحرب الوحيدة التي درات بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٥، وهي المحاولة التي فشلت في التوصل إلى تسوية مقبولة من طرفي النزاع^(٥).

(١) I. William Zartman, "inter African Negotiation", *op. cit.* p238.

(٢) Henry W. Dengenhardt., *op. cit.* pp 145: 146.

(٣) Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, p 309.

وانظر :

Gino J. Naldi, "The cas concerning the Frontier Dispute (Burkina Faso/ Republic of Mali): Uti possidetis in an African prespective", in international and comparative Law (vol 36. No.4, October 1987), pp 893: 894.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك الاتفاق انظر: السياسة الدولية، الخلاف الصومالي الاثيوبي الكيني ملف وثائقي، السياسة الدولية (عدد ١٩، يناير ١٩٧٠) ص ٢٤٠.

Ewan W. Anderson, An Atlas of world political Flashpoints, (London: Printer Refrence, 1993), p 155.

Boutros Ghali, *op. cit.*, p71

(٥)

وراجع في ذلك: السيد محمد السيد عمر، م.س.ذ، ص ٢٢٢.

وقد تلى ذلك قيام الرئيس الزامبي الأسبق كينيث كاوندوا بالتوسط من جديد فى النزاع الصومالى الأثيوبى فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٦٨ وهى الوساطة التى أسفرت عن إجراء محادثات مباشرة بين أطراف النزاع للخروج من حالة الجمود التى شابته النزاع. إلا أنه بالرغم من ذلك، ومع تمسك كل طرف بموقفه وصلت المحادثات إلى طريق مسدود وتلى ذلك غزو الصومال واحتلالها لإقليم "أوجادين" المأهول بالصوماليين والتابع لأثيوبيا. (١) لتدخل عملية إدارة النزاع فى نمط آخر من أنماط إدارة المنازعات وتسويتها وهو النمط القسري... على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن جهود الوساطة قد تجددت بعد الجمود الذى أحدثته الحروب الحدودية بين أثيوبيا والصومال فقامت دولة جيبوتى بمبادرة للوساطة بين الجانبين الأثيوبى والصومالى واستطاعت التقريب بين وجهات نظرهما إلا أن أمد ذلك النجاح لم يكن طويلا حيث سرعان ما تداعت النظم الحاكمة فى كل من أثيوبيا والصومال، وما أعقب ذلك من تفتت أحدهما (الصومال) وانشغال الأخرى بإصلاح أوضاعها الداخلية على نحو أخمد النزاع الحدودى بين الجانبين إلى حين (٢).

ومن ناحية رابعة شهد النزاع التنزانى الأوغندى عام ١٩٧٩ وساطة ليبية بهدف احتواء الحرب الحدودية التى نشبت بين الجانبين. وهى الوساطة التى كانت موضع حذر وترقب من جانب تنزانيا فى ظل العلاقة الخاصة التى كانت تربط ليبيا بالنظام الحاكم فى أوغندا بزعامة عيى أمين (٣).

والمثال الخامس للوساطة الفردية فى المنازعات الحدودية هو وساطة كل من "توجو" و"مصر" فى النزاع الحدودى بين الكامبيرون ونيجيريا بشأن الحدود المشتركة بينهما والناجم عن خلاف أضيق نطاقا يتعلق بتبعية إحدى الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية المشتركة للدولتين وهى جزيرة "باكاسي" فقد سارعت دولة "توجو" ممثلة فى رئيسها "أباديما" بعرض وساطتها وقام الأخير بزيارة سريعة لكل من الكامبيرون ونيجيريا فى أبريل ١٩٤٤ عقب تفجر النزاع فى محاولة لتقريب وجهات النظر، وأسفرت المساعي التوجولية فى النهاية عن عقد لقاء قمة بين الرئيس الكامبيرونى "بيل

(١) حول تلك الجهود وغيرها انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٦. وانظر أيضاً د. جلال يحيى، د. محمد نصر مهنا، م. د.، ص ٦٥٩: ٦٦٠.

د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا م. د.، ص ٤٦: ٤٢.

د. محمد الحسينى مصليحي، م. د.، ص ٥٤٢: ٥٦٠.

I. William Zartman, inter- African Negotiation..., *op. cit.*, p239.

Saadia Touval, the Boundary politics, *op. cit.*, pp 240: 245.

Boutros Boutros Ghali, *op. cit.*, pp 53:61.

I. William Zartman, inter- African Negotiation..., *op. cit.* p239

Tiyanjana Maluwa, *op. cit.* p 309.

(٢)

(٣)

بيبا والرئيس النيجيرى "سانى أبا تشي" وذلك على هامش مؤتمر القمة الإفريقى فى تونس ١٢ يونيو ١٩٩٤، ومن ناحيتها تابعت مصر تطورات الموقف بين نيجيريا والكاميرون حول نزاع الحدود حيث تزامن النزاع مع بدء رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد سعت مصر إلى الوساطة بين الجانبين من خلال اللقاءات الثنائية على هامش القمة الإفريقية الثلاثين فى تونس ١٩٩٤ كما تم الترتيب لعقد لقاء قمة ثلاثى يحضره طرفا النزاع إضافة إلى الرئيس المصرى، وهو الاجتماع الذى لم يقدر له الحدوث لعدم حضور رئيس الكاميرون^(١).

٢- الوساطة الجماعية (المؤسسية):

الوساطة الجماعية هى تلك التى تقوم بها أكثر من دولة وفى غالب الأحيان يتم هذا النوع من الوساطة فى إطار منظمة دولية وتعتبر منظمة الوحدة الإفريقية هى الهيئة المؤسسية الجماعية الرئيسية المختصة بإدارة المنازعات الإفريقية وتسويتها بموجب الميثاق الرسمية، وذلك على الرغم من أنه كثيراً ما تعاونها فى ذلك جهود المنظمات الفرعية الأضيق نطاقاً كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ "الايكواس" ECOWAS - على سبيل المثال - فالمنظمة الأخيرة وأمثالها من المنظمات الفرعية الأخرى وإن لم تهدف بالأساس إلى تسوية المنازعات إلا أنها تتيج آلية يمكن من خلالها أو فى إطارها التقاء الأطراف المتنازعة على هامش أعمال المنظمة والتفاهم بشأن تسوية الصراع^(٢).

وتتم الوساطة الجماعية فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية بأحد شكلين: الأول هو وساطة اللجان المختصة بالتعامل مع النزاعات والمنصوص عليها فى ميثاق المنظمة، والشكل الثانى هو الوساطة عن طريق لجان خاصة يتم إنشاؤها خصيصاً عند نشوب النزاع.

والمثال الواضح على النوع الأول هو لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم والتى نص ميثاق المنظمة بمقتضى المادة ١٩ على إنشائها.. وبالرغم من الفلسفة المثالية التى كانت

(١) يجدر التنويه إلى أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتفجر بها النزاع الحدودى بين الكاميرون ونيجيريا حيث شهدت الحدود المشتركة مظاهر توتر طوال العقود التالية على الاستقلال وحتى الوقت الراهن (١٩٩٦)، وفى كل مرحلة من هذه المراحل بذلت محاولات الوساطة بين الجانبين من جانب بعض قادة الدول الإفريقية إضافة إلى مساعى منظمة الوحدة الإفريقية ومناشداتها أطراف النزاع اللجوء إلى الأدوات السلمية لتسوية النزاع، انظر فى تاريخ النزاع وجهود الوساطة فيه :

Ajamu Olawola Owolabi, *op. cit.* 42:44 H.W.D and Alan J. Day, *op. cit.* Ajamu Olay *cit.* pp 97: 99.

(٢) د. أحمد الرشيدى، منازعات الحدود... بعض ذى، ص ٢٢٩.

خلف إنشاء هذه اللجنة كواحدة من أربع لجان رئيسية داخل منظمة الوحدة الإفريقية. إلا أنها - أي اللجنة - لم تحقق أى نجاح فى استمالة الدول الإفريقية وحثها على عرض منازعاتها على اللجنة. فلم يعرض أى نزاع من أى نوع على تلك اللجنة منذ قيامها الفعلى عام ١٩٧٠ - أى بعد ست سنوات من قرار إنشائها - وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين^(١). ويرجع البعض ذلك بصفة أساسية إلى تعارض وظيفة اللجنة المذكورة مع السمة التى تبلورت سريعا على الساحة الإفريقية والمتمثلة فى اختصاص رؤساء الدول الإفريقية وقادتها بمسائل الوساطة وتسوية النزاعات، وهى السمة التى عبرت عن نفسها فى صورة اللجان الخاصة التى تنشئها منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة فى النزاعات عند نشوبها وذلك من خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية وهى اللجان التى روعيت فيها الاعتبار والعوامل اللغوية والإقليمية الفرعية، والثقافة والخبرة والتجربة التاريخية، إضافة إلى مراعاة مصالح المجموعات والتكتلات الأمر الذى جعل تلك اللجان أكثر قبولا وفعالية على صعيد المنازعات الإفريقية بعامة^(٢).

(١) I. William Zartman, inter- African Negotiation..., *op. cit*, p240

(٢) نصت المادة الثانية عشر من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم كما قررت المادة نفسها أن تشكيل اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها يتم بمقتضى بروتوكول يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. وقد تم إعداد هذا البروتوكول فى عام ١٩٦٤ وتمت الموافقة عليه فى إطار مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والمنعقد فى القاهرة فى نفس العام. وتضمن البروتوكول النصوص الخاصة بتشكيل اللجنة حيث نص على أن تتكون من ٢١ عضواً ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات وأنه لا يجوز أن يكون باللجنة أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة. إضافة إلى أنه يجب أن يكون أعضاء اللجنة من نوى الكيانات المعترف بها. وقد حدد البروتوكول مدة العضوية بخمس سنوات مع جواز انتخاب من تنتهى مدة عضويتهم مرة أخرى وقد روعى فى تشكيل اللجنة تمثيل الثقافات والأقاليم المختلفة بالقارة. ورغم إقرار تلك النصوص فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ وإعادة توكيدها فى الدورة التالية فى غانا ١٩٦٥ تطلب الأمر مرور عامين كى تتمكن اللجنة من عقد أول اجتماع تأسيسى لها فى أنيس أبابا فى الفترة من ١١ - ١٥ ديسمبر ١٩٦٧. حيث أقرت اللجنة لائحته التنفيذية وميزانيته. ومنذ البداية وضح أن اللجنة ينتظرها الفشل فى ظل التباين الشديد فى المصالح واستهانة الغالبية العظمى من أعضاء منظمة الوحدة أنفسهم باللجنة. ذلك أنه من بين ٢١ عضواً منتخباً للعمل فى اللجنة لم يتمكن سوى ١٢ فقط من حضور أول اجتماع اللجنة، وكان من بين أسباب الغياب المنع القسرى لبعض أعضاء اللجنة من جانب حكومات دولهم.

وقد طرحت عدة مقترحات لتفعيل دور اللجنة، من بينها إعادة هيكلتها فى صورة لجنة أو مؤسسة خاصة بأعضاء جدد ويحيث تدير أعمالها على إقليم الدول المتورطة فى نزاع كلما طلب إليها ذلك، وقد تم تبني هذا الاقتراح وأعيد تشكيل اللجنة فى صورة لجنة خاصة من أعضاء مؤقتين بدلا من الموظفين الدائمين، مع وجود سكرتارية دائمة تعتمد فى عملها على مقر المنظمة بأديس أبابا ورغم كافة جهود تطوير وتفعيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فإنها لم تفلح فى إغراء الدول الإفريقية بعرض نزاعاتها على اللجنة طول العقود الماضية وحتى عام ١٩٩٦ م انظر فى نشأة اللجنة وهيكلها الأولي: د. محمد الحسيني مصليحي، م.د. ص ٢٠٩: ٢٤٠. وحول مشروعات تطوير اللجنة انظر:

- محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الإفريقى المستويان القارى والإقليمى الفرعى (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سلسلة بحوث فى الدراسات الإفريقية، عدد ٣٦، ١٩٩٤)، ص ٢٤-٢٥.

- Tiyyajana Maluwa, *op. cit*, pp 304 : 307.

- I. William Zartman, inter- African Negotiation, *op. cit*, p240.

وقد مارست اللجان الخاصة للوساطة مساعيها فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية، حيث تدخلت عدة لجان خاصة للوساطة في النزاع الصومالي الأثيوبي منذ تفجيره في الستينيات وطوال السبعينيات وما بعدها^(١)، وكذلك قامت المنظمة بجهود الوساطة في النزاع الجزائري المغربي في الستينيات، وأيضاً تدخلت المساعي الحميدة وجهود الوساطة من جانب منظمة الوحدة الإفريقية في النزاعات المختلفة التي نشبت بين غانا من ناحية وكل من النيجر وفولتا العليا من ناحية أخرى، حيث نجحت لجنة الوساطة المشكلة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٥م في الحصول على وعد من دولة غانا بعدم التدخل في شئون الدول المجاورة لها وقبول التسوية السلمية للمنازعات معها. وعلى صعيد آخر شهدت الحرب الأهلية التشادية وما صاحبها من نزاعات حدودية إقليمية بين تشاد وليبيا بعض جهود الوساطة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية منذ منتصف السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين^(٢)

ومن ناحية أخرى اضطلعت منظمة الوحدة الإفريقية بدور آخر في إطار إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً، وهو توفير الإطار أو الغطاء لقيام اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف المتنازعة من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية الدول الإفريقية التي تعقد مرتين سنوياً وكذلك الاجتماعات السنوية لرؤساء الدول الإفريقية، والتي يتم خلالها تناول النزاعات المطروحة على جدول الأعمال وتشكيل اللجان التي تتولى الوساطة فضلاً عن طرح الأسس والمبادئ التي يتم على أساسها حل النزاع. على أن ذلك لا يعنى أن تلك الاجتماعات النصف سنوية لوزراء الخارجية أو السنوية لرؤساء الدول والحكومات تعتبر بذاتها أداة لتسوية المنازعات، ذلك أنه يصعب تصور قيام لجنة مكونة من ٥٤ عضواً هم أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية فضلاً عن تعارض

(١) انظر في ذلك ، ملف السياسة الدولية ، م. ح. د. ، ص ٢١٩ .

I. William Zartman, *inter- African Negotiation, op. cit.*, p 241. (٢)

ولزيد من التفاصيل حول دور منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الحدود:

Saadia Touval, "The Organezation of African Unity and African Borders," in *international organization* (vol. xx1, No 1, 1967), pp 102:127.

B. David Meyers, "international conflict mangment by the organization of African Unity" *international organization* (vol 38. No 3, Summer 1974), pp 345: 373.

Victor Ndavi, "Chad: Nation building, Security and OAU peacekeeping," in Stephen Wright and Janice N. Brownfoot (eds.,) *Africa in World politics: changing perspectives* (London: Macmillan press LTD, 1987), pp 147: 149.

San G. Amoo, "Role of the OAU: past, present, and future" in David R. Smack (ed.,) , *Making War and Waging peace: Foreign intervention in Africa* (Washington, D.C: United States institute of peace press, 1993), pp 239: 247.

ممارسات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في إطار مجلس وزراء الدول الإفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية مع جهود اللجان المكلفة من قبل المنظمة ذاتها بتسوية النزاع والمثال الواضح في هذا الشأن هو مشكلة الصحراء الغربية.^(١)

ففي الفترة من عام ١٩٦٤م - ١٩٦٧م تولت لجنة مشكلة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بحث أسباب حرب الصحراء بين أسبانيا والمغرب، وفي عام ١٩٧٨م تم تشكيل لجنة أخرى عرفت بلجنة الحكماء Wisemen للنظر في النزاع الدائر حول الإقليم والذي كانت الجزائر والمغرب إضافة إلى جبهة البوليساريو أطرافاً فيه. وقد تعددت الجهود والمقترحات التي طرحتها اللجنة المعنية بالنزاع في محاولتها التقريب بين مواقف الأطراف لا سيما الجزائر والمغرب، والتي أسفرت عام ١٩٨١م عن موافقة المملكة المغربية على إجراء استفتاء في الإقليم موضع النزاع، وبناء عليه اجتمعت لجنة الحكماء في صورة لجنة تنفيذية تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وعبر مفاوضات شاقة نجحت اللجنة في صياغة الخطوط العريضة للاستفتاء، إضافة إلى مساندتها لكافة الجهود الأخرى الرامية إلى إنجاز ذلك الاستفتاء - لا سيما جهود الأمم المتحدة - إلا أنه بالرغم من تلك الجهود فإنه مع نهاية الاجتماع الثالث والأخير للجنة الحكماء المذكورة، والذي عقد في نيروبي في ١١ فبراير ١٩٨٢م نتصلت منظمة الوحدة الإفريقية من جهود لجنتها، وذلك بالاعتراف بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية وقبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية.^(٢)

ثانياً: الأدوات القانونية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها:

تتمثل الأدوات القانونية لإدارة المنازعات وتسويتها في صورتين هما التحكيم والقضاء الدوليين^(٣) وقد استخدمت الأدوات القانونية في تسوية بعض منازعات الحدود

(١) Arthur Kilgre, "the War in the Western Sahara: Unity and Dissension in the Maghreb" in Stephen Wright and Janice N. Brounfoot (eds.), *op. cit*, PP 158: 179.

I. William Zartman, inter- African Negotiation, *op. cit*, p 242.

Idem.

Arthur Kilger, *op.cit*, P175.

(٢) يطلق الكثيرون على التحكيم والقضاء الدوليين اصطلاح طرق (أدوات) التسوية القضائية للمنازعات الدولية، ونظراً لما تشيّر تلك التسمية من تداخل وخط ما بين الأدوات القضائية بشقيها (التحكيم - القضاء) وبين القضاء بمعنى الضيق فإنه ربما الأصح ما ذهب إليه نفر من الباحثين من إحلال اصطلاح الأدوات القانونية محل اصطلاح الأدوات القضائية.

انظر في الرأي الأولد. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي (القاهرة: مطبعة نهضة مصر ١٩٦٦)، ص ٦٨.

=

د. عمر باخشب، م. ص. د.، ص ١٠٢.

التي ثارت بين الدول الإفريقية وبعضها البعض أو بين إحدى الدول الإفريقية وأخرى من خارجها. وفيما يلي يتم تناول طبيعة ودور كل من التحكيم والقضاء الدوليين في إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها.

أ- التحكيم الدولي:

الفكرة الأساسية في التحكيم -مثله في ذلك مثل القضاء- هي الفصل النهائي في المنازعات عامة، ومنها منازعات الحدود بقرار ملزم يصدره المحكمون الذين اختارهم أطراف النزاع للحكم فيه وفقاً للقانون والإجراءات التي يحددها أطراف النزاع أيضاً.^(١) ذلك أن لأطراف النزاع حرية مطلقة في اختيار المحكمين فلها أن تختار فرداً، أو مجموعة من الأفراد، أو أن تعرض النزاع على رئيس دولة ما، وفي هذه الحالة يجوز للأخير اختيار المحكمين الفعليين. وعلى صعيد القواعد القانونية والإجراءات المطبقة يتمتع أطراف النزاع بحرية تعيين القواعد التي يطبقها المحكمون سواء باشتراط تطبيق قانون ومبادئ محددة أو الاكتفاء بالإحالة إلى المبادئ العامة للقانون الدولي^(٢). وقد مر التحكيم كأحد أنوات تسوية المنازعات بالعديد من التطورات من حيث الشكل والموضوعات المطروحة انتهت في مجملها إلى الصورة المعاصرة للتحكيم والتي تتمثل أبرز سماتها وملامحها في التحول عن ظاهرة المحكم الفرد التي سادت في العصور القديمة وحتى مطلع القرن العشرين وقيام هيئة جماعية بهذه المهمة، وما صاحب ذلك من تأكيد الطابع القانوني للتحكيم على حساب الجانب السياسي منه^(٣) ويعزى ذلك العزوف عن اللجوء إلى المحكم الفرد إلى تطور التحكيم الدولي ذاته بحيث أصبح نظاماً له قواعده وإجراءاته التي تحكمه لا سيما منذ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما عرف بلائحة إجراءات التحكيم النموذجية عام ١٩٥٨ بهدف التيسير على الدول في

= د. عبد الحسين القطيفي، "دور التحكيم في فض المنازعات الدولية" مجلة العلوم القانونية (بغداد- جامعة بغداد- كلية الحقوق، المجلد الأول، العدد الأول ١٩٦٩) ص ٧٨.

محمد طلعت الغنيمي، التسوية القضائية للخلافات الدولية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة- جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٥٤).

وانظر في الرأي الثاني: د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ. ١٤، د. أحمد الرشيد، منازعات الحدود... م.س.ذ. ص ٢٣٦.

وحول دور التحكيم في تسوية المنازعات انظر

Hazel Fox, Arbitration, in EvanLuard, op.cit., pp168:195

Ibid., p170

(١)

(٢) د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ. ص ٦١ د. محمد حافظ غانم، م.س.ذ. ص ٦٩١، وانظر كذلك د. عمر باخشب م.س.ذ. ص ١٠٤.

(٣) حول تطور التحكيم الدولي انظر م.س.ذ. ص ١٠٥: ١٠٩ وكذلك د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ. ص ٦٠: ٢٢ وحول أهم ملامح ذلك التطور د. محمد طلعت الغنيمي، م.س.ذ. ص ٢٥٠.

هذا الشأن. ومن ناحية ثانية لم تعد النزاعات الحدودية المطروحة على التحكيم مقصورة على النزاعات الحدودية البرية فقط. بل اتسعت لتشمل خلافات ونزاعات تتعلق بالحدود المائية والبحرية منها بوجه خاص.^(١)

والقاعدة العامة أنه لا يوجد التزام على الدول بعرض منازعاتها على التحكيم، ومع ذلك فإنه من الممكن في بعض الأحيان قيام مثل هذا الالتزام فيصبح اللجوء إلى التحكيم إجبارياً ويتخذ ذلك الالتزام بالجواز إلى التحكيم أحد صورتين أساسيتين:

١- أن يضاف نص خاص إلى معاهدة ثنائية أو جماعية يقضى بإلزام الدول الأطراف بعرض كل نزاع ينشأ بخصوص تفسير أو تطبيق المعاهدة على التحكيم ويسمى ذلك بشرط الإحالة على التحكيم.

٢- أن تبرم دولتان، أو أكثر فيما بينهما معاهدة تحكيم تتعهدان بمقتضاها مقدماً بقبول عرض كافة المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها على التحكيم^(٢).

وبالنظر إلى دور التحكيم في إدارة منازعات الحدود الإفريقية وتسويتها نجد أنه على الرغم من المزايا النسبية التي يتمتع بها التحكيم كأداة لإدارة المنازعات وتسويتها والمتمثلة بالأساس في إتاحة قدر أكبر من الحرية لأطراف النزاع في ضبط مسار عملية التسوية^(٣)، إلا أن واقع القارة الإفريقية يشهد بأنه لم يتم اللجوء إلى هذه الأداة لإدارة أى من المنازعات الحدودية البرية بين دول القارة التي ثارت منذ مطلع الستينيات وحتى يوليو ١٩٩٦، حيث فضلت الدول الإفريقية اللجوء إلى القضاء الدولي ممثلاً في محكمة العدل الدولية وليس التحكيم بشأن النزاعات الحدودية البرية التي رأت تسويتها بالأنوات القانونية، الأمر الذي يثير التساؤل عن أسباب ذلك المنحى الإفريقي، ويتطلب بالتالي البحث في خصائص وسمات الأداة القضائية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها^(٤).

(١) م.س.، ص: ٢٤٧.

(٢) د. عبد الحسين القطيفي، م.س.د. ص ٦٢: ٦٢. وانظر: د. عمر باخشب، م.س.د. ص ١٠٢: ١٠٤.

(٣) د. أحمد الرشيد، "منازعات الحدود..." م.س.د. ص ٢٤٨: ٢٤٩. وانظر: د. عبد الحسين القطيفي، م.س.د. ص ٩٧: ١٠٠.

(٤) يجدر التنويه بأن انتفاء عرض أى من المنازعات الحدودية البرية على التحكيم الدولي لا يعنى انتفاء دور التحكيم الدولي بشأن منازعات الحدود بعمامة حيث يشهد الواقع الإفريقي بعكس ذلك، فقد عرض نزاعان على التحكيم الدولي، وهما النزاع الحدودي بين غينيا بيساو من ناحية، وغينيا والسنغال كل على حده من ناحية أخرى، بشأن المياه الإقليمية المشتركة بين الدولة الأولى وكل من الدولتين الأخريين كل على حده. واستفلالها في صيد الأسماك والملاحة وغيرها من أوجه الاستغلال والانتفاع، حيث عرض كل من النزاعين على التحكيم الدولي وقضى فيهما. إلا أن طبيعة النزاع كنزاع حدودي بحري تخرج عن إطار الدراسة وحدودها السالف بيانها وأنا لم تعرض الدراسة لهذين النزاعين. حول حكم محكمة التحكيم في النزاع الحدودي بين غينيا بيساو- السنغال انظر باختصار Malcolm D. Evans (ed.) "Case Concerning The Arbitral Award of 31 July 1989 (Guinea Bissau v. Senegal) : Provisional, Measurs, Merits .", *International Law Quarterly* (VOL 41, October 1992), pp 891 :897.

ثانياً: القضاء الدولي: يقصد بالتسوية القضائية Judicial Settlement للمنازعات الدولية لجوء الأطراف المعنية إلى طرح النزاع للفصل فيه عن طريق جهاز دولي دائم ومختص بإدارة العدالة الدولية من خلال تطبيق القانون واتباع نظام معين للإجراءات. والنظام القضائي نظام مستحدث لم يسمع به بصفة عامة إلا مع مطلع القرن العشرين وتحديداً من مؤتمرى لاهاي للسلام عامى ١٨٩٩، ١٩٠٧ وما تلاهما من محاولات نشطة لإنشاء أجهزة قضائية دولية^(١).

وبالنظر إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نجد أن المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية لم تشر إلى الالتجاء إلى القضاء الدولي كأسلوب من أساليب فض المنازعات، فضلاً عن أن الميثاق بأكمله ليس به أية إشارة إلى محكمة العدل الدولية، أو غيرها من المحاكم، بل أنه عندما طرح فى المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ اقتراح بإنشاء محكمة عدل دولية إفريقية رفض ذلك الاقتراح ولم يؤخذ به، باعتبار أن إنشاء مثل هذه المحكمة أمر سابق لأوانه^(٢) إلا أن الواقع الإفريقى يشير إلى لجوء الدول الإفريقية إلى عرض نزاعاتها الحدودية على القضاء الدولى ممثلاً فى محكمة العدل الدولية، فمن بين ست منازعات حدودية إفريقية- إفريقية خضعت للتسوية القانونية نجد أن أربعاً منها خضعت للتسوية القضائية واقتصر التحكيم على نزاعين فقط^(٣) على نحو ما يشير الجدول التالى:

أطراف النزاع	أدوات التسوية القانونية	محل النزاع
تشاد- ليبيا	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	شريط "أوزو" الحدودى
تونس- ليبيا	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	المياه الإقليمية للطرفين
بوركينافاسو-مالى	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	الحدود المشتركة بأكملها
نيجيريا- الكاميرون	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	الحدود المشتركة بأكملها
السنغال- غينيا بيساو	التحكيم الدولى	المياه الإقليمية
غينيا- غينيا بيساو	التحكيم الدولى	المياه الإقليمية

= وانظر بحدود نزاع غينيا/ غينيا بيساو

Maurice Kamato, " L' Affaire de La Delimitation de La Frontiere Maritime Guinee/ وGuinee Bissau", *Revue Egyptienne de Droit International* (VOL. 41, 1985), PP 73: 145.

(١) د. أحمد الرشيدى، "منازعات الحدود..."، ص ٢٤٩.

(٢) د. بطرس غالى، منظمة الوحدة الإفريقية، ص ٩١.

(٣) وذلك على خلاف الاتجاه الدولى حيث تشير إحدى الدراسات إلى إنه من بين ٢٥ نزاعاً حدودياً طرحت التسوية عبر الأدوات القانونية (تحكيم- قضاء) فى الفترة من مطلع القرن العشرين وحتى ١٩٦٦ لم يزد نصيب القضاء الدولى ممثلاً فى المحكمة الدائمة للعدل. ومحكمة العدل الدولية عن سبع حالات فقط، انظر فى ذلك =

ويلاحظ من الجدول أنه تم استبعاد بعض المنازعات الحدودية التي عرضت على القضاء لأسباب تتعلق بأطراف النزاع أو محل النزاع أو دور الأداة القانونية، من ذلك استبعاد النزاع بين ليبيا ومالطة بشأن امتداد الرصيف القارى بين الجانبين والذي عرض على التحكيم والنزاع بين إريتريا واليمن وذلك لطبيعة أحد أطراف النزاع التي ليست واحدة من دول القارة^(١) ومن ذلك أيضاً استبعاد النزاع حول الصحراء الغربية وذلك لأن دور المحكمة الدولية قد اقتصر على إصدار فتوى بشأن النزاع سنة ١٩٧٥ دون أن تفصل فى النزاع^(٢) ومن ناحية ثالثة ولذات السبب تم استبعاد النزاع بشأن ناميبيا أو إقليم جنوب غرب إفريقيا الذى طرح على القضاء الدولى حيث لم يتعلق النزاع بالحدود وإنما باستعمار الإقليم بأكمله كما أن المحكمة قد رفضت الفصل فى النزاع^(٣).

= A.L.W Munkman, "Adjudication and Adjustment International Judicial Decision and The Settlement of Territorial and Boundary Disputes", *The British Year Book of International Law* 1972- 1973 (London: Oxford Univeristry Press, 1975), PP 26: 27.

(١) حول دور محكمة العدل الدولية فى النزاع بين ليبيا ومالطة : انظر:

د. أحمد أبو الوفا، "محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٨٥: التطبيق على قضية الامتداد القارى بين ليبيا ومالطة (الحكم فى الموضوع)"، *المجلة المصرية للقانون الدولى* (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولى، عدد ٤١، ١٩٨٥) ص ٢٧٣: ٢٩٤.

(٢) فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب الفتوى المقدم إليها من كل من المغرب وموريتانيا بشأن إقليم الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية وقد تضمن الطلب تساؤلين أساسيين هما ١- هل كلن إقليم الصحراء قبل الاحتلال الأسباني لا يتبع أحدا (أرض بلا أصحاب) ٢- إذا لم يكن كذلك فما هى طبيعة العلاقة بين الإقليم وبين كل من المملكة المغربية وموريتانيا. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ وجاء فيها أنه بالنسبة للتساؤل الأول فإن الشواهد تشير إلى أن إقليم الصحراء لم يكن أرضا بلا صاحب إبان الاحتلال الأسباني، حيث وجدت به قبائل ذات كيانات اجتماعية وسياسية وبالنسبة للتساؤل الثانى أشارت الفتوى إلى أن ثمة علاقات تبعية قد قامت فى المنطقة بين سكان إقليم الصحراء وكل من المملكة المغربية وموريتانيا، إلا أن هذه العلاقات -من وجهة نظر المحكمة- لا ترقى كسند لادعاء سيادة أى من الدولتين (المملكة المغربية، موريتانيا) على الإقليم. انظر فى تفصيل رأى الاستشارى ومواقف الأطراف المعنية منه:

د. محمود أبو العينين، حق تقرير المصير...، م ص ٤٠٥: ٤٠٥.

H.W.D. and Alan J. Day, *op.cit*, PP163: 166.

Ewan W.Anderso., *op.cit.*, P 237

(٣) عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وضع إقليم جنوب غرب إفريقيا (كان مستعمرة ألمانية) تحت الانتداب ولوكلت مهمة الإشراف على الانتداب إلى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا. ومع إلغاء نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الثانية واستبدال نظام الرصاية به رفضت جنوب إفريقيا إخضاع إقليم جنوب غرب إفريقيا لهذا النظام وأعلنت ضم الإقليم إليها. الأمر الذى رفضته المنظمة الدولية ودول العالم، وتقدمت اثيوبيا وليبيريا فى نوفمبر ١٩٦٠ بطلب إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة دولة جنوب إفريقيا لإخلالها بالتزاماتها تجاه إقليم جنوب غربى إفريقيا . وقد اعترضت دولة جنوب إفريقيا على هذا الطلب ورفضت بعدم اختصاص المحكمة فى الفصل فى القضية إلا أن المحكمة قضت باختصاصها بالنظر فى القضية وفى ١٨ يوليو ١٩٦٨ أصدرت محكمة العدل الدولية حكما يرفض دعوى حكومتى اثيوبيا وليبيريا ضد حكومة جنوب إفريقيا بدعى انتفاء المصلحة ورفعها من غير نى صفة . الأمر الذى كان له =

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن كافة المنازعات الحدودية البرية التي خضعت للإدارة أو التسوية عبر الأنوات القانونية قد طرحت على القضاء الدولي وليس التحكيم الأمر الذي يثير التساؤل عن الأسباب التي تدفع الدول إلى تفضيل اللجوء إلى القضاء الدولي دون التحكيم رغم اشتراكهما في الصفة القانونية ولعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في المزايا التي يختص بها القضاء الدولي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الطبيعة المؤسسية والدائمة للقضاء الدولي الأمر الذي يخفف عن الدول أطراف النزاع عبء البحث في تشكيل هيئة التحكيم للفصل في النزاع.

٢- أن القضاء الدولي في ظل ما يتضمنه من شروط وإجراءات مسبقة -يتعين على أطراف النزاع القبول بها وفق النظام الخاص للمحكمة الدولية- يوفر الكثير من الجهد والوقت الذي يستغرقه أطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق حول الشروط والإجراءات الواجب اتباعها فضلاً عن أن الموافقة المسبقة لأطراف النزاع على قواعد وإجراءات المحكمة الدولية وعدم قدرة أطراف النزاع على تغييرها يدعم الطابع القانوني ويعظم من درجة عدم تسييس النزاع بصورة أكبر عما هي عليه في غيرها من الأنوات الأخرى بما في ذلك التحكيم.

٣- من ناحية ثالثة وأخيرة فإن اللجوء إلى القضاء الدولي غالباً ما يكون أقل تكلفة بالنسبة لأطراف النزاع باعتبار أن نفقات التقاضي أمام محكمة العدل الدولية التي هي الجهاز القضائي الدولي الرئيسي- في الوقت الحاضر- تخصم من ميزانية هذه المحكمة التي هي بدورها جزء من الميزانية العامة للأمم المتحدة، وهو أمر يلعب دوراً جوهرياً في الاختيار والمفاضلة بين التحكيم والقضاء كأداتين قانونيتين لتسوية نزاعات الحدود لاسيما في ظل الواقع الاقتصادي الاجتماعي لدول القارة^(١).

المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية

تشير خبرة إدارة المنازعات وتسويتها بين الدول الإفريقية بصفة عامة والمنازعات الحدودية بصفة خاصة إلى أن الدول الإفريقية قد استخدمت الأنوات السلمية بشقيها

= بالغ الأثر على نظرة الدول الأترو أسيوية للمنظمة الدولية بعامة ومحكمة العدل الدولية خاصة : انظر في ذلك د. عبد الملك عوده ، الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧) ص ٩٩ : ١٠٢ وحول التوجهات الدولية بشأن الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية بشأن المنازعات بصفة عامة انظر باختصار: جعفر عبد السلام حول مؤتمر فيينا سنة ١٩٦٩ : وسائل تسوية المنازعات في قانون المعاهدات /المجلة المصرية لقانون الدولي (القاهرة : الجمعية المصرية لقانون الدولي ، عدد ٢٥ ، ١٩٦٩) ص ٢٤٩ : ٢٥٤ .

(١) د. أحمد الرشيدى : منازعات الحدود...م.س. ل. ، ص ٢٥١ : ٢٥٢ ، وانظر كذلك.

Henry Darwin ,Judicial Settlement, in Evan Luard ,*op.cit.*, pp198:202.

الدبلوماسية والقانونى بدرجة كبيرة فى إدارة تلك المنازعات وتسويتها. وقد شابت ذلك الاستخدام عدة ملامح وسمات تحكمت فى درجة فعالية الأدوات السلمية فى إدارة المنازعات الحدودية وفيما يلى عرض لأهم تلك الملامح والسمات والتي تعبر فى مجملها عن واقع أساسى هو أن الدول الإفريقية وإن نجحت عبر الأدوات الدبلوماسية فى التوصل إلى عقد اتفاقات بشأن تسوية النزاع إلا أنها كانت أقل نجاحا فى القدرة على الحفاظ على تلك الاتفاقات وتنفيذها بعبارة أخرى فإن فعالية هذه الأدوات -فى معظم الحالات- إن لم يكن فيها جميعا، إنما انحصرت فى تقديم إطار لإدارة النزاعات الحدودية عبر جولات من المفاوضات والوساطة استطاعت أن تحفظ النزاع عند مستويات منخفضة، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى تسوية نهائية لهذه النزاعات، وفى المقابل فإن الأدوات القانونية وإن اتسمت بقدرتها على حسم النزاع بصورة فاصلة إلا أنها بدورها حكمتها عوامل خاصة، لاسيما فيما يتصل باللجوء إليها وفعاليتها.

أولاً: العوامل الحاكمة :

تتنوع تلك العوامل ما بين عوامل تتعلق بطبيعة النزاع وأخرى تتعلق بطبيعة العلاقة بين أطراف النزاع وأخيرا تتعلق بطبيعة وسمات الطرف الثالث.

أ- العوامل المتعلقة بطبيعة النزاعات الحدودية :

يمكن القول أن أحد أهم العوامل الحاكمة فى اختيار أدوات تسوية النزاع هو مدى حيوية محل النزاع بالنسبة للدول المتنازعة حيث تشير أغلب الدراسات إلى أنه كلما زادت درجة حيوية وأهمية الإقليم محل النزاع بالنسبة لأطرافه كلما تراجعت قدرة الأدوات الدبلوماسية على التوصل إلى حل حاسم له ^(١) ويرتبط بذلك الطبيعة الاستعراضية لبعض النزاعات الحدودية فى إفريقيا وأبعادها الوظيفية، فكما سلف البيان فى موضع سابق، فإنه كثيرا ما يربط القادة والزعماء الأفارقة بين أشخاصهم وبين النزاعات على نحو يجعلهم أحادى النظرة، ويعوق قدرتهم على الإقتناع بالحلول الثنائية أو الجماعية المطروحة ذلك أنه سواء كان النزاع نتاج خلاف شخصى بين قادة الدول المتنازعة أو نتاج خلاف ناجم عن مشاعر جماهيرية أو مجرد نتاج استنزافات

(١) لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن انظر :

Jacob Bercovich and jeffrey Langley, " The Natur of the Dispute and The Effectiveness of International Mediation", *journal of conflict Resulotion* (Vol. 37 No, 4, December 1993), pp 688:689.

وانظر ايضا السيد محمد السيد عمر ، م. س. د. ، ص ٢٢٢ : ٢٢٥. Arie M. Kacowicz, *op .cit .*, p 229. Jacob Bercovich, "The Third Parties in Conflict Management: The Structure and Conditions of Effective Mediation in International Relations", *International journal* (Vol XI. No.4, Autumn 1985), PP 747 : 7

الدول المجاورة، فإنه سرعان ما تتحول هذه الأسباب إلى تراكمات عاطفية وسياسية عدائية، تعقد من مهمة المفاوضين وكذلك الوسطاء لاسيما في ظل غياب فكرة السياسة الخارجية المؤسسية في معظم الدول الإفريقية^(١)، وفي ظل الطبيعة الوظيفية لهذه المنازعات، والمتتملة في استخدام هذه النزاعات لتحقيق أغراض تتعلق بمصالح وطنية وتحقيق اندماج وطني على نحو ما تشهد خبرة كل من الصومال، المغرب، ليبيا، نيجيريا والتي تضمنت كل منها بدرجة مختلفة ومتفاوتة إدعاءات ومطالب إقليمية، أو اتجاهات وحدوية في إقليم وأراضى دول مجاورة، وهي الإدعاءات والمطالب التي قلصت من فعالية جهود الوساطة وإمكانات التوصل إلى تسوية لأي من هذه النزاعات.

من ناحية ثالثة يشير البعض إلى أنه كلما طال أمد استخدام القوة في إدارة النزاع كلما تقلصت فرص إدارته وتسويته عبر الأدوات السلمية عامة والدبلوماسية خاصة، حيث يجمل ذلك النفر من الباحثين ما سبق كله في القول بأن ثمة علاقة عكسية بين درجة مركزية وكثافة النزاع وطول أمده من ناحية وبين فعالية الأدوات السلمية^(٢).

ب- العوامل المتعلقة بطبيعة الأطراف المتنازعة:

ارتبطت النزاعات الحدودية الإفريقية في بعض الأحيان بسياق هيكلي أكبر للنزاع معثلا في اختلاف التوجهات السياسية أو تعارض في شبكة العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية على نحو ما تكشف خبرة كل من القرن الإفريقي، وغرب إفريقيا -مابين غانا في ظل حكم "نكروما" وبول جوارها- وكذلك النزاع بين مالي وفولتا العليا. وقد ذهب نفر من الباحثين إلى أن واقع سعي الدول الإفريقية للحصول على تأييد ودعم القوى داخل وخارج القارة أدى إلى أن المنازعات الثنائية لم تكن ثنائية، نظرا لأنها سرعان ما تضم أطرافا داخل القارة وخارجها -لاسيما القوى الأوربية والقوى العظمى^(٣)، ويستتج ذلك النفر من تلك السمة إمكانية تفعيل دور الوساطة^(٤)، إلا أن ذلك الرأي وإن صح في جانب منه إلا أنه لا يصح على إطلاقه ذلك أن انحصار الخلاف في طرفين اثنين داخل القارة يسهل إمكانية التوصل إلى تسوية النزاع، بعكس الحال في حالة اتساع النزاع ليشمل أطرافا إقليمية ودولية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى خروج النزاع الثنائي الإفريقي إلى إطار أكبر وربما أعقد من الخلاف الأصلي بحيث

(١) I. William Zartman , inter African negotiation .", *op cit.*, p 235

(٢) Jacob Bercovich, "the natur of Dispute ...", P 689 .

(٣) I . william Zartman, " inter - African negotiation, " P235

(٤) *Idem* .

Herb Boyed , " Chad : A Civiel War Without End ?." *Journal of African Studies* (vol. 19 No. 4, winter 1983 - 1984), PP 120 : 126

يصبح الأخير مجرد أداة لإدارة نزاع أكبر بين قوى إقليمية أو دولية أو هما معا، وهو الأمر الذي يجسده بجلاء كل من النزاع الصومالي- الأثيوبي الذي شهد تدخلات إقليمية من جانب كل من مصر وليبيا واليمن، وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حينئذ وكوبا^(١) وكذلك الحال في حالة النزاع التشادي- الليبي في ظل كل من ليبيا- فرنسا- الولايات المتحدة، والصراع ما بين المعسكرين الشرقي والغربي ووكلائهما بالمنطقة^(٢) الأمر الذي عقد في جانب منه دور الوساطة وزاد من أعباء الوسيط لحاجته ليس فقط للتوفيق بين الأطراف الأصلية للنزاع بل ومحاولة الحصول على موافقة أو على الأقل حياد القوى الأخرى الفاعلة على صعيد النزاع والتي غالبا ما يكون تدخلها من منطلق مصلحتها الخاصة بصرف النظر عن مصالح الأطراف الأصلية في النزاع.

ويرتبط بما سبق عامل آخر تؤكد الدراسات على أهميته في تحديد فعالية الأدوات السلمية بصفة عامة ويتمثل ذلك العامل في التوزيع النسبي للقوة بين أطراف النزاع ورغم الإجماع على أهمية ذلك العامل إلا أن هناك خلافا جوهريا بين الباحثين في العلاقات الدولية حول أثر وانعكاس التوزيع النسبي للقوة على أدوات إدارة المنازعات وتسويتها حيث يذهب فريق إلى أن تباين القوة عامل حاسم في التوصل إلى التسوية للمنازعات بينما يؤكد فريق آخر من الباحثين إلى التعادل النسبي للقوة هو العنصر الفعال في إجراء التسوية السلمية وبخاصة الدبلوماسية (الوساطة تحديدا)^(٣)

وبصرف النظر عن حجج كل من الطرفين فإن الخبرة الإفريقية تشير إلى أن إدارك توازن القوة -ليس التوازن الفعلي وحده- هو الشرط اللازم توافره لنجاح الوساطة أو غيرها من أدوات التسوية السلمية، حيث تشير خبرة المنازعات التي أسفرت عن استخدام أدوات قسرية إلى أن شعور أحد أطراف النزاع باختلال توازن القوة لصالحه يؤدي إلى محاولة ذلك الطرف استخدام الأدوات القسرية بغرض حسم النزاع^(٤) وتشير

(١) حول تفاصيل ذلك انظر د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، م. س. د.، من ص ٤٧ : ٥٧.

(٢) حول دور كل من ليبيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها على صعيد الأزمة التشادية انظر:

- Herbert K. Tillema and John R. Van Wingen, " Law and Power Military Intervention ", *International Studies Quarterly* (vol. 26, No.2, June 1982), PP 220: 250 .

Harvey starr and Benjamin A .Most ,*op . cit.*, P 465 .

Robert Mandel , *op. cit* , PP 433 : 434

(٣)

*Arie M . kacawicz , *op . cit* ., P224

James A. Wall , Jr . and Ann Lynn , *op . cit* , P 176 .

David Garnham, "Power Parity Iethal And International Violence , 1969 - 1973" *Journal of conflict Resolution* (Vol. 20 , No. 3, September 1976) , PP 379 : 391 .

Gregory A. Raymaond , *op . cit* ., P 30

(٤)

الخبرة التاريخية إلى أن لجوء الصومال إلى الأدوات القسرية عام ١٩٧٧م جاء في جانب منه نتاج إدراك النظام الصومالي للصعوبات الداخلية والإقليمية للنظام الأثيوبي بعد الانقلاب الذي أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسي، وجاء بحكومة "الدرج" عام ١٩٧٤م. وهو ما يمكن قوله كذلك بشأن إقدام المغرب على محاولة الاستيلاء على المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع الجزائر عام ١٩٦٣م إدراكا منها لانشغال الحكومة الجزائرية بترتيبات ما بعد الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٢م والضعف النسبي للجزائر مقارنة بالمغرب في ذلك الحين، ويؤكد ما سبق أن اللحظات التي أمكن فيها التوصل إلى اتفاقات لإنهاء أو وقف القتال بين الأطراف المذكورة أنفا هي اللحظات التي أدركت فيها الأطراف المتصارعة خطأ حساباتها وشعور كل منها بعدم قدرتها على حسم النزاع عبر الأدوات القسرية وبالتالي حاجتها إلى تدخل طرف ثالث لإخراجها من مأزق عدم القدرة على الحسم، ويمثل إدراك المأزق بدوره أحد الشروط الأساسية لنجاح دور الطرف الثالث كأداة لإدارة المنازعات وتسويتها سلميا^(١).

وعلى ذات الصعيد تشير بعض الدراسات -كما سلف الذكر- إلى أن التقارب الأيديولوجي وتماثل أنظمة الحكم لا سيما الليبرالية الديمقراطية ييسر عملية التسوية السلمية للمنازعات عامة والحدودية منها كذلك^(٢) إلا أنه -كما سبق البيان أيضا- تؤكد الخبرة الإفريقية أن هذا العامل لم يكن عنصرا فاعلا على صعيد الساحة الإفريقية، وإنما لعبت توازنات القوى الإقليمية والارتباطات الخارجية الدور الأكثر فعالية في هذا المقام، ذلك أنه من اللافت للنظر عدم لجوء الدول الناطقة بالفرنسية في إفريقيا غير العربية إلى استخدام الأدوات القسرية في إدارتها لمنازعاتها فيما بينها، وهو أمر يرجع في أحد جوانبه إلى الميراث التاريخي والتقارب الثقافي لدول المنطقة من جانب علاوة على عامل الضبط الخارجي من جانب فرنسا كمرجعية حاكمة لدول المنطقة من ناحية أخرى^(٣).

ج- العوامل المرتبطة بقبول الطرف الثالث: لما كانت عملية تدخل طرف ثالث في جوهرها عملية تطوعية بالأساس فإن ذلك بالضرورة يتطلب توافر متطلبات أساسية في هذا الطرف، ولعل أبرز تلك المتطلبات هي توفر عنصر الثقة فيه من جانب أطراف النزاع، فالوسيط على سبيل المثال يصعب -إن لم يستحل- قيامه بدوره إذا فقد عنصر

(١) I. William Zartman , inter - African negotiation , *op. cit.* , P 237

(٢) Gregory A. Raymond , *op. cit.* , PP 26 : 30

(٣) انظر : Guy Martin , " The Historical Economic and Political Basic of France's African Policy" , *The Journal of Modern African Studis* (Vol. 23 No. 2, 1985), PP 199 : 208 .

الثقة من جانب أحد أو كل أطراف النزاع^(١) ولعل ذلك ما يفسر جزئياً فشل تنزانيا في وساطتها في النزاع الصومالي- الكيني عام ١٩٦٥ في ظل خلافاتها -أي تنزانيا- مع كينيا وبالتالي فقدانها عنصر الثقة من جانب الطرف الكيني^(٢).

ولقبول دور الطرف الثالث ووساطته فإنه يتعين أن يتمتع بالحياد والموضوعية من وجهة نظر أطراف النزاع. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى توجس ورفض كل من المملكة المغربية والصومال -كل على حدة- وساطة منظمة الوحدة الإفريقية ومساعدتها لحل النزاعات الحدودية والإقليمية لكل من الدولتين في ظل شعور هاتين الدولتين بعدم حياد المنظمة في ظل موقفها المبدئي من قضية الحدود المورثة عند الاستقلال من ناحية^(٣)، وكذلك لموقفها من جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية، وقبولها كعضو في المنظمة^(٤).

والواقع أن شرطى الثقة والموضوعية ليسا قاصرين فقط على دور الطرف الثالث أو الوسيط؛ حيث تشير الدراسات إلى أن انتفاء هذين العنصرين - من وجهة نظر الدول الإفريقية- بصدد محكمة العدل الدولية أدى إلى إحجام هذه الدول عن عرض منازعاتها عليها لفترة، وذلك بسبب الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن إقليم جنوب غرب إفريقيا عام ١٩٦٦،^(٥) وهو ما يمكن قوله كذلك بشأن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي لم تستطع أن تكسب ثقة الدول الإفريقية لعرض منازعاتها على تلك اللجنة^(٦).

من ناحية أخرى يشترط لنجاح الطرف الثالث في تأدية دوره امتلاكه مصادر تأثير على أطراف النزاع سواء تمثلت تلك المصادر في ثروات مادية أو تأثير أدبي ومعنوي،

(١) حول الشروط النظرية لنجاح الطرف الثالث بصفة عامة في أداء دوره انظر :

Richard Wendell Fogg , " Dealing with conflict : A reportaire of creative , peaceful Appraoches, " *Journal of conflict resulotion* (vol. 29, No. 2, June 1985) , PP26 : 27 .

Jacob Bircovitch, " third parties in conflict ..", *op . cit.*, P749. Janes A. Wall, Jr. and Ann Lynn , *op. cit.*, PP 163 . 181 .

I. William Zartman, " Inter - African negaotiation", *op . cit.*, P 239 (٢)

وحول ملائمة هذه الوساطة انظر د. محمد الحسيني مصيلحي ، م.س.د. ، ص ٥٥٥

I. William Zartman, " Inter - African Negotiation , *op. cit.*, P 241 Sam G. Amoo, (٣) P 247.

(٤) حول مسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وقبولها كعضو في المنظمة والاثار الناجمة عنه انظر د. محمود أبو العينين ، حق تقرير المصير ... " م.س.د. ، ص ٤١٢ : ٤١٨ .

(٥) جعفر عبد السلام ، م.س.د. ، ص ٢٥٤ .

Tiynanjana Maluwa,"*op.cit.*.p314 (٦)

وانظر ايضا : د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي ، م.س.د. ، ص ٢١

أو مصادر للمعلومات والبيانات، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن أهمية توافر الثروة المادية كسمة للوسيط تتزايد في الحالات التي يتطلب تدخل الطرف الثالث تحمله بعض الأعباء المادية لاستمالة هذا الطرف أو ذاك لقبول تسوية النزاع أو لضمان قيام أحد الأطراف بتنفيذ إلتزاماته الناجمة عن الاتفاق.^(١)

وتشير الخبرة الإفريقية إلى أن صور تدخل الطرف الثالث جاءت في معظمها من جانب قادة وزعماء الدول الإفريقية أنفسهم حتى أنها أصبحت سمة مميزة للوساطة في إفريقيا أنها تتم على مستوى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بون غيره من مستويات إدارة المنازعات الأمر الذي يفسر مازق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية لإدارة المنازعات الإفريقية وتسويتها سلمياً، حيث تشكل اللجنة المذكورة من قضاة وموظفين مدنيين وليس رؤساء حاليين أو سابقين.^(٢)

ويذكر أن نجاح الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في الوساطة بين الجزائر والمغرب عام ١٩٨٧ والتوصل إلى اتفاق بشأن قضية الصحراء الغربية، يعود في جانب منه إلى أن السعودية كانت بمثابة الممول للمملكة المغربية والممول المحتمل للجزائر في هذه الحقبة، ولذا فإنه وإن لم تطرح مسألة التأثير من خلال الدعم السعودي القائم أو المحتمل فإنها قد لعبت دورها في نجاح الوساطة السعودية في هذا النزاع.^(٣)

أخيراً يمكن الإشارة إلى أن نجاح الطرف الثالث إنما يعتمد في أحد جوانبه أيضاً على درجة درايته بأبعاد النزاع وكذلك موقف الأطراف المتنازعة من جوانبه المختلفة، علاوة على خبرته وحنكته في إدارة مثل تلك المنازعات وقدرته على التنسيق مع غيره من الوسطاء الآخرين.^(٤) ذلك أن تنازع وجهات النظر داخل منظمة الوحدة الإفريقية ومحاولة البعض استغلال المنظمة كغطاء قانوني لتنفيذ أغراضه أدى في كثير من الأحيان إلى فشل جهود المنظمة في إدارة المنازعات وتسويتها فضلاً عن امتناع الأطراف عن التعاون معها.^(٥)

ثانياً: التقييم والفعالية.

في ضوء ما سلف ذكره يمكن القول أن الأنوات الدبلوماسية بشقيها (المفاوضات- مساعدة الطرف الثالث) وإن كانت قد مورست بدرجة ملحوظة على صعيد المنازعات

Richard Wendell Fogg, *op.cit* , P. 26 (١)

Jacob Bercovitch, " the third parties.., " *op.cit*, PP 749 : 750 .

I william Zartman , "inter African Negotiation" ,*op.cit.*, P 237 (٢)

Ibid , P 238. (٣)

Jacob Bercovitch, " the third parties..", *op. cit*, P 750 . (٤)

Sam G. Amoo, *op. cit*, P 247 (٥)

الحدودية على الساحة الإفريقية إلا أن نصيبها من النجاح ظل محدودا في ضوء افتقار دول القارة للعديد من الشروط والعوامل الحاكمة اللازمة لنجاح المفاوضات والوساطة، ولذا فإنه من بين الأدوار الثلاثة المفترضة لعملية الوساطة؛ والمتتمثلة في الاتصال والوصل بين أطراف النزاع، وصياغة وطرح بنود للتفاهم حولها، والاشتراك المباشر في تحمل أعباء النزاعات نجد أن الدول الإفريقية في قيامها بالوساطة اقتصرت على الدورين الأول والثاني فقط دون الدور الثالث، وهو أمر يجد تفسيره في عجز قدرات معظم الدول الإفريقية عن تحمل مسئوليات وتبعات ذلك الدور بما يعنيه من تقديم إغراءات مادية للأطراف أو تعويضات للطرف المتضرر من بنود التسوية المقترحة بهدف التوصل إلى التسوية وقد أدى افتقار الأدوات الدبلوماسية في كثير من حالات نزاعات الحدود لمطالبات وشروط الفعالية إلى بروز ظاهرة مميزة لمسار تلك الأدوات وأثارها تمثلت في أن نجاح تلك الأدوات في التوصل إلى إبرام اتفاقات بشأن إدارة نزاع حدودي ما أو تسويته لم يكن يصاحبه في معظم الأحيان نجاح مماثل في تنفيذ ما يتفق عليه من بنود وشروط. (١) الأمر الذي يفسر تجدد العديد من النزاعات الحدودية بعد الاتفاق على إطار لتسويتها مثال ذلك تجدد النزاع الجزائري المغربي أعوام ١٩٦٣، ١٩٧٢ (٢) وكذلك النزاع الكاميريوني- النيجيري ١٩٩٢ رغم توقيع اتفاق عام ١٩٧٥ بين البلدين بهدف تسوية النزاع حول منطقتي "ارشييونج" و"باكاسي" (٣) وكذلك تجدد النزاع المصري السوداني حول منطقة مثلث حلايب الحدودية رغم المفاوضات التي جرت بين الجانبين على فترات متباعدة ما بين ١٩٥٨ ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. (٤)

(١) Evan Luard, "Conclusion", in Evan Luard, op.cit., pp223:225

(٢) I william Zartman, " inter - African Negotiation.. ", op.cit. PP 240 : 241 .

وانظر : احمد مهابة ، م. س. د. ص ٢٢٩ : ٢٤٤ .

(٣) عرف هذا الاتفاق "بإعلان ماروا" : "Maraua Declaration" وقد تم التفاوض بشأنه وتوقيعه في الفترة من

٢٠ مايو - ١ يونيو ١٩٧٥ بين كل من الرئيس النيجيري الأسبق يعقوب جيون والرئيس الكاميريوني الأسبق أحمد

أهينجو وتضمن تنازلات نيجيرية بشأن المياه الإقليمية بين الدولتين على نحو أدخل المنطقة موضوع النزاع في إقليم

الكاميريون ، وقد اتصلت حكومة "مرتضى الله محمد" التي أطاحت بحكم يعقوب جيون في فبراير ١٩٧٦ من ذلك

الإعلان .. وما تضمنه من تنازلات لصالح الكاميريون واستندت نيجيريا في ذلك إلى أن الحكومة التي قامت بتوقيع

إعلان "ماروا" لم تكن حكومة شرعية فضلا عن أنه لم التصديق عليه أو نشره في المعاهدات الدولية النافذة في

نيجيريا ، وأعرب الرئيس "مرتضى الله محمد" عن استعداده لخوض حرب عن قبول الإعلان المذكور ، وفي ضوء

هذه التطورات تصاعدت حدة العواطف الحدودية بين الجانبين الأمر الذي أسفر عام ١٩٨١ عن مقتل خمسة جنود

نيجيريين على أيدي حرس الحدود الكاميريوني وقد أسفر ذلك عن تداعيات سياسية وإعلامية عدائية على الجانبين .

انظر: H.W.D and Alan J. Day, op. cit, P 97.

Oladipo O. Shalanke , " Nigeria / Cameroun Maritime Delimitation", *International*

and Comparative Law Quarterly (Vol . 42, No.2 April 1993) , PP 398 : 411 .

Ajamu Olayiwola Owolabi, P43 .

(٤) مركز الدراسات الحضارية ، م. س. د. ص ٢٦٢ : ٢٦٦ .

ومما يقلل فعالية الأدوات الدبلوماسية أيضاً على صعيد الساحة الإفريقية كثرة وتعدد المبادرات الدبلوماسية على نحو يؤدي في بعض الأحيان إلى تضاربها من ناحية^(١) وإلى تماهى أطراف النزاع في التشدد والتمسك بمواقفهم انتظاراً لطرح أفضل عبر وساطات أخرى، ولعله مما تجدر الإشارة إليه هنا أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم برغم كافة ما يوجه إليها من انتقادات ورغم جمودها الواقعي فإنها في جوهرها إنما حاولت أن تتغلب على ذلك العيب الجوهرى للوساطات والمتمثل في ضعف التنسيق بينها.^(٢)

أما فيما يتعلق بالوساطة الجماعية أوبور المنظمات الإقليمية كأداة للتسوية الدبلوماسية يمكن الإشارة من جديد إلى أحد العوائق الجوهرية لدور المنظمة الإقليمية الرئيسية - منظمة الوحدة الإفريقية - والمتمثل في انحياز المنظمة المبدئى إلى جانب الحفاظ على الوضع القائم الأمر الذى قلل من قدرة وفاعلية المنظمة كإطار لتسوية نزاعات الحدود^(٣) يزيد من ذلك أن مؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات الدول الإفريقية فى ظل تشكيلها وتماهياها فى الحرص على المواءمة بين مواقف الأطراف وعدم مضايقة رؤساء دول آخرين يحول فى كثير من الأحيان دون اتخاذ مواقف حاسمة بشأن المنازعات الإفريقية ولعله مما يدل على ذلك أن اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية عام ١٩٨٩ قد تجنب مناقشة النزاع الحاد بين السنغال وموريتانيا والذى نشب فى ذلك العام. كما أن الاجتماعات السابقة عليه بآلياتها وأدواتها المختلفة عجزت عن التعامل بفاعلية مع نزاعات كل من تشاد والصحراء الغربية.^(٤)

حاصل ما تقدم أن الأدوات الدبلوماسية بشقيها المفاوضات، مساعدة الطرف الثالث لم تكن فاعلة فى إدارة وتسوية المنازعات الإفريقية عامة والمنازعات الحدودية بصفة خاصة فى ظل السمات والخصائص المميزة لهذه المنازعات ولعل ذلك ما دفع إلى

Sam G. Amoo, *op. cit.*, pp 247.

(١)

I. William Zartman, "inter- African Negotiation..", *op. cit.*, p 241

(٢)

Timothy M. Shaw, "Regional Co- operation and Conflict in Africa", *International Journal* (Canadian Institute of International Affairs, Vol. 30, NO.4, 1975), PP 683:684.

(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن تلك السمة ليست قاصرة على منظمة الوحدة الإفريقية وحدها حيث تشير الدراسات إلى أن الدول تميل بشأن هذه المنازعات إلى تجميد المشكلة بدلاً من حلها. وهو ما يتسق مع ما سبق ذكره عن حرص الدول على التحكم فى مسار التسوية حتى ولو أدى ذلك العرص إلى عدم تسويتها. انظر:

Kaiyan Homi Kaikobao, "Some Observations on The Doctrine of Continuity and Finality of Boundary", *British Year Book of International Law* 1983 (Oxford: Clarendon Press, 1984), pp 137:138.

I. William Zartman, "Inter- African Negotiation..", *op. cit.*, pp 242:243.

(٤)

المطالبة بإنشاء آلية جديدة داخل المنظمة تعمل على منع وإدارة وتسوية المنازعات في إفريقيا^(١) ومطالبة آخرون بإنشاء مجلس حكماء من الرؤساء السابقين لدول القارة القادرين على العمل كوسطاء وصناع سلام والتنسيق بين منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.^(٢)

وعلى صعيد الأدوات القانونية فإنه على الرغم من فعالية هذه الأدوات في إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها. فإن رغبة الدول الإفريقية في التحكم في مسار عملية إدارة النزاع وتسويته - وهو الأمر الذي يتعارض وطبيعة إدارة المنازعات وتسويتها قانوناً - أدى إلى إحجام الكثير من الدول عن عرض منازعاتها الحدودية على التحكيم أو القضاء الدوليين.^(٣)

وفي ظل عجز أدوات التسوية الدبلوماسية عن الوصول بالنزاعات إلى تسوية نهائية وإحجام الدول الإفريقية عن اللجوء إلى الأدوات القانونية لتسوية النزاعات، لم يكن من المستغرب أن تلجأ الدول الإفريقية من آن لآخر إلى أحد أشكال الأدوات القسرية كأداة لإدارة المنازعات الحدودية وفق مبررات خاصة ورغبة في تحقيق أهداف معينة.

(١) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ. ص ص ٢٤:٢٥.

Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, pp306: 307.

I. William Zartman, "inter- African Negotiation..", *op. cit.*, p 243. (٢)

Sam G. Amoo, *op. cit.*, pp 48: 250.

(٣) لا يقتصر الإحجام عن عرض المنازعات بصفة عامة -والحدودية بصفة خاصة- على القضاء والتحكيم الدولى على الدول الإفريقية حيث تشير الخبرة الدولية إلى أن دولاً أخرى من قارات مختلفة (أوربا - آسيا - استراليا...) تميل في الأخرى إلى الامتناع عن عرض منازعاتها على القضاء والتحكيم الدولى، وتشير إحدى الدراسات إلى أنه في بعض الحالات التي عرض فيها النزاع على القضاء الدولى لم يكن الهدف هو التسوية القضائية بقدر ما هو رغبة أحد أطراف النزاع في استخدام اللجوء للقضاء كأداة للضغط على الطرف الآخر أو كسبيل لحفظ ماء الوجه عند الاضطرار لإجراء بعض التنازلات بشأن محل النزاع، انظر في ذلك :

Evan Luard, *op. cit.*, p228.

Dana. D. Fischer, "Decision to Use The International Court of Justice," *International Studies Quarterly* (Vol. 26, NO. 2, June 1982), pp 264:275.

وحول أثر تمسك الدول بقدرتها على ضبط النزاع انظر:

Hazel Fox, *op. cit.*, pp192:195

Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, pp 313: 316.

حول اللجوء الليبي إلى محكمة العدل الدولية كسبيل لحفظ ماء الوجه انظر :

د. على إبراهيم، قطاع أوزد والنور المحتمل لمحكمة العدل الدولية بعد الهزيمة الليبية، مجلة العلوم القانونية (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عدد، ٢٠١ يناير/ يوليو، ١٩٨٦)، ص ص ١٢٩:١٤٧.

وتجدر الإشارة إلى أحد الصعوبات الأساسية التي تعترض العمل القضائي خاصة، والتسوية بالأدوات القانونية بصفة عامة والتي تتمثل في حرص كل دولة على تأكيد أحقيتها في الإقليم المتنازع عليه ودفاعها عن ذلك بكافة الأسانيد الأمر الذي يعقد من مهمة هيئة الفصل في النزاع في تبين صحيح المسار، لا سيما في حالة مناشدة الهيئة تعيين الخط الحدودى بدقة حيث يتطلب الأمر في بعض الأحيان تمحيص مئات إن لم يكن آلاف الوثائق والخرائط. انظر في ذلك :

Kaiyan Hami Kaikabad, *op. cit.*, p 139.

Hazel Fox, *op. cit.*, pp192:195

المبحث الثاني

إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات القسرية

على الرغم من تضافر المواثيق والاتفاقات الدولية على حظر وتحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إدارة العلاقات بين الدول. فإن هذا الإلزام القانوني والأخلاقي لم يحل في التطبيق العملي دون وقوع صدامات وأعمال عنف وقسر بين الدول المتنازعة بصفة عامة.^(١)

وتفاوتت أعمال القسر من حيث اتساع نطاقها والأنوات المستخدمة فيها حيث تتخذ أحيانا صورة حصار وحظر اقتصادي بما يتضمنه من إغلاق الحدود المشتركة ويصل في أحيان إلى الصدام العسكري المباشر والشامل على طول الحدود المشتركة مروراً بأعمال إثارة الشغب والتحريض العدائي المتبادل بين أطراف النزاع، أو اقتراف أعمال الانتقام التي تنطوي على استخدام القوة المسلحة، أو أى صورة من صور التدخل في إقليم دولة أخرى تحت أى دعوى.^(٢)

(١) عنى الفقهاء والفلاسفة منذ القدم بوضع معايير تحد من اللجوء إلى استخدام القوة لا سيما في صورتها القصوى (الحرب) كإداة لإدارة المنازعات وتسويتها، إلا أن متابعة ملامح تطور استخدام القوة طوال الحقبة السابقة على الحرب العالمية الأولى تكشف أن الحرب طوال هذه الحقبة اعتبرت أداة مشروعة من أنوات الدولة المستقلة ذات السيادة، فكان للدولة مطلق الحرية في استخدامها وذلك رغم المحاولات العديدة لوضع قيود تحد من لجوء الدول إلى هذه الأداة، إلا أن هذه المحاولات كانت شكلية في معظمها، ونشلت في تحقيق هدفها. ولعل ذلك أنه حتى الحرب العالمية الأولى لم يدخل اصطلاح العدوان Aggressive، أو التدخل intervention أو الحرب العدوانية دائرة القانون الدولي الوضعي كجريمة تستحق العقاب، أو على الأقل كعمل غير مشروع. وقد بذلت محاولات في إطار عصبة الأمم لتقييد سلطة الدول في اللجوء إلى الحرب كأحد أنوات إدارة المنازعات إلا أن كافة هذه المحاولات لم تنجح في بلوغ الغاية بحظر اللجوء إلى استخدام القوة في المنازعات بين الدول. حيث ظلت الحرب التي هي أقصى وأقصى أشكال استخدام القوة أداة مشروعة لإدارة المنازعات بشرط استيفاء متطلبات شكلية قبل اللجوء إلى هذه الأداة وبالرغم من أن أول حظر وتحريم مباشر وصريح للحرب كإداة لإدارة المنازعات قد ورد في ميثاق "بريان- كيلوج" عام ١٩٢٨ الذي جاء بتأجيل جهود "بريان" وزير خارجية فرنسا و"كيلوج" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التطور الجوهرى على صعيد حظر استخدام القوة قد جاء مع إبرام ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإدارة المنازعات الدولية هو الأصل العام لأصول القانون الدولي المعاصر. على نحو ما نصت المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على أنه: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، وهو النص الذي وجد له صدى وانتشاراً في العديد من المواثيق والمعاهدات الجماعية والثنائية.. انظر في ذلك:

د. سمعان بطرس فرج الله، تعريف العنوان "المجلة المصرية للقانون الدولي" (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٤، ١٩٦٨)، ص ١٨٨ وما بعدها.

Ian Brownlie, *International Law & The Use of Force by States* (London: Oxford University Press, 1963), p 5 and seq.

Ibid., pp 278: 279.

(٢)

ولما كانت أدوات القسر بأشكالها المختلفة قد استخدمت في إدارة وتسوية منازعات الحدود على الساحة الإفريقية، فمن المتصور ضرورة تناول أهداف ومبررات اللجوء إلى هذه الأدوات، والتعرف على صورها وصولاً إلى استخلاص العوامل الحاكمة في هذا الصدد ودرجة فعالية تلك الأدوات فيما يتصل بمنازعات الحدود. وبالتالي يمكن تقسيم ذلك المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً

المطلب الثاني: أدوات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً.

المطلب الثالث: العوامل الحاكمة والفعالية.

المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً

أولاً: الأهداف:

يذهب نفر من الباحثين إلى أنه من السهولة التعرف على أهداف الجانب الذي يتمسك بالوضع القائم، من اللجوء إلى استعمال الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود وتسويتها، حيث يرى ذلك الفريق أن الهدف في هذه الحالة يتلخص في إحباط أو تدمير الجانب الساعى إلى تغيير الوضع القائم، وبالتالي إزالة التحدى الموجه إلى كيان الدولة وسلامتها ووحدتها الإقليمية، وفي المقابل يرى هذا الفريق أنه من الصعوبة الحكم على أهداف الجانب الساعى إلى تغيير الوضع القائم، والعلّة في ذلك من وجهة نظرهم راجعة إلى طبيعة ذلك الطرف المتنوعة، ذلك أنه على حين يكون الطرف المدافع عن الوضع القائم بولاً قائمة فإن الطرف المتمرد أو الرافض لهذا الوضع لا يشترط أن يكون بولة، إذ كثيراً ما يتمثل ذلك الطرف في جماعة حثوية تسعى إلى الاستقلال التام أو الانضمام إلى إحدى الدولتين الحثويتين، وكثيراً ما تنقسم أهداف هذا الطرف إلى أهداف مرحلية (تكتيكية) قريبة المدى وأهداف نهائية (استراتيجية) بعيدة المدى وفي سعيه لتصنيف هذه الأهداف قسم "توفال" Touval هذه الأهداف إلى ستة أنواع هي: (١)

١- إجبار الدولة الموجهة ضدها الأعمال القسرية على التنازل عن المنطقة موضع النزاع.

٢- التنازل المحدود عن جانب من المنطقة المتنازع عليها.

٣- أحداث انفصال واقعى ولو لم تعترف به الدولة الموجهة إليها الأعمال القسرية.

(١) انظر تلك الأهداف في : Saadia Touval, The Boundary Politics .., op.cit., pp 106: 109.

٤- جذب الانتباه الدولي وتدخله.

٥- تسوية نزاع آخر أهم.

٦- التعبئة السياسية لسكان الإقليم الحدودي المستهدف وإثارته ضد الدولة المستهدفة لهدم شرعيتها وزعزعة استقرارها.

ومع الاحترام الواجب لهذا التقسيم، فإنه يلاحظ إنه تقسيم مشوب بعيب الخلط بين عدة مستويات، فمن ناحية هناك خلط ما بين الهدف من استعمال الأدوات القسرية في إدارة المشكلات الحدودية القائمة فعلاً، وبين استغلال أو افتعال المشكلة ذاتها لحل نزاعات أو مشكلات أخرى أكثر أهمية كما أن هناك خلط ما بين الهدف أيضاً من استعمال الأدوات القسرية وبين أشكال ذلك الاستخدام أو أدواته، من ذلك إدراج التقسيم سالف الذكر التعبئة السياسية وجذب الانتباه الدولي أو التدخل الخارجي كأهداف في حين أنها لا تعدو أن تكون إحدى صور القسر أو مقدماته ولا ترقى أن تكون غاية نهائية، وهوما يقود إلى خلط آخر يتمثل في عدم التفرقة بين الهدف النهائي للطرف المعارض للوضع، وبين مراحل ذلك الهدف. فالأهداف الثلاثة الأولى يمكن اعتبارها مجرد صور أو مراحل لهدف نهائي هو تغيير الوضع القائم الذي يعتبر بحق هو هدف الجانب المعارض أو الرافض للوضع القائم، أيا كانت طبيعة هذا الجانب (دول- جماعات حدودية..). فالهدف النهائي لكلا الطرفين (المحافظ- الرافض) يمكن أن يتخذ عدة صور وأشكال تحقق في مجملها الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للطرف الأول، أو تغييره بما يحقق أهداف الطرف الثاني.

وتوجد بالقارة الإفريقية عدة أمثلة دالة على هذا الواقع وتلك النتيجة ولعل من أبرز الأمثلة في هذا الصدد النزاعات الصومالية مع الدول المجاورة لها (أثيوبيا- كينيا- جيبوتي) حيث مثلت الصومال بادعاءاتها ومطالبها الإقليمية الجانب الرافض للوضع، في حين تمسكت الدول الثلاث الأخرى بضرورة الحفاظ على الوضع القائم، وما يقال عن الصومال وجيرانها يقال كذلك عن (المملكة المغربية والجزائر)، (ليبيا- تشاد)، (تنزانيا- ملاوي) و(توجو- غانا)^(١)... إلخ، حيث مثلت الأطراف الأولى الجانب الراغب في تغيير الحدود، ومثلت الأطراف الثانية الجانب المحافظ فيما يتصل بمنازعات وقضايا الحدود الموروثة عن الاستعمار.

(١) لا كان الحفاظ على الوضع القائم يتعارض ومصاعى غانا التحررية الوحدوية والثورية على صعيد القارة فإنها قد لجأت إلى اتخاذ زمام المبادرة حتى لا تنتهم بالتناقص بين ثورتها وسعيها للحفاظ على الحدود القائمة بينها وبين توجو برفضها مطالب شعب الأيوبي حيث سارعت بادعاء مطالب إقليمية لها في توجو كرسالة موجهة بقدرتها على خلق متاعب للنظام الحاكم ورقة ضغط على توجو لإجبارها على الانقلاع عن دعم مطالب الأيوبي. حيث أعلن الرئيس نكروما أن توجو هي المقاطعة السابعة عشر لغانا. انظر في ذلك. *Ibid.*, pp 203: 211.

ثانياً: مبررات استخدام أدوات القسر:

لما كان استخدام الأدوات القسرية في إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية يتنافى ومقتضيات مبادئ الوحدة الإفريقية والأخوة المفترضة بين دول وشعوب القارة فإنه من الأهمية التعرف على المبررات التي قدمتها الأطراف الضالعة في النزاعات الحدودية التي شهدتها القارة حيث تساعد تلك المبررات في الكشف جزئياً عن سلم الأولويات في العلاقات الإفريقية بصفة عامة وفيما يتصل بقضايا الحدود خاصة.

ويمكن التمييز بين نوعين من المبررات في هذا الصدد الأول يمكن تسميته بالمبررات المحلية أو التقليدية والثاني هو المبررات المستحدثة حيث استهدفت المبررات الأولى استمالة المواطنين المحليين في حين خاطبت واستهدفت المبررات الثانية كل من الداخل والخارج فتشير الخبرة الإفريقية إلى أن الإعلام الحكومي في الدول الأطراف في منازعات الحدود قد عمد على المستوى الشعبي التقليدي إلى تبرير سياسات العنف بأسباب مستمدة من الميراث التاريخي للمجتمع وأفراده، وبالتالي يمكن أن تكون مبررات دينية، أو أثنية، أو تاريخية.. فعلى سبيل المثال حرصت التقارير والإذاعات الصومالية على تصوير الصراع بشأن الحدود مع جيرانها (كينيا، أثيوبيا) على أنه صراع بين الجماعات الصومالية من ناحية وجماعات الكيكويو Kikuyu والأمهرة Amhara من ناحية أخرى.^(١) بما يحمله ذلك التصوير من تلميحات للاختلافات الأثنية كما استندت توجوه في مطالبها تجاه "غانا" بشأن الحدود على وحدة شعب "الأيوي".^(٢) وعلى صعيد ثالث وفيما يتصل بالنزاع التشادي الليبي ركزت وسائل الإعلام الليبية على التشابه العرقي والديني لسكان إقليم "أوزو" وشمال تشاد بصفة عامة مع سكان جنوب ليبيا، وعلى تعرض هؤلاء السكان للاضطهاد من جانب سكان الجنوب التشادي المسيحي.^(٣) ومما يذكر أن النزاع السنغالي الموريتاني قد استخدمت فيه أغلب هذه المبررات الأثنية والدينية والتاريخية^(٤) كما لم يخل النزاع الصومالي- الأثيوبي من المبررات الدينية لدى الطرفين.^(٥)

Herb Boyd, *op. cit.*, pp 122:125

(١) انظر في ذلك :

Henry W. Dengenhardt, *op. cit.*, p 100.

Saadia Touval, *The Boundary Politics.., op. cit.*, pp 121: 122.

(٢)

I. William Zartman, "The Politics of Boundary.", *op. cit.*, p 165.

(٣)

Mesfin Wolde Mariam, *op. cit.*, p 215.

I. William Zartman, "Inter- African Negotiation..", *op. cit.*, p165:166

Saadia Touval, *The Boundary politics..op. cit.*, p 122.

(٤)

- *Idem.*

(٥)

وانظر : د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، م.د. من ص ٤٧ : ٤٩ السيد محمد عمر، م.د. من ص ١٩٥ : ٢٠٧.

انظر خطاب الرئيس الصومالي في مؤتمر أبيابا مايو ١٩٦٢. في ملف السياسة الخارجية، م.د. من ص ٢٢٠ : ٢٢١.

وعلى الرغم من فعالية هذه المبررات فى بعض المواقف والنزاعات إلا أنه نظرا لأن هذه النوعية من المبررات التقليدية قد نظر إليها على أنها تتعارض مع سعى دول القارة عقب استقلالها إلى بلورة وعى قومى يتجاوز الاختلافات والانتماءات الضيقة على الصعيد الداخلى، وفى ظل انتشار أفكار الوحدة الإفريقية على الصعيد الإقليمى، اتجهت الأطراف المتنازعة إلى البحث عن تبريرات مستمدة من المذاهب والأفكار السياسية السائدة للتغلب على عقبة التعارض ما بين الولاء لفكرة الوحدة الإفريقية وبين اللجوء الفعلى إلى استخدام أدوات القسر فى إدارة العلاقات بين (الأخوة) الأفارقة^(١)

وعلى صعيد المبررات المستمدة من الأفكار والمبادئ المستحدثة يمكن القول أنها -أي تلك المبررات- ارتبطت بالاستعمار والظاهرة الاستعمارية، حيث ذهبت بعض الدول والجماعات إلى تبرير استخدام العنف وأدوات القسر بدعوى تصحيح الأوضاع الخاطئة التى أوجدها الاستعمار فى ظل تقسيمه للحدود والأقاليم على غير أساس من الواقع، ودون مراعاة صالح المجتمعات الإفريقية وتقدم حالتها الصومال وتوجو المثل الواضح لهذا النوع من الإدعاءات حيث حملت الصومال القوى الاستعمارية (بريطانيا- فرنسا- إيطاليا- أثيوبيا) مسئولية تقسيم الشعب الصومالى وتجزئة أراضيه^(٢) كما حملت "توجو" كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا مسئولية تمزيق شعب "الأيوي".

وبالرغم من منطقية هذا التبرير الذى يندر أن يخلو منه أى نزاع حدودى إلا أنه يظل تبريرا محدود القيمة فى ظل حقيقة انتهاء الحقبة الاستعمارية وتولى حكومات وطنية إفريقية. فحتى مع الإصرار على تحميل الاستعمار مسئولية خلق المشكلة فإنه من الصعب تجاوز واقع قيام دول إفريقية لم تكن بحال مسئولة عن تلك المشكلة، ولما كان الافتراض الأساسى هو وحدة الشعوب الإفريقية ومناهضتها للاستعمار، لذا وُجِهت الاتهامات بالأساس إلى الحكومات ونظم الحكم فى الدول المستهدفة حيث اتهمت بعمالتها وخدمتها للمصالح الاستعمارية، وبالتالي فى ظل هذا الاتهام يسهل تبرير استخدام الأدوات القسرية بدعوى أن النظم والحكومات المستهدفة ليست نظاماً وطنية خالصة، ومن أمثلة ذلك اتهام المغرب لحكومة موريتانيا فى الستينيات بأنها حكومة عميلة للاستعمار، واتهام الصومال لحكومات كينيا وأثيوبيا بنفس الاتهام^(٣) ونفس الحال فى النزاع التشادى الليبى، حيث اتهمت حكومة ليبيا حكومات تشاد غير الموالية

Saadia Touval, the Boundary politics..., pp 122: 123.

(١)

Henry W. Degenhardt, pp 101: 102.

(٢)

مراد السوقي، م.س.ذ، ص ٦٩.

Saadia Touval, The Boundary Politics ..., op. cit., p123.

(٣)

Roger "Ethiopia- Somalia", in Alan J. Day, p 116.

بأنها دمية في يد فرنسا وتخدم أغراضها الاستعمارية في القارة^(١) ويلاحظ أنه في بعض الحالات إتهمت الدول الإفريقية ذاتها بأنها ذات أهداف توسعية، مثال ذلك إتهام كل من أثيوبيا وغانا بأنهما يتبعان سياسات استعمارية توسعية فيما عرف بالإمبريالية السوداء Black Imperialism على معنى أنهما -أي غانا وأثيوبيا- لم تكونا مجرد أداة لتحقيق الأهداف الاستعمارية الخارجية بل تحولتا بذاتهما إلى دولتين نوأتى مطامع استعمارية^(٢) وهو نفس الاتهام الذى وجهته تشاد إلى ليبيا فى إطار نزاعهما حول قطاع "أوزو"^(٣)

وعلى الجانب الآخر اتهمت الدول "المحافظة" الجماعات المعارضة لها بخدمة أهداف الاستعمار الجديد. كما طرحت مبررات أخرى مستمدة من فكرة الوحدة الإفريقية مؤادها أن حركات المعارضة الانفصالية، والدول المؤيدة لها إنما تحركها أغراض القبلية وتؤدى إلى أحداث التفتت لدول القارة الأمر الذى يتعارض وأهداف ومبادئ الوحدة الإفريقية، وفى بعض الحالات تم الربط بين القبلية والاستعمار واعتبارهما العدوين الرئيسيين للوحدة الإفريقية، من ذلك مثلا ادعاء أثيوبيا أن فكرة الصومال الكبير Greet Somalia خطة استعمارية بالأساس اخترعتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وذهبت أثيوبيا كذلك إلى أن تشجيع إيطاليا للصوماليين فى هجومهم على المراكز الأثيوبية فى العشرينيات من القرن العشرين إنطلاقا من الأراضى الخاضعة للاستعمار الإيطالى، علاوة على مساندة ودعم بريطانيا لعصابة الشباب الصومالية Somali Youth League ذات الآمال الوحيدة (والتي أصبحت الحزب الحاكم فى الصومال عقب الاستقلال)، أدلة واضحة على مسئولية الاستعمار عن المشكلات الحدودية، وعلى صعيد النزاع الصومالى الكينى حملت كينيا الاستعمار البريطانى مسئولية المشكلة الحدودية بين الصومال وكينيا، بدعوى أن عرقلة الاستعمار لسبل الاتصال بين المقاطعة الشمالية وبقية أنحاء كينيا قد أعاققت اندماج المواطنين الصوماليين مع إخوانهم الكينيين الأمر الذى أسفر عن رغبة الصوماليين فى الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال ولم يخل النزاع الجزائرى المغربى من مثل هذه المبررات أو الاتهامات حيث اتهمت الجزائر المغرب بأنها تخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية والأمريكية.^(٤)

Henry W.Degenhardt, p 101.

(١)

السيد محمد عمر، م.د، من ص ٢٢٤ : ٢٢٧.

Sadia Touval, the Boundry politics..., op.cit., p 123.

(٢)

Timothy Shaw, "rigonal co-operation ..., op.cit., p 673

(٣)

(٤) السيد محمد عمر، م.د، من ص ١٩٩ : ٢٠٠.

I.William Zartman, international relations ..., op.cit., p 87, p 104

حاصل القول أنه على الرغم من أن فكرة الوحدة الإفريقية قد مثلت في جانب منها عاملاً لحظر اللجوء إلى الأنوات القسرية في إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية إلا أن ذلك لم يمنع الدول الإفريقية من استخدام تلك الأنوات حيث يشير الواقع إلى أن النظم الحاكمة في هذه الدول لم تعد المبررات اللازمة للالتفاف حول هذه الفكرة المثالية، وتسويغ استعمال تلك الأنوات، بل وادعاء أن هذا الاستعمال للأنوات القسرية يتسق وأهداف ومبادئ الوحدة الإفريقية ويخدمها.^(١)

المطلب الثاني : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها قسراً

استخدمت الدول الإفريقية في إدارتها لمنازعات الحدود عدة أشكال من الأعمال القسرية تراوحت ما بين إغلاق الحدود وتأييد الرأي العام ضد الطرف المستهدف، وبين الحرب العسكرية المباشرة مروراً بالتحريض على التمرد والأعمال التخريبية.

أولاً: الحملات الإعلامية العدائية وإغلاق الحدود:

رغم صعوبة وضع ترتيب محدد ودائم لطبيعة استخدام هذه الأنوات والعلاقة بينها، فإن الخبرة الإفريقية تشير إلى أن الحملات الإعلامية العدائية المتبادلة وإغلاق الحدود كانتا بمثابة القاسم المشترك في مختلف منازعات الحدود التي عرفتتها وعمدت نولها إلى إدارتها بالأنوات القسرية. مثال ذلك إغلاق الحدود بين كل من (غانا- توجو) (غانا- فولتا العليا) في أوائل الستينيات (السنغال- مالي)، (داهومي- النيجر)، (الجزائر- المغرب)^(٢)، (تشاد- ليبيا)^(٣) من ذلك أيضاً قيام أثيوبيا بإغلاق حدودها المشتركة مع الصومال في وجه الرعاة الصوماليين عام ١٩٦٢ كأحد ربود الفعل على المطالب الصومالية في الأراضي التابعة لأثيوبيا^(٤) ومن الأمثلة الأحدث نسبياً لهذا السلوك في إدارة المنازعات الإعلامية العدائية بين (السنغال- موريتانيا)^(٥)، (نيجيريا- الكامبيرون)^(٦)، (مصر- السودان)^(٧) ولذا فقد كان من أهم بنود تسوية أي نزاع هو

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics..., *op. cit.*, pp 40: 47.

(٢) I. William Zartman, international relations ..., *op. cit.*, p 87, p 104

وحول طبيعة ، وتوجهات السياسات الإعلامية بشأن نول الجوار في غرب إفريقيا انظر : Ibid ., pp 95:97

(٣) مراد النسوقي ، م . س . د . ص ٧٠ .

(٤) محمد السيد سعيد ، م . س . د . ص ٩٢ . انظر كذلك :

Mesfin Wolde Mariam, *op. cit.*, p 211 . Roger East , p 116 .

السيد محمد السيد عمر ، م . س . د . ص ١٩٧ .

(٥) د صالح بكتاش ، م . س . د . ص ٣٠ ص ٢٠٨ : ٢٢٠ .

(٦) Ajamu Olayiwola Owolabi, *op. cit.*, p 32.

(٧) مركز الدراسات الحضارية ، م . س . د . ص ٢٦٢ .

الاتفاق على وقف الحملات العدائية بين الدولتين واستئناف العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود.^(١)

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بإغلاق الحدود القرار الرسمي من هذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع أو منهما معا بمنع مرور الأشياء والأفراد عبر الحدود المشتركة بينهما، وأن لم يعن ذلك الإغلاق التام والمحكم للحدود حيث لا يتصور قدرة أى من الدول الإفريقية -أو غيرها- على مراقبة كافة مناطق الحدود وامتداداتها، وهو الأمر الذى يزداد صعوبة وتعقيدا فى ظل ما سلف بيانه من تداخلات اجتماعية واقتصادية للجماعات الإفريقية عبر الحدود المشتركة بين الدول^(٢)، ولذا يجب النظر إلى دلالة قرار إغلاق الحدود لدى كل من أطراف النزاع بصرف النظر عن تحققه فى أرض الواقع.

ومما يذكر أن الطرف الساعى للحفاظ على الوضع القائم إذ يتخذ المبادرة بإغلاق الحدود فإنه يكون فى أحد جوانبه مدفوعا بالرغبة فى الحد من نفوذ الجماعات الساعية للتغيير، أو الضغط على الدول المجاورة للتراجع عن هذه السياسات. وفى المقابل تهدف الدول الراغبة فى تغيير الوضع القائم أو تعديله من إغلاق الحدود مع الدول المتنازع معها إلى زيادة حدة المشكلات الداخلية للدول المستهدفة لإجبارها على تقديم تنازلات فيما يتصل بقضية الحدود موضع النزاع.^(٣)

ثانياً: العنف المسلح غير الرسمي:

تمثلت عمليات العنف المسلح غير الرسمية شكلا آخر من أشكال الأعمال القسرية لإدارة المنازعات الحدودية على الساحة الإفريقية، وقد اتخذت تلك العمليات عدة أشكال تمثلت فى تأليب الجماعات المناهضة للنظام أو الساعية للانفصال والتحرر، وتشجيعها على تقويض النظام المستهدف والخروج عليه^(٤) من ذلك تأييد الصومال لحركة التمرد

(١) أنظر على سبيل المثال بنود اتفاق أكرا - الموقع فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦٥ بين إثيوبيا والصومال . فى السيد محمد السيد عمر، م . س . ن . د ، ص ٢٠٨ .

(٢) انظر ذلك على صعيد النزاع الكاميرونى -النيجيرى فى:

Ajamu Olayiwola Owolabi , *op.cit.*, p 42

I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, pp 104:105. (٢)

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*, p 105,p 110 (٤)

تجدر الإشارة الى أن حكومة الصومال قد ألقت اللوم فى هذا الشأن على بريطانيا لتجاهلها حل مشكلة الصوماليين بشمال كينيا عندما كان حلها بيدها ، حيث أنها -بى بريطانيا - أغفلت رغبة ٨٨٪ من سكان الأقليم فى الانضمام الى الصومال بدلا من البقاء تحت حكم نيروبي بعد الاستقلال وقد نتج عن إعلان بريطانيا فى مارس ١٩٦٣ اعتبار الحدود الشمالية (اقليم نهر) الأقليم السابع لكينيا أن قامت الصومال بقطع العلاقات مع بريطانيا انظر: السيد محمد السيد عمر ، م . س . ن . د ، ص ٤٢٢:٤٢٥ ، د . حرية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا، م . س . ن . د ، ص ٤٨

Bentzil M.Kasper , *op.cit.*, p 9

التي ثارت في أغسطس ١٩٦٢ في المناطق التي يقطنها الصوماليون شمال كينيا احتجاجا على قيام لجنة بتعيين الحدود بين الصومال وكينيا على نحو يجعل من جماعة عيسيوالو Isiolo الصومالية تابعة لكينيا. (وعلى صعيد النزاع بين غانا- وتوجو لجأت غانا إلى تأليب الجماعات الموالية لها داخل توجو للمطالبة بالانفصال عن توجو وذلك كورقة ضغط على حكومة توجو للتخلي عن المطالبة بتوحيد شعب الأيوو داخلها^(١)) كما لم يخل النزاع الجزائري المغربي^(٢)، والنزاع المصري السوداني من تلك الاتهامات^(٣).

وتمثل عمليات الإرهاب المسلح والاعتقالات الموجهة نحو الرموز السياسية والجماعات الموالية للطرف المعادي صورة أخرى من صور العنف المسلح غير الرسمي، من الأمثلة في هذا المقام. قيام الجماعات الصومالية المناهضة للإنصواء تحت الحكم الكيني باغتيال جالما ديدا Galma Dida زعيم الصوماليين في منطقة "بوران جالا" "Boran Galla" شمال كينيا في يناير ١٩٦٣، وذلك لتحويله من مناصرة المطالب التحررية للصوماليين إلى المطالبة بالبقاء داخل كينيا، وهو ما تكرر في مواجهة الجماعات التي أعربت عن ولائها للسلطات الكينية^(٤)، ولم يقتصر استخدام هذه الصورة من صور العنف على الدول والجماعات الراغبة في تغيير الوضع القائم وإنما استخدمتها كذلك الدول والجماعات الراغبة في الحفاظ على ذلك الوضع لإجهاض محاولات التغيير وتفتيتها بآليات الإرهاب واغتيال القادة والرموز الفاعلة في هذه الحركات والجماعات، كذا خلق القلاقل وإحداث اضطرابات للنظم الداعمة لهذه الحركات، بهدف صرف أنظارها عن المنازعات الحدودية، أو كورقة ضغط ومساومة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعامل غانا فيما يتعلق بمشكلاتها الحدودية والسياسية مع دول الجوار لا سيما دولة توجو^(٥).

(١) I. William Zartman ,international relations...,*op.cit.*, p 99.

(٢) *Ibid.*, pp 98:99

(٣) من تلك الاتهامات المتبادلة بين مصر والسودان بشأن أعمال العنف التي شهدتها الدولتان في عقد التسعينيات حيث ركزت وسائل الاعلام المصرية على إتهام السودان بدعم جماعات العنف السياسي المناوئة للنظام الحاكم في مصر، الأمر الذي بلغ ذروته باتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في يونيو ١٩٩٥. وفي المقابل اتهمت السودان مصر بمحاولة حصارها ، وتقويض النظام الحاكم بها . انظر الصحف المصرية (الأهرام ،الأخبار) وكذلك جريدة الحياة اللندنية خلال شهري يونيو ١٩٩٥. انظر كذلك نص رسالة مصر إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩٥ ردا على المنكرتين السودانيتين بتاريخ ٢٩ يونيو، ٦ يوليو ١٩٩٥.

(٤) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 110

يذكر كذلك أن الصومال في منتصف الستينيات ألقت القبض على خمسة من الأثيوبيين بتهمة محاولة اغتيال الرئيس الصومالي. انظر: السيد محمد السيد عمر، م.س.د، ص ١٩٧.

(٥) اتهمت توجو دولة غانا بتبوير محاولة اغتيال الرئيس التوجولي الأسبق سالفانوس اوليمبيو سنة ١٩٦١ وتبوير انقلاب ضد النظام بالدولة. وذلك قبل نجاح عملية اغتيال "وليمبيو" في ١٢ يناير ١٩٦٣، وفي المقابل كانت توجو موضع اتهام دائم من قبل "غانا" بصدد محاولات الاغتيال الثلاث التي تعرض لها الرئيس الفاني الأسبق في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٣، وكانت كل من الدولتين هي الملاذ الآمن لناهضي الحكم في الدولة الأخرى. انظر:

I. William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, p 99.

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 108:115.

أما الصورة الثالثة من صور العنف المسلح غير الرسمي فتتمثل في عمليات حرب العصابات ، أو السلب والنهب المنظم التي شهدتها عدة منازعات حدودية منها النزاع (المغربي- الموريتاني) (الموريتاني- السنغال)، (الموريتاني- المالي)، (الصومالي- الأثيوبي)، و(الصومالي- الكيني).

وقد استهدفت عمليات العنف المسلح غير الرسمي بأشكالها المختلفة حرمان الدولة المستهدفة من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة موضع النزاع على نحو ما يجسد النزاع السنغالي الموريتاني^(١)، وأخلق أمر واقع مؤداه انفصال تلك المنطقة، وجذب انتباه العالم الخارجى لخطورة المشكلة وضرورة السعى لإيجاد حل لها.^(٢)

ثالثاً: المواجهة العسكرية المباشرة:

تكشف الخبرة الإفريقية عن استخدام الدول الإفريقية المباشر للجيش النظامية العسكرية كأحد الأنوات لإدارة المنازعات الحدودية.

ويقدم النزاعان الحدوديان (الصومالي- الأثيوبي) و(الجزائري- المغربي) وما أسفرا عنه من حروب ومواجهات عسكرية المثالين الوحيدين تقريباً لهذا الشكل من أشكال الأعمال القسرية في إدارة منازعات الحدود، على اختلاف في مدى الصدام وأهدافه في كل من النزاعين، فعلى حين استهدف الصومال التشكيك في السيادة الأثيوبية على المناطق الصومالية بالأوجادين، والحصول على اعتراف دولي بذلك من خلال المطالبة عام ١٩٦٤، بوجود قوات دولية في المنطقة موضع النزاع على نحو يحقق الحماية للصوماليين ضد أى أعمال انتقامية من جانب أثيوبيا، فضلاً عن الانتقاص من ادعاء أثيوبيا السيادة الكاملة على الإقليم المتنازع عليه^(٣)، فإنه على صعيد النزاع المغربي- الجزائري استهدفت المملكة المغربية من حربها مع الجزائر عام ١٩٦٣، بالأساس إجبار

(١) يجسد النزاع السنغالي الموريتاني الأشكال المختلفة للعنف المسلح غير الرسمي حيث شهد هذا النزاع أعمال عنف متبادلة بين مواطني الدولتين لا سيما منذ أواخر ١٩٨٩ حيث تكررت عصابات أهلية للقيام بأعمال عنف وإرهاب تجاه الأفراد بالدولة الأخرى، كما قامت الدولتان بدعم أنشطة الجماعات المناوئة للنظام الحاكم في الدولة الأخرى سواء اتخذ ذلك الدعم صورة معونات عسكرية ومادية مباشرة أو مجرد غرض الطرف عن وجود هذه الجماعات على أرض الدولة واستغلالها للهجوم على الدولة الأخرى حيث رأت كل من الدولتين في هذا السبيل أداة للضغط على الطرف الثاني. انظر: د. صالح بكتاش، م.د. ص ٢٢٧: ٢٣١، مراد السوقي، م.د. ص ٦٧.

(٢) I. William Zartman, international relations ..., op.cit., pp 99: 119.

السيد محمد السيد عمر، م.د. ص ٢٠٧.

(٣) لم تكن المواجهة العسكرية بين الصومال وأثيوبيا سوى حلقة من سلسلة المواجهات العسكرية بين الدولتين التي امتدت طوال الفترة من الستينيات حتى منتصف الثمانينيات حيث شهدت الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٥ مواجهات عسكرية على الحدود بين الجانبين. انظر: د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود...، م.د. ص ٥١، د. محمد السيد سعيد، م.د. ص ٩١: ٩٣ هاني رسلان، م.د. ص ٩٠: ٩١، صلاح الدين حافظ، م.د. ص ١١٦: ١٢٥ محمد السيد محمد عمر، م.د. ص ١٩٦: ١٩٩.

الجزائر على الدخول في مفاوضات بشأن الحدود المشتركة، وهو الأمر الذي تمسكت به المغرب في مفاوضات وقف إطلاق النار التي جرت بين الطرفين (المغربي- الجزائري) في "باماكو" Bamako عاصمة بولة مالي عام ١٩٦٢ ووافقت عليه الجزائر^(١).

وفي إطار المقارنة بين الأداتين الأخيرتين من أدوات القسر (العنف المسلح غير الرسمي- المواجهة العسكرية المباشرة) يمكن القول أن اللجوء إلى العنف المسلح غير الرسمي سمثلا في حرب العصابات وعمليات التخريب والإرهاب السياسي اعتبر الشكل الأمثل للإدارة القسرية لمنازعات الحدود، حيث تبدو هذه العمليات أو ذلك الشكل أقل تكلفة من الناحيتين المادية والمعنوية عن الحرب النظامية^(٢)، فهذه العمليات يسهل تصويرها على أنها عملية احتجاج شعبي ومطالبة بتحقيق حق تقرير المصير بالنسبة للجماعات القائمة بهذه العمليات على عكس الحال بالنسبة للصدام العسكري المباشر بين الدول الضالعة في النزاع، حيث يبدو هذا الصدام في صورة غزو مباشر من هذا الطرف أو ذاك لإقليم الطرف الآخر، ولعل هذه المقارنة تيسر فهم المساعي المغربية لدعم وتشجيع حرب العصابات وعمليات النهب والإرهاب القبلي من جانب القبائل والجماعات الموالية لها في موريتانيا أبان ادعاء المغرب ومطالبتها بتبعية موريتانيا إليها في مطلع الستينيات^(٣) وكذلك الدعم الصومالي للقبائل الصومالية في منطقة الأوجادين التابعة لاثيوبيا، وأيضاً الدور الليبي في الحرب الأهلية التشادية، ودعم ليبيا لقبائل شمال تشاد^(٤) وقد استهدفت هذه العمليات المختلفة في مجملها إظهار الحكومات في كل من موريتانيا، وأثيوبيا، وتشاد على أنها غير ممثلة لشعوبها وغير معبرة عن آمالها، فضلا عما تفرضه هذه العمليات من أعباء مادية واجتماعية وسياسية ممثلة في تكاليف أعمال القمع العسكري، والضحايا من القتلى والجرحى، وانتقاص من هيبة الدولة وشرعيتها،

(١) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 212.

(٢) سبق القول أنه كلما كانت تكلفة الحرب محتملة كلما قلت رغبة الدول في التحول عن الأدوات القسرية لتسوية النزاع، خاصة إذا رأى أحد الطرفين أنه قادر على حسم النزاع لصالحه انظر: صلاح الدين حافظ، م.س.ذ. ص ١٢٢.

Donald Wittman, " How War Ends: A rational Model Approach" in *Journal of conflict Resolution* (vol. 23 NO .4 Decmber 1979), p 760.

(٣) في عام ١٩٦٢ علق الرئيس الصومالي الأسبق عبد الرشيد شارماكي على أحداث العنف والتمرد التي شهدتها المناطق الشمالية في كينيا بقوله: لقد حذرنا الجهات المعنية مرارا بأنه بالنظر إلى رغبة الشعب القوية في إعادة التوحد مع جمهورية الصومال فإنهم لن يتسامحوا مع العناصر التي تنتهج سياسات مناوئة لمبدأ إعادة التوحيد انظر:

Bentzil M. Kasper. *op.cit.*, pp 7:12

Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 110.

(٤) حول الدور الليبي في تشاد انظر: مراد النسوتي ، م.س.ذ. ص ٦٨ : ٧١.

Herb Boyd, *op. cit.*, pp 122: 123.

Ewan W. Anderson, *op. cit.*, p 17.

Henry W. Degenhardt, *op. cit.*, p 101.

وهو ما تراهن على إحداثه جماعات العنف المسلح لما يؤدي إليه من إجبار الدول المستهدفة على البحث عن مخرج وعلاج لهذه الأزمة على نحو ما قد يدفعها للرضوخ لمطالب الدول والجماعات الضاغطة.^(١)

المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية

تحكمت عدة عوامل في اتجاه الدول المتنازعة إلى استخدام الأدوات القسرية لإدارة منازعات الحدود، كما أن فعالية هذه الأدوات كانت موضع تساؤل في ظل ما أشارت إليه خبرة الواقع الإفريقي من فشل تلك الأدوات في تحقيق تغيير يذكر على الخريطة السياسية لإفريقيا عقب الاستقلال، وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي حددت لجوء الدول إلى الأدوات القسرية يتبعه تحليل لمدى فعالية تلك الأدوات في تحقيق أهدافها.

أولاً: العوامل الحاكمة:

في إطار البحث عن العوامل المحددة والحاكمة لعملية اللجوء إلى الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود وتسويتها يمكن الإشارة إلى عدة عوامل متداخلة ومتراصة.

فمن ناحية تشير الدراسات إلى أن ميراث العنف المتبادل فيما بين أطراف النزاع الحدودي يلعب دوراً رئيسياً في تعيين إمكانية اللجوء إلى الأدوات القسرية حيث يذهب البعض إلى ثمة علاقة طردية بين ميراث العنف المتبادل بين أطراف النزاع وبين اللجوء إلى استخدام الأدوات القسرية في إدارة النزاع،^(٢) وتدلل إحدى الدراسات على أهمية ذلك العامل بالإشارة إلى النزاع الصومالي- الأثيوبي والنزاع الموريتاني- المالي حيث أدت الخلافات الجذرية والعنف التاريخي المتبادل بين الصوماليين المسلمين والأثيوبيين (المسيحيين) وميراث العنف القبلي وأعمال النهب المتبادل ما بين القبائل الحدودية بين مالي وموريتانيا إلى تيسير اللجوء إلى الأدوات القسرية انطلاقاً من واقع أن العنف يعتبر أحد ملامح وسمات الحياة اليومية لهذه الجماعات والمجتمعات وهو أمر لا يقتصر على المثالين السالف ذكرهما فقط بل يكاد ينسحب على المجتمعات الإفريقية بعامه.^(٣)

من ناحية ثانية فإن تكرار حوادث العنف على الحدود يمكن أن يؤدي إلى استخدام الأدوات القسرية بأشكالها المختلفة بما قد يصل إلى المواجهات العسكرية

(١) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, pp 113: 114.

(٢) انظر في تلك العوامل:

Harvey Staar and Benjamin A. Most, *op.cit.*, pp 461: 465.

Paul F. Diehl and Gary Goertz, "Territorial Changes and Militarized Conflict", *Journal of conflict resolution* (Vol. 32, NO.1, March 1988), pp 113: 121.

Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 120. (٣)

المباشرة،^(١) مثال ذلك الحرب الجزائرية- المغربية التي نجمت عن مناوشات حدودية بين الجانبين في إطار سعى كل طرف إلى بسط هيمنته على المناطق التي اخلتها فرنسا بعد رحيلها عن المنطقة الحدودية عام ١٩٦٢، كما أن المواجهات العسكرية التي شهدتها العلاقات الصومالية- الأثيوبية منذ الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين والتي جاءت في جانب منها كتصعيد للصدام ما بين الجماعات الصومالية المطالبة بالتححرر والانفصال وبين القوات الحكومية الأثيوبية^(٢)، ويمكن في هذا الصدد أيضاً الإشارة إلى النزاع الموريتاني السنغالي عام ١٩٨٩،^(٣) والنزاع النيجيري الكاميروني الذي شهد عدة لحظات تفجر منذ مطلع السبعينيات وحتى التسعينيات كادت أن تسفر عن مواجهات عسكرية أكبر مدى وأوسع نطاقاً.^(٤)

وعلى صعيد ثالث يمكن القول أن أحد العوامل الحاكمة للصدام المسلح واستخدام الأدوات القسرية في إدارة العلاقات الإفريقية بشأن منازعات الحدود أو غيرها هو سوء الإدراك والتقدير لقوة الخصم لا سيما من جانب القوى والجماعات المطالبة بالتححرر والانفصال^(٥) ففي بعض الحالات اعتقدت القوى الساعية إلى تغيير الوضع القائم أن الدول المستهدفة على حافة الانهيار أو في مرحلة ضعف يمكن معها تحقيق واقع الانفصال والاستقلال أو الحصول على الأقاليم المتنازع عليها من جانب الدول المطالبة بها، وتقدم المشكلات الحدودية الصومالية مع كل من كينيا وأثيوبيا بمراحلها المختلفة أمثلة واضحة على ذلك العامل وبوره، حيث ذهب الصوماليون إلى أن أثيوبيا على وشك الانهيار عام ١٩٦٤ في ضوء الصعوبات والمشكلات التي كان النظام الأثيوبي يواجهها آنذاك الأمر الذي حفزهم على التمرد والسعي إلى الانفصال والانضمام إلى الصومال، وهو الأمر الذي تكرر مرة أخرى عام ١٩٧٧ في ظل اعتقاد النظام الصومالي برئاسة سياد بري أن الوضع الإقليمي والاضطراب الداخلي في أثيوبيا كفيل بتحقيق الحلم الصومالي بضم إقليم الأوجادين الأمر الذي كان يعني الكثير للنظام الصومالي^(٦)، وعلى صعيد النزاع مع كينيا كان التصور الصومالي في

(١) Harvey Staar and Benjamin A. Most, *op. cit*, p447.

(٢) د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود...، م.س.د.، ص ٢٣: ٤٢. صلاح الدين حافظ، م.س.د. ص ١١٦: ١٢٥.

(٣) د. صالح بكناش، م.س.د.، ص ٢٠٨: ٢٢٠.

مراد السوقي، م.س.د.، ص ٦٦: ٦٧.

(٤) Ajamu Olayiwala, *op. cit*, pp 42: 44.

(٥) Saadia Touval, *the boundary politics...*, *op. cit*, pp 119: 120.

(٦) رأت الصومال في أواخر عام ١٩٧٧ أن المناخ العام غدا مهيناً للقيام بتحريك سريع لحسم مشكلة أوجادين استناداً إلى ما توافر لديها من قوة عسكرية من جهة واستغلال الفراغ الناجم عن طرد أثيوبيا الخبراء الأمريكيين وقبل أن ينفذ السوفييت ما أبدوه من استعداد للطلول مطهم من جهة ثانية، والاستفادة من نمو قنرات جبهة تحرير الصومال الغربي العاملة في الأوجادين، فضلاً عن استقلال تعاطف قطاعات اثيوبية كبيرة أثيوبية مع آمال الصوماليين من ذلك تعاطف مسلمي مقاطعة (بال) الأثيوبية المجاورة لأوجادين، وجبهتي تحرير أورموو وعفار وبنو أوجادين ومقاطعة مرر إضافة إلى سوء الوضع في أثيوبيا عامي (١٩٧٥، ١٩٧٦) الذي مكن الصومال من تكثيف نشاطها في =

مطلع الاستنتاجات أنها -أي كينيا- سوف تشهد موجة من الحروب من الحروب القبلية تؤدي إلى تفتتها وبالتالي يسهل انفصال الصوماليين شمال كينيا وانضمامهم إلى الصومال.(١)

وفي مقابل الحالة السابقة فإنه في بعض الحالات كان الامتناع عن استخدام القوة وأنوات القسر في إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها تابعا من إدراك أحد الأطراف أن قوة الخصم أو حلفائه أكبر من قوته، وهو الأمر الذي يفسر امتناع غانا عن اللجوء إلى القوة المسلحة في إدارة مشكلاتها الحدودية مع كل من توجو وساحل العاج وفولتا العليا، فعلى الرغم من تفوق غانا عسكريا مقارنة بكل واحدة من الدول الثلاث المذكورة فإنها قد أحجمت عن استخدام الأنوات القسرية في إدارة هذه المنازعات لعوامل أخرى من أهمها إدراكها إمكانية تدخل فرنسا إلى جانب مستعمراتها السابقة(٢) لا سيما في ضوء خبرة التدخل الفرنسي لمنع تطور النزاع بين كل من توجو وداهومى (بنين حاليا) عام ١٩٦٣م من خلال تحذير فرنسا للطرفين من التورط في نزاع مسلح فضلا عن المساعي الفرنسية الشخصية لدى الدولتين لتسوية النزاع عبر أنوات أخرى(٣) إضافة إلى اتفاقات التعاون العسكري والدفاع المشترك الموقعة بين بلدان غرب إفريقيا وكل من فرنسا والولايات الأمريكية(٤)

ومن ناحية رابعة يمكن القول أنه يرتبط بما سبق عامل آخر يلعب دورا حيويا في تحديد مدى اللجوء إلى الأنوات القسرية في إدارة منازعات الحدود، ويتمثل ذلك العامل في طبيعة النظام الحاكم ومدى شرعيته ومدى تماسك المجتمع(٥)، حيث تشير الخبرة

= تسليح جبهة تحرير الصومال الغربي. انظر:

د. محمد السيد سعيد، م.س.ذ.، ص ٩٢. صلاح الدين حافظ، م.س.ذ. ص ١٣٢: ١٦١

السيد محمد عمر، م.س.ذ. ص ٢١٥: ٢١٦.

(١) Roger East, "Kenya- Somalia" in Alan J. Day (ed.), pp133: 137.

(٢) I. William Zartman, international relations..., op. cit., p94.

Saadia Touval, the boundary politics..., op. cit., p121.

Idem. (٣)

(٤) وقعت فرنسا منذ عام ١٩٧٤ م عدة اتفاقيات دفاع مشترك أو تعاون عسكري مع الدول الحدودية الأربع لنيجيريا وهي (النيجر، بنين، الكاميرون، تشاد) كما أنه منذ عام ١٩٦٣ م عقدت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون ، ودفاع مشترك مع دولة النيجر، ويقدر ما اعتبرت تلك الدول تلك التصرف رادعا لنيجيريا عن مهاجمتها، يقدر ما اعتبره قادة نيجيريا ووصفوه بأنه تهديد لأمن نيجيريا، انظر:

Ajamu Olayiwala, op. cit, p 41.

(٥) تذهب بعض الكتابات إلى أن الأنوات القسرية هي المتغير المستقل وليس تماسك المجتمع في إطار العلاقة ما بين اللجوء إلى الأنوات القسرية وتماسك المجتمع، وحجتهم في ذلك أن لحظات الحرب تكشف وتكشف قوة الدولة علي نحو يسفر عن أحد أمرين أولهما خروج الدولة من تلك التجربة أقوى وأشد صلابة والثاني خروج الدولة من المجتمع الدولي بانتهيارها وزوالها. الأمر الذي تؤكد خبره الإمارات والممالك السابقة علي قيام الدول الأوربية.. ويرى هذا النظر أن استمرار الدول الإفريقية رغم ما تعانيه من عجز وضعف أمر يشير النعشة. انظر:

=

الإفريقية إلى أنه كثيرا ما كانت القوات المسلحة مسخرة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة وتأمينها داخليا ضد مواطني الدولة أكثر منها لتأمين الحدود ومصالح الدولة في مواجهة الغير، وهو أمر يرجع في جانب منه إلى الميراث الاستعماري الذي استهدفت قواته تأمين الوجود الأجنبي داخل البلاد، مما جعل المعسكرات بصفة عامة متمركزة داخل الإقليم بكثافة أكبر منها على الحدود، وقد ورثت معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء هذا الميراث وقامت باتباعه والبناء عليه في تخطيطها للمؤسسات العسكرية الوطنية في ضوء واقع التحديات الداخلية التي جابهتها العديد من النخب الحاكمة وصراعها مع غيرها من النخب بهدف البقاء أو الاستيلاء على السلطة الأمر الذي حد في بعض الأحيان من إمكانية استخدام الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود، خاصة في الحالات التي لم يكن من المتوقع أن يسهم فيها هذا الاستخدام في إحداث تماسك داخلي.^(١)

ثانياً: فعالية الأدوات القسرية.

يقتضى الحكم على مدى فعالية الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود البحث في مدى قدرتها على تحقيق أهداف هذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع الحدودي. ويصفة عامة فإنه لما كان الهدف النهائي للأطراف الرافضة للحدود القائمة هو تغيير أو تعديل الحدود، فإنه يمكن القول أن الأدوات القسرية قد فشلت بصفة عامة في تحقيق هذا الهدف على صعيد القارة الإفريقية، ولا يقلل من ذلك الحكم العام ما يشير إليه البعض من وجود بعض الاستثناءات على هذا الحكم العام، حيث يرى هؤلاء أن الضغوط القسرية على حكومة موريتانيا من جانب الجماعات الحدودية الموالية لدولة "مالي" أسفرت عن تقديم تنازلات موريتانية في المنطقة الشرقية لموريتانيا في إطار الاتفاق الذي وقع بين الدولتين عام ١٩٦٣، أما المثل الثاني الذي يستشهد به ذلك النفر من الباحثين فهو النزاع بين الجزائر والمغرب، حيث يرى هؤلاء أن الحرب التي دارت بين الطرفين عام ١٩٦٣ قد أسفرت عن تحقيق المغرب لأحد أهدافها الأساسية والمتمثل في موافقة حكومة الجزائر على إخضاع مسألة الحدود المشتركة للمفاوضات.^(٢)

= Jeffery Herbst, "War and the state in Africa", *international Security*. (Vol ,14 NO.4, Spring 199), pp 119: 131.

(١) وذلك انطلاقاً من افتراض الترابط بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية انظر:

I.William Zartman ,*international relations ...op.cit.*, p 501.

وحول طبيعة العلاقة بين نوعي الصراعات انظر:

Wolf Dieter Eberwein et.al., "External and internal conflict Behavior Among Nations, 1966- 1967", *Journal of conflict Resolution* (vol. 23, NO.4, Decmber 1979), pp 738: 739.

(٢) راجع في ذلك:

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 114.

I.William Zartman ,*inter African Negotiations...op.cit.*, p238.

فالواقع أن التأمل في المثالين المذكورين يشير إلى أنهما لا يعتبران بحال خروجاً على القاعدة العامة لفشل الأدوات القسرية في تحقيق هدف تغيير الوضع القائم للحدود. فالتنازلات الموريتانية على صعيد نزاعها مع "مالي" في مطلع الستينيات لم تكن ناجمة عن الضغوط القسرية التي مارسها الجماعات الموالية للدولة مالي فحسب بقدر ما كانت نتاج رغبة موريتانيا في الحيلولة دون قيام تحالف بين المملكة المغربية ومالي يعمل -أي التحالف- على تمزيق موريتانيا وتقسيمها بين الدولتين، وهو التحالف الذي أشارت بعض المراجع إلى وجود أساس له^(١) أما المثال الثاني المتمثل في التنازلات الجزائرية أو قبول الجزائر التفاوض على مسألة الحدود المشتركة مع المملكة المغربية فإنه لا يمكن قبوله كدليل على فعالية الأدوات القسرية في إدارة المنازعات ذلك أن الحرب بين الجانبين لم تنجح في تحقيق الهدف النهائي للمملكة المغربية والمتمثل في السيطرة على إقليم الحدودى المتنازع عليه، والحصول على اعتراف الجزائر بحقوق المغرب المدعاة على إقليم الصحراء الغربية، الأمر الذي تطلب إجراء عدة جولات من المفاوضات والوساطات المتكررة عبر عقدي السبعينيات والثمانينيات على نحو ما سلف البيان.^(٢)

وإذا كان فشل الأدوات القسرية في تحقيق أهداف الأطراف الراضية للحدود الموروثة عن الاستعمار من الواضح بمكان، فإن تفهم أسباب هذا الفشل يتطلب التعرف على أحد الفرضيات أو المسلمات الأساسية التي انطلقت هذه الأطراف منها في سعيها لإدارة منازعات الحدود عبر الأدوات القسرية وهي افتراض عدم قدرة الدولة المستهدفة على تحمل التكاليف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية الناجمة عن استخدام الأدوات القسرية الأمر الذي ينتهى بقبول مطالب الأطراف الساعية لتغيير الحدود القائمة^(٣) وتفصيل ذلك، وفق الفرضية المذكورة، أن تكاليف تمويل العمليات العسكرية وما يصاحبها من عمليات إجلاء وترحيل لسكان الحدود تضع عبئاً على كاهل الحكومات المعنية تضطر معه في غالب الأحوال إلى فرض مزيد من الأعباء المالية على مواطنيها أو على الأقل تأخيرها في الوفاء بوعود التنمية^(٤)، مما يقود إلى مشاعر شعبية عدائية والانتقاص من شرعية الدولة لا سيما من جانب العديد من ضحايا العمليات الحربية الذي يفقدون الثقة في قيم المجتمع والنظام، ويزيد من المعارضة لجوء الحكومات الإفريقية في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بقوى أجنبية للقضاء على

(١) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p250

(٢) راجع في ذلك :

I. William Zartman , inter African Negotiations..., *op.cit.*, p237: 238.

Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 113. (٣)

Jeffery Herbest, "War and the state...", pp 123: 124. (٤)

الحركات الانفصالية^(١) وهي العوامل التي تقود في محصلتها -وفق هذا الفريق- إلى الرضوخ لمطالب التغيير.

وعلى الجانب الآخر لم يختلف منطلق الحكومات الراغبة في الحفاظ على الحدود القائمة عند لجؤها إلى استعمال الأدوات القسرية في تعاملها مع الحركات الانفصالية عن المنطق السابق نكره. حيث اعتقدت هذه الحكومات أن الهزائم المتكررة لهذه الحركات الانفصالية سوف يضعفها ويضعف عزيمتها وقدرتها على الاستمرار، علاوة على أن الإجراءات الحكومية القمعية والقسرية الموجهة إلى القضاء على الاقتصاديات والاجتماعية المؤيدة للحركات الانفصالية استهدفت إجبار الجماعات الحدودية على الحد من دعمها للحركات الانفصالية على أمل اجتثاث جنود هذه الحركات والقضاء عليها نهائيا^(٢).

ويشير فشل أعمال القسر في تحقيق أهدافها التساؤل عن مدى صحة الفروض الضمنية السابقة التي على أساسها كان اللجوء إلى هذه الأدوات. وفي هذا الإطار يمكن القول بعدم صحة تلك الفروض، ذلك أن تكاليف استخدام أدوات القسر وإن شئت عبتا بالغ التكاليف على الحكومات المعنية من الناحية الاقتصادية، إلا أنه في بعض الأحيان تمت مواجهة هذه الأعباء من خلال المساعدات الأجنبية^(٣)، كما هو الحال بصدد مشكلات الحدود الصومالية مع كل من كينيا وأثيوبيا وكذا مشكلة الحدود الليبية التشادية، والجزائرية المغربية، ففي هذه الحالات وجد كل طرف من أطراف النزاع قوى خارجية تحملت جانبا كبيرا من تكاليف النزاع الاقتصادية والمادية^(٤).

(١) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 114.

(٢) *Idem.*

(٣) وذلك ما تؤكد عليه نظريات مله الفراغ Vacuum والعمالة Proxy والتي تشير إلى أن القوي الكبرى وجدت من صالحها في كثير من الأحيان تجنب الحرب المباشرة بينها لما تعنيه من مخاطر جسيمة والاكتفاء بمواجهات غير مباشرة على ساحات خارج المنظومة الأوروبية بأكملها وكانت إفريقيا بين تلك الساحات المختارة عبر المشكلات والأزمات المختلفة التي شهدتها القارة ومن بينها منازعات الحدود.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد تم الربط فلسفيا وعلميا بين التبعية الأمنية وبين متطلبات التنمية وليس أدل على ذلك مما ذهب إليه فرنسا من الربط بين المعونة العسكرية وبين الاستقرار حيث صرح الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان عام ١٩٨١ بضرورة أن تترك الدول الإفريقية في غرب إفريقيا (الفرانكفونية) مهمة الدفاع عن أمنها لفرنسا وأن تتشغل تلك الدول بمشاكل التنمية توفيراً للإنفقات، حيث أنه ليس من الحكمة أن تستخدم الدول الإفريقية مواردها المحدودة في بناء قوات مسلحة حديثة، انظر في ذلك: Guy Martin, *op.cit.*, pp 205: 208.

Hervey Staar and Benjamin A. Most, *op.cit.*, p 465.

(٤) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, p 116.

د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود...، ص ٤٩

حول دور المساعدات والقوى الخارجية في تشاد انظر:

Mario J. Azevedo and Gwendolyn Pratih, " Foreign Assistance and Dependence: Post- Colonial chad (1960- 1985)", *Journal of African studies* (Vol. 13, NO.3, Fall 1986), pp 102: 109

Herb Boyd, *op. cit.*, pp 122: 123.

أما فيما يتعلق بالضغط السياسي والاجتماعية الناجمة عن استعمال الأدوات القسرية والمتمثلة -أي الضغط- في تنامي المعارضة الداخلية للسياسات الحكومية وتدهور شرعية النظام لدى طوائف من الشعب فإن الواقع يشير إلى عدم فعالية هذه الضغط في إحداث وتحقيق أهدافها. وذلك انطلاقاً من واقع عدم الاندماج الوطني الذي تعاني منه الدول الإفريقية، الأمر الذي يقلل من تعاطف جماعات المجتمع مع الجماعات الراغبة في الانفصال أو مطالب الدول المجاورة الراغبة في تغيير الحدود أو تعديلها، فضلاً عن هامشية مناطق الحدود وعدم تأثيرها الفعال على بقية أنحاء المجتمع الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى إطلاق يد الحكومات في التعامل بشأن هذه المناطق.^(١)

من ناحية ثالثة فإن الكثير من الحكومات المستهدفة قد رأت أن الاستمرار في مواجهة المطالب الانفصالية رغم تكلفتها الكبيرة يظل في التحليل الأخيرة أقل عبئاً من القبول بمطالب الجماعات الانفصالية أو الدول المطالبة بإجراء تعديلات حدودية حيث اعتبرت الحكومات المتمسكة بالأمر الواقع أن القبول بإجراء تنازلات فيما يتصل بحدودها وإقليمها هو بمثابة انتحار وطني.^(٢)

حاصل ما تقدم أن الأدوات القسرية كأداة لإدارة منازعات الحدود على الساحة الإفريقية لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الانفصالية والوحودية المطالبة بتعديل الحدود، وكانت في مجملها لصالح الدول المتمسكة بالوضع القائم، وذلك لما سبق ذكره من عدم جدوى الضغط العسكري للمطالبين بتغيير الحدود، لضعف الإمكانيات العسكرية لهم، إضافة إلى أن التدخل الخارجي في معظمه كان لصالح القوى المتمسكة بالوضع القائم.^(٣)

Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*, pp 116:117, pp 268: 269.

(١)

Ibid., pp 117:119

(٢)

Evan Luard, *op.cit.*, pp231:233.

(٣)

الفصل الرابع

الاتجاه القانوني في تفسير السلامة الإقليمية

الفصل الرابع

الاتجاه القانوني في تفسير السلامة الإقليمية

في ظل السعي لتفسير السلامة الإقليمية^(١) ذهب جانب كبير من الباحثين إلى القول بأن مبدأ قدسية الحدود الوارد في قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤ هو العامل الحاسم في تفسير احتفاظ الدول الإفريقية بسلامتها الإقليمية ممثلة في عدم تغير حدودها منذ الاستقلال . وذهب جانب آخر إلى أن الاعتراف التولي بالأساس هو العنصر الفاعل في تفسير احتفاظ الدول الإفريقية بسلامتها الإقليمية على النحو سالف البيان .

وفيما يلي مزيد من البيان لمضمون كل اتجاه عبرمبحثين أساسيين هما :

المبحث الأول : مبدأ قدسية الحدود والسلامة الإقليمية في إفريقيا .

المبحث الثاني : الاعتراف الدولي والسلامة الإقليمية في إفريقيا .

(١) تجدر الإشارة إلى أن مفهوم السلامة الإقليمية أعم وأشمل من مجرد الحفاظ على الحدود السياسية للدولة حيث يشتمل المفهوم على أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية .. إلا أنه لاعتبارات التحليل والدراسة تم الاقتصاد على المعنى الوارد بالمتن . لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السلامة الإقليمية وعلاقته بغيره من المفاهيم انظر : محمد عاشور مهدى ، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، رسالة ماجستير (معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ١٧٧ : ٢٠٢ .

المبحث الأول

مبدأ قدسية الحدود والسلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا

يعتبر مبدأ ثبات الحدود في جوهره إمتداداً لفكرة قدسية الحدود التي شهدت تطبيقاً لها عبر الزمان والمكان . فعرفت المجتمعات البدائية فكرة قدسية الحدود وعرفت المجتمعات الحديثة على اختلاف في المضمون والأهداف المبتغاة من اضمحاء القداسة على الحدود^(١) ومن ناحية أخرى شهد المبدأ تطبيقاً له في الدبل الناجمة عن تحرر المستعمرات الأسبانية في أمريكا اللاتينية والذي استند بالأساس إلى قاعدة لكل ما في حوزته Uti Possidetis^(٢) . والذي يرى البعض أنه المصدر الرئيسي لمبدأ ثبات الحدود الوارد في قرار مؤتمر القاهرة لعام ١٩٦٤^(٣) .

وسعيّاً للتعرف على ملامح وسمات المبدأ في كل مرحلة من هذه المراحل والتطبيقات المختلفة له . يمكن تقسيم هذا المبحث على النحو التالي .

المطلب الأول : تطور مبدأ قدسية الحدود .

المطلب الثاني : مبدأ قدسية الحدود ومبدأ " لكل ما في حوزته " Uti Possidetis .

المطلب الثالث : دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ على السلامة الإقليمية في إفريقيا .

المطلب الأول : تطور مبدأ قدسية الحدود :

أولاً : قدسية الحدود في المجتمعات القديمة :

لعبت المعتقدات الدينية دوراً حيوياً في بلورة وتطوير فكرة قدسية الحدود في المجتمعات البدائية القديمة ، حيث ارتبطت قدسية الحدود بقدسية السلطة حيث كانت

(١) عبد الرضا الطعان ، م. س. ذ ص ص ١٧ : ١٨

جابر الراوي ، م. س. ذ. ، ص ص ٥٥ : ٩٠ وانظر

Jesse S.Reeves, op. cit., P534

Lapradell, op. cit., pp 158 : 159

Ibid., pp 77 L 89

(٢)

(٣) طارق عبد الرؤوف ، مبدأ ثبات الحدود ونهايتها مع إشارة إلى نزاع الحدود بين العراق والكويت (رسالة ماجستير

غير منشورة جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٥) ، ص ٢٤٩ .

Jesse S.Reeves, o. cit., p545

S.Azadon Tiewul, "Relation Between The United Nations Organization and The Organization of African Unity in Settelement of Secessionist Conflicts" Harvard international Law Journal (Vol. 16, Na. 1, 1975) p31.

الآلهة "تعين زعيم الجماعة باعتباره ساحراً وتعين في ذات الوقت سلطته ونطاق ممارستها" (١) .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن الشعوب القديمة، قد أضفت على الحدود هالة من القدسية ، حيث أصبح سائداً في ذلك الوقت اعتقاد راسخ بأن اللعنة سوف يتم انزالها من جانب الآلهة بكل من تسول له نفسه أن يحرك الحجارة أو العلامات الحدودية الموجودة بين الممتلكات المتجاورة . الأمر الذي توجد إشارة له في التوراة ، أو العهد القديم Old testament حيث جاء فيه : " ليس من حقك أن تزيل العلامة التي وضعها جارك منذ قديم الزمان في أرض ميراثك ... " . فلقد اتسمت الحدود في هذا الحقبة- بالقدسية لاعتبارات دينية، مرجعها الخوف من توقيع الجزاءات الدينية من جانب الآلهة حال الاعتداء على الحدود (٢) . فالجماعات البدائية لم يكن يمنعها من الإغارة على بعضها البعض في كثير من الأحيان سوى الخوف من المعتقدات الدينية للخصم وأن تصيبهم لعنة الآلهة الحامية لإقليم ذلك الخصم . الأمر الذي ارسى بدوره قدسية الحدود والإقليم (٣) .

وقد طور الرومان فكرة الحدود كشعيرة دينية ، حيث ارتبطت إقامة الحدود بتمجيد إله الحدود : تيرمينوس Terminus " فكانت الحدود تحدد في إطار احتفال ديني كبير يتم خلاله صبغ العلامات الأرضية بدم الذبيحة التي تقدم كقربان في هذه المناسبة كما أنه كان من اللازم إقامة وليمة واحتفال كبير تنشد خلاله الأناشيد للإله " تيرمينوس " عند وضع الحدود بين الشعوب والممالك القوية حتى لا تنشأ خلافات بين هذه الممالك والشعوب (٤) .

وفي إطار مصر الفرعونية كانت الآلهة تضمن تنفيذ الاتفاقات صفة عامة ومن بينها اتفاقات الحدود والتي كانت تتم وفق طقوس دينية . ومن أبرز الأمثلة على هذه المعاهدات معاهدة " قادش " التي عقدها رمسيس الثاني ملك مصر مع ملك الحيثيين عام ١٢٩٤ ق.م. وهي المعاهدة التي تحركت فيها حدود مصر على الموانع الجبلية

Jesse S.Reeves, op. cit., pp545: 546

(١)

Ibid., p 534.

(٢)

(٣) يرى البعض أن الوظيفة الدينية للإقليم كانت واضحة لدى الإغريق ، فنظراً لأنه لم يكن هناك إله شامل بالنسبة للإغريق ككل ، فإن كل مدينة اختصت بإله يرعاها وهذا الإله يتمتع بالتفوذ في إطار إقليم المدينة . فإقليم المدينة هو تجسيد مادي لسلطة الإله ، أو بالأحرى ، نطاق اختصاص ديني ، لذا فإن الشخص الذي يوجد خارج هذا الإقليم لن يستفيد من الحماية الإلهية المقدسة .

انظر . عبد الرضا الطعان ، م.س.ذ. ص ٢٧ .

طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ. ص ٢٩٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨٩

جابر الراوي ، م.س.ذ. ص ٦٢ : ٦٣ .

والنهرية ذات الأهمية الاستراتيجية في شرق البلاد . وقد أشارت هذه المعاهدة إلى أن بنودها مقدسة ولا يجوز انتهاكها ^(١) .

بالنظر إلى الحضارة الصينية يلاحظ أن فكرة قدسية الحدود والرغبة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد دفعت حكام الصين إلى بناء سور على امتداد الحدود الشمالية للبلاد للفصل بين ما هو " صيني " وما هو " غير " . واضعين بذلك حداً طبيعياً يحتمى وراءه المجتمع والحضارة الصينيين من هجمات القبائل والجماعات البربرية الهمجية المحيطة ^(٢) .

وعلى صعيد الحضارة الإسلامية يمكن القول أنها قد أصيبت طابعاً دينياً على حدود الدولة الإسلامية " دار الإسلام " وهو ما يمكن تبينه من الأحاديث العديدة المتعلقة بثواب المجاهدين والمرابطين المدافعين عن ثغور الدولة الإسلامية وحدودها . ويتضح كذلك من تخريجات الفقهاء المسلمين في وجوب الجهاد على كل مسلم ومسلمة حال تعرض أحد أجزاء الدولة الإسلامية " دار الإسلام " للغزو والاحتلال من قبل العدو ^(٣) .

حاصل ما تقدم أن فكرة قدسية الحدود قديمة قدم علاقة الجماعات الإنسانية بالأقاليم التي تقطنها . على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه مع التمسك بقدسية الحدود والحرص على عدم المساس بسلامة إقليم الجماعة (قبيلة ، مدينة ، مملكة ، امبراطورية...) ، فإن هذا الحرص وذلك التمسك كانا يتمان من جانب واحد فقط وفي اتجاه واحد على معنى أن الجماعة المعنية هي التي كانت تضع الحدود لذاتها ، وكانت توقفها عند ، - وحفاظها على - هذه الحدود التزاماً ذاتياً وليس اتفاقياً مع غيرها من الجماعات ، وبالتالي فإنه كان من السهل في كثير من الأحيان التحلل من هذا الإلتزام وتوسيع الإقليم بدفع حدود الجماعة أو الوحدة السياسية في أراضى الغير على نحو يهدد سلامة ذلك الغير بل ووجوده في أغلب الأحوال ^(٤) .

ثانياً : مبدأ قدسية الحدود في المجتمعات الحديثة :

تشير الشواهد التاريخية إلى أنه قد تراجعت القدسية الدينية النابعة عن معتقدات عقديه في كثير من المجتمعات لصالح قيم ومفاهيم جديدة اتخذت كمعيار للتمسك بثبات

(١) د. عز الدين فودة ، م.س.ذ. ص ٩ .

(٢) " أقام سور الصين الإمبراطور الصيني " تسين Tsien حيث أقام السور بطول حدود الصين الشمالية ، ليحول بين حضارة الصين وبين غزوات القبائل البربرية المرتطة والمغولية المتوحشة في أعالي آسيا الوسطى ، فوضع بذلك حداً اصطناعياً يحتمى خلفه المجتمع والحضارة من القبائل المرتطة في الشمال " انظر : م.س. ص ٧ ، وانظر : جابر الراوى ، م.س.ذ. ص ٦٨ .

la Pradelle, op. cit., p25 .

(٣) انظر : عبد العزيز صفور ، نظرية الجهاد في الإسلام ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٨١ : ٨٤ ، ص ١٤٠ : ١٥٢ .

(٤) جابر الراوى ، م.س.ذ. ص ٦٨ .

الحدود وقدسيته^(١) . حيث ظهر مبدأ قدسية الحدود كتعبير عن سيادة الوحدة السياسية (الدولة) . واستقلالها وحريتها فضلاً عن المساواة بينها وبين الدول . فهذه المبادئ الأربعة (السيادة ، الاستقلال ، الحرية ، المساواة) اعتبرت هي الضمان الأساسي ليس فقط لقدسية حدود الدولة ، بل لوجودها وشرعيتها واستمرارها^(٢) .

والواقع أن التأمل في جوهر المبادئ الأربعة سالفه الذكر يشير إلى أن مبدأ السيادة يمثل العامل الرئيسى والرباط العضوى بينها وبالتالي فإن تطور فكرة السيادة من السيادة المطلقة إلى السيادة المقيدة ، قد لعب دوراً كبيراً في بلورة مبدأ قدسية الحدود . ذلك أنه لا يتصور قدسية لحدود دولة ما في ظل الحرية المطلقة لجيرانها في انتهاك إقليم هذه الدولة . فالسيادة المقيدة هي أساس وجود القانون الدولى ، والمعيار السليم لإقامة نظام للعلاقات المتبادلة والتعاون بين الدول ، وتحديد الواجبات الملغاه على عاتق الدولة في الحقل العالمى بصدد احترام الحقوق الأساسية للدول الأخرى . فإذا كانت علاقات الأفراد تخضع في تنظيمها لقاعدة "أن حرية الفرد تنتهى عندما تبدأ حرية الآخرين " بمعنى أن الإنسان ليس حراً حرية مطلقة في عمل ما يريد حيث أخضعت حريته لأحكام القانون، فإنه قد تم نقل ذات المضمون إلى علاقات الدول فيما بينها انطلاقاً من تقييد سيادة الدول لصالح المجتمع الدولى بأسره^(٣) .

فالدولة لم تعد مطلقة الحرية في إجراء كافة الأعمال الممكنة لما يتضمنه ذلك من اعتداء على سيادة الدول الأخرى وحقوقها، إضافة إلى وجود التزام عام على أعضاء المجتمع الدولى يقضى بضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الأمر الذى يرى البعض أنه لن يتأتى إلا عن طريق التسليم بحرمة الحدود . حيث يرى هؤلاء أن ثمة علاقة تفاعل بين الإقرار بقدسية الحدود القائمة والتسليم بها وبين تحقيق غايات وأهداف القانون الدولى^(٤) .

أما فيما يتعلق بعوامل إقرار حرمة الحدود ، فيذهب أنصار الاتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية إلى أنها نابعة من الطبيعة الاتفاقية للحدود القائمة فى الوقت الراهن . حيث تحول قواعد القانون الدولى بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية دون اتصال الدول من تنفيذ التزاماتها الدولية . وخاصة فيما يتصل بقضايا الحدود التى تكتسب أهمية خاصة أدت إلى عدم جواز التحلل منها مهما تغيرت الظروف لارتباط احترامها وتطبيقها بضرورات حفظ السلم والأمن الدوليين^(٥) .

(١) الطعان ، م.ح.ذ.، ص ١٢٨ : ١٤٢ .

(٢) المبادئ وغيرها انظر ، د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية . م.ح.ذ.، ص ١١٢ : ١٢٨ عنان نعمة ، م.ح.ذ.، ص ٩٣ .

(٣) م.ح.ذ.، ص ١٧٩ .

(٤) طارق عبد الرؤوف ، م.ح.ذ.، ص ٢٩٠ : ٢٠٢ .

(٥) م.ح.ذ.، ص ١٨٩ .

ويذهب هذا الفريق إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الدولية أصبح يشكل قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي ، لا يجوز الإخلال بها ، الأمر الذي يعنى أن أى انتهاك لهذه القاعدة يعد أمراً غير منتج لآثاره . بعد أن أضحي واضحاً أن احترام الحدود الدولية وتقديسها أمر ضرورى لاسيما بعد تحريم استخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، والارتباط الوثيق بين احترام الحدود القائمة وبين المبادئ القانونية الأخرى التى تحرم المساس بالأوضاع القائمة مثل مبدأ عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية ، ومبدأ حسن الجوار وغيرها (١).

ويؤكد هذا الفريق على أن الفقه والقضاء الدوليين قد أكدا بما لا يدع مجالاً للشك ضرورة الحفاظ على الحدود والأنظمة الإقليمية الأخرى انطلاقاً من اعتقاد الفقه الانجليزى بأن معاهدات الحدود تنورمع الأرض وجوداً وعدماً . وهو الاعتقاد الذى قدر له أن يسود بعد أن تم تبنيه فى أحكام قانون المعاهدات عام ١٩٦٩م وقانون التوارث الدولى لعام ١٩٧٨م . وتأكيد عبرا العديد من الممارسات والأحكام الصادرة من المنظمات والهيئات القضائية الدولية . إضافة إلى التطبيقات الواقعية للمبدأ فى العديد من مناطق العالم (٢).

المطلب الثانى قدسية الحدود ومبدأ لكل ما فى حوزته : Uti Possidetis

تشير العديد من الدراسات إلى أن مبدأ احترام الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار الوارد فى القرار ١٦/١ الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد بالقاهرة فى عام ١٩٦٤م . إنما هو تطبيق إفريقى للمبدأ المعروف فى أمريكا اللاتينية بمبدأ " لكل ما فى حوزته Uti Possidetis " حيث مثل هذا المبدأ الأخير السابقة التاريخية التى استلهمت الدول الإفريقية فى سعيها للبحث عن سبيل لتجنب المخاطر المتوقعة من مطالب الحدود التى سبق بيانها . ومن هنا تستمد دراسة " مبدأ لكل ما فى حوزته " أهميتها الأساسية باعتبارها ركيزة أساسية يقيم عليها أنصار الاتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية وثبات الحدود رأيهم .

أولاً : مضمون مبدأ لكل ما فى حوزته : Uti Possidetis

ترجع جذور هذا المبدأ إلى القانون الرومانى ، حيث تضمن هذا القانون قاعدة أساسية مؤداها أن من يحوز الشئ عند بدء النزاع من حقه أن يستمر حائزاً له حتى

(١) د. أحمد الرشيدى " متلزمات الحدود فى القانون الدولى : اسبابها وطرق تسويتها سلمياً " . م.د. ص ص ٢١٧ :

٢٢٢ ، محمد لجالى ، م.د. ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٢) طارق عبد الرؤوف . م.د. ص ١٨٧ ، ص ص ٢٦٩ : ٢٧٩ .

يقضى فيه *Uti Possidetis ita Possidetis* ، وهو المبدأ الذي ترجع له القاعدة الفقهية المعروفة في القانون المدني والتي تنص على أن " الحيازة في المنقول سند الحائز أو الملكية . وأيضاً يمثل هذا المبدأ الروماني الأساس النظري للقاعدة الاجرائية في التقاضى والمعروفة ببقاء الحال على ما هو عليه لحين البت في النزاع ^(١) .

والواقع أن الأصل القانوني للمبدأ يكشف عن جوانب الصلة بينه وبين مساعي الحفاظ على الحدود والسلامة الإقليمية للدول التي اتفقت على تبني هذا المبدأ كسبيل لتسوية المنازعات بشأن الحدود . وذلك للطبيعة المحافظة التي يتسم بها ذلك المبدأ ، وتأكيداً على استقرار الأوضاع وتثبيتها ، على أن هناك اختلافاً جوهرياً بين الأصل الروماني للمبدأ وبين تطبيقه فيما يتعلق بالحدود السياسية والسلامة الإقليمية ، وهو أنه على حين يتخذ المبدأ طابع التاقية في أصله الروماني ، وكذلك في فروع القانون المختلفة حيث يهدف إلى الحفاظ المؤقت على المراكز القانونية لأطراف النزاع لحين البت بمدى أحقية كل طرف في الشيء محل النزاع ، فإنه بانتقال هذا المبدأ إلى مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية اتخذ اتجاهاً عكسياً للمعنى والمضمون السابق، حيث أريد بهذا المبدأ تثبيت الأوضاع الحدودية على نحو نهائي ودائم . ولا يخفى الاختلاف الجوهري في آثار كل من المضمونين، والذي تتمثل أهم ملامحه في أنه على حين يؤدي التثبيت المؤقت للمراكز والأوضاع القانونية إلى وضع قيود على حرية المالك في التصرف ، فإن هذه القيود لا أساس لها في الحالة الثانية ^(٢) .

وقد نازع البعض في العلاقة بين مبدأ " لكل ما في حوزته " ومبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول انطلاقاً من أن الأخير يعنى في رأيهم حق الدولة ذات السيادة على الإقليم بما يحتويه من أشياء في إطار الحدود المعترف بها تولى " في حين يقتصر مضمون مبدأ " لكل ما في حوزته " على مجرد الحفاظ على الحدود القائمة ، بصرف النظر عن اتساقها أو عدم اتساقها مع مقتضيات قيام الدولة ذات السيادة .

وقد نازع هذا الفريق أيضاً في التسوية بين مبدأ " لكل ما في حوزته " وقدسية الحدود حيث رأوا أن المبدأ الأول إنما هو أداه لتسوية النزاعات حول الحدود المختلف

(١) حول الأصل التاريخي للمبدأ انظر باختصار الرأي الفردي القاضي " اجيبولا Ajibola في :

International Court of Justice " Reports of Judgments Advisory Opinion and Orders : Case Concerning the Territorial Dispute (Libyan Arab Jamahiriya / Chad) *op. cit.*, pp83 L 84

Maurice Kamto, *op. cit.*, pp 98 : 99

وانظر كذلك :

Sharma, *op. cit.*, p 8

Peter Lyon, *op. cit.*, p122 .

Maurice Kamto , *op. cit.*, pp 98 : 99

(٢)

عليها في حين أن المبدأ الثاني (قدسية الحدود) هو الأداة الفعالة في الوصول إلى حل نهائي وثابت ومقبول من الأطراف المعنيين: فهم يرون أن العلاقة بين المبدأين إنما هي علاقة السبب بالنتيجة (١).

والواقع أنه مع الاعتراف بأن مبدأ السلامة الإقليمية أعم وأشمل من مبدأ " لكل ما في حوزته "، فإن ذلك لا يمنع من القول بأنه فيما يتصل بمسألة الحدود يعتبر المبدأ الأخير ذا صلة وثيقة وعامة حيث أن انتهاك هذا المبدأ يعبر مباشرة عن انتهاك السلامة الإقليمية للطرف المعنى (٢).

وأما فيما يتصل بالعلاقة بين مبدأ " لكل ما في حوزته " ومبدأ قدسية الحدود فإنه يصعب قبول ما يذهب إليه أنصار الفريق سالف الذكر من التفرقة بين المبدأين على أساس أثر كل منهما على نزاعات الحدود، ويأتى التحفظ من حقيقة أن الصراع بين المجتمعات سنة كونية يصعب الوصول إلى حل نهائي له كما يتصور ذلك الفريق، وبالتالي فإن المساعي المختلفة في إطار أى من المبدأين، إنما تستهدف الوصول إلى تسوية للمنازعات المثارة، وفرض قيود معنوية على أى من الأطراف الراغبة في إثارة مطالب حدودية، بالكشف عن عدم قبول هذه المطالب دولياً وإقليمياً عبر تبني مثل هذه المبادئ (٣). على النحو الذى تكشف عنه خبرة دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً : تجربة دول أمريكا اللاتينية :

ظهر مبدأ " لكل ما في حوزته Uti Possidetis كسبيل لتسوية مشكلات الحدود بين دول أمريكا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر حيث اتفقت تلك البلدان على تبني قانون مشترك للحدود باعتبار ذلك أمراً لازماً للحفاظ على الأمن والاستقرار بالقارة، وانطلاقاً من اعتبارات الملاحة والنفعية هذه توصلت دول أمريكا اللاتينية عبر المفاوضات التى اتخذت صورة مراسلات دبلوماسية واتفاقات ثنائية إلى إقرار مبدأ لكل ما في حوزته " . حيث اعتبرت الحدود الإدارية بين المستعمرات التابعة لكل من إسبانيا والبرتغال هي الأساس المقبول لترسيم الحدود بين الدول الناشئة عن تحرير هذه المستعمرات . واعتبر عام ١٨١٠ م بصفة عامة هو التاريخ الحاسم (٤) في تعيين

Ibid., pp 100 : 10

(١)

(٢) طارق عبد الرؤوف ، م.د.، ص ١٨٩ .

(٣) Saadia Touval, The Boundary Politics..., op. cit., pp 29 : 31 , Willian Zartman, "Conflict Riduction : Politics..., op., pp 29 : 31, William Zartman, Conflict Riduction : Prevention, Management and Resolution " , in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.), op. cit., pp 317 : 318 .

(٤) يقصد بالتاريخ الحاسم (المرج) Critical Date تلك التاريخ الذى يعتد بواقع الحال فيه بالنسبة لتبعية الإقليم موضع النزاع ولا يعتد بأى ادعاءات مخالفة لهذا الواقع في ذلك التاريخ . وما ينكر أن هناك خلافاً حول معيار =

الحدود وتحديد تبعيتها بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية أما بالنسبة لدول أمريكا الوسطى فقد اعتبرت ١٨٢١ م هو التاريخ الذي يعتد به عند اقرار وتطبيق مبدأ لكل ما فى حوزته حيث تضمن القانون الأساسى لإتحاد شعوب كولومبيا والصادر فى ١٢ يوليو ١٨٢١ م التأكيد على ضرورة الالتزام بهذا المبدأ . كما أشارت العديد من الاتفاقات الثنائية بين دول أمريكا اللاتينية إليه . وتضمنته كذلك بعض اتفاقات التحكيم وأحكامه فيما يتصل بمنازعات الحدود بين دول أمريكا اللاتينية (١) .

ويرى البعض أن مبدأ "لكل ما فى حوزته" لم يعد قاعدة أساسية فى القانون الدولى الأمريكى فحسب بل قاعدة عامة باعتباره من أفضل السبل للحفاظ على السلامة الإقليمية للدول (٢) ويدللون على ذلك باندفاع الدول حديثة الاستقلال إلى تبني ذلك المبدأ فرادى وجماعات خشية المساس بأمنها واستقلالها (٣) ، مما جعل هذا المبدأ يرتقى إلى مرتبة القواعد القانونية الدولية الأمرة لاسيما وأن الممارسات القضائية الدولية قد عمدت إلى تأكيد هذا التصور بالتزامها مضمون المبدأ عند تصديها للفصل فى المنازعات، إضافة إلى التزام الدول التى سبق أن رفضت الاعتراف بالمبدأ - مثل البرازيل - بتطبيقه حيث لم يعد بإمكان أى دولة أن تتصل منه أو تخرج عليه (٤) . الأمر الذى حال فى نظر البعض دون وقوع كثير من المنازعات الحدودية بها ، ذلك أن هذا المبدأ قد هدف بالأساس إلى إعطاء الأولوية للسند القانونى على الحياة الفعلية كأساس للسيادة . وذلك بغرض منع الدول المستعمرة غير الأمريكية من محاولة حيازة

= تحديد هذا التاريخ وهل هو تاريخ بدء النزاع أم تاريخ رفع دعوى المطالبة بالإقليم أم غير ذلك انظر : د. البخارى عبد الله الجعفى ، " نزاع الحدود بين السودان ومصر " ، فى أسامة الفزالى (محرر) ، م.س.ح. ٥٢٦ : ٥٣٠ .
Antony Allott, The changing Legal Statue., *op. cit.*, p 125 Ahmed El- Wafaa, Arbitration and Adjudication of international Land Boundary Dis puts, *Reviu Egyptien de Droit International* (Vol. 42, 1986). pp 127 : 144 .

(١) طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ.، الصفحات ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٩٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر (Cino J. Naldi, " The Case concerning The Frontier Dispute (Burkina Faso / Republic of Mali) : Uti possidetis in African prespective", *international and compartive law Quarterly* (Vol 36 , october 1987) pp 897 : 903.

- Sharma, *op. cit.*, p. 81 .

- Ajibola, *op. cit.*, pp84 : 86

- Kaiyan Homi Kaikobad, *op. cit.*, pp 131 : 132 .

- peter Lyon, *op. cit.*, pp 122 : 129 .

Benyamin Neubergar, *op. cit.*, p 104

Agibola, *op. cit.*, p 86

(٣)

(٤)

بطرس غالى العلاقات الدولية م.س.ذ.، ص ١٢٤ .

طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ.، ص ٢٩٥ .

المناطق التي منحت الاستقلال في القارة الأمريكية والتي بقيت دون استقلال أو غير مأهولة . كما إستهدف كذلك تحقيق احترام الحدود الإقليمية وقت الحصول على الاستقلال (١) .

المطلب الثالث : دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ علي السلاطة الإقليمية في إفريقيا :

تذهب العديد من الكتابات المتعلقة بالحدود السياسية في أفريقيا إلى التأكيد على فعالية دور القرار الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ - والذي نص على التزام الدول الإفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار لحظة الاستقلال - كسبيل للحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية واعتناقها لهذا المبدأ، وكذلك على المبررات المنطقية خلف هذا القرار والمتمثلة في الآثار الايجابية المتوقعة له والآثار السلبية التي كان من الممكن حدوثها في حالة عدم تبني مثل هذا اقرار . وأخيراً يعتمد هذا الفريق من الباحثين على تطبيق هذا المبدأ في بعض المنازعات الحدودية بين الدول الإفريقية . وفيما يلي عرض لهذه الحجج والأسانيد التي يستند إليها هذا الفريق من خلال ثلاثة أجزاء :

أولاً : توجهات الدول الإفريقية بشأن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار .

ثانياً : مبررات مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار .

ثالثاً : تطبيقات مبدأ ثبات الحدود في المنازعات الإفريقية .

أولاً : توجهات الدول الإفريقية بشأن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار :

عند استقلال الدول الإفريقية سادت ثلاثة توجهات رئيسية بصدد الحدود الموروثة عن الاستعمار . استهدف أولها التخلص من الحدود الاستعمارية عن طريق تحقيق وحدة إفريقية شاملة . وذهب الاتجاه الثاني إلى ضرورة التدرج في عملية الوحدة وبالتالي ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار كمرحلة إنتقالية ، أما الاتجاه الثالث فذهب أنصاره إلى أن تجنب محاولات تفتيت القارة وبولها يقتضى الإقرارالنهائي والدائم للحدود الموروثة عن الاستعمار كما هي . وقد كتبت الغلبة للاتجاه الثالث حيث أكت العديد من دول القارة حرصها على سيادتها ورفضها فكرة

Ajibola, op. cit., pp 88 : 89 .

(١)

الوحدة الإفريقية الشاملة التي دافع عنها طويلاً الرئيس الفانى الأسبق كوامى نكروما^(١) .

وتكشف تصريحات وخطب رؤساء الدول والحكومات الإفريقية فى إطار مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ م عن ذلك الواقع حيث ساد المؤتمر تيار يرمى إلى الحفاظ على الحدود القائمة بون مساس بها وقد عبر عن ذلك أكثر من رئيس إفريقى حيث أشار - موييوكويتا - رئيس جمهورية مالى ، فى ذلك الوقت فى كلمته إلى أنه « إذا كنا فعلاً متحركين بإرادة قوية فإقامة الوحدة الإفريقية ، فيجب أن نأخذ إفريقيا كما هى ، ويجب أن نتنازل عن أى مطالب إقليمية ... والوحدة الإفريقية تتطلب من كل منا الاحترام المطلق للتراث الذى ورثناه عن النظام الاستعمارى ، وهذا يعنى المحافظة على الحدود الحالية لدولنا »^(٢) .

وقد أكد أبو بكر تفاقوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا هذه الفكرة نفسها فى الخطبة التى القاهها فى المؤتمر ذاته فمع اعترافه بمساوى الحدود الاستعمارية إلا أنه أشار إلى أن الدول الإفريقية ليست مسئولة عن تلك المساوى التى وجدت لأكثر من ثلاثين عاماً ، وأشار كذلك إلى أن أى محاولة من قبل أى دولة إفريقية للتمرد على هذا الواقع يمكن أن تؤدى إلى اضطرابات على مستوى القارة . وسعيًا لتقديم النموذج العملى للتغلب على هذه المشكلات أعلن باليوا "اعتراف بلاده بجميع الحدود القائمة فى إفريقيا واعترافها كذلك بوجود جميع الدول الإفريقية"^(٣) .

وعلى الرغم من عدم احتواء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إشارة مباشرة لمسألة الحدود ، وعدم صدور أى قرار بشأنها فى إطار المؤتمر التأسيسى للمنظمة عام ١٩٦٣ م ، فإن المؤتمر قد كشف عن تبلور اتجاه عام بين غالبية الدول الإفريقية مؤداه القبول بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، الأمر الذى سرعان ما عبر عن نفسه رسماً فى صورة مشروع تقدمت به تنزانيا إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤م بهدف إقرار الحدود الموروثة عن الاستعمار كسبيل للحد من المنازعات بين الدول الإفريقية ، وهو المشروع الذى لاقى قبول غالبية الدول الإفريقية

(١) انظر فى ذلك : طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ.، ص ٢٤٨ .

د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية ...، م.س.ذ.، ص ١٠٢ : ١٠٦ .

كواين ليجوم ، م.س.ذ.، ص ١٩٥ : ١٩٦ .

William foltz, Political Boundaries., op. cit., pp 373 : 374.

Burgnhardt, op. cit., p 227.

Saadia Touval , Boundary., op. cit., pp 80 : 86 .

(٢) د. بطرس غالى ، " العلاقات الدولية ...، م.س.ذ.، ص ١٢٢ .

(٣) م.س.ذ.، ص ١٢٢ ، وانظر محمد فجالي ، م.س.ذ.، ص ٧٦ .

وأُسفر عن صدور القرار رقم ١/١٦ الذي يحض الدول في منظمة الوحدة الإفريقية على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، والذي يعتبره أنصار الاتجاه القانوني في تفسير السلامة الإقليمية الركيزة الأساسية في دعم واستقرار، وثبات الحدود الإفريقية انطلاقاً من الموافقة شبه الإجماعية عليه حيث لم يعترض فعلياً على صدور القرار سوى بولتين هما الصومال والمملكة المغربية (١) .

ثانياً : مبررات مبدأ قدسية الحدود:

يمكن اجمال المبررات الأساسية وراء تبني قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار في النقاط التالية :

أ - أن انكار الحدود الاستعمارية يستلزم بالضرورة الاتفاق على حدود بديلة الأمر الذي يتضمن في جوهره احتمالات كبيرة بالتوتر وتهديد السلامة الإقليمية للعديد من الوحدات السياسية . ذلك أنه حتى إذا اتفق على المبادئ الأساسية التي سيتم بمقتضاها مراجعة الحدود فإنه سيكون من الصعوبة تطبيق هذه المبادئ والأسس في ظل التعقيدات البشرية (العرقية ، القبلية ، . .) في المجتمعات الإفريقية (٢) . الأمر الذي عبر عنه صراحة رئيس دولة المالايا في خطابه أمام المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ حينما أشار إلى أنه : " لم يعد من الممكن ، ولا المنشود أن

(١) مما يذكر أن المشروع الذي تقدمت به تنزانيا قد عرض مباشرة على اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بون مرود بمؤتمر الوزراء الذي يسبق مؤتمر القمة وفي ذلك ذهب البعض إلى أن الأمر كان مقصوداً لتجنب معارضة دول مثل الصومال والمغرب للمشروع وتقويت فرصة قيامهم بتكثيل الجهود لإحباطه، وعلى الرغم من عدم وضوح دوافع تنزانيا في التقدم بهذا المشروع اجتهد البعض في طرح أسباب لذلك تمثلت في اهتمامها بالنزاع في القرن الأفريقي . وزيارة الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلامسي لتنزانيا قبل مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ م بأسابيع قليلة ، انظر Saadi Touval , Boundary politics , *op. cit.*, pp 86 : 87 وانظر أيضاً Samuel Chie., The Organization of African Unity and African Boundaries " , in Widstrand (ed.), *op. cit.*, pp 87 : 89 .

وانظر كذلك :

- Saadia Touval , the OAU and African Boundary, *op. cit.*, p126.

- Ian Brownlie, African Boundaries., *op. cit.*, pp 10 : 12 .

- Ravi L. kapil, *op. cit.*, p671

وانظر طارق عبد الرؤوف ، م.د.، من ص ٢٤٧ : ٢٤٩ .

Antony Allot, Boundaries and the law .., *op. cit.*, p21.

(٢)

Jeffery Herbst., Challenges to Africa's Boundaries., " *op. cit.*, pp 17 : 19.

Ian Brownlie , African Boundaries., *op. cit.*, p 11.

تغير الحدود بين الأمم على أساس معايير جنسية ، أو دينية، أو قبلية ، لأننا إذا فعلنا ذلك فسوف تختفى بعض الدول الإفريقية من الخريطة (١) .

ب - اتساق المبدأ مع القواعد الدولية المتعلقة بمسائل التوارث الدولي ومعاهدات الحدود والتي تنص - كما سلف البيان - على أن الحدود لا تتغير بالاستقلال أو التوارث بين الدول (٢) .

ج - أن المبدأ يتسق وتمسك الدول عامة والدول الإفريقية خاصة بمسائل السيادة والمساواة الأمر الذي عبر عنه أكثر من رئيس دولة إفريقية في إطار المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث نادى "أحمدو اهيدجو" رئيس الكاميرون الأسبق بضرورة الاعتراف بالمساواة التامة بين جميع دول القارة أيا كانت ، ومهما كانت مساحتها ، أو عدد سكانها " . وأكد الرئيس " فليبير تسييرانانا " رئيس دولة المالاياش على ضرورة الحفاظ على السيادة الكاملة للدول الإفريقية . والتفاوض على قدم المساواة فيما بينها بصرف النظر عن الأهمية الجغرافية والبشرية لهذه البلدان . وقد شارك العديد من رؤساء الدول الإفريقية في التعبير عن ذات المضمون أمام المؤتمر (٣) الأمر الذي وجد انعكاسه في النص على مبدأ المساواة في السيادة ثلاث مرات في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فورد في الفقرة الثالثة من الديباجة ، وفي الفقرة الأولى من المادة الثالثة، وفي المادة الخامسة (٤) .

د - أن مبدأ قدسية الحدود كما ورد في القرار ١/١٦ وما ترتب عليه من تصرفات دولية تالية قد أضحي بمثابة قاعدة عرفية ملزمة على صعيد قارة إفريقيا ، وهو في ذلك ليس بالأمر المستحدث حيث سلف بيان أن قاعدة مشابهة قد تبلورت على ساحة قارة أمريكا اللاتينية ومثلت الأصل التاريخي لمبدأ قدسية الحدود على الساحة الإفريقية وإن لم يشر إلى ذلك صراحة عند تبني ذلك المبدأ (٥) .

(١) Samuel Chie, op. cit., p67.

(٢) د. أحمد الرشيدى ، " منازعات الحدود ... " ، ص ٢١٧ : ٢١٨ .

(٣) د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية ... ، ص ١١٥ ، ص ١٢٢ .

Saadia Touval, Boundary Politics., op. cit., pp 25 : 44 .

(٤) جاء في ديباجة الميثاق " نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أبيس أبابا بـثيوبيا ... وبغية منا بلن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لاغنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .. اتفقنا .. وجاء في المادة الثالثة من الميثاق أنه " تحقّقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنظمة ويعلمون ارتباطهم بالمبادئ التالية :

١ - المساواة في السيادة بين جمع الدول الأعضاء .. " وتضمنت المادة الخامسة النص على تمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية " ، انظر د. بطرس غالى ، منظمة الوحدة الإفريقية ، ص ١٨١ ، ص ١٨٤ .

Kapil, op. cit., p 671

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢٤ وانظر

Ian Brownlie , African Boundaries., op. cit., pp 11 : 12 .

وانظر : ص ١٢٤

ويخلص أنصار الاتجاه القانوني إلى أن مبدأ قدسية الحدود قد مثل استجابة واقعية لاحتياجات الدول الإفريقية وساهم في الحفاظ على السلامة الإقليمية ، انطلاقاً من ادعاء أن لحظة الاستقلال لم تكن بحال هي الفرصة المناسبة لإثارة قضية الحدود بما تحتوية من إمكانات للتمارض والنزاع وتهديد وجود وسلامة الكثير من دول القارة^(١). وعليه فقد لعب مبدأ قدسية الحدود - وفق منظور هذا الفريق - دوراً نشطاً في الحيلولة دون قيام العديد من الادعاءات والمطالب الإقليمية . إضافة إلى إسهامه في تسوية بعض المشكلات التي ثارت على الساحة الإفريقية سواء بين الدول وبعضها البعض أو في مواجهة الحركات والنزعات الانفصالية داخل الدول^(٢) .

ثالثاً : تطبيقات مبدأ قدسية الحدود في المنازعات الإفريقية :

شهد مبدأ قدسية الحدود الوارد في قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ م ، منذ إقراره عدة تطبيقات وقبولاً عاماً من الدول الإفريقية . حيث تمسكت به كل من أثيوبيا وكينيا في مواجهة المطالب الإقليمية الصومالية^(٣) . كما تنزعت به تنزانيا وزامبيا في مقابل الأهداف التوسعية للنظام الحاكم في دولة مالاوي في ظل حكم الرئيس هاستنجز باندا . وقد وجد المبدأ تطبيقاً كذلك بشأن النزاع ما بين مالى وبوركينا فاسو حيث طالبت الدولتان المحكمة التي تنظر النزاع بضرورة الاستناد إلى مبدأ ثبات واستقرار الحدود^(٤) . كما استندت موريتانيا إلى ذات المبدأ في التصدي لمطالب المملكة المغربية وادعائها السيادة على كامل موريتانيا - قبل عام ١٩٧٠ - وتشير الآراء الفردية لأعضاء هيئة الفصل في النزاع التشادي - الليبي إلى أن مبدأ ثبات واستقرار الحدود كان موضع عناية واهتمام الهيئة للتوصل إلى التعيين السليم للحدود بين البلدين . وهو الأمر الذي حدث أيضاً في إطار أعمال التحكيم في النزاع الحدودي ما بين غينيا وغينيا بيساو^(٥) .

- Ibid., p11.

(١)

- Onyeoro S. Kamanu, " Secession and The Right of self Determination an - O.A.U Dilemma", The Journal of Modern African Studies (Vol, 12, No.3, 1973) p 335 .

- Saadia Touval, O.A.U and African Borders, *op. cit.*, pp 125 : 126 .

- Ian Brownlie., African Boundaries.. *op. cit.*, p 12.

- Benyamin Neurberger, *op. cit.*, p 107 .

(٢) انظر ملف السياسة الدولية حول النزاع الصومالي الأثيوبي الكيني ، م.س.ذ. من ص ٢٤٨ : ٢٤٩ .

Gino J. Neldi, *op. cit.*, p 893 .

(٣)

(٤) انظر الآراء الفردية لأعضاء : هيئة الفصل في النزاع الليبي التشادي في :

International Court, *op. cit.*, pp 44 : 103.

- Maurice Kamato, " L'Affaire De La Delimitation : حول نزاع غينيا / غينيا بيساو انظر : De Frontiere Marime Guinee/ Gunicee Bissau", Reviue Egyptienne De Droite international (Vil.41, 1985), pp 97 : 106 .

حاصل ما تقدم أن مبدأ قدسية الحدود - من وجهة النظر القانونية - إذ يرتبط بتحقيق مقاصد وغايات ومبادئ منظمة الوحدة في الشئون الداخلية ، فإنه يرقى إلى مستوى هذه المبادئ أن لم يفقها أهمية ^(١). انطلاقاً من قاعدة أن : " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " . وفي ضوء ذلك أصبح هذا المبدأ ركيزة أساسية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية بالنظر إلى ثبات واستقرار الحدود على النحو المشاهد في القارة ^(٢) .

تقييم دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ على السلامة الإقليمية :

على الرغم من مشايعة عدد كبير من الباحثين للرأي القائل بحيوية دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية . فإن هذا الرأي قد تعرض لكثير من الانتقادات التي تشكك في إمكانية الاعتماد عليه منفرداً في تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية . وقد انطلقت تلك الانتقادات من حجج وأسانيد تتعلق بالصيغة التي نشأ من خلالها المبدأ على الساحة الإفريقية ويقصد بذلك قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ م بشأن الحدود، إضافة إلى حجج وأسانيد تتصل بالواقع الإفريقي وتطبيقات المبدأ المختلفة وأثارها على النحو التالي :

أولاً : يرى البعض أن الصيغة الإفريقية لمبدأ قدسية الحدود جاءت مشوبة بعدم الدقة ، الأمر الذي أمكن معه المنازعة في مضمون المبدأ وحجيته . فنص المادة ١٦/١ من قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لعام ١٩٦٤ م بالقاهرة يشير إلى تعهد الدول الإفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال وبمقتضى هذه الصيغة أمكن لدولة مثل المملكة المغربية ادعاء مناطق وأقاليم في أراضى الدول المجاورة انطلاقاً من أن هذه المناطق والأقاليم كانت تمثل جزءاً من الإقليم الوطنى إبان الاستقلال ، وبالمثل فإنه كان من الممكن لكل من إثيوبيا وليبيريا استغلال ذات الصيغة للمطالبة بالتوسع الإقليمى فى أراضى الدول المجاورة استغلالاً لفارق الخبرة التاريخية الاستعمارية لهما عن بقية أجزاء القارة ^(٣) . أكثر من ذلك فإن الصيغة المذكورة لم تكن كافية بذاتها للحيلولة دون نشوب منازعات حول المراد بالحدود الموجودة عند الاستقلال ^(٤) حيث ذهبت بعض البلدان إلى أن المقصود بالحدود عند الاستقلال الحدود الواقعية De Facto في حين أكدت الغالبية على أن المعنى بذلك هو الحدود القانونية

(١) انظر : طارق عبد الرؤوف ، م.د. ، ص ٢٧٧ : ٢٧٨ ، ص ٢٥٦ .

د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية ... ، م.د. ، ص ١٢٢ : ١٢٥ .

(٢) Benymin Neuberger, op. cit., 107 . Maurice : Kamato , op. cit., p 106 .

(٣) Saddia Touval , " the OAU and African Broders, " op. cit., p 126.

(٤) Sharma, op. cit., pp 303 : 305 .

De Jure^(١) وجوهر النزاع الذي دار بين مالوي وتترانيا بشأن الحدود المشتركة عبر بحيرة " نياسالاند" يجسد هذا النوع من الخلاف ذلك أنه على حين تمسكت تترانيا بالحدود الواقعية القائمة في الممارسة أكدت مالوي على أن الاتفاقات المبرمة بين القوى الاستعمارية تجعل البحيرة بأكملها في نطاق إقليم مالوي. ويمكن القول أن النزاع السنغالي الموريتاني لا يخلو من خلاف مماثل بين الجانبين بشأن مياه نهر السنغال . بل إنه لا يكاد نزاع حدودي على الساحة الإفريقية يخلو من هذا العيب والذي يرجع في جانب منه إلى التفسيرات المختلفة للاتفاقات المتعلقة بالحدود المشتركة بين الدول الإفريقية وعدم احتواء القرار ١/١٦ على أي آليات للحيلولة بون تعارض هذه التفسيرات وما تسفر عنه من منازعات^(٢) .

ثانياً : يرتبط بالانتقادات المتعلقة بمضمون المبدأ . أنه يتعارض ومبدأ حق تقرير المصير الذي أكدت عليه المواثيق النولية والإقليمية المختلفة^(٣) فمبدأ قدسية الحدود إذ يؤكد على الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار فإنه لم يعتمد فقط إلى تثبيت الحدود بين الوحدات السياسية الناجمة عن عمليات الاستقلال والتحرير وإنما كذلك استمرار التقسيم المتعسف للأفراد والجماعات الإفريقية وإبقائهم داخل هذه الوحدات على غير إرادة منهم في بعض الأحيان ، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى رفع شعار حق تقرير المصير والمطالبة بتطبيقه في مواجهة تمسك الأطراف الأخرى بمبدأ قدسية الحدود . وبالتالي تحول المبدأ إلى أداة لإدارة النزاع أكثر منه وسيلة لتسويته أو حله . ولعل من أهم الأمثلة الدالة في هذا المقام النزاع الصومالي الإثيوبي ، والذي يكشف بجلاء كيف استخدمت المبادئ القانونية ممثلة بالأساس في حق تقرير المصير ، في مواجهة مبادئ السيادة وقدسية الحدود ، في إدارة النزاع بين الدولتين^(٤) ويمكن الإشارة كذلك إلى موقف دولة توجو أيضاً في مواجهة " غانا" بشأن قبائل "الايوي" علاوة على مواقف الحركات الانفصالية المختلفة في كل من (السودان ، أوغندا ، نيجيريا ، زائير ، إثيوبيا ، كينيا ، مالي ، ..) . والتي تجسد في مجملها حقيقة التعارض بين المبدأين السالف بيانهما وانعكاس ذلك في بلورة وإدارة النزاعات^(٥)

(١) انظر في ذلك :

Ajibola, *op. cit.*, pp 89 : 92.

Antony Allott, " The Changing Legal Status...", *op. cit.*, p 124

Sandia Tourval, " The OAU and African Borders", *op. cit.*, pp 125 : 126 . (٢)

S. Azodon Tiewul, *op. cit.*, pp 298 : 299. (٣)

Ibid., p 265. (٤)

Samul Chine., *op. cit.*, pp 71 : 72.

وانظر كذلك ، ملف السياسة النولية . م.م.ذ. م.م. ٢٤٧ : ٢٤٩

Samul Chine., *op. cit.*, pp 71 : 77. (٥)

Sandia Tourval, The Sources of Status quo..., *op. cit.*, pp 105 : 106 .

وذلك على الرغم من كافة المناشدات والإقتراحات التي طرحت للتخفيف من تمسك الدول الأفريقية بسيادتها . (١)

ثالثاً : إن الواقع الأفريقي يشهد بأن العديد من مناطق الحدود بين الدول الإفريقية لم تتحدد على نحو واضح الأمر الذي يجعل من القرار أو المبدأ المتعلق بقدسية الحدود لا يصادف محلاً للتطبيق في أرض الواقع . فكما تكشف خبرة النزاع الحدودي بين الصومال من جانب وكل من كينيا وأثيوبيا - كل على حدة - من جانب آخر فإنه إلى جانب تحفظ جمهورية الصومال على القرار ١/١٦ استناداً إلى مطالبتها بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير كانت تستطيع الإدعاء - بحق - أنه لا توجد حدود قانونية متفق عليها بينها وبين إثيوبيا تحديداً وبالتالي ينتفى أي دور لمبدأ قدسية الحدود في تسوية ذلك النزاع حيث يتطلب أولاً وجود حدود قانونية معروفة ومُعترف بها . وتجدر الإشارة إلى أنه من بين الحجج التي استندت إليها الجماهيرية الليبية في نزاعها مع دولة تشاد حول قطاع أوزو أنه على الرغم من المعاهدات الموقعة بين القوى الإستعمارية وكذلك بين فرنسا والمملكة الليبية بعد استقلالها عام ١٩٥٠ م فإنه لا توجد

(1) Laurie Nathan, " Towards A Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa, " Africa Insight (Vol. 22, No. 4 1992), pp 216 : 217 .

لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين حق تقرير المصير ومشكلة الحدود في افريقيا انظر :

- M. Kotes Wara Rao, " Right of Self Determination in Post Colonial Era : A Survey of Juristic opinion and State Practic " Indian Journal of International Law (vol. 28, No. 1, Jan - March, 1988).
- S. Praksh Sinna, " is self Determination passé "? Columbia Journal of Trans National Law (Vol. 12. No. 2. 1975)
- Martti Ko Skenniem, " National Self - Determination Today Problems of Legal Theory and Practice", international and Comparative Law Quarterly (Vol. 43, April 1944) .
- Kolwa Gomba Adar, " The Princeples of Self-Determination and territorial integrity Make Strang Litigants in international Relations : A Recapitulation", Indian Journal of internaional Law (Vol. 26, No., 384, July - December 1986).
- Malcolm Shaw, Title to Territory in Africa international Legal issues (Oxford : Clarendom Press, 1986).
- J. Samuel Barkin and Bruce Cornin, " the State and the Nation : Changing Norms and the Rule of Sovereignty in International Relations." international organization (Vol 48 , No. 1, 1994).
- Peter Skolaik, " why Ghana is Not a Nation State" Africa insight (Vol. 22, No. 1, 1992).

حدود متفق عليها بين الدولتين^(١) الأمر الذي يكشف عن سهولة الالتفاف حول المبادئ القانونية للخروج عليها وانتهاكها .

رابعاً : عدم احترام كثير من المبادئ عند تعارضها مع المصالح المباشرة للدول الإفريقية :

فإضافة إلى ما سلف بيانه في النقطة السابقة يلاحظ أن الدول الإفريقية كثيراً ما انتهكت مبادئ وقواعد القانون الدولي حال تعارض هذه المبادئ والقواعد مع المصالح المباشرة للدولة أو بالأحرى النخب الحاكمة بها . من ذلك الممارسات العدوانية لدولة غانا تجاه جيرانها ، وكذلك ليبيا تجاه تشاد ، والسنغال - موريتانيا ، رواندا - بوروندي ، السودان ودول جوارها ، الصومال - كينيا ، الصومال - إثيوبيا ، كما يتجلى ذلك السلوك في اعتراف بعض دول القارة بالحركات الانفصالية التي شهدتها دول أخرى على ما في ذلك من خروج على قواعد الالتزام باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء^(٢) مثلها في ذلك مثل العديد من القواعد والمواثيق التي لم تحترم أو تنفذ.^(٣)

خامساً : أن الخبرة التاريخية لدول أمريكا اللاتينية في تطبيق مبدأ قدسية الحدود تشير إلى أن المبدأ ذاته لم يقلح في الحيلولة دون نشوب منازعات حدودية بلغت حد المواجهة المسلحة وتطلبت البحث عن سبل لتسوية النزاع سلمياً . حيث عانت دول أمريكا اللاتينية من ذات المآل التي تعوق فعالية المبدأ والمثلة في عدم وضوح الحدود، والتعارض بين الحدود الواقعية والحدود القانونية^(٤) .

حاصل ما تقدم أن مبدأ قدسية الحدود لا يكفي بذاته لتفسير ثبات واستمرار الحدود الإفريقية . الأمر الذي تطلب البحث عن إطار ومدخل بديل للتفسير .

(١) انظر الرأي القضي شهاب الدين Shahabudden في نزاع اليبس التشادي

International Court, *op. cit.*, pp 44 : 50 .

(٢) Margery Perham, " Reflection on the Nigerian Civil War" International Affairs (Vol. 46, No2., April 1970) , p 240 S. Azadon Tiewul , *op. cit.*, pp: 296 : 289 .

(٣) حول هذه النقطة انظر :

John Rovenhill, " Redrawing the Map of Africa? ", in Donald and Naomi Chazan (eds.), *op. cit.*, p284 : 285 p. 300.

Laurie Nathan, *op. cit.*, 216 و انظر Sam G. Amoo, *op. cit.*, p 244.

La Pradelle , *op. cit.*, pp 86 : 87 .

(٤)

المبحث الثاني

الاعتراف الدولي والسلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا

في مقابل الاتجاه السابق بشقيه يذهب اتجاه ثالث إلى القول بأن تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، وإن ارتبط بتفسير نشأة واستمرارية الدولة الإفريقية على نحو ما يذهب أنصار الاتجاه الواقعي ، فإن مناهج البحث والتركيز لابد وأن يكون على العامل الخارجي وموقف المجتمع الدولي ممثلاً تحديداً في القوى الدولية الفاعلة - من التغييرات الحدودية والإقليمية ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه (الشرعية الدولية) ، أن نظريات بناء الدولة التي تركز على العوامل الداخلية وأولويتها على غيرها من العوامل القانونية - لا سيما الاعتراف الدولي - لا تتسق والخبرة الإفريقية التي تشير إلى عدم ملائمة مدخل علم الاجتماع السياسي في دراسة الدولة في إفريقيا على خلاف الدولة في أوروبا . وذلك لاختلاف خبرة القارتين (١).

فعلى حين شهدت أوروبا عبر قرون بزوغ الأركان الأساسية للدولة (شعب متجانس ، إقليم ، سلطة حاكمة شرعية ..) قبل المفهوم القانوني للدولة وعلى النمط الميكافيللي المتمثل في السيطرة على المعارضة الداخلية ثم الصراع مع القوى الخارجية على نحو أسفر عن تشكيل النظام الدولي الأوروبي المستند إلى مفهوم الدولة القومية ، فإن خبرة الدولة الإفريقية تشير إلى أن معظم هذه الدول تقتقر واقعياً إلى الأركان الذاتية اللازمة لقيام الدولة (شعب ، سلطة حاكمة فاعلة ، ...) الأمر الذي يجعل العوامل الخارجية - وليست الداخلية - تلعب الدور الأكبر في تفسير نشأة واستمرارية الدولة في إفريقيا . فالمفهوم القانوني للدولة وقيام المجتمع الدولي ، والذان كانا نتاج قيام الدولة فيما مضى أصبحا في الوقت المعاصر أداتين رئيسيتين في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة (٢).

ولما كان منطق أنصار هذا الاتجاه يقوم على أساس نقد الأركان المادية للدولة في إفريقيا . والقول بفعالية الأركان القانونية . فإنه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : التعريف بالاعتراف الدولي وطبيعته القانونية .

المطلب الثاني : نقد الأركان الذاتية للدولة في إفريقيا .

المطلب الثالث : تفسير دور الشرعية الدولية (الاعتراف الدولي) في الحفاظ على السلامة الإقليمية .

John Ravenhill, *op. cit.*, p 303.

Jackson and Rosberg, *The Sovereignty*, *op. cit.*, pp 2 : 9 .

Idem.

(١) انظر في ذلك

(٢)

المطلب الأول : التعريف بالاعتراف الدولي وطبيعته القانونية :

ذهب جانب من الباحثين إلى الإعلاء من دور الاعتراف الدولي وأثره في نشأة الدولة بصفة عامة واستمراريتها ، ولما كانت نشأة واستمرارية الدولة تعنى بالضرورة استمرارية الحدود والسلامة الإقليمية فإنه يلزم التعرف على دور الاعتراف الدولي في هذا الإطار وذلك من خلال التعرض لماهية الاعتراف وعلاقته بنشأة الدولة مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول الإفريقية .

أولاً : تعريف الاعتراف الدولي : Recognition

لما كان نشوء دولة جديدة يترتب عليه إخضاع مجموعة من الأفراد وإقليم معين لسلطة شخص دولي لم يكن موجوداً من قبل ، ومباشرة الشخص الدولي لاختصاصات دولية ، فقد استلزم القانون الدولي أن يصاحب استكمال الدولة لعناصرها إجراء قانوني هو الاعتراف بالدولة .^(١)

ويعنى الاعتراف التسليم من جانب الدولة القائمة ، باستكمال دولة جديدة لكل عناصر الدولة وقبول التعامل معها كعضو في الجماعة الدولية . أو هو تعبير الدول عن رغبتها في اعتبار وحدة سياسية معينة عضواً في المجتمع الدولي .^(٢)

وقد حدد مجمع القانون الدولي معنى الاعتراف في بورة انعقاده في بروكسل عام ١٩٣٦ بأنه " عمل حر تقرر بمقتضاه دولة أو مجموعة من الدول " بوجود جماعة لها تنظيم سياسي في إقليم معين ، متمتعة بالاستقلال عن الدول الأخرى : وقادره على الوفاء بالتزامات القانون الدولي العام " .^(٣)

كما عرفت المادة العاشرة من ميثاق " بوجوتا " المنشئ لمنظمة الدول الأمريكية في ٢ مايو ١٩٤٨ الاعتراف بأنه " قبول الدول التي تمنحه شخصية الدولة الجديدة والتسليم بحقوقها وواجباتها " وتثير قضية الاعتراف العديد من التساؤلات والتي تتعلق بالسلطة المخولة حق إصدار الاعتراف في ظل طابع اللامركزية الدولية . وكذلك توقيت إصدار الاعتراف وأنواعه .^(٤) على أن أهم القضايا التي يثيرها الاعتراف فيما يتعلق بنشأة واستمرارية الدولة هي قضية الطبيعة القانونية للاعتراف ، وهل هو منشئ لدولة أم مجرد أمر مقرر وكاشف عن الوجود المادي للدولة .

(١) د. عبد العزيز سرحان ، م.د. ص ٢٢٠ .

(٢) د. حميد شهاب ، دروس في القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ج ٢ ١٩٧٤) ص ١٥٩ .

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٤) د. عبد العزيز سرحان ، م.د. ص ٢٢٠ : ٢٢١ .

ثانيا : الطبيعة القانونية للاعتراف :

هناك تباين كبير في آراء فقهاء القانون الدول بشأن تكييف طبيعة الاعتراف بالدولة ويمكن التمييز في هذا الصدد بين نظريتين أساسيتين هما نظرية الاعتراف المنشئ ، ونظرية الاعتراف المقرر . (١)

أ- نظرية الاعتراف المنشئ : يرى أنصار هذه النظرية أن الاعتراف تصرف قانوني يضيف على الدولة الشخصية القانونية الدولية ويمنح الدولة الجديدة العضوية في المجتمع الدولي ، ذلك أنه مهما توافرت عناصر الوجود الواقعي للدولة فإنها لا تعتبر شخصاً من أشخاص القانون الدولي ولا يسرى في مواجهتها أحكام القانون الدولي ولا يمكن أن تسهم في تكوين هذه الأحكام بالتراضي مع باقى الدول ، إلا إذا اعترفت الدول الأخرى بهذه الدولة، وبالتالي من شأن تخلف هذا العنصر عدم اكتمال الكيان القانوني للدولة واستحالة اكتسابها الشخصية الدولية لأن الاعتراف - عند أنصار هذه النظرية - عنصر رابع من العناصر المكونة للدولة لا بد من توافره بجانب عنصر الإقليم والسكان ، السلطة الحاكمة ، حتى يكتمل للدولة كيانها كعضو في المجتمع الدولي (٢) .

ولقد تعرضت نظرية الاعتراف المنشئ لعدة انتقادات من أهمها :

١ - أنها تتعارض مع الوقائع التاريخية والاجتماعية ومنع ماجرت عليه الدول ، حيث يرى منتقدو هذه النظرية أن العامل الأساسي في نشأة دولة ما هو العامل التاريخي فالدولة في رأيهم توجد نتيجة لتطور تتداخل فيه الظروف الإنسانية والعوامل الجغرافية والاقتصادية يصاحب ذلك كله صراع كبير ينتهي بظهور سلطة سياسية مستقلة .

٢ - أن الاعتراف الدولي لاقيمة له من الناحية الواقعية إذا لم تتوافر لدى الدولة محل الاعتراف جميع عناصر الدولة كما أن الاعتراف لا يمنح الدولة الجديدة الشخصية الدولية ، ولا يعطيها صفة الدولة . فهي توجد وتباشر نشاطها من يوم نشؤها .

(١) تجدر الإشارة إلى أن جانباً آخر من الفقهاء قد ذهب إلى القول بأن الاعتراف ذو طبيعة مزدوجة فهو منشئ لحقوق وواجبات لتكتسبها الدولة الجديدة إلا بالاعتراف من جانب وهو مقرر لحقوق وواجبات تكتسبها الوحدة السياسية باكتمال عناصرها الأخرى (شعب ، إقليم ، سلطة حاكمة) من ناحية أخرى انظر في ذلك :

د. محمد سليم عبد الحميد ، م.س.د. ، ص ١٩٦ : ١٩٧ .

د. عز الدين فودة ، مقدمة في القانون الدولي العام (القاهرة : مكتبة عين شمس ١٩٨٧) ، ص ٧١ : ٧٤ .

(٢) د. هاج - سلطان ، م.س.د. ، ص ١٠٥ : ١٠٦ ، وانظر د. مفيد شهاب ، م.س.د. ، ص ١٦٠ .

٢ - أن التسليم بنظرية الاعتراف المنشئ يتناقض مع مبدأ المساواة القانونية بين الدول حيث يعطى الإقرار بهذه النظرية - للدول القائمة سلطة رقابة على الدول الناشئة على نحو يفرض نوعاً من التبعية التي يرفضها القانون الدولي (١) .

ب - نظرية الاعتراف المقرر :

ويذهب أنصارها إلى أن الاعتراف إجراء مستقل عن نشأة الدولة ولاحق لها . ذلك أن الدولة تنشأ نتيجة عوامل تاريخية وسياسية تؤدي إلى استقرار مجموعة من الناس على إقليم معين ، تحت سيطرة سلطة سياسية مستقلة ، وليس نتيجة إرادة دول أخرى، بعبارة أخرى فإن القانون الدولي يعتبر أن دولة جديدة قد نشأت بمجرد توافر عناصر الدولة في أى وحدة سياسية . وهذه النشأة لاعلاقة لها بإرادة الدول الأخرى لأنه لا دخل لهذه الإرادة في اكتمال عناصر الدولة ، ولا يمكن بالتالي أن تؤدي إلى نشأة الدولة إذا لم تتوافر للدولة عناصرها (٢) .

وعلى الرغم مما تقوم عليه النظرية الأخيرة من اعتبارات العدالة والمنطق وما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ، فإن النظرة الموضوعية الواقعية على الساحة الإفريقية تقتضى التسليم بحجج النظرية المنشئة (٣) . ذلك أنه في كثير من الأحيان لم تكن الكيانات والوحدات السياسية الإفريقية تعدو كونها وحدات إدارية تابعة لكيان استعماري أكبر ، كما افترقت العديد من الوحدات أو الدول الناشئة لبعض الأركان المادية اللازمة لقيام الدولة وبالرغم من ذلك ظهرت هذه الوحدات كدول بفضل اعتراف القوى الرئيسية في المجتمع الدولي بها . مما يؤكد فعالية الاعتراف كعنصر فاعل في نشأة واستمرار الدولة في إفريقيا (٤) . على نحو ما يبين تفصيلاً في المطلب التالي .

المطلب الثاني : في نقد الأركان الذاتية للدولة :

سلف بيان أركان الدولة في المنظور القانوني وهي شعب ، إقليم ، سلطة حاكمية، وهي العناصر المتفق عليها في الفقه القانوني وهي المقصودة أيضاً عند الحديث عن الأركان الذاتية للدولة . وذلك في مقابل ركن رابع مختلف عليه بين فقهاء القانون الدولي

(١) انظر هذه الانتقادات في : عمر صديق ، " التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات " ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص ٧٩ : ٨٤ .

(٢) م.د. م. ٨٥ ، وما بعدها ، وانظر أيضاً :

د. عبد العزيز سرحان ، م.د. م. ٣٣٥ : ٣٣٦ .

د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤) ، ص ٢٩٠ : ٢٩١ .

(٣) د. مفيد شهاب ، م.د. م. ١٦٣ .

(٤) عز الدين شكري ، م.د. م. ٦٦ .

وهو الاعتراف الدولي والذي يمثل الركن الخارجى فى قيام الدولة على اختلاف الآراء حول أثر هذا الركن وهل هو أساسى أم مكمل على نحو ما سلف البيان أيضاً .

وبصفة عامة يذهب أنصار الاتجاه القائل بتأولية دور الشرعية الدولية فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة فى إفريقيا - إلى افتقاد دول القارة ركنتين أساسيين من الأركان الذاتية للدولة هما الشعب والسلطة الحاكمة ذات الفعالية . وذلك انطلاقاً من افتراضات أساسية فى كل من الركنتين يرون عدم توافرها على الساحة الإفريقية (١) . وهى الافتراضات التى سيتم عرضها فيما يلى :

أولاً : الشعب :

يذهب فقهاء القانون وكثير من الباحثين فى العلوم السياسية إلى أن أول العناصر الذاتية للدولة هو العنصر الانسانى ، (الشعب ، السكان ، ...) فالدولة تتكون من أفراد، وعائلات وجماعات تستقر فى إقليم معين وترتبط فيما بينها برابطة قوية من التضامن المبنى على التشابه وعلى الظروف التاريخية والاقتصادية مما يؤدى إلى اتحاد الجميع فى مجموعة متميزة تخضع لسلطة دولة يدينون لها بالولاء ويتوافر لديهم حد أدنى من الرغبة فى العيش المشترك (٢) .

وبالنظر إلى ذلك المضمون السالف بيانه يرى العديد من الباحثين أن قلة من الدول الإفريقية المعاصرة هى التى يمكن القول بامتلاكها هذه السمات (٣) . فشعوب العديد من الدول الإفريقية موزعة داخلياً بين العديد من الهويات العرقية المختلفة (لغة ، ديانة، عنصراً ، وإقامة .) فضلاً عن تطابق هذه الاختلافات فى كثير من الأحيان على نحو يزيد من ترسيخ كل منها للآخر (٤) على نحو ما تكشف خبره السودان حيث التقسيم العنصرى بين عرب وزنوج ساهم فى ترسيخه الاختلاف الجغرافى والدينى واللغوى بين الجماعتين الأمر الذى أسفر عن صراع مكشوف للسيطرة على السلطة (٥) ، وإلى جانب السودان شهدت الكثير من دول القارة (نيجيريا ، أوغندا ، موريتانيا ، إثيوبيا ، ليبيريا ، ...) الظاهرة نفسها هذا فضلاً عما سلف بيانه من انقسام العديد من العرقيات عبر الحدود الدولية مما يشكك فى بعض الأحوال فى مصداقية ولاء هذه الجماعات للدولة أو الجماعة الحاكمة لاسيما فى ظل واقع عدم الاستقرار الداخلى الذى

(١) انظر : عز الدين شكرى ، م.د.، ص ٦٦ : ٦٧ ركناه

Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak States.. " *op. cit.*, P5.

(٢) د. عبد العزيز سرحان ، م.د.، ص ١٤١ ، وانظر د. على الدين هلال ، م.د.، ص ٢٠ : ٢١ .

Jeffrey Hrbest, War and State in Africa, *op. cit.*, p 127 .

Nyong'o, *op. cit.*, pp 103 : 105 .

Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak States.. " *op. cit.*, p 5.

Idem.

(٥)

عانت منه العديد من الدول الإفريقية معثلاً بالاضطرابات والحروب الأهلية التي شهدتها تلك البلدان (١) .

ثانياً : السلطة الحاكمة ،

يذهب فقهاء القانون الدولي إلى أن جوهر فكرة الدولة كشخص معنوي يتمثل في قيام سلطة سياسية عليا (حكومة) تستأثر بكافة اختصاصات السلطة ومظاهرها دون خضوع لجهة أعلى ودون مشاركة من جهة معاتلة أو أدنى، وهو ما يعبر عنه إجمالاً بالسيادة (٢) .

ويرى جانب من الباحثين أن للسيادة إذ تعارس جانبين : أحدهما داخلي والآخر خارجي وينصرف مفهوم السيادة الداخلية إلى واقع استئثار جهة الحكم في الدولة بكافة الاختصاصات على النحو سالف البيان ، ويقصد بالسيادة الخارجية عدم خضوع سلطة الحكم في الدولة عند تعاملها مع السلطات المتماثلة القائمة في الدول الأخرى لأي سلطة أعلى ، وقيام العلاقات ما بين هذه السلطات المتماثلة على أساس من المساواة في السيادة (٣) .

وبصفة عامة فإنه يشترط في الحكومة كعنصر وركن من أركان الدولة أن تتمتع بالقدرة على إصدار قرارات نهائية نافذة في نطاقها الإقليمي دون خضوع أو توقف على موافقة ورضاء قوة خارجية داخلياً وخارجياً ، كما يشترط أن تحوز السلطة الحاكمة في الدولة مشروعية إصدار هذه القوانين وتحوز كذلك القوة المادية اللازمة لتنفيذ قراراتها (٤) .

(١) شهدت العديد من الدول الإفريقية حروباً أهلية من ذلك :

(السودان ١٩٥٥ - ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ - ١٩٩٦) ، (رواندا ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، ١٩٩٤) (بوروندي ١٩٦٦ - ١٩٧٢ ، ١٩٩٤) ، (زائير ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨) (إثيوبيا ١٩٦٢ - ١٩٩١) ، (زنجبار ١٩٦٤) ، (تشاد ١٩٦١ - ١٩٨٩) ، (لوزنغا ١٩٦٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٢) (نيجيريا ١٩٦٧ - ١٩٧٠) ، (أنجولا ١٩٧٥ - ١٩٩٦) ، (موزمبيق ١٩٧٥ - ١٩٩٥) (ليبيا ١٩٨٥ - ١٩٩٦)

Ibid. pp. 5 : 6.

(٢) د. علي الدين هلال ، مح.ذ. ص ٣٢ .

(٣) غنى عن البيان أنه ليس ثمة تعارض بين اتصال الدولة بالسيادة وبين اعتبارات الخضوع لقواعد القانون الدولي العام التي سنتها الجماعة الدولية ككل أو الفئة القائمة على أمورهما من بين الدول المكونة له ، فكما أنه من غير المتصور أن يتمتع الإنسان في أي من المجتمعات الداخلية - بحريته مالم توجد قواعد قانونية تحدد مضمون ومقتضيات ممارسة هذه الحرية والحد الفاصل بين حرية كل إنسان وحرية الآخرين ، فكذلك لا يتصور تمتع الدولة بسيادتها مالم توجد قواعد دولية ملزمة تبين مضمون السيادة ومظاهرها وترسم لكل من الدول حدود سيادتها . د. محمد سامي عبد الحميد ، مح.ذ. ص ١٦٤ ، وانظر أيضاً د. علي الدين هلال ، مح.ذ. ص ٢٧ .

(٤) د. إبراهيم نصرالدين ، الانتماء الوطني في نيجيريا ... مح.ذ. ص ٢ .

ويشير مفهوم الحكومة بالأبعاد السالف بيانها الكثير من التساؤلات حول واقع الدولة في إفريقيا . وذلك لما يلاحظ من افتقار العديد من بلدان القارة لواحد أو أكثر من الأبعاد المذكورة . فعلى سبيل المثال يلاحظ أنه على حين تتمتع العديد من الحكومات الإفريقية بصلاحيات إصدار التشريعات والقرارات والأوامر قانوناً فإنها تقتصر إلى القوة المادية اللازمة لفرض تنفيذ واحترام هذه التشريعات وذلك لما تشهده كثير من الدول الإفريقية من تمايز بين من يملكون السلطة القانونية ومن يملكون القوة المادية الواقعية ، في ظل غياب مفاهيم السلطات الدستورية والمؤسسية . (١)

ويرتبط بمشكلة ضعف المؤسسات في الدول الإفريقية عملية استياء ونفور نخب وجماعات هامة بالمجتمع من الحكومة (الجماعة الحاكمة) ويعتبر ارتفاع معدلات الانقلابات العسكرية في القارة مؤشراً جيداً في هذا الصدد على اغتراب النخبة وعدم ولائها حيث لاحظ البعض أن التدخل العسكري في السياسة في إفريقيا قد أصبح مزمناً منذ عام ١٩٦٦م فحتى الجيوش الصغيرة كانت تستطيع القيام بانقلابات ناجحة ولذا فإن القوى الداخلية الوحيدة التي يخشى منها الحكام الأفارقة المدنيين والعسكريين على حد سواء هي المؤسسة العسكرية (٢) .

وعلى صعيد آخر يلاحظ ضعف قوة الحكومات الإفريقية ممثلة في المسؤولين والمؤسسات المسئولة عن تنفيذ قوانين الحكومة ومراسيمها وأوامرها وذلك بالنظر إلى ضعف قدرة الدولة الاستخراجية (٣) والتي يفاقم من ضعفها - علاوة على الانقسامات الداخلية السابقة - ضعف كفاءة الكوادر الإدارية في ظل مناخ اللانظام والفساد الذي تعمل فيه هذه الإدارات (٤) وذلك مع الاعتراف بوجود تفاوتات بين الدول الإفريقية فيما يتعلق بهذا الجانب حيث أن هذه التفاوتات لا تقل بحال من صدق الحكم العام على دول القارة - حيث عانت دول مثل " كينيا ، ساحل العاج ، تنزانيا ، مالاوي ، بنين ، غانا ، الكنفو ، زائير ، مالي ، توجو ، بوركينا فاسو ، .. " من ضعف وتراجع الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد والمحسوبية حتى أن دولة مثل زائير اعتبرت واحدة من أسوأ الأمثلة على التحلل الإداري والفساد إلى الحد الذي دفع المراقبين السياسيين إلى ابتداء

(١) Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak Stats.," *op. cit.*, p 7.

(٢) د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة ... ، ص . ٤٢ ، ذ . ص . ٤٢ .

William Foltz, *Military Influences*, *op. cit.*, p 75 .

ريزاسماعيلو ، م . ص . ٩٦ ، د . إبراهيم نصر الدين ، مشكلة بناء الدولة ... ، م . ص . ١ : ٢ .

(٣) Jeffrey Hrbest, *War and State in Africa*, *op. cit.*, pp 125 : 131 .

John Ravenhill, *op. cit.*, p 303 .

(٤) عز الدين شكري ، م . ص . ٦٢ : ٦٤ ، د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة ... ، م . ص . ٤٢ ، ذ . ص . ٤٢ .

Jackson and Rosberg, *Sovereignty ...*, *op. cit.*, pp 22 : 23 .

William Foltz, *The Political Boundaries ...*, *op. cit.*, p 364 .

اصطلاح ثقافة النهب (الابتزاز) Extortionst cultur لوصف حالة زائير التي اصبحت الفساد فيها حقيقة هيكلية حيث قدر أن نحو ٦٠٪ من الدخل القومي السنوي لهذه الدولة يتم استنزافه من جانب النخبة الحاكمة (١)

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف السلطة الحاكمة في المجتمعات الإفريقية لم يقتصر على المؤسسات المدنية بل امتد كذلك إلى المؤسسة العسكرية حيث تدخلت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية - على نحو ماسلف البيان - أدت إلى هذه النتيجة ، وفي الواقع العملي يلاحظ أن الجيوش في إفريقيا أبعد عن أن تكون مؤسسات عسكرية وأنها أقرب شبيهاً بالمؤسسات السياسية المدنية من حيث سيادة الفساد بها ، واستناد الوظيفة والسلطة بها ليس على " الرتبة " " الدور " أو غيرها من الاعتبارات الموضوعية وإنما أيضاً على الولاءات العرقية ، والشخصية الأمر الذي يرسخ الانقسامات والخلافات الداخلية إلى الحد الذي لم يدفع الكثير من هذه الدول إلى طلب المساعدات الخارجية فقط بل إلى جعل هذا التدخل الخارجي في صورة قوات ، معدات عسكرية ، مستشارين أمراً حيوياً لازماً للحفاظ على النظام الحاكم (٢) .

ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن الكثير من الدول الإفريقية تقتصر إلى ركنين من الأركان الذاتية للدولة ، وأنه في حالة تبني مفهوم أضيق للدولة - كاحتكار استخدام القوة عند فيبر - فإنه لابد من القول بأن بعض الدول الإفريقية ليست دولاً ، ففي عام ١٩٨١ لم تكن بول مثل انجولا ، تشاد ، إثيوبيا ، أوغندا ، تتمتع بهذه الخاصية وكذلك الحال بالنسبة للصومال ورواندا وبوروندي في مطلع التسعينيات فضلاً عن أن دولاً مثل نيجيريا والسودان وزائير قد خبرت فترات من اللانولة ومع ذلك فإنه لم يحدث تغيير قانوني في أي من هذه البلدان الأمر الذي يدعم فعالية وأهمية الركن المعنوي الخارجي في الدولة واستمراريتها في إفريقيا (٣) وهو ما يتضح في الحجج التي قدمها أنصار هذا الاتجاه.

(١) Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., op. cit., pp 9 : 10 .

د . حمدي عبد الرحمن ، الفساد السياسي في إفريقيا (القاهرة : دار القارئ العربي ، ١٩٩٢) ص ٥٥ : ٧٦ ولزبد من التفاصيل حول واقع وأنماط الفساد السياسي في إفريقيا ، انظر نفس المرجع ، ص ٢٠٧ : ٢٩ وكذلك انظر :

- Robert Williams, Political Corruption in Africa (England : Gower Publishing Co. Ltd. 1987) pp 17 : 60., Nicole Boll, op. cit., pp 284 : 288 .

(٢) عز الدين شكري ، م . س . د . ص ٦٤ .

Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., op. cit., p10 .

د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة ... م . س . د . ص ٤٢ .

Jackson and Rosberg, " Sovereignty ..., " op. cit., p 28 .

William Foltz, Military Influences., op. cit., p 86 .

روزاسمانيوفا ، م . س . د . ص ٩٦ : ٩٧ .

Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., op. cit., p12 . (٣)

المطلب الثالث : تقدير دور الاعتراف الدولي في الحفاظ علي السلامة الإقليمية :

بالنظر إلى حجج كل من أنصار نظرية الاعتراف المنشئ وأنصار نظرية الاعتراف الكاشف أو المقرر في ضوء الواقع الإفريقي نجد أن هذا الواقع يؤكد فعالية وحيوية عنصر الاعتراف كعامل حاسم في نشأة واستمرارية الدول الإفريقية بحدودها القانونية المرسومة لها بصرف النظر عن اعتبارات الواقع ويمكن تأكيد هذا الرأي من خلال الحجج التالية :

أولاً : إن ما يذهب إليه أنصار الاعتراف المقرر من أن القول بالاعتراف المنشئ يتعارض والواقع التاريخي والاجتماعي لنشأة وتطور الدولة ، إنما ينطبق بالأساس على الخبرة الأوربية التي شهدت مولد دولها عبر تطور اجتماعي واقتصادي صاحبه صراع سياسي وعسكري^(١) . إلا أن هذا التطور لا يتفق والخبرة الإفريقية التي تشير إلى أن مولد الدول الإفريقية في مجملها جاء نتاج اعتراف القوى الأوربية الفاعلة^(٢) .

فالدولة قانوناً - في إفريقيا حديثة النشأة ، ووحدة سياسية تحكمية ، فالحدود السياسية ، والهويات والكيانات القانونية ، بل حتى أسماء الدول في بعض الأحيان هي موارث استعمارية ، فقلما عكست نظم الحكم الاستعمارية ووحداته هويات وطنية سابقة أوحدها سياسية اقتصادية اجتماعية إفريقية حيث تكاد تنحصر هذه الصورة من المراعاة في حالات المحميات البريطانية (زنجبار ، سوازيلاند ، باسوتولاند إضافة إلى روندا) ، والتي كانت ممالك إفريقية واحتفظت بوجودها إلى ما بعد الاستعمار^(٣) .

ثانياً : يرتبط بما سبق أنه عند الاستقلال والذي بدء منذ أواخر الخمسينيات كانت هناك قلة من الدول الإفريقية هي التي يمكن أن تتسم بالسيادة الفعلية وبالتالي كانت فرص الاختيار ضئيلة فيما يتصل بأسس منح الاستقلال . ولذا فإنه في معظم الحالات تجولت المستعمرة ببساطة إلى دولة بحدود سياسية إقليمية لم تتغير^(٤) . حيث فشلت كافة محاولات إيجاد كيانات سياسية أكبر كما هو الحال في حالة اتحاد مالي ، اتحاد وسط إفريقيا ، اتحاد شرق إفريقيا ، كما لم تحظ فكرة كوامي نكروما حول ولايات

(١) Jackson and Rosbetg, Sovereignty and Underdevelopment ..., *op . cit.*, pp 3 .

Jeffrey, Hrbest, " War and State in Africa ", *op . cit.*, pp , 119 : 110 .

(٢) انظر *Ibid.*, pp 5 : 9 وانظرايضاً :

عز الدين شكرى . م . س . ذ . ص ٦٦ .

(٣) Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., *op . cit.*, p.

د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة .. م . س . ذ . ص ٤٢ .

جان فرانسوا بيار . م . س . ذ . ص ٦٦ .

Ibid ., p 15 .

(٤)

متحدة إفريقية ، بأى تأييد من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً . كما أن المفهوم الخاص الذى تبنته معظم دول القارة لحق تقرير المصير أدى إلى ترسيخ شرعية الحدود الموروثة^(١) .

ثالثاً : أن استقلال الدول الإفريقية قد جاء فى مرحلة كان المجتمع الدولى قد بلغ درجة عالية التنظيم والتداخل فى ظل ما يحتويه من منظمات عالمية وإقليمية متطورة ومعقدة من بينها منظمات عالمية كالأمم المتحدة والكومنولث ، الفرانكفون ، وإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية . فعنصرية هذه المؤسسات كانت بمثابة علامات وأدلة على وجود الدول الأعضاء وحقوقهم والتزاماتهم الدولية ، متضمنة فى ذلك حقهم فى عدم التدخل فى شئونهم . والواقع أن الدول الإفريقية قد استفادت فى كثير من الأحيان من ضمانات المجتمع الدولى فى الحفاظ على وجودها وسلامتها الإقليمية^(٢) .

فالمجتمع الدولى بطبيعته محافظ . ولذا فإن محاولة أى عضو الخروج بالقوة أو بأى وسيلة أخرى من هذا النظام سوف تحبط فى ظل صعوبة تبرير أى سلوك مفروض على نحو مرفوض من المجتمع الدولى^(٣) . ولعل ذلك ما يفسر أسباب اخفاق متمردى كاتنجا فى زائير والانفصاليين فى بيافرا بنيجيريا فى البقاء كدول مستقلة على الرغم من توافر العناصر الأخرى لتكوين الدولة على نحو لا يختلف عن بقية أجزاء القارة إلا أن غياب الاعتراف الدولى بهذه الكيانات قد حال دون قيامها^(٤) . وكذلك حال عدم توافر ركن الاعتراف الفاعل دون قبول استقلال الكيانات المصطنعة فى جنوب إفريقيا ممثلة فى الأوطان المحلية للسود التى منحتها جنوب إفريقيا حق الاستقلال والذى استخدمته أربع منها هى (ترانسكاى ، بوفوتاتسوانا ، فندا ، سيسكاى) فأعلنت استقلالها واعترفت بها جنوب إفريقيا ومع ذلك لم تحظ بوجودها كدول لامتناح المجتمع الدول من الاعتراف بها وظل بقاؤها رهينا ببقاء التفرقة العنصرية وفى المقابل فإن المحمية البريطانية " باسوتولاند " والتى تمثل مكتنفا : Enclave داخلها فى دولة جنوب إفريقيا قد حظيت بالاستقلال والوجود كدولة مستقلة (ليسوتو حالياً) حيث اعترفت لها

(١) Thomas M. Franck , *op. cit.* , pp 2 : 3 .

(٢) Roert Jackson and Carl Rosberg, "Why Africa ..." *op. cit.* , p 16 .

Simon Baynham, " Geopolitics, Glasnost and Africa's Second Liberation : Political and Security Implications for the Continent " , *Africa Insight* (Vol 21, No4, 1991) , pp 265 : 266 . "Why Africa ..." .

(٣) Robert Jackson and Carl Rosberg, *op. cit.* , p 20 .

Andraw Burghardt , *op. cit.* , p 227 .

(٤) عز الدين شكرى ، ص ٦٧ وانظر كذلك

S . K . Panter . Brick , " The Right to Self - Determenation its Application to Nigeria " *International Affairs* (Vol . 44 , 1968) pp 254 : 266 .

بريطانيا والمجتمع الدولي بهذه الصفة ^(١) ومن الأمثلة المعاصرة الدالة على هذه الحقيقة أن استقلال شمال الصومال تحت إسم " جمهورية أرض الصومال " على الرغم من توافر الأركان الموضوعية له من شعب ، إقليم وسلطة حاكمة وخبرة سابقة في الاستقلال (قبل اتحادها مع الصومال الجنوبي عام ١٩٦٠م) إلا أن عدم اعتراف القوى الفاعلة في المجتمع الدولي بقيام هذه الدولة قد أدى إلى عدم تمتعها بأى من الحقوق الدولية المرتبة للدول كاعضاء في المجتمع الدولي ^(٢)

حاصل ما تقدم أن السلامة الإقليمية للدول الإفريقية تجد أساسها وسندها في الدعم والمساندة الخارجية أكثر منها في المكونات الذاتية للدولة الأمر الذى يجعل مستقبل دول القارة رهيناً بتطورات النظام الدولي وموقفه من القارة فالنولة الإفريقية دولة من الخارج وليست تتاجاً لتطورات علاقات قوى داخلية وبالتالي فإن سلامتها الإقليمية مفروضة أيضاً بفضاء المكونات الخارجية للدولة أكثر منها من المكونات الداخلية ^(٣) .

(1) Robert Jackson and Carl Rosberg, "Why Africa's Weak States ..." *op. cit.* , p14.

(٢) عز الدين شرنوبى . م . د . ص ٦٦ : ٦٧ ، وانتظر د . ابراهيم نصر الدين ، مشكلة بناء النولة . م . د . ص ١ : ٢ .

Simon Baynham , Geopolitics and Glasnost and Africa's Second Liberation .. " , *op. cit.* , p 266 .

Crawford Young., *op. cit.* , p 343 .

William Foltz., : the Political Boundaries ., *op. cit.* , p 365 .

John Ravenhill , *op. cit.* , pp 303 : 304 .

الفصل الخامس

واقع الدولة وتفسير السلامة الإقليمية في إفريقيا

الفصل الخامس

واقع الدولة وتفسير السلامة الإقليمية في إفريقيا

إن فهم وتفسير استمرار الحدود السياسية في إفريقيا لا ينفك بحال عن فهم وتفسير استمرارية الدولة الإفريقية ذاتها . ذلك إنه إذا كانت الحدود الإفريقية بما يعتورها من مثالب قد عجزت عن القيام بوظائفها (الاقتصادية ، الاجتماعية - السياسية ..) فإن الدولة الإفريقية بدورها قد فشلت في القيام بوظائفها الأساسية والتمثلة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وتحقيق المساواة والمشاركة السياسية فضلاً عن تدعيم الاستقلال السياسي للدولة ، وبالرغم من ذلك الإخفاق استمرت الدولة في إفريقيا بحدودها دونما تغيير قسري يذكر عن نحو ماسلف البيان . الأمر الذي يدفع إلى القول بأن ثمة علاقة تفاعل بين الظاهرتين تتطلب بحثهما معاً على نحو يكشف العناصر الفاعلة في الحفاظ عليهما . وسعياً لتفهم العلاقة بين واقع الدولة والسلامة الإقليمية لها سيتم التمييز بين مفهومين للدولة : أولهما المفهوم الإجرائي الوظيفي ، والثاني المفهوم القانوني للدولة نما كان المفهوم القانوني قد حظى بالرصد والتحليل في الفصل السابق مباشرة فإنه سوف يتم التركيز بالأساس في هذا الفصل على المفهوم الوظيفي للدولة بأبعاده المختلفة توصلًا للحكم بمدى فعاليتها في تفسير استمرارية الحدود السياسية في إفريقيا .

وانطلاقاً من تعريف ماكس فيبر للدولة ، والذي يذهب إلى أنها : «مجتمع إنساني ادعى لنفسه بنجاح حق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة على إقليم معين » . والذي أكد فيه « على أن تعريفه يعنى بالدولة كآداة . وأداة للقهر تحديداً وليس كفاية ، من هذا المنطلق فإن هذا المفهوم يهتم بالدولة كما هي الواقع De Facto لا كما يجب أن تكون De Jure .^(١) فعند دراسة أي دولة ينبغي التركيز على مدى شرعية وقدرة حكومتها الوطنية على احتكار استخدام القوة في إطار الإقليم الخاضع لها قانوناً . والواقع أن قدرة حكومة الدولة على إدعاء الإحتكار الشرعي لاستخدام القوة يعتمد في جانب كبير منه على قدرتها على أداء الحد الأدنى من وظائفها الاقتصادية والاجتماعية وأداء وظائفها السياسية . ممثلة في تمثيل المصالح والتجديد السياسي والتعبئة السياسية والمشاركة ...^(٢) .

(١) Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and the juridical in Statehood, *op. cit.*, p2.

Ibid., p7.

(٢)

وانظر : عز الدين شكري ، « أزمة الدولة في أفريقيا » السياسة الدولية (عدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢) ، ص ٤٨ .

وبالنظر إلى الواقع الإفريقي يلاحظ افتقار العديد من الدول الإفريقية للشروط والعوامل الموضوعية اللازمة لقيام الدولة بالمعنى المذكور آنفاً حيث تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف اقتصادي واجتماعي هيكلي ألقى بانعكاساته على الأوضاع السياسية في الدولة الأمر الذي لا يستطيع معه حكومات هذه الدولة ادعاء سيطرتها الفعلية على الإقليم التابع لها قانوناً أو ادعاء احتكار استخدام القوة به ^(١) . وهو ما يعالجه هذا الفصل عبر المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول : الواقع الاقتصادي .

المبحث الثاني : الواقع الاجتماعي والسياسي .

المبحث الثالث : انعكاسات الواقع الإفريقي على السلامة الإقليمية .

(1) Robert Jackson and Carl Rosberg, "Why Africa's Weak ...", op. Cit., p3 John Ravenhill, op. cit., p296.

المبحث الأول الواقع الاقتصادي

مع استقلال الدول الإفريقية أعلنت النخب الحاكمة الجديدة عن أهداف رئيسية يتعين على الدولة الإضطلاع بها ، وهي أهداف تتعلق في مجملها بعملية التنمية ، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، والتي اعتبرت المبرر الرئيسي للاستقلال عن المستعمر الموصوف باستنزاف ثروات الشعوب الإفريقية وإبقائها نون حد الكفاف والتخلف - وقد تمثلت أهم تلك الأهداف في رفع وتحسين مستوى معيشة السكان ، تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الأمل لموارده وطاقاته إضافة إلى إنهاء التبعية الاقتصادية لأوروبا .

ومع الاعتراف بالتفاوت بين الدول الإفريقية فيما يتصل بالخطط المتبعة لتحقيق الأهداف المذكورة إلا أنها جميعاً قد اشتركت في اضطلاع الدولة بدور بارز في التخطيط للتنمية وإدارة الاقتصاد . كما اشتركت معظمها أيضاً في الفشل في تحقيق الأهداف المذكورة ^(١) وهو ما يوضحه المطلبان التاليين :

المطلب الأول : إخفاق خطط التنمية .

المطلب الثاني : تفاقم الديون والتبعية الاقتصادية الخارجية .

(١) انظر في ذلك Andreiw M.Kamarck, "Economic Determenants," in Vernon Mckay (ed.), *op. cit.*, pp. 55:58.

- World Bank, Sub-Sahara Africa : From crisis to sustainable Growth (The world Bank : Washington, D.C. 1980). P 16:23.

-Fantu Charu, The silent Revolution in Africa; Debt, Developament and democracy (London : Zad Books - LTD 1989) . p1

- Jorge Culagovski et. al., African Financing Needs in the 1990s (The World Bank: Washington, D.C. October 1991) p4

- Nicole Ball, The Effect of Conflict on Economies of Third World Countris, in Francis M. Deng and L. William Zartman, (eds.) *op. Cit.*, pp 272 : 273.

- د. صادق رشدي ، إفريقيا والتنمية المستعصية : أي مستقبل ؟ ترجمة مصطفى مجدى الجمالى ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٥) ، ص ٢ : ٤٩ .

- د. عز الدين القيجي ، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء وأثرها التوزيعية : بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وأثره التوزيعية (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ٢١ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢) ، ص ٦ : ١٠ .

المطلب الأول : إخفاق خطط التنمية:

على الرغم من الطموحات الكبيرة بشأن الإقتصاد الوطنى لمعظم الدول الإفريقية إلا أنه سرعان ماتبين فشل هذه التوقعات والمبالغة في هذه الطموحات . الأمر الذى يمكن التدليل عليه بالمؤشرين التاليين :

أولاً : انخفاض مستوى المعيشة :

تعانى دول إفريقيا بصفة عامة من ضعف اقتصادى أدى إلى حدوث تراجع فى مؤشرات التنمية البشرية حيث لم يتجاوز معدل معرفة القراءة والكتابة ٦٢٪ فقط ، كما لا يحصل على مياه مأمونة أو على خدمات صحية أكثر من ٥٠٪ من السكان ، أكثر من ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى قد شهد معدلات نمو سلبية فى معظم بلدان القارة على نحو ما يكشف الجدول رقم (٧) وفي ضوء ذلك لم يكن من المستغرب أن تأتى الدول الإفريقية فى ذيل دليل التنمية البشرية الذى يقوم بترتيب دول العالم وفق مجموعة من المؤشرات التى تعكس (درجة التعليم ، متوسط الدخل ، مدى البقاء على قيد الحياة ..) حيث أنه وفق بيانات دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م تقع ١٤ دولة إفريقية بين الدول المتوسطة ، وتأتى ٢٩ دولة بين الدول المنخفضة مع تفاوت بين المجموعتين وبين الدول داخل المجموعة الواحدة من حيث درجة ومعدل التنمية البشرية ^(١) . إضافة إلى فروق أخرى كبيرة فيما يتصل بالقطاعات داخل المجتمع الواحد ، ويوضح الجدول رقم (٨) تننى متوسط دخل الأفراد فى معظم دول القارة .

ثانياً : ضعف الاقتصاد الوطنى :

شهدت مرحلة استقلال الدول الإفريقية برامج طموحة لبناء وتطوير الاقتصاد الوطنى . وقد أعطيت أولوية خاصة لقطاع التصنيع فشهدت القطاعات الصناعية دفعة قوية عند الاستقلال فبلغ متوسط نمو القطاع الصناعى ككل فى إفريقيا نحو ٨٪ سنوياً طوال حقبة الستينيات إلا أن المعدل تراجع بصورة ملحوظة ليصل ٣٫٥٪ عام ١٩٨٧م بل وشهد معدلات نمو سلبية فى الفترة من ١٩٨٠م - ١٩٨٩م فى عدة بلدان ^(٢) .

وبصفة عامة فإن نمو الاستثمارات الصناعية لم يصاحبه نمو مماثل فى نسبة ونصيب القطاع الصناعى فى الناتج القومى الإجمالى إذ ظل لايسهم بكثير من ١٥٪

(١) United Nations Development Programme, Human Development Report 1995 (Oxford : Oxford University Press 1995), pp 158 : 159.

World Bank, *op. cit.*, pp : 17:18.

(٢)

جدول ٧

معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية

معدل النمو السنوي		المنطقة	معدل النمو السنوي		المنطقة
١٩٩٢ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	الدولة	١٩٩٢ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	الدولة
١,١	٥	مدغشقر	٣	٣,٤	العالم
٢,٩	٥,٨	مالاوي	٢,٩	٣,٢	العالم المتقدم
٢,٩	٤,٩	مالي	٣,١	..	العالم النامي
١,٩	١,٣	موريتانيا	١,٨	٣,٦	أفريقيا جنوب الصحراء
٦,٢	٦,٨	موريشيوس	٢,٦	٤,٦	الجزائر
٤	٥,٦	المغرب	٢,٤	٢,٢	بنين
٠,٤	..	موزمبيق	٣,٩	٤,٤	بوركينافاسو
١	..	ناميبيا	١٠,١	١٤,٥	بوتسوانا
٠,٧-	٠,٦	النيجر	٤	٤,٢	بورندي
٢,٣	٤,٦	نيجيريا	١	٧,٢	الكاميرون
١,٤	٤,٧	رواندا	١,١	٢,٤	أفريقيا الوسطى
٣	٢,٣	السنغال	٥,٣	٠,١	تشاد
١,٣	١,٦	سيراليون	٢,٤	٥,٨	الكونغو
٢,٤	٤,٨	الصومال	..	٦,٨	ساحل العاج
١,١	٣	جنوب أفريقيا	٤,٤	٩,٥	مصر
٣,١	٣	تنزانيا	١,٢	١,٩	إثيوبيا
١,٤	٤	توجو	٠,٥	٩	الجابون
٣,٨	٦,٨	تونس	٣,٤	٠,١-	غانا
٠,٨	١,٤	زامبيا	٤	٦,٤	كينيا
٢,٨	١,٦	زيمبابوي	٥,٤	٨,٦	ليسوتو

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995-1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995), P42.

جدول ٨

الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا ونصيب الفرد منه

المنطقة		الناتج القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		
الدولة		١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٩٣
		بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$
العالم		٤٧٥٥٠٠٠	١٠٤٨٩٠٠	٢٤٢٥٧٠٠	١٢٤٠	٢٢٤٠	٤٣٩٠
أفريقيا		١١٤٠٠٠	٠	٠	٢٩٠	٨٢٠	٦٤٠
أفريقيا جنوب الصحراء		٨٢٠٠٠	٣٧٥٥٠٠	٤٣٣٠٠٠	٢٦٠	٥٧٠	٥٢٠
			٢٤٥٠٠٠	٢٨٩٠٠٠			
الجزائر		٨٣٤٠	٤٩٤٥٠	٤٤٣٤٧	٥٧٠	٢٤٠٠	١٦٥٠
أنجولا		٢٧٨٠	٣٣٢٠	٥٩٩٦	٤٩٠	٤٧٠	٦٢٠ (٢)
بنين		٣٣٠	(١)	(٢)	١١٠	(١)	٤٢٠
بنسوا		١٥٠	١١١٠	٢١٨٩	٢٣٠	٢٩٠	٢٥٩٠
بوركينافاسو		٤١٠	٩٢٠	٣٩٣٠	٧٠	٢٩٠	٣٠٠
			١٢١٠	٢٩٢٨		١٨٠	
بورندي		٢٧٠	١٠٥٠	١١٠٢	٨٠	٢٥٠	١٨٠
الكاميرون		١٥٣٠	٧٦٤٠	٩٦٦٣	٢٥٠	٨٠٠	٧٧٠
الرأس الأخضر		٩٠	١١٠	٣١٧	٣٤٠	٣٦٠	٨٧٠
أفريقيا الوسطى		٢٨٠	٦٩٠	١٢٦٣	١٦٠	٢٨٠	٢٩٠
تشاد		٣٢٠	٣٦٠	١٢٤٨	٨٠	٨٠	٢٠٠
جزر القمر		٤٠	٢٧٢	١٢٠	١٧٠	٣٤٠	٥٢٠
الكونغو		٤١٠	٢١٨٠	٢٣١٨	٣٤٠	١٢٣٠	٩٢٠
سلطان العاج		٢٢٥٠	٦٧٣٠	٨٣٩٧	٢٨٠	٧٢٠	٦٣٠
غابون		١٦٠	(٢) ١٨٠	(٢) ٤٧٠	١٥٨٠	(٢) ٤٨٠	(٢) ٩٧٠
مصر		٨٨٢٠	٣١٨٨٠	٣٦٦٧٩	٢٥٠	٧٠٠	٦٦٠
غينيا الاستوائية		٨٠	(٢) ٦٢	١٦١	٢٦٠	١٨٠	٣٦٠
إثيوبيا		٢٢٩٠	٤٨٦٠	٦٢٠٦	٩٠	١٤٠	(٢) ١١٠
الجابون		٦٨٠	٢٩٥٠	(٢)	١٣١٠١	١٢٥٠	٤٠٥٠
جامبيا		٦٠	٢٠٠	٥٠٠٤	٣٠	٢٩٠	٣٦٠
غانا		٢٧٦٠	٣٩٨٠	٣٧٢	٣٠٠	٣٢٠	٤٣٠
				٧٠٣٦			

المنطقة		الناتج القومي الإجمالي			النصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي			الدولة
		١٩٩٣	١٩٨٣	١٩٧٣	١٩٩٣	١٩٨٣	١٩٧٣	
		بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	بالمليون \$	
معدل النمو السنوي		١٩٩٣-٨٥	١٩٩٣-٨٥	١٩٩٣-٨٥	١٩٩٣-٨٥	١٩٩٣-٨٥	١٩٩٣-٨٥	
%		%	%	%	%	%	%	
١,٣	..	٥١٠	٣٠٠	١١٠	٣١٧٠	١٧٤٠	٥٧٠	غينيا
١,٦	١,٦	٢٢٠	١٨٠	٣٣٠	٢٣٣	١٥٠	١٧٠	غينيا بيساو
٠,٣	٠,٢	٢٧٠	٣٤٠	١٧٠	١٧٤٣	٦٤٥٠	٢١٥٠	كينيا
٠,٨	٠,٥	٦٦٠	٤٧٠	١٠٠	١٢٥٤	٦٧٠	١٢٠	ليسوتو
..	..	(٣) ٤٧٠	٤٧٠	٣١٠	١١٨٢	٩٩٠	٤٥٠	ليبيريا
..	..	٥٣١٠	٧٥٠٠	٣٥٣٠	(٣) ٢٣٣٣٣	٢٥١٠٠	٧٦٢٠	ليبيا
١,٧-	٢,٤-	(٣)	٢٤٠	١٥٠	٣٠٣٩	٢٧٣٠	١٢٦٠	مدغشقر
٠,٤	٠,١-	٢٤٠	٢١٠	١١٠	٢٠٣٤	١٣٩٠	٥٣٠	مالاوي
٤,٣-	٢,٧-	٢٢٠	١٥٠	٧٠	٢٧٤٤	١١١٠	٣٧٠	مالي
٠,١-	٠,٨-	٣٠٠	٤٤٠	٢٠٠	١٠٨٧	٧٢٠	٢٥٠	موريتانيا
٥,٨	٥,٦	٢٩٨٠	١١٦٨	٤١٠	٣٣٠٩	١٢٥٠	٣٦٠	موريشيوس
٠,٩	١,٤	١٠٣٠	٨٣٤	٣٢٠	٢٧٦٤٥	١٥٦٢٠	٥٠٨٠	المغرب
١,٩	٣,٦-	٨٠	٢٧٠	٣٨٠	١٣٧٥	(١) ٢٨١٠	٣١١٠	موزمبيق
٢,٣	١-	١٦٦٠	(١)	٩١٦	٢٥٩٤	١٥٣١	٧٣٩	ناميبيا
٢,١-	٤,٣-	٢٧٠	١٤٠٤	١٠٠	٢٣١٣	١٤٦٠	٤٥٠	النيجر
٣,٢	٠,٤-	٣١٠	٧٧٠	٢١٠	٣٢٩٨٨	٧١٧١٠	١٥٠٥٠	نيجيريا
٣,٥-	٠,٦-	٢٠٠	٢٧٠	٧٠	١٤٩٩	١٥٤٠	٢٩٠	رواندا
١,٨-	٣-	٣٣٠	٣١٠	١٧٠	٤١	٣٠	٤٠	سلو تومس
٠,٣-	٠,١	٧٣٠	٤٤٠	٢٨٠	٥٨٦٧	٢٧٣٠	١١٦٠	السنغال
٤	٣,٢	١٣٧٠	٢٤٠٠	٣٧٠	٤٤٤	١٦٠	٢٠	سيشل
٠,٦-	١,٤-	١٤٠	٣٨٠	١٦٠	٦٤٧	١٢٣٠	٤٤٦	سيراليون
٢,٣-	..	(١) ١٢٠	٢٥٠	٨٠	(١) ٩٦٥	١١٤٠	٢٥٠	الصومال
١,٥-	٠,١	٢٩٠٠	٢٢٤٠	١٠٥٠	١١٨٠٥٧	٧٣١٦٠	٢٥٢٤٠	جنوب أفريقيا
٠,٢-	..	(٥) ٣٩٠	٤٠٠	١٣٠	(٥) ١٠١٠٠	٨٤٢٠	٢٢٦٠	السودان
٣,٨	١,٦	١٠٥٠	٨٩٠	٣٣٠	٩٣٣	٦١٠	١٥٠	سوازيلاند
١,٤	٠,٠	١٠٠	٢٧٠	١٣٠	٢٥٢١	٤٨٨٠	١٨٣٠	تنزانيا
٣,٤-	١,٨-	٣٣٠	٢٨٠	١٨٠	١٣٢٥	٧٩٠	٣٨٠	توجو
٢,٢	١,٣	١٧٨٥	١٢٩٠	٤٦٠	١٥٣٣٢	٨٨٦٠	٢٥٣٠	تونس
١,٩	..	١٩٠	٢٢٠	١٥٠	٣٤٨٦	٣٠٩٠	١٦١٠	أوغندا
٠,٨-	١,٨	(٥) ٢١٠	١٦٠	١٤٠	(٥) ٨١٢٠	٥٠٥٠	٣٢٠٠	زيمبابوي
١,٨	..	٣٧٠	٥٨٠	٤٣٠	٣١٥٢	٣٦٣٠	٩٠٢٠	زامبيا
١,١-	٠,٩-	٥٤٠	٧٤٠	٤٣٠	٥٧٥٦	٥٨٢٠	٢٥٢٠	زيمبابوي

(١) تقديرات عام ١٩٨٠.

(٢) تقديرات عام ١٩٨١.

(٣) تقديرات عام ١٩٨٩.

(٤) تقديرات عام ١٩٩٠.

(٥) تقديرات عام ١٩٩١.

(٦) تقديرات عام ١٩٩٢.

المصدر:

Madeline Laus, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , P46.

من هذا الناتج المحلى على نحو ما يكشف الجدول رقم (٩) كما لم تنعكس تلك الاستثمارات المكثفة فى قطاع الصناعة على نمط التجارة الخارجية الذي اتسم بالتركيز الشديد على عدد محدود جداً من المواد الخام على نحو ما يوضح الجدول (١٠) ويصفة عامة تركزت الصناعة فى مجال التعدين بالأساس إضافة إلى التشييد ، وإمدادات الطاقة والمياه والصناعات التحويلية» (١) .

وعلى صعيد القطاع الزراعى يلاحظ أن معدل نمو الناتج الزراعى لم يتجاوز ٢٧٪ على صعيد القارة ككل فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ثم انخفض إلى ١٤٪ فى الفترة الممتدة من ١٩٧٠-١٩٨٥ م . وذلك على الرغم مما شهده الانتاج من ارتفاع مؤقت فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ م والذي كان مجرد مقدمة لهبوط حاد فى ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م (٢) ووصلت معدلات النمو إلى درجات سلبية تراوحت ما بين -٤٪ و -٣٤٪ فى أربع دول هى (موريتانيا - النيجر - اثيوبيا - رواندا) . وتشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى أن الزراعة نحو ٧٠٪ من إجمالى الصادرات إضافة إلى أنه يسهم بنحو ٩٠٪ من إجمالى دخل المنطقة طول الفترة الممتدة من ١٩٦٠ - ١٩٨٣ م . وبالرغم من ذلك انخفض نصيب الفرد من انتاج الغذاء بنحو ٢٠٪ خلال نفس الحقبة مما فاقم الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء (٣) .

المطلب الثانى : الديون والتبعية الخارجية :

أدت رغبة الدول الإفريقية فى تحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية الطموحة عند الاستقلال إلى اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الجماعية الدولية والخاصة لتمويل هذه المشروعات (٤) إلا أنه سرعان ما تبدى فشل معظم هذه المشروعات فى تحقيق أهدافها فى ذات الوقت الذى استمرت فيه معدلات النمو السكاني مرتفعة مقارنة بمعدل نمو الانتاج الغذائى (٥) فعلى حين بلغت معدلات النمو السكاني نحو ٢٨٪ اقتصرت معدلات نمو الانتاج الغذائى على ١٥٪ الأمر الذى دفع الدول الإفريقية إلى الاعتماد المتزايد على الخارج لتمويل احتياجاتها من السلع الغذائية . (٦)

Fantu Chiru, *op. cit.*, p2.

(١)

World Bank, *op. cit.*, p19.

Fantu Chiru, *op. cit.*, p2.

(٢)

Ibid., pp 2:4.

(٣)

World Bank, *op. cit.*, pp. 4:10.

(٤)

Nicole Ball, *op. cit.*, p274.

(٥)

Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 5:7.

(٦)

جدول ٩

هيكل الناتج المحلي الإجمالي

المنطقة الدولة	الناتج المحلي الإجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة *		قطاع الخدمات	
	١٩٧٠ بالمليون S	١٩٩٢ بالمليون S	١٩٧٠ %	١٩٩٢ %	١٩٧٠ %	١٩٩٢ %	١٩٧٠ %	١٩٩٢ %
أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء	٧٨٢٠٠	٤٠٦٦٠٠	٢٧	٢٠	٢٨ (١٣)	٣٤ (١٧)	٤٥	٤٦
الجزائر	٤٥٤١	٣٥٦٧٤	١١	١٥	٤١ (١٥)	٤٧ (١٠)	٤٨	٣٨
أنجولا	..	٨٩٧٥	..	٦	..	٤٦ (٢)	..	٤٨
بنين	٣٣٢	٢١٨١	٣٦	٣٧	١٢ (..)	١٣ (٧)	٥٢	٥٠
بنسوانا	٨٤	٣٧٠٠	٣٣	٥	٢٨ (٦)	٥٢ (٤)	٣٩	٤٣
بوركينافاسو	٣٣٥	٢٧٩٠	٤٢	٤٤	٢١ (١١)	٢٠ (١٢)	٣٧	٣٧
بورندي	٢٢٥	٩٨٦	..	٤٢	..	٢٧ (٩)	..	٣١
الكاميرون	١١٦٠	١٠٣٩٧	٣١	٢٢	١٩ (١٠)	٣٠ (٢٢)	٥٠	٤٨
أفريقيا الوسطى	١٦٩	١٢٥١	٣٥	٣٤	٢٦ (٧)	١٣ (..)	٣٨	٤٣
تشاد	٣٠٢	١٢٤٧	٤٧	٤٤	١٨ (١٧)	٢١ (١٦)	٣٥	٢٥
الكونغو	٢٧٤	٢٨١٦	١٨	١٣	٢٤ (..)	٣٥ (١٣)	٥٨	٥٢
ساحل العاج	١١٤٧	٨٧٢٦	٤٠	٣٧	٢٣ (١٣)	٢٣ (٢١)	٣٦	٣٩
مصر	٦٥٩٨	٣٣٥٥٣	٢٩	١٨	٢٨ (..)	٣٠ (١٢)	٤٢	٥٢
إثيوبيا	١٦٦٩	٦٢٥٧	٥٦	٤٨	١٤ (٩)	١٣ (٨)	٣٠	٣٩
الجابون	٣٢٢	٥٩١٣	١٩	٩	٤٨ (٧)	٤٦ (٥)	٣٤	٤٥
غانا	٢٢١٤	٦٨٨٤	٤٧	٤٩	١٨ (١١)	١٦ (٩)	٣٥	٣٥
غينيا بيساو	٧٩	٢٢٠	٤٧	٤٤	٢١ (..)	٨ (..)	٣١	٤٧
كينيا	١٤٥٣	٨٠١١	٣٣	٢٧	٢٠ (١٢)	١٩ (١٢)	٤٧	٥٤
ليسوتو	١٧	٥٣٦	٣٥	١١	٩ (٤)	١٥ (١٧)	٥٦	٤٥
ليبيا	٤٢٤٩	٢٥١٣٣	٣	٤	٦٩ (٢)	٥٠ (١١)	٢٨	٤٦
مدغشقر	٩٩٥	٢٧٦٧	٢٤	٣٣	١٦ (..)	١٤ (..)	٥٩	٥٣
مالاوي	٢٧١	١٦٧١	٤٤	٢٨	١٧	٢٢ (١٥)	٣٩	٥٠
مالي	٣٣٨	٢٨٢٧	٦١	٤٢	١١ (٧)	١٣ (١٢)	٢٨	٤٥
موريتانيا	١٩٧	١٠٨٠	٢٩	٢٩	٣٨ (٥)	٢٧ (١١)	٣٢	٤٤
موريشيوس	١٨٤	٢٥٦٦	١٦	١١	٢٢ (١٤)	٣٣ (٢٣)	٦٢	٥٦
المغرب	٣٩٦٥	٢٨٤٠١	٢٠	١٥	٢٧ (١٦)	٢٣ (١٩)	٥٣	٥٢

المنطقة		النتائج المحلي الإجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة *		قطاع الخدمات	
الدولة	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠
	بالمليون S	بالمليون S	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
موزمبيق	(١) ٢٤١٤	١٠٥٢	..	٦٤	..	(..) ١٥	..	٢١	..
ناميبيا	(١) ٢٠٦١	٢٤٦٤	١٠	١٢	(١) ٥٢	(٦) ٢٦	٣٨	١٢	٢٨
النيجر	٦٤٧	٢٣٤٥	(١)	٣٧	٧	(٧) ١٧	(١)	٤٦	(١)
نيجيريا	١١٥٩٤	٢٩٦٦٧	٦٥	٢٧	(٤) ١٤	(٩) ٣٨	٢٨	٢٥	٢٨
رواندا	٢٢٠	١٥٥٢	٤١	٤١	(٤) ٩	(١٦) ٢٢	٤٥	٣١	٣٠
السنغال	٨٦٥	١٢٢٧	٦٥	٣٧	٧	(٧) ١٧	٢٨	٤٦	٢٨
سيراليون	٣٨٣	١٣٤	٢٨	٣٨	(١) ٣٠	(٥) ١٦	٤٢	٤٦	٤٢
الصومال	٢٨٦	٨٧٩	٥٩	٦٥	(٩) ١٦	(٥) ٩	٢٥	٢٩	٢٥
جنوب أفريقيا	١٩٢٩٣	١٠٣٦٥١	٨	٤	(٢٤) ٤٠	(٢٥) ٤٢	٥٢	٥٤	٥٢
سوازيلاند	(٧) ٣٥٦	٩٩٨	٣١	١٣	(٢١) ٣٠	(٤٦) ٤٩	٣٩	٣٨	(٧)
تنزانيا	١١٧٤	٢٣٤٥	٤١	٦١	(١٠) ١٧	(٥) ١٢	٤٢	٢٦	٤٢
توجو	٢٥٣	١٦١١	٣٤	٣٦	(١٠) ٢١	(١٠) ٢١	٤٥	٤٣	٤٥
تونس	١٢٤٤	١٣٨٥٤	٢٠	١٨	(١٠) ٢٤	(١٧) ٣١	٥٦	٥١	٥٦
لونغدا	(١) ١٢٦٧	٣١٦٤	..	٥٧	..	(٤) ١١	..	٣٢	..
زائير	(١) ١٤٣٩٢	٨٠٢٥	..	٣٠	..	(١١) ٣٤	..	٣٦	..
زامبيا	١٧٨٩	٣٨٣١	١١	١٦	(١٠) ٥٥	(٢٠) ٤٧	٣٥	٣٧	٣٥
زيمبابوي	١٤١٥	٥٠٣٥	١٥	٢٢	(٢١) ٣٦	(٣٠) ٣٥	٤٩	٤٣	٤٩

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى نصيب الصناعات التحويلية في هذا القطاع.

(١) تقديرات عام ١٩٨٠.

(٢) تقديرات عام ١٩٧٦.

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995), PP45-46.

جدول ١٠

أهم صادرات الدول الإفريقية وأهم الشركاء التجاريين استيرادا وتصديرا

الدولة أو المنطقة	الصادرات الرئيسية قسمة الصادرات الرئيسية كنسبة	الشركاء الأساسيين في التجارة	
		الموردين الأساسيين	المستوردين الأساسيين
الجنوب انجولا بوتسوانا	البترول والماس ٩٠٪ الماس ٨٧٪ النحاس ، النيكل ، الحوم .	البرتغال ٥٣٪ والولايات المتحدة جنوب أفريقيا ٨٥٪ الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة ٦٤٪ ، البرتغال الاتحاد الأوروبي ٨٧٪ ، جنوب أفريقيا
ليسوتو مالاوي	مستوعات ٧٠٪ أصواف ، موهير النخاع ٦٧٪ الشاي ، السكر	جنوب أفريقيا ٨٨٪ ج أفريقيا ٤٧٪ بريطانيا	الاتحاد الأوروبي ٣٥٪ جنوب أفريقيا الولايات المتحدة ١٧٪ واليابان
موزمبيق	أصداف ومحار ٥٠٪ ، القطن كاشيو .	ج أفريقيا ٢٧٪ الولايات المتحدة	أستراليا ٢٩٪ الولايات المتحدة
ناميبيا	الماس ومعادن أخرى ٥٥٪ ، السمك .	ج أفريقيا ٩٠٪ الاتحاد الأوروبي	سويسرا ٣٥٪ ، ج أفريقيا
ج أفريقيا سوازيلاند	الذهب ٢٨٪ معادن أخرى ٣٢٪ السكر ٣٢٪ ، أصواف ، حبوب غذائية .	ألمانيا ١٦٪ ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ج أفريقيا ٩٤٪ سويسرا	سويسرا ١٠٪ بريطانيا ، الولايات المتحدة ج أفريقيا ٤٧٪ ، الاتحاد الأوروبي
زامبيا زيمبابوي	النحاس ٨٢٪ كويات النخاع ٢٩٪ الذهب ، معادن أخرى	ج أفريقيا ، ٢٢٪ بريطانيا ج أفريقيا ٢٤٪ بريطانيا ، الولايات المتحدة	اليابان ١٨٪ تايلاند جنوب أفريقيا ١٤٪ ، بريطانيا ، الولايات المتحدة
شمال شرق أفريقيا بوروندي جيبوتي	البن والشاي ٦٠٪ إعادة تصدير (خدمات شحن) ٣٧٪ أغنام	بلجيكا ١٦٪ فرنسا فرنسا ١٧٪ تايلاند	ألمانيا ٤٨٪ ، بلجيكا الصومال ٢٤٪ ، إثيوبيا
إثيوبيا كينيا	البن ٦٠٪ الشاي ٢٥٪ ، البن ، الزهور إعادة التصدير	الولايات المتحدة ١٣٪ إيطاليا ، بريطانيا الاتحاد الأوروبي ١٣٪ بريطانيا ، اليابان	ألمانيا ١٩٪ ، اليابان بريطانيا ١٨٪ ، ألمانيا
رواندا الصومال السودان	البن والشاي ٨٣٪ أغنام ٤٠٪ موز . القطن ٥٠٪ ، صمغ عربي ، بنور سمسم .	بلجيكا ١٥٪ وكينيا الولايات المتحدة ١٧٪ جيبوتي الصومال ١١٪ اليابان	ألمانيا ٣٢٪ بلجيكا الصومال ٤٩٪ الاتحاد الأوروبي ألمانيا ١٠٪ ، الهند

الشركاء الأساسيين فسي التجارة		الصادرات الرئيسية	الدولة أو المنطقة
المستوردين الأساسيين	الموردين الأساسيين	قائمة الصادرات الرئيسية كنسبة	
بلجيكا ٥٨٪ تايلاند البرتغال ٢٦٪ ألمانيا الولايات المتحدة ٢٧٪ بلجيكا ألمانيا ٢٤٪ اليابان الولايات المتحدة ٤١٪ فرنسا الهند ٨٠٪ ألمانيا بلجيكا ٤٥٪ الولايات المتحدة	فرنسا ١٧٪ الكاميرون فرنسا ٤٥٪ الكاميرون فرنسا ٢٧٪ إيطاليا الكاميرون ٣٦٪ إسبانيا فرنسا ٤١٪ ساحل العاج البرتغال ٢٧٪ فرنسا بلجيكا ٢٢٪ نيجيريا	الماس ٧٠٪ أخشاب القطن ٥٠٪ منتجات الأغنام البترول ٧٥٪ أخشاب البترول ٤٥٪ أخشاب الكاكاو البترول ٨٢٪ منجنيز أخشاب الكاكاو ٨٠٪ النحاس ٥٠٪ الماس الكوبالت البن.	أفريقيا الوسطى تشاد الكاميرون غينيا الاستوائية الجابون ساوتومي زائير غرب أفريقيا بنين بوركينافاسو الرأس الأخضر ساحل العاج جامبيا غانا غينيا غينيا بيساو ليبيريا مالawi موريتانيا النيجر نيجيريا السودان سيراليون توجو شمال أفريقيا الجزائر
المغرب ١٤٪ البرتغال بولندا ٧٠٪ فرنسا الجزائر ٤٠٪ البرتغال فرنسا ١٦٪ بلجيكا ٥٠٪ اليابان الولايات المتحدة ١٩٪ ألمانيا بريطانيا بلجيكا ١٥٪ الولايات المتحدة الأمريكية إسبانيا ٢٥٪ الهند بلجيكا ٦٦٪ ألمانيا البرازيل ١٩٪ بلجيكا اليابان ٢٥٪ إيطاليا فرنسا ٥٤٪ ساحل العاج الولايات المتحدة ٤٤٪ ألمانيا بلجيكا ٢٢٪ الولايات المتحدة بلجيكا ٢٢٪ الولايات المتحدة كندا ١٢٪ نيجيريا إيطاليا ١٨٪ الولايات المتحدة فرنسا	فرنسا ٢٠٪ تايلاند ساحل العاج ٢٩٪ فرنسا البرتغال ٢٥٪ هولندا فرنسا ٢٦٪ نيجيريا الصين ٤٢٪ هونغ كونغ بريطانيا ١٨٪ نيجيريا الولايات فرنسا ١٩٪ ساحل العاج البرتغال ٢٢٪ هولندا اليابان ٤٥٪ كوريا ساحل العاج ٢٢٪ فرنسا فرنسا ٢٧٪ إسبانيا فرنسا ٢٢٪ ساحل العاج بريطانيا ١٢٪ الولايات المتحدة ألمانيا فرنسا ٢٧٪ ساحل العاج بريطانيا ١٢٪ ساحل العاج الصين ٢١٪ ساحل العاج فرنسا ٢٩٪ الولايات المتحدة إيطاليا	الزيت ٨٠٪ زيت نخيل القطن ٢٤٪ أغنام زبيب الأسماك الملح الحبوب الكوكا ٢٤٪ البن البترول فول سوداني ٦٠٪ أسماك الزبيب ٤٠٪ الكوكا أخشاب خامات البوكسيت والالومنيوم ٧٠٪ كاسيو ٥٠٪ فول سوداني أسماك خامات الحديد ٦٠٪ أخشاب مطاط طبيعي قطن ٤٠٪ زبيب منتجات حيوانية خام الحديد ٦٥٪ أسماك البيرونيوم ٦٧٪ منتجات حيوانية البترول ٩٠٪ الكوكا الخشب أسماك ٢٥٪ الفوسفات الفول السوداني خامات فيثينيوم البوكسيت البوكسيت الماس الفوسفات ٢٥٪ القطن البن الكوكا البترول ٩٧٪	

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , PP69-70.

في ذات الوقت الذي تضافرت فيه عوامل أخرى اسهمت في تكريس أزمة الدين والتبعية للخارج وتتمثل أهم هذه العوامل في تدهور شروط التجارة الخارجية ، وترجع الموارد الخارجية ، الركود الدولي ، الإنفاق العسكري إضافة إلى عوامل طبيعية تتمثل في الجفاف والتصحر الذي تعرضت له العديد من البلدان الإفريقية (١) .

أولاً : تدهور شروط التجارة الخارجية :

يمكن تفسير الأداء السيئ للاقتصادات الإفريقية خلال السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين بحقيقة اعتماد القارة الشديد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية والمعادن وخطورة ذلك أن قيمة هذه السلع تعتمد كلية على قوى السوق الدولية بعيداً عن سيطرة الدول الإفريقية (٢) . وتشير البيانات إلى أن أسعار السلع الإفريقية قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في قيمتها بمعدل وصل إلى ٢٠٪ في حقبة الثمانينيات . وقد أدى تدهور شروط التجارة إلى عجز مزمّن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات أسفر بدوره عن الحاجة إلى قروض إضافية لتغطية العجز وتمويل الواردات من السلع الغذائية الأساسية (٣) .

ثانياً - تقلص الموارد الخارجية :

في مواجهة تقلب عوائد الصادرات والعجز المتكرر في النقد الأجنبي وارتفاع أسعار الواردات . اضطرت الدول الإفريقية إلى الاعتماد على الاقتراض الخارجي لاسيما من البنوك الخاصة . وهي الرغبة التي صادفت قبولاً من البنوك الأجنبية الراغبة في إعادة تدوير ما قدر بـ ١٣١ مليار دولاراً من ودائع الدول البترولية لديها وفي حين استدانّت دولة مثل نيجيريا بكثافة للتوسع في صناعاتها البترولية وبناء عاصمة جديدة ، فإن حكومات أخرى قد كرست الموارد النادرة من العملة الأجنبية لإعادة بناء قواتها المسلحة وإنشاء مراكز مؤتمرات جديدة وشراء عقارات في أوروبا واستهلاك

(١) Simon Baynham, "After the Cold War: Political and Security Trends in Africa" Africa Insight, (Vol. 24, Nol, 1994), p38:38

دعبدالله عودة ، الأزمة الراهنة في أفريقيا ... م.ح. ، ذ. م. ص ٤٠ : ٤١ .

(٢) Simon Baynham, op. cit., p 42, World Bank, op. cit., p19.

وانظر كذلك :

William J.Folts, "The Political Boundaris and Political Competition in Tropical Africa", in S.N.Eisentadt and Stein Rokkan, (eds.,) Building States and Nations : Analyses by Region Vol., 2 (Berverly Hills, Calif: Sage Publications 1973), p264.

Jackson and Rosberg, op. cit., p12

٢)

- Fantu Chiru, op. cit., pp 27 : 29.

- Marc A. Williams, "Africa and International Economic System", in Stephn Wright and Janice N. Brownfoot (eds.,) op. cit., pp 43 : 47.

السلع الغالية ففي منتصف التسعينيات أقام رئيس دولة الجابون «عدة فنادق جديدة ومركز للمؤتمرات لاستضافة مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية ، وتم استيراد المئات من سيارات المرسيديس لخدمة وفود الدول . وفي جمهورية إفريقيا الوسطى أنفق الإمبراطور السابق «بوكاسا» أكثر من ثلاثة ملايين دولار أو ما يوازي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في محاكاته لإسلوب تنويع «نابليون» . كما أنفقت أسرة الرئيس المصري «السادات» ملايين الدولارات في الاحتفال بزفاف إبناتهم^(١) .

ونظراً للاستغلال غير الرشيد للقروض الخارجية في أغراض وأهداف غير إنتاجية ، تفاقمّت أزمة الديون وعبئها بالنسبة للدول الإفريقية خاصة مع تراجع الموارد الصافية المتجهة إلى البلدان النامية بصفة عامة منذ عام ١٩٨٢م حيث أحجمت مؤسسات التمويل الخاصة عن منح المزيد من القروض للدول الإفريقية . وذلك على الرغم من تفاقم احتياجات إفريقيا للمساعدات الخارجية نتيجة للآزمات الإنسانية الطبيعية المتعاقبة التي أصابت العديد من بلدان القارة .^(٢)

ثالثاً: الركود الدولي :

أدت حالة الركود التي شهدتها الدول الغربية في أعقاب الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩م إلى اتخاذ تلك البلدان لعدة إجراءات كان من شأنها رفع أسعار الفائدة على القروض . فارتفعت من ٥٪ عام ١٩٧٠م إلى ١٣٪ تقريباً عام ١٩٨٢م ووصلت إلى ٢٠٪ في أواخر الثمانينيات^(٣) فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار وقد كان من أثر ذلك الارتفاع في سعر الفائدة وقيمة الدولار مضاعفة أعباء خدمة الدين الذي أصبح يستقطع جانباً كبيراً من دخل الدول الإفريقية . حيث بلغ حجم الديون الإجمالي ما يوازي ٧٠٪ تقريباً من إجمالي الناتج القومي لدول إفريقيا جنوب الصحراء ، وتتخطى النسبة ١٠٠٪ في بعد البلدان كما تخطت تلك النسبة ٢٠٠٪ في كل من الصومال وموريتانيا والكنغو ووصلت إلى ٤٩٤٪ في موزمبيق انظر جدول رقم (١١).^(٤)

Ibid., pp 29:30

Jorge Culagovski, *op. cit.*, pp 4:10

(١)

(٢)

د. صادق رشيد ، م. س. ذ. من ص ٢٢ : ٢٤ .

(٣) Fantu Chiru, *op. cit.*, pp23:25.

(٤) د. عز الدين التيجي ، م. س. ذ. من ص ٣٦ ، ٣٧ .

عز الدين شكري ، م. س. ذ. من ص ٢٥ .

جدول ١١

الديون الخارجية للدول الأفريقية ونسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي والصادرات

إجمالي الديون الخارجية			المنطقة	إجمالي الديون الخارجية			المنطقة
نسبتها إلى الصادرات	نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي	حجم الديون بالمليون \$	الدولة	نسبتها إلى الصادرات	نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي	حجم الديون بالمليون \$	الدولة
..	(٢) ١٤٧.٥	١٩٥٢	ليبيريا	١٨.٧	٣٧.٦	١٦٦٢١٧٢	العالم للناس
(١) ٤.٤	(٢) ٢٢.٥	٤٣٤٠	ليبيا	٢٩٥٩١٢	أفريقيا
١٨.٦	١١٦.٨	٤٣٨٥	مدغشقر	١٦.٩	٦٩.٧	١٩٤٢٩٤	أفريقيا جنوب الصحراء
٢٣.٨	٤٦.٧	١٦٩٩	مالاوي				
٧.٤	٥٢.٩	٢٥٩٥	مالي	٧١.٣	٥٩.٩	٢٩٣٤٩	الجزائر
١٧.٢	١٥٨.٤	٢٣٠١	موريتانيا	(١) ٥.٨	(١) ٨٦.٨	٩٦٤٥	أنجولا
٨.١	١١.٤	١٠٤٩	موريشيوس	٤.١	٣٤.٩	١٣٦٧	بنين
٢٣.٦	٧١.٢	٢١٣٠.٥	المغرب	(١) ٣.٤	١٢.٦	٥٤٥	بنسوانا
٨.١	٤٩٤.٨	٤٩٢٩	موزمبيق	٦.٢	٢٠.٣	١٠٥٥	بوركينافاسو
..	١٤.٥	٣٦٢	نميبيا	٣٥.٣	٤٢.٨	١٠٦٣	بورندي
١٤.٢	٥٠.٩	١٧١١	النيجر	١٦.٢	٥٩.٧	٩٥٥٤	الكاميرون
٢٨.٩	١٠٨.٤	٣٠٩٥٩	نيجيريا	(٢) ١٠.١	٤٥.٢	١٩٠	الرأس الأخضر
٢٣.٤	٢٦.٣	٨٧٣	رواندا	٩.٩	٣٨.١	٩٠١	أفريقيا الوسطى
٣٥.٣	٥١٠.٢	١٩٠	ساو تومي	٥.٤	٢٩.٤	٧٢٩	تشاد
١٣.٨	٣٩.٣	٣٥٠٧	السنغال	٦.٦	٦٦	١٧٣	جزر القمر
٧.٣	٤٧.٧	١٨١	سيشل	١١.٩	١٦٦	٤٧٥١	الكونغو
٢٠.٥	١٥٨.٣	١٢٦٥	سيراليون	٣١.٩	١٩١	١٧٩٩٧	ساحل العاج
(٣) ١١.٧	(٢) ٢٨٣.٩	٢٤٤٧	الصومال	٤.٤	٣٩.٥	١٩٠	جيبوتي
١٠.٧	(٥) ١٤.٤	(١) ١٧٣٠.١	جنوب أفريقيا	١٥.٥	٦٧.٧	٤٠٠١٨	مصر
٥.٤	(٢) ٢٢٠.٧	١٦٠٥٨	السودان	٤.٩	١٦٥.٥	٢٤٦	غينيا الاستوائية
(١) ٣.٥	٢٥	٢٤٠	سوازيلاند	١٤.٢	٤٤.٥	٤٣٥٤	إثيوبيا
٣١.٥	١٧٧.٧	١٧١٥	تنزانيا	١٦.٥	٦٨.٩	٣٧٩٨	الجابون
٧.٣	٥٤.٨	١٣٥٦	توجو	١٣.٣	١٠٢.٢	٣٧٩	جامبيا
٢٠.٦	٤٩.٦	٨٤٧٥	تونس	٢٦.٧	٣٩.١	٤٢٧٥	غانا
٤٠.٢	٥٨.٩	٢٩٩٧	لونغندا	١٢.٤	٥٥	٢٩٥١	غينيا
(٢) ١٥	(١) ١١١.٥	١٠٩١٢	زائير	٩٢.٧	٢٠٠.٥	٦٣٤	غينيا بيساو
٢٩.٣	٢٧٢.٩	٧٠٤١	زambia	٢٧.١	٦٥	١٣٦٧	كينيا
٣٢	٦٣.٨	٤٠٠٧	زيمبابوي	٥.٣	٢٢.٦	٤٧٢	لوسوتو

(١) تقديرات عام ١٩٨٩.

(٢) تقديرات عام ١٩٩١.

(٣) تقديرات عام ١٩٩٠.

(٤) غير متوفرة في المجموع.

(٥) إجمالي الديون الخارجية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995-1996', Pretoria : Africa Institute of South Africa, 1995), P51.

جدول ١٢
مفاوضات إعادة جدولة الديون

الدولة المدينة	تاريخ مفاوضات إعادة الجدولة	عدد مرات إعادة الجدولة
غانا	(م) ١٩٧٤	(١)
زائير	(م) ١٩٨٣ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٧ ، ٧٦	
	(ب) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨٠	(٩)
ساحل العاج	(م) ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٥	(٢)
سيراليون	(م) ١٩٨٤ ، ٨٠ ، ٧٧	
	(ب) ١٩٨٤	(٤)
الجابون	(م) ١٩٧٨	(١)
السودان	(م) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٧٩	
	(ب) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١	(٩)
توجو	(م) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩	
	(ب) ١٩٨٣ ، ٨٠	(٧)
ليبيريا	(م) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨٠	
	(ب) ١٩٨٣ ، ٨٢	(٦)
وسط أفريقيا	(م) ١٩٨٣ ، ٨١	(٢)
مدغشقر	(م) ١٩٨٥ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١	
	(ب) ١٩٨٤ ، ٨٣ ، ٨١	(٧)
السنغال	(م) ٨٥ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١	
	(ب) ٨٥ ، ٨٤	(٦)
أنغولا	(م) ١٩٨٢ ، ٨١	(٢)
مالاوي	(م) ١٩٨٣ ، ٨٢	
	(ب) ١٩٨٣	(٣)

الدولة المدينة	تاريخ مفاوضات إعادة الجدولة	عدد مرات إعادة الجدولة
المغرب	(م) ١٩٨٣	
	(ب) ١٩٨٤	(٢)
نيجيريا	(م) ١٩٨٣	
	(ب) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	(٣)
زامبيا	(م) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٣)
النيجير	(م) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٣)
موزامبيق	(م) ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٢)
الصومال	(م) ١٩٨٥	(١)
موريتانيا	(م) ١٩٨٥	(١)

ملحوظة (م) : ديون متعددة معاد هيكلتها .

(ب) : ديون بنكية معاد هيكلتها .

المصدر:

Fantu Cheru, The Silent Revolution in Africa : Debt, Development and Democracy (Lonon : Zed Book , 1989) , P 39.

دول أفريقيا جنوب الصحراء المتلقية لمساعدات التنمية

مساعدات التنمية للرسمية وفقا لأسعار ومعدلات التبادل عام ١٩٩٢			الدول المتلقية للمساعدات
١٩٩٢ بالمليون S	١٩٩١ بالمليون S	١٩٨٠ بالمليون S	
١٨٣٣٦	١٨٣٥٠	١٢٨٩٤	أفريقيا جنوب الصحراء
١٢٦٦	١١٢٥	١١١٢٥	تنزانيا
١٢٢٦	١١١٧	٤٢٤	إثيوبيا
١٣١٢	١٠٦٥	٢٥٠	موزمبيق
٩٥٧	٨٨٤	٤٨٨	زامبيا
٥٧٣	٨٨١	١٠٧٠	السودان
٧٣٥	٨٧٥	٦٥٥	كينيا
٥٩٠	٧٢٣	٣١٦	غانا
٧١٩	٦٣٣	٣٤٧	ساحل العاج
٦٣٤	٥٨١	٤٤٢	السنغال
٦٧٧	٥٤٨	١٨٥	أوغندا
٤٩١	٥٠٤	٢٣٧	مالاوى
٢٥٤	٤٧٧	٧٠٦	زائير
٤١٤	٤٦٣	٤٤٢	مالي
٣٣٨	٤٣٩	٣٦٦	مدغشقر
٤١٨	٤١٨	٣٥٩	بور كينا فاسو
٦٩٢	٣٩٤	٢٧١	زيمبابوى
٤٣٧	٣٨٨	١٠٤	غينيا
٣٤١	٣٨٠	٢٨٢	النيجر
٣٣١	٣٥١	٢٥٧	رواندا
٣٠٣	٢٨٠	٨٩	أنجولا
٢٣٤	٢٧١	٥٧	تشاد
٢٥٠	٢٦٣	٥٨	نيجيريا
٢٩٧	٢٦٢	٢١٥	بورندى
٢٥٤	٢٥٦	١٥٤	بنين
١٩٨	٢١٨	٢٦١	موريتانيا
٢١٢	٢٠٣	١٥٢	توجو
٥٤٤	١٨٦	٦٦٦	الصومال
١٣٢	١٨٤		ناميبيا
١٦٩	١٧٧	١٨٣	أفريقيا الوسطى

مساعدات التنمية الرسمية وفقا لأسعار ومعدلات للتبادل عام ١٩٩٢			الدول المتلقية للمساعدات
١٩٩٢ بالمليون S	١٩٩١ بالمليون S	١٩٨٠ بالمليون S	
١١١	١٥٨	١٩٢	ليبيريا
١٠٨	١٣٦	١٧٥	بنموتو
١٣٢	١٢٤	١٥٦	ليسوتو
١٠١	١١٩	١٣٠	غينيا بيساو
١٢٦	١٠٩	١٥٣	سيراليون
١١٠	١٠٩	١١٣	جيبوتي
١١٣	١٠٨	١٠٣	الرأس الأخضر
١١٠	١٠٤	٩٧	جامبيا
٤٥	٦٩	٥٥	موريشيوس
٤٥	٦٥	٧٢	جزر القمر
٥٩	٦٣	١٥	غينيا الاستوائية
٥١	٥٣	١٠	سلو تومي

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa 1995) , P54.

رابعاً : الانفاق العسكري :

لاتعفى الحكومات الإفريقية من المسئولية عن أزمة الديون فالعديد من دول القارة قد عانت من تفاقم الأزمة ليس فقط بسبب معدلات الفوائد المرتفعة أو قلة عوائد التصدير ، ولكن لسوء إدارة اقتصاداتهم . فأزمة الديون قد ساهم فيها الرغبة المتزايدة للعديد من الدول الإفريقية في استيراد المعدات العسكرية حتى ولو لم تتوافر الكوادر القادرة على استخدام الأسلحة ^(١) .

ومنذ عام ١٩٦٠م أنفقت العديد من الدول الإفريقية على التسليح أكثر مما أنفقت على التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى اضعاف التنمية الاقتصادية وإنما أيضاً إلى تقويض البيئة اللازمة لإقامة التنمية . ومع إدراك التفاوتات القائمة بين الدول الإفريقية - فإنه على صعيد القارة ككل كان نصيب الفرد من الإنفاق العام موزعاً على النحو التالي ٣٠ دولاراً للتسليح ، ٣٠ دولاراً للتعليم ٧ دولارات للصحة في منتصف الثمانينيات. ^(٢) وقد ساهمت النزعة التسليحية في تنامي التبعية الخارجية لدول القارة ^(٣) .

وتشير البيانات إلى أن ديون الدول الإفريقية قد ارتفعت بصورة حادة منذ الثمانينيات حتى وصلت إلى ٢٩٦ بليون دولار عام ١٩٩٢م. وتعد دول شمال إفريقيا الخمس مسئولة عن نحو ثلث هذه الديون ، أما بالنسبة لليون إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب إفريقيا) فقد تضاعفت خلال العقدين الماضيين وتعد (نيجيريا ، ساحل العاج ، السودان ، وتليهم زائير ، أنجولا ، زامبيا ، تنزانيا ، الكاميرون ، كينيا) هي الدول الأكثر مديونية بين الـ ٤٨ دولة جنوب الصحراء وبلغت أعباء خدمة الدين نحو ١٧٪ تقريباً من إجمالي عوائد الصادرات عام ١٩٩٢م مع ازدياد مستمر لهذه النسبة وصل إلى نحو ٤٦٪ مع النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين وتعد مشكلة الديون بالنسبة للدول الإفريقية الفقيرة أكثر قسوة ووطأة عنها في أي مكان آخر وذلك على الرغم من إعادة جدولة هذه الديون للعديد من الدول الإفريقية على نحو ما يوضح الجدول رقم (١٢) . الأمر الذي زاد من درجة اعتماد الكثير من الدول الإفريقية على المساعدات الأجنبية وكرس بالتالي واقع التبعية الذي تعاني منه تلك الدول انظر جدول (١٢) ^(٤) .

Fantu Chiru, *op. cit.*, p33.

(١)

Idem.

(٢)

(٣) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين ازدياد الإنفاق العسكري والضعف الاقتصادي في الكثير من الدول الإفريقية انظر:

Nicole Ballm, *op. cit.*, pp275:291

Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 28:40.

(٤)

حاصل ما تقدم أن الدولة فى إفريقيا قد إختفت معظم بلدان القارة فى تحقيق أهدافها الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى احتجاج شعبى اتخذ أحد صورتين أو كليهما معاً وهما التمرد الشعبى المباشر ضد سياسات الدولة الاقتصادية ، والثانية هى النمو الكبير للقطاع غير الرسمى من الاقتصاد (١) .

Marc A. Williams, *op cit.*, pp 47 :48.

(١)

عزالدين شكرى ، م.د. هـ ٥٢ .

William Foltz, *The Political Boundaries.. op. cit.*, pp 364 : 366.

المبحث الثاني الواقع الاجتماعي والسياسي

تمثل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للواقع الإفريقي أحد الأركان الرئيسية لدى أنصار الاتجاه المستند إلى الواقع في تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية وهو الأمر الذي يمكن توضيحه عبر المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الواقع الاجتماعي

المطلب الثاني : الواقع السياسي

المطلب الأول : الواقع الاجتماعي

سلف بيان أن الدول الإفريقية قد ورثت العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة ، والتي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال . ومن أبرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية (قبلية ، عرقية ، إقليمية ، دينية ..) وسيادتها على الانتماء القومي . على نحو أدى إلى غياب مفهوم المصلحة العامة ومن الانقسامات الواضحة أيضاً في العديد من الدول الإفريقية الانقسام بين من يملكون The Haves ومن لا يملكون The Have Nots . بروز عدم المساواة وعدم العدالة بين الجانبين ^(١) .

أولاً : قوة الانتماءات الأولية :

يقصد بالانتماءات الأولية التحتية الارتباطات التي تجمع الفرد من غيره من الأفراد في مستويات أدنى من المستوى الوطني (القومي) وهي الارتباطات التي ترجع أحياناً إلى صلة الدم (أسرة ، عشيرة ، قبيلة ..) ، أو إلى موطن إقليمي (شمال - جنوب - شرق - غرب) أو إنتماء ديني (مسلم ، مسيحي ، ديانات تقليدية ...) وفي الواقع الإفريقي تحظى الانتماءات الأولية الناجمة عن صلة الدم بأولية كبيرة لدى العديد من القطاعات لاسيما الانتماءات القبلية ^(٢) .

(١) د. حمدي عبدالرحمن ، م.س.ذ. ص ٤٧ : ٤٨

(٢) Peter Anyang Nyong, The Implications of Crises and Conflict in the Upper Nile vally", in Frances M.Dang and I. William Zartman (eds.,) *op. cit.*, pp 95:114.

ويرى البعض أن هذه السمة ليست قاصرة على قارة أفريقيا وحدها ، بل تسود حتى الدول المتقدمة مثل بريطانيا
انتظر :

Thomas M. Franck, *op. cit.*, p13.

ويرى البعض - بحق - أن الظاهرة المسماة بالنزعة القبلية في إفريقيا المعاصرة ليست نتاجاً لتفكك الجماعات العرقية عن بعضها بعد الاستقلال ، وإنما نتاج لازدياد تفاعلها مع بعضها البعض في سياق سياسي جديد ممثلاً في إطار وحدود الدولة الجديدة التي أوجدتها القوى الاستعمارية (١) .

ويلعب العامل العرقى دوراً ملحوظاً بوجه خاص في قارة إفريقيا فيما يتعلق بنشاط الأحزاب والمنظمات ، حيث تأسست أول المنظمات - ثم الأحزاب السياسية - على أساس عرقى (٢) . فشهدت نيجيريا أحزاباً خاصة باليوريا واتحاداً للايو ، وفي الكنفو كان هناك تحاد الباكونغو أو الباكو Apako (اتحاد حفظ وحدة ونشر لغة الكيكونغو) وفي تنجانيقا كانت هناك اتحادات لقبائل الباهايا Bahaya والسوكوما Sukuma وغيرها من الاتحادات القبلية ، وفي كينيا كان هناك العديد من منظمات الجماعات العرقية وسط الكيكيو والكامب والليو والبالوهيا وغيرها من الشعوب ، كما شهدت غانا قيام عدة تنظيمات على أسس عرقية كالتنظيمات الخاصة بالأشانتى ، وتنظيمات شعب الجا Ga إضافة إلى الفوارق والانقسامات بين سكان شمال غانا وسكان الجنوب ، ويمكن القول بوجود انقسامات عرقية ودينية مشابهة بين شمال وجنوب السودان (٣) وأيضاً بين جماعات شمال وجنوب كل من السنغال ، وسيراليون ، وتشاد ، بنين ، كما شهدت كل من رواندا وبوروندي صراعات عرقية على نطاق واسع في فترات تاريخية مختلفة ولم ينج جنوب القارة من ظاهرة الانقسام العرقى حيث شهدت زامبيا صراعات عرقية بين قبائل البمبا واللوزى إلى حد مطالبة بعض الساسة من جماعات اللوزى بانفصال إقليم «باروتسلاند» عن زامبيا كما شهدت البلاد - زامبيا - توترا مماثلاً بين قبائل البمبا والجماعات العرقية في الإقليم الشرقى لاسيما النجوانى (٤) وبصفة عامة عانت معظم الدول الإفريقية من الانقسامات العرقية الحادة الأمر الذى عبر عن نفسه

(١) Anver Versi, "Social Change and Political Instability : the Search For and African philosophy' in Stephen Wright and Janice. N. Brown Foot (eds.,) *op. cit.*, p 115.

Francis M. Deng, " Africa and The New World Dis-Order Rethinking Colonial Borders". the Braokings Review, Spring 1993, p34.

- William Foltz, The Political Boundaries., *op. cit.*, p 372.

- Getotchew haile, *op. cit.*, p. 487.

(٢) تم الاعتماد بالأساس في هذه الصدد على الأمثلة الواردة في كتاب روزا اسماعيلوفا لاسيما في الفصل الخامس بتأثير العامل العرقى على الاستقلال القومي والتطور الاجتماعى الثقافى . انظر روزا اسماعيلوفا ، م.س.ذ. ، ص ٥٧ : ١٠٥ .

Nyong'o, *op. cit.*, pp 103:107.

(٣)

وانظر أيضاً : روزا اسماعيلوفا ، م.س.ذ. ، ص ٨٤ ، ٨٦ .

Thomas M.Franck, *op. cit.*, p4

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٩ وانظر

في مطالبة الكثير من الجماعات العرقية بالإنفصال وتكوين دول مستقلة^(١) من ذلك مطالبة «الباجندا» بالإنفصال عن أوغندا^(٢)، وسعى الإييو إلى الاستقلال بإقليم بيافرا عن نيجيريا . وكذلك محاولة الأشانتى والأيوى الإنفصال عن غانا كما شهدت الكنفو (زائير) عدة محاولات انفصالية فإضافة إلى سعى إقليم كاتنجا إلى الانفصال بقيادة تشومبى عام ١٩٦٠م . جرت محاولات انفصالية أيضاً من قبل جماعات الجنوب ، وشهدت بنين أيضاً مطالب انفصالية من جانب بعض جماعات الشمال ، وقد سلف بين ماشهدته إثيوبيا وكينيا من مطالب انفصالية من جانب الصوماليين القاطنين بها ، وشهدت زامبيا كذلك مطالبة بعض ساسة اللوزى بانفصال إقليم باروتسلاند عن زامبيا، وفي غينيا طالب شعب «الفولبي» والذي يتركز في منطقة «قوتا جاللون» بالانفصال عن غينيا و هي المطالبة التي وجهت بالإدانة من جانب الرئيس الغينى «أحمد سيكوتورى» فى أغسطس ١٩٧٦^(٣) .

وعلى الرغم من محاولات القادة الأفارقة لتجاوز الإنتماءات الأولية لصالح الانتماء الوطنى من خلال أدوات التحديث المختلفة كالأحزاب والنقابات والاتحادات اضافة إلى الجيش ، فإن واقع القارة الإفريقية يشير إلى فشل معظم هذه المحاولات في بناء النموذج الوطنى الذى يتجاوز الانتماءات الأولية . ودليل ذلك أن المؤسسات المذكورة آنفاً اصطبغت ذاتها بالطابع العراقى بدلاً من أن تقضى عليه وتتجاوزه . حيث تشير بعض الدراسات إلى أن أحد السمات الرئيسية المميزة للجيش الإفريقية هي تكوينها العرقى فهي لا تتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش في البلد المحدد وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة^(٤) كما أن خبرة أكثر من ثلاثين عاماً من تجربة الحزب الوحيد في معظم دول القارة تشير إلى فشل التجربة في تحقيق الاندماج الوطنى بين الجماعات المختلفة فى الدولة ، حيث أنه مع التحول نحو التعددية شهدت الدول الإفريقية سيلا من الأحزاب السياسية تجاوز في بعض الدول المائة حزب قامت فى معظمها على أسس عرقية وإقليمية ضيقة على نحو يجسد ويرسخ انقسامات المجتمع^(٥) .

(١) Donald Rothchild, "An Interactive Model for State- Ethnic Relations", in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.), *op. cit.*, pp 190 : 205.

(٢) Nyong'o, *op. cit.*, pp 107:113.

(٣) انظر : روزا اسماعيلوفا ، م. س. ذ. ، ص ٩٢ : ٩٣ ولزيد من التفصيل والأمثلة حول العلاقة بين العامل العرقى والاستقلال القومى والتطور الاجتماعى الثقافى انظر نفس المرجع ، ص ٥٧ : ١٠٥ .

(٤) روزا اسماعيلوفا ، م. س. ذ. ، ص ٩٦ : ٩٩ .

Simon Baynham, *op. cit.*, p42.

(٥) *Idem* وانظر كذلك : جان فرانسوا بيار ، ترجمة حلى طومسون ، سياسة مله البطون : سوسيولوجية الدولة فى افريقيا (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢) ، ص ٢٠٢ : ٢١٥ .

ثانياً : الفقر وسيادة وضعية عدم المساواة :

تعتبر المجتمعات الإفريقية من أكثر مناطق العالم من حيث عدم المساواة وعدم العدالة في التوزيع ^(١) وتشير الدراسات إلى بروز ثلاثة أنماط لعدم المساواة هي :

١ - عدم المساواة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية حيث ظهرت طبقة «برجوازية» صغيرة مسيطرة على مصادر الثروة والنفوذ وذلك في مقابل باقى أفراد المجتمع الذين يعانون من مرارة الفاقة والحرمان حيث تشير الاحصاءات إلى أنه من بين كل مائة أفريقي يوجد ٧٠ إفريقياً يعانون من الفقر والحرمان . حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومى ما بين ٥٩ - ١٥ دولاراً سنوياً . كما أنه من بين كل أربعة أفراد يتمتع فرد واحد باستخدام المياه النقية ^(٢).

٢ - عدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية بين الريف والحضر الأمر الذى انعكس في صورة ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ^(٣) ويوضح جدول رقم (١٤) معدل نمو سكان الحضر وتوقعاته حتي عام ٢٠١٠م.

٣ - إضافة إلى النمطين السابقين من أنماط عدم المساواة يوجد نمط ثلاث من أنماط عدم المساواة يتمثل في عدم المساواة بين المناطق الريفية وبعضها البعض ^(٤).

وفي إطار تفسير أسباب عدم المساواة المذكورة تشير بعض الدراسات إلى أن الخبرة الاستعمارية قد أسهمت في خلق نخبة إفريقية صغيرة ومتقنة طبقاً للتعليم الغربى . وهى النخبة التى مثلت فى فترة مابعد الاستقلال محور البرجوازية الصغيرة التى ملكت زمام لقوة السياسية والاقتصادية فى مجتمعاتها ^(٥). كما قام النظام الاستعماري أيضاً بتركيز خدمات التنمية كالطرق الممهدة والمستشفيات والمدارس حول المدن التى أنشأها لتكون مراكز إدارية فى خدمته . علاوة على ماسبق فإن الدول الاستعمارية حينما حاولت تنمية المناطق الريفية فإنها اقتصرت على بعض المناطق التى

Donald Rothchild, *op. cit.*, pp 197: 202

(١)

John Rovenhill, *op. cit.*, p286.

Fantu Chiru, *op. cit.*, p.2.

(٢)

(٣) انظر في ذلك :

L.P. Mair, "Social Change in Africa", *International Affairs* (Vol. 36, No. 4, October 1960), p.450.

Leslie Ruben and Brian winstein, *op. cit.*, pp. 62:63.

Donald Rothchild, *op. cit.*, pp 199:200.

(٤)

Jeffrey Herbst, "Challenges to Africa's Boundaries..", *op. cit.*, p.22.

Andrew M.Komarck, *op. cit.*, pp 66:68.

(٥)

لزيد انة : فرانسوا بيار ، م ص ١١٥ : ١٢٤

جدول ١٤

معدل النمو الحضري في أفريقيا

سكان الحضر								المنطقة الدولة
معدل النمو السنوي			كثافة إلى إجمالي السكان				العدد	
١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٥٥-١٩٥٩	١٩٦٥-١٩٦٩	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٤٥ بالآلاف	
Z	Z	Z	Z	Z	Z	Z		
٢,٨	٣,١	٢,٨	٥٦	٥٦	٤٨	٣٤	٢٧٧٧٠٠٠	للعالم
٥,٨	١	٢,٢	٧٨	٧٥	٧٤	٦٠	٩١٠٠٠٠	للعالم المتقدم
٣,٧	٤,٦	٣,٥	٥٢	٤٥	٤١	٢٢	١٨٩٧٠٠٠	للعالم النامي
٤,٧	٤,٩	٤,٩	٤٧	٤١	٣٧	١٨	٢٧٨٠٠٠	أفريقيا
٤,١	٤,٨	٦,٢	٦٦	٦٠	٥٦	٣٠	١٦٠٠٠	الجزائر
٥,١	٥,٦	٥	٤٤	٣٦	٣٢	١٠	٣٧٠٠	أنجولا
٤,٨	٤,٧	٨,٧	٥٢	٤٥	٤١	٩	٢٢٠٠	بنين
٧	٩,٧	١٨,٦	٥٣	٤٢	٣٥	٢	٥٤٣	بنسواتا
٦,٣	٤,٨	٤,٢	١٧	١٢	١٠	٥	١٠٩٠	بوركينافاسو
٦	٥,٢	٣,٤	١٠	٧	٦	٢	٤٠٥	بورندو
٥,٤	٥,٧	٥,٤	٥٩	٥١	٤٦	١٤	٦٤٧٠	الكاميرون
٥,٤	٤,٢	٥,١	٤٤	٣٦	٣٢	١٦	١٤٠	الرأس الأخضر
٤,٤	٤,٧	٥	٦٢	٥٥	٥١	٢٣	١٧٨٢	أفريقيا الوسطى
٥	٦,٤	٦,٥	٤٧	٣٩	٣٤	٧	٢٢١١	تشاد
٥,٧	٥	١٢,٤	٤٢	٣٤	٢٣	١٠	١٥٠	جزر القمر
٤,٨	٤,١	٢,٦	٥٤	٤٧	٤٣	٣٢	١١٦٣	الكونغو
٥,٣	٥,٤	٧,١	٥٤	٤٧	٤٤	١٩	١٣٣٤	سلطان العاج
٣,٤	٤,١	٩,١	٨٧	٨٤	٨٣	٥٠	٣٩٢	جيبوتي
٣,٣	٢,٦	٤	٦١	٥٤	٥٠	٣٨	٢٩٤٢٠	مصر
٤,٢	٧,٥	٢	٤٠	٣٣	٣٢	٢٥	١٣٠	غينيا الاستوائية
٥,٨	٤,١	٥,٧	٢٣	١٧	١٥	٦	٨٣٨٤	إثيوبيا
٤,٥	٦,٧	٤,٣	٦١	٥٤	٥٠	١٧	٦٩١	الجابون
٥,١	٥,٤	٤,٥	٣٨	٣٠	٢٦	١٢	٢٦٠	جامبيا
٤,٦	٤,١	٥,٢	٤٥	٣٨	٣٥	٢٣	٦١٨٤	غانا
٥,٦	٥,٣	٥,٥	٤١	٣٣	٢٩	١٠	١٩٦٦	غينيا
٤,٧	٣,٣	٤	٣٢	٢٥	٢٢	١٤	٢٣٨	غينيا بيساو
٦,٦	٧,٨	٦,٣	٤٠	٣٢	٢٨	٧	٨٠١٥	كينيا
٥,٨	٧	١٤,٤	٣٥	٢٨	٢٤	٣	٤٩٣	ليسوتو

المنطقة الدولة	العدد بلافي	نسبة إلى إجمالي السكان						معدل النمو السنوي		
		١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥-٧٠	١٩٦٠-٦٥	١٩٥٥-٦٥
		Z	Z	Z	Z	Z	Z	Z	Z	Z
ليبيريا	١٥٦١	١٩	٥١	٥٦	٦٤	٦٤	٦٤	٦,٢	٥,٩	٥,٢
ليبيا	١٠٢٧	٢٣	٧٤	٧٦	٨٠	٨٠	٨٠	٧	٧	١,١
مدغشقر	٣٨٢٧	١١	٢٧	٣١	٣٩	٣٩	٣٩	٥,٧	٥,٨	٥,٨
مالاوي	١٤٢٠	٤	١٤	١٦	٢١	٢١	٢١	١	١	٦,٣
مالي	٢٢٥٣	١١	٢١	٢٣	٣٠	٣٠	٣٠	٣,٦	٣,٦	٥,٣
موريتانيا	١٢٥٧	٦	٥٤	٥٩	٦٥	٦٥	٦٥	١٠,٨	٨,١	٤,٧
موريشيوس	٤٩٣	٣٣	٤١	٤٢	٤٧	٤٧	٤٧	١,٨	١,٦	١,٩
المملكة المتحدة	١٤٦١٢	٣٠	٥٢	٥٥	٦٢	٦٢	٦٢	٤,٤	٤,١	٣,٥
المغرب	١١٣٨	٤	٣٤	٤١	٥٠	٥٠	٥٠	٦,٦	١٠,٤	٦,٣
موزمبيق	٩٤٣	١٥	٣١	٣٤	٤٢	٤٢	٤٢	٤,٤	٤,٦	٥,٣
ناميبيا										
النيجر	٦١٠٠	٦	٢٣	٢٧	٣٤	٣٤	٣٤	٧	٧,٤	٦,٣
نيجيريا (١)	٥٠٠٠٠	١٤	٣٩	٤٣	٥١	٥١	٥١	٦,١	٥,٩	٥,١
رواندا	٨٠٧	٢	٩	١١	١٦	١٦	١٦	٥,٨	٧,٧	٧,٢
سلوفاكيا	١٣	١٦	٤٧	٥١	٥٨	٥٨	٥٨	٥	٥,٤	٣,٨
السفاح	٣٤٦٥	٣٢	٤١	٤٥	٥٢	٥٢	٥٢	٣	٣,٦	٤,٤
سيشل	٩٠	٢٥	٦٥	٦٩	٧٤	٧٤	٧٤	٢,٥	٤,٤	٢
سيراليون	١٧١٦	١٣	٣٦	٤٠	٤٨	٤٨	٤٨	٤,٩	٥,١	٤,٨
الصومال	٣٤٠٥	١٧	٤٠	٤٤	٥٢	٥٢	٥٢	٥	٥,٨	٤,٧
جنوب أفريقيا (٢)	٢٦٧٥٠	٤٧	٦٢	٦٥	٧٣	٧٣	٧٣	٢,٩	٣,٥	٣,٧
السودان	٢٤٧٧	١٠	٢٤	٢٦	٣٣	٣٣	٣٣	٦,٧	٦,٧	٤,٩
سوازيلاند	٣٧٠	٤	٣٩	٤٤	٥٢	٥٢	٥٢	١٢,٦	٩	٩
تنزانيا	١٣٣٥١	٥	٤٠	٤٦	٥٤	٥٤	٥٤	٥	١١,٦	٦,٤
توجو	١٢٢٣	١٠	٣٠	٣٣	٤١	٤١	٤١	٤,٤	٦,٢	٥,٧
تونس	٥١٠٠	٣٦	٥٦	٥٩	٦٥	٦٥	٦٥	٣,٧	٢,٩	٢,٦
أنغولا	٢٦٨٥	٥	١٢	١٤	١٩	١٩	١٩	٩	٥	٦,٥
زائير	١٧٨٧٢	٢٢	٤٢	٤٦	٥٤	٥٤	٥٤	٥,٦	٤,٣	٤,٩
زامبيا	٥٢٠٠	١٧	٥٥	٥٩	٦٥	٦٥	٦٥	٨,٩	٦,٤	٥,١
زيمبابوي	٣٥٠٧	١٣	٣١	٣٥	٤٣	٤٣	٤٣	٥,٨	٥,٣	٥,٢

(١) تقديرات مستند إلى إحصاء ١٩٩٢.

(٢) تقديرات مستند إلى تقديرات بنك التنمية في الجنوب الأفريقي.

المصدر:

Madeline Luss, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995), PP 18-19.

كانت تمثل في حقيقة الأمر مركز لإنتاج محاصيل التصدير النقدية ^(١) وعلى الرغم من محاولة بعض النظم الإفريقية التخلص من آثار الاستعمار وعلاج الاختلالات الاجتماعية السالف بيانها . إلا أن إسراف هذه النظم في الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية (الحكومية والخاصة) لتمويل مشروعات التنمية على نحو ماسلف البيان أدى في النهاية إلى خضوع معظم الدول الإفريقية لوصاية دولية في شكل جديد تمثل في برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات التمويلية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) على الدول الإفريقية وهي البرامج التي كان لها آثار اجتماعية سيئة على المجتمعات الإفريقية ^(٢) والتي كانت موضع دراسة في العديد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ، وقد خلص المؤتمر الذي عقد حول الأبعاد الإنسانية لإصلاح وتنمية اقتصاد إفريقيا «والذي عقد في الخرطوم (السودان) في مارس ١٩٨٨م إلى أنه خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات تدهورت الظروف الإنسانية لمعظم الدول الإفريقية بصورة قاسية بسبب التدابير الاقتصادية التي تبنتها الحكومات الإفريقية بناء على مشورة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ^(٣) وقد أكد المؤتمر على مايلي ^(٤) :

١ - إن تنفيذ برامج «الإصلاح الهيكلي» قد أضعف بصورة كبيرة قاعدة المهارات المتاحة من خلال سحب الموارد من التعليم وعبر الاستنزاف المتزايد للعقول من القارة فعلى سبيل المثال شهدت دول القارة انخفاضاً ملحوظاً في نسبة استيعاب التلاميذ في المدارس الأولية . كما انخفضت معدلات استيعاب المدارس الثانوية من ١٣٪ عام ١٩٨٠م إلى ١٠٪ عام ١٩٨٤م وفي التعليم العالي لم تتخط نسبة الملتحقين به عام ١٩٨٨م تلك السائدة عام ١٩٦٥م في معظم الدول الإفريقية تقريباً . هذا فضلاً عن الاختلال الواضح بين «أنواع المتعلمين» وبين الاحتياجات الفعلية لهياكل الدولة والاقتصاد حيث أدت سياسة التعليم غير المخطط إلى نشأة طبقة من المتعلمين غير قادرة على الانخراط في المجتمع ساعية للهروب إلى الخارج وهو أمر يرجع في جانب منه إلى السياسات التي اتبعتها الدولة إزاء هذه الطبقة خاصة فيما يتعلق بسياسة التوظيف حيث اتسمت بالحذر الشديد والانتقائية لخشية النخبة الحاكمة من التطلعات السياسية للطبقة المثقفة الأمر الذي وضع الجماعات المتعلمة أمام خيارين : إما

(١) Mair, *op. cit.* p 449 : 451.

وانظر د. عز الدين التيجي ، م.س.ذ. ص ٩ - ١٠ .

(٢) د. صادق رشيد م. س. ذ. ص ٢٠ : ٢٢ .

(٣) Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 40-41.

(٤) عز الدين شكري ، م.س.ذ. ص ٤٤ وانظر :

Jeffrey Herbst, *War and Stat in Africa, op. cit.* p227.

الاندماج في مؤسسات الدولة وفق آلياتها وتصوراتها المفروضة من قبل النخب الحاكمة. وإما الخروج عن طاعة الدولة بالهروب أو الانسحاب أو التحدي^(١).

٢ - أدت سياسات وبرامج التكيف الهيكلي التي اتبعتها الدول الإفريقية إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى أنه ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٩م انخفضت قوة العمل بنحو ٤ ملايين وظيفة دائمة ، وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة في إفريقيا من ٥٣٪ من القوى العاملة عام ١٩٨٠م إلى ١٣٪ تقريباً عام ١٩٨٧ وفي غانا على سبيل المثال ثم الاستغناء عن نحو ٨١.٠٠٠ (واحد وثمانين ألف) من العاملين بالخدمة المدنية كجانب من جهود الحكومة لموازنة ميزانيتها^(٢).

٣ - إضافة إلى زيادة معدلات البطالة والتراجع الشديد في الإستثمار والخدمات الاجتماعية انخفضت الأجور الحقيقية في معظم البلدان الإفريقية منذ ١٩٨٠م ، وسجلت أوغندا ، سيراليون ، غانا ، تنزانيا ، والصومال أقصى الانخفاضات^(٣).

وتشير أبحاث كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية إلى أن غالبية الأفراد في جنوب إفريقيا جنوب الصحراء يعانون من سوء التغذية حيث أدى نقص الوظائف المتاحة ، والغاء الدعم عن الحاجات الأساسية إلى زيادة الجماعات الهامشية وتعرض تلك الجماعات (لاسيميا الأطفال) للجوع ، حيث ارتفعت معدلات وفيات الأطفال إلى نحو ١٦٨ في ألف الأمر الذي تقاوم منذ الثمانينيات بسبب ضعف خدمات مكافحة الأمراض والافتقار للكوادر الطبية اللازمة ، وتشير الدراسات إلى أنه مع بدء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي كان قطاع الصحة أول المتأثرين من خفض الإنفاق الحكومي^(٤).

٤ - في ظل الأوضاع سالفة البيان شهدت قارة إفريقيا نمواً متزايداً في معدلات استنزاف العقول من الكوادر المتوسطة والمرتفعة المستوى . ففي تقرير مشترك للجنة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية قدر أنه في خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٧م غادر نحو ٧٠.٠٠٠ إفريقي القارة مقارنه بـ ٤٠.٠٠٠ في عام ١٩٨٥م ، ويمثل ذلك الرقم نحو ٣٠٪ تقريباً من موارد القارة من الكوادر البشرية المؤهلة ، وخلصت

(١) عزالين شكري ، م.س.ذ. ص ٥٤ وانظر

Jeffery Herbst, War and State in Africa, *op. cit.*, p227.

(٢) لمزيد حول آثار برامج التكيف الهيكلي على إفريقيا انظر : د. صادق رشيد ، م.س.ذ. ص ٢٠ : ٣٣ د. مصطفى كامل السيد ، «الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلي في إفريقيا» ، بحث مقدم لثروة الأبعاد المتعددة للتكيف الهيكلي في إفريقيا ومصر (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، في ١٢ مايو ١٩٩٦م) ، ص ١٢ - ٢١ .

Fantu Chiru, *op. cit.*, p41.

(٣)

(٤) د. مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ص ٤٠.

الدراسة إلى أن هذه الهجرة غير المسبوقة للقوى العاملة المرتفعة المستوى من القارة هي نتاج بيئه الاقتصاد الوطنى غير المواتية ، والتي تضاعفت من جراء تطبيق سياسات «التكيف الهيكلى» القاسية حيث أدت إجراءات صندوق النقد الدولى الانكماشية إلى انخفاض العوائد الحقيقية ، وإزالة الدعم ، وزيادة تكاليف الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات ، فضلاً عن تجميد الرواتب ، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة^(١) .

وبصفة عامة ألفت الأبعاد الاجتماعية بمؤثراتها سائلة البيان العديد من التحديات على كاهل النظم السياسية الحاكمة فى القارة الإفريقية على نحو حد كثيراً من قدرة تلك النظم على الوفاء بالتزاماتها على نحو ماسيرد بيانه تاليا .

المطلب الثاني : الواقع السياسي :

مع استقلال الدول الإفريقية منذ مطلع الستينيات فى إطار الحدود الموروثة عن الاستعمار - والتي سلف بيان عدم اتساقها مع الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإفريقية - وجهت معظم القيادات الإفريقية جهودها إلى محاولة بناء وترسيخ مفهوم المواطنة والدولة «الأمة» وفق معطيات الواقع الإفريقى^(٢)

وقد اعتمدت الدول الإفريقية فى اضطلاعها بهذه الوظائف على عدد من الأبنية السياسية والإدارية كالأحزاب السياسية (التي تحولت فى معظمها إلى نظام الحزب الوحيد) والجمعيات المهنية ، ووسائل الإعلام المختلفة ، إضافة إلى التقسيمات الإدارية المختلفة التى تراوحت من الحكم المركزى إلى اللامركزية . كما تشهد خبرة كل من نيجيريا وغانا واثيوبيا وغيرها . وقد استخدم الجيش كذلك كأداة من أدوات النظام لخلق ولاء أسمى للدولة يتجاوز الولاءات الأولية^(٣) .

وتكشف خبرة مايزيد عن خمسة وثلاثين عاماً من الاستقلال عن فشل محاولات بناء الدولة «الأمة» فى إفريقيا وعن عدم فعالية معظم الأبنية التى أنشأتها الدولة لهذا الغرض .^(٤) الأمر الذى أنعكس على قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة بالأساس فى تمثيل المصالح والتنشئة والتجنيد السياسيين .

(١) Fantu Chiru, *op. cit.*, p41.

(٢) د. ابراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، نشرة البحوث والدراسات الإفريقية ، يناير ، ١٩٨٧ ، ص ٤ : ٢ .

(٣) د. ابراهيم نصر الدين ، مشكلة بناء الدولة فى إفريقيا ، ملخص بحث غير منشور قدم إلى ندوة الجنود التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مارس ١٩٩٥) ، ص ٢ : ٢ .

(٤) عز الدين شكرى ، م.س.ذ ، ص ٥٩ .

Jeffrey Herbst, *War and State in Africa*, *op. cit.* p227.

أولاً : فيما يتعلق بتمثيل المصالح :

مع الاعتراف بتنوع أداء الدول الإفريقية لهذه الوظيفة تنوعاً ملحوظاً ، بين الفشل الكامل (زائير - تشاد - أنجولا ...) وبين الفشل النسبي (إثيوبيا - رندا - بوروندي - النيجر - السودان - أوغنده ...) وبين النجاح النسبي - كينيا - تنزانيا - السنغال - نيجيريا بعد عام ١٩٧٠) تذهب كثير من الدراسات إلى إخفاق الأبنية التي أنشأتها الدولة في القيام بهذه الوظيفة . وهو أمر يرجع في جانب منه إلى قصور الامكانيات المتاحة في مقابل ثورة الآمال والتوقعات التي صاحبت عملية الاستقلال .^(١)

فالنظم الحزبية التي كان من المفترض - وفق الدستور أن تقوم بالتعبير عن المصالح المتباينة داخل المجتمع تحولت إما قانوناً أو عملياً إلى نظام الحزب الوحيد أو الحزب الواحد . والذي اعتبرته الدولة أداة صهر المصالح المختلفة والتعبير عنها . وهو ما لم يحدث في ظل حقيقة تحول الحزب في معظم الدول إلى أداة للدعاية والترويج لسياسة الدولة فضلاً عن النظر إلى إختلاف المصالح على أنه «خيانة» لمهام البناء الوطني ، وليس باعتباره أمراً مشروعاً يجب التعبير عنه وأخذه في الاعتبار عن رسم السياسات^(٢) .

وفي ظل تقلص موارد الدولة وندرتها تحولت نظم الدولة الإدارية من الاضطلاع بمهام صهر المصالح وتجميعها والتعبير عنها إلى أدوات التمييز والتحيز لمصالح فئة بعينها كالعسكريين على سبيل المثال ، أو عرقية (كالأمهرة في إثيوبيا ، الكيكويو في كينيا في ظل حكم كينياتا ، والوولوف في السنغال) أو جغرافية إقليمية (كالجنوب في كل من بنين ، النيجر ، تشاد ، والشمال في السودان ، موريتانيا ، أوغنده) . وفي حين كانت دعاية الدولة وجزء هام من شرعيتها تتركز على قيامها ببناء (الأمة) فإن نتيجة أداء النظام السياسي في هذا السياق كانت تفتيت درجة الأجماع الوطني التي كانت سائدة وهو ما يبدو بوضوح في حالات انهيار الدولة التي شهدت أقاليم مختلفة بالقارة (الصومال - ليبيريا - زائير - أنجولا)^(٣)

Donald Rothchild, *op. cit.*, p200.

(١)

(٢) د. عبدالمالك عوده ، سنوات الحسم ... م.س.ذ. ص ١١١ - ١١٥ ، عز الدين شكري ، م.س.ذ. ص ٥٩ .

(٣) انظر في ذلك :

- Jackson and Rosberg, "Sovereignty and Underdevelopment: juridical Statehood and The African Crisis "The Journal of Modern African Studies (Vol. 24, No. 1, 1984), pp 27:29.

- Raymond Copson, "Peace in Africa", in Francis M.Deng and I. William Zartman, *op. cit.*, pp 25:27.

ثانياً : فيما يتعلق بالتنشئة والتجديد السياسيين :

يقصد بهاتين الوظيفتين نقل القيم والمعايير المتعلقة بالنظام السياسى والعملية السياسية الى الأجيال الجديدة وتكوين كواكب جديدة تنضم كأعضاء إلى النظام على نحو يحفظ له استمراره واستقراره ، وتلعب الأبنية والمؤسسات السياسية والاجتماعية (كالأحزاب ، النقابات ، الجمعيات إضافة إلى المؤسسات التعليمية (المدارس ، الجامعات...) دوراً هاماً فى تأدية تلك الوظيفة فضلاً عن دورها كقنوات للتعبئة السياسية عند الحاجة .

إلا أنه بالنظر الى الواقع الإفريقى يلاحظ أنه فى ضوء ماسلف بيانه عن قصور الامكانيات المتاحة للدول وهشاشة أبنيتها إضافة إلى الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التى تعاني منها معظم هذه البلدان ، لم تفلح العديد منها فى أداء وظيفتى التنشئة والتجديد السياسيتين حيث تركت هاتان الوظيفتان فى كثير من الأحيان للمؤسسات والعلاقات التقليدية خارج الإطار الرسمى للدولة الأمر الذى زاد من ترسيخ الخلافات والانقسامات بدلاً من تجاوزها فى العديد من بلدان القارة (١).

ونتيجة لفشل الأبنية الرسمية فى الاضطلاع بوظائفها سالفة البيان وفى ظل الضعف الهيكلى اقتصادياً واجتماعياً - شهدت الدول الإفريقية عدة أشكال من رد الفعل المجتمعى منها :

١ - الخروج على الدولة وتحدى شرعيتها وسلطانها وغالباً ما اقترن ذلك الشكل باستخدام القوة المسلحة من أمثلة ذلك النمط ماحدث فى إقليم «كاتنجا» فى عقدي الستينيات والسبعينيات ، وإقليم «بيافرا» فى أواخر الستينيات وكذلك ماشهدته أوغندا من محاولات انفصالية من جانب جماعة «الباجندا» وماشهدته السودان منذ الخمسينيات من محاولات انفصالية وحركات تمرد من قبل جماعات الجنوب ، وكذلك خبرة اثيوبيا وحريها طويلة المدى ضد حركة التحرير الإريتريه ، وحركات التمرد الأخرى لاسيما من قبل جماعة «الأرومو» وهو أمر لم تسلم منه معظم الدول الإفريقية (٢).

Mair., *op. cit.*, p454.

Rothchild, *op. cit.*, pp 201 :203

(٢) لمزيد من الأمثلة انظر : روزا اسماعيلولا بم حذ ، ص من ٩٧ : ١٠٤

Nyong'o, *op. cit.*, pp 96 : 103.

B. Devid Meyers, *op. cit.*, pp 361:363.

Getotchew Haile, *op. cit.*, pp 475 : 841.

٢ - السعى إلى الاستيلاء على جهاز الدولة ، وذلك على اعتبار أن السلطة والحكم هما الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الجماعة ^(١). الأمر الذى يفسر كثرة وتعدد الانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب التى تشهدها القارة اضافة إلى الحروب الأهلية التى تعاني منها العديد من الدول على نحو مزمّن . حيث تشير الدراسات إلى أن إفريقيا قد شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ سبعين انقلاباً ناجحاً . كما بلغ عدد التغييرات العنيفة فى القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٥ أكثر من ثمانين حالة على نحو رسخ واقع عدم الاستقرار داخل هذه المجتمعات ^(٢).

٣ - الانسحاب من الدولة لصالح أطر وانتماءات أخرى أقدر على تحقيق الحد الأدنى من المصالح سواء اتخذت تلك الأطر شكلاً اجتماعياً كالقبيلة على نحو ماتشير خبرة (الصومال ، بوروندى ، روندا ، خلال الحرب الأهلية) أو اقتصادية كنمو القطاع غير الرسمى على نحو ماتشير خبرة الفساد المستشري فى العديد من الدول الإفريقية لاسيما (زائير ، نيجيريا ، كينيا) . أو الاثنين معاً . وهو ما يؤدى فى مختلف الأحوال إلى ازدياد تهميش دور الدولة ^(٣).

(١) حول العلاقة بين تولى السلطة والحصول على الامتيازات مادية والمعنوية المختلفة انظر جان فرانسوا بيار ، م.س.ذ. ص ٩٥ : ١١٢ ، ص ٢٧٥ : ٢٩١.

(٢) عز الدين شكرى ، م.س.ذ. ص ٦٠ ولزيد أنظر : د. حمدى عبدالرحمن ، م.س.ذ. ص ٤٤ ، روز اسماعيلوف ، م.س.ذ. ص ٩٧ : ٩٨ .

Fantu Chiru, *op. cit.*, p33.

- Pat Mc Bowan and Thomas H. Johnson, "African Military Coups d'Etat and Underdevelopment : a Quantitive Historical Analysis" The Journal of Modern African Studies (Vol 22, No. 4, December 1984). pp 633:666.

- World Bank, *op. cit.*, pp 22:23.

- William Foltz, *Military Influences, op. cit.*, pp73:77.

(٣) عز الدين شكرى ، م.س.ذ. ص ٦٠

Rothchild, *op. cit.*, pp 201:205

فرانسوا بيار ، م.س.ذ. ص ١١٥ ومابعدها.

المبحث الثالث

انعكاسات الواقع الإفريقي على السلامة الإقليمية

يخلص انصار الإتجاه الواقعي في تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية إلى عدة عوامل واعتبارات ساهمت في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ممثلة في استمرار الحدود السياسية الموروثة عن المستعمر دون تغيير . ويمكن إجمال أهم هذه الاعتبارات فيما يلي :

المطلب الأول : الانكفاء علي الداخل :

يذهب بعض الباحثين إلى أن ضعف الدولة على النحو السالف بيانه (اقتصادياً - اجتماعياً - سياسياً) قد أدى إلى إثارة العديد من المشكلات الداخلية التي تتعلق بالمشاركة السياسية والشرعية أسفرت في مجملها عن توترات اجتماعية وعدم استقرار سياسي اتخذ صوراً متفاوتة مابين مظاهرات وإضرابات طلابية وعمالية إلى انقلابات عسكرية وثورات شعبية وصولاً إلى حروب أهلية شاملة على نحو ماتشهد خبرة كل من (ليبيريا ، أنجولا ، بوروندي ، روندا ، تشاد ، ...) ^(١) ففي ظل سيادة هذا النمط من المشكلات لم يكن من المتصور لجوء الدول الإفريقية إلى إثارة مشكلات حدودية مع الدول المجاورة حيث أنه في ظل الانقسامات العرقية التي تميز كافة المجتمعات الإفريقية لم يكن من صالح أي منها المطالبة بتعديل الحدود ^(٢) وذلك للعوامل والاعتبارات التالية :

١ - إدراك الدول الإفريقية أنه بمجرد فتح ملف الحدود فإنه سوف يؤدي إلى سلسلة لانهاية من المطالبات والتعديلات لاسيما في ظل غياب مرجعية محددة ومتفق عليها للحدود المشروعة . ولذا فإنه على عكس كافة الاتفاقات التي تقوم على أساس لمعاملة بالمثل والتي قد تفشل لعدم توازن مكاسب الأطراف من هذه الاتفاقات فإن مخاطر التفكير في إعادة تخطيط الحدود كانت من الواضح بمكان بحيث تراجع إلى جوارها التساؤل عما يحصل على النصيب الأكبر من إقرار الحدود القائمة ^(٣) . وأدى كذلك إلى استغراق كل دولة في

Raymond Copson, *op. cit.*, pp 22:24

(١)

Jackson and Rosberg, *sovereignty ...*, *op. cit.*, pp14:15 Benyanin Neuberger, *op. cit.*, p 106.

Idem.

(٢)

مشكلاتها الداخلية في محاولة لتقوية مركزها قبل التورط في أى مغامرة خارجية ، يمكن أن تؤدي إلى الاطاحة بكيان الدولة .^(١)

٢ - الرغبة في الحفاظ على التوازن العرقى القائم داخل المجتمع حيث تشير الدراسات إلى أن بعض الدول الإفريقية قد شهدت ضغوطاً داخلية من قبل جماعات مختلفة للحيلولة دون مطالبة دولهم بأقاليم لدى جيرانهم لما يؤدي إليه ضم هذه الأقاليم بما فيها من سكان إلى الاخلل بالتوازن العرقى القائم داخل الدولة . من ذلك على سبيل المثال امتناع كل من الكاميرون والجابون عن ادعاء تبعية جزيرة «ريعموني» لها لخشيتهما من نفوذ قبيلة «الفانج» ذات الأغلبية في هذه الجزيرة وذات الامتدادات العرقية في كل من الدولتين ، ويشار في هذا المقام أيضاً إلى رفض نيجيريا في مطلع الخمسينيات ضم المناطق المأهولة باليوروبا من بنين خوفاً من ازدياد نفوذ هذه الجماعة داخل الدولة في ذات الوقت الذي رفض فيه «يوروبا» داهومي الانضمام إلى نيجيريا حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية وروابطهم التي تنامت في إطار دولة «داهومي»^(٢).

المطلب الثاني : دعم القوي الإقليمية الكبرى للحدود القائمة :

حيث يذهب انصار هذه الاتجاه إلى أن مبدأ قدسية الحدود ليس في ذاته هو المسئول عن الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، وإنما العوامل المادية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السالف بيانها هي بالأساس المسئولة عن ظهور هذا المبدأ واحترامه ، وذلك بالنظر إلى مساندة الدول الإقليمية الرئيسية ممثلة في نيجيريا ، زائير ، اثيوبيا لهذا المبدأ في ظل اتساقه ومصالح هذه الدول التي عانت كل منها من مخاطر الحركات الانفصالية على نحو مهدد وحدة الدولة ودفعه إلى التأكيد على أهمية تقوية واحترام السلامة الإقليمية للدول الإفريقية^(٣).

Carl Gosta Widstrand, "Some African Boundary Problems Rediscasion" in(١)
Widstrand (ed.), *op. cit.*, p174.

- Jackson and Rosberg, *Sovereignty...*, *op. cit.*, p.15.

- Ravi L. Kapil, *op. cit.*, p673.

Touval, *the Boundary Politics...*, *op. cit.*, pp 29:31.

Touval, *The Sources of Stateqou....*, *op. cit.*, p. 16.

Benjamin Neuberger, *op. cit.*, p 106.

Nyong'o, *op. cit.*, p 98.

Timothy Shaw, *Regional Co-operation...*, *op. cit.*, p684.

Jeffery Herbst, *war and state in Africa* *op. cit.*, p124.

B. David Meyers, *op. cit.*, pp 363 . 365.

(٣) انظر ذلك

المطلب الثالث : الضبط الخارجي :

في ظل الضعف الهيكلي السالف بيانه على كافة المستويات وفي ظل تحول المؤسسات العسكرية الوطنية إلى مصدر دائم لتهديد مؤسسات الدولة ازدادت حاجة الدول الإفريقية إلى إقامة ترتيبات أمنية مع دول خارجية سواء كانت دول غربية (فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية ..) أو دول شرقية (كوبا - الاتحاد السوفيتي وذلك قبل انهيار الكتلة الشرقية) ^(١) وقد تضمنت هذه الترتيبات وجود قوات عسكرية بأسلحتها على أراضي الدول والأفريقية سواء بصفة دائمة وتقدم فرنسا مثلاً واضحاً على هذه السمة حيث توصلت فرنسا إلى عقد عدد من اتفاقات الدفاع والمساعدة الفنية العسكرية مع كل مستعمراتها السابقة منذ عام ١٩٦٠م وقد كانت هذه الاتفاقات محل مناقشة في منتصف السبعينيات وترتب على ذلك أن امتدت لتشمل بولاً إفريقية أخرى خارج النطاق التقليدي للنفوذ الفرنسي وخاصة بروندي، رواندا، زائير ^(٢).

ووفق بيانات منتصف الثمانينيات احتفظت فرنسا بقوات عسكرية دائمة في إفريقيا قدرت بـ ٦٨٦٠ فرداً موزعين على النحو التالي الكامبيون ٦٠ فرداً، ساحل العاج ٥٠٠ فرداً، السنغال ١٢٠٠ فرداً، هذ بالإضافة إلى قواعد عسكرية في القارة، فضلاً عن إقامة فرنسا لقوات عسكرية سريعة الانتشار قوامها (١٢٠٠ مقاتل) قادرة على التدخل في زمن قصير في أي مكان في إفريقيا وقد شهدت العديد من الدول الإفريقية تدخلات فرنسية لدعم النظم والجماعات الموالية لها في مواجهة أعدائها من ذلك تدخلها في كل من تشاد، زائير، جيبوتي، جزر القمر، الجابون، جمهورية إفريقيا الوسطى. ^(٣) وقد شهدت دول أخرى تدخلات مماثلة من جانب قوى خارجية تضمنت وجود قوات عسكرية ومستشارين وفنيين عسكريين كما هو الحال في ليبيا، أنجولا، إثيوبيا، الصومال .. ^(٤).

(١) حول أثر القدرة العسكرية الإفريقية على سياسات الدولة الإفريقية الداخلية وعلاقتها الخارجية انظر :

William J. Foltz. "Military Influences", in Vernon McKay (ed.), *op. cit.*, p 77:79

د. عبد الملك عوده، سنوات الحسم في إفريقيا...، م. ص ١١٧ : ١٥٨

William Foltz, "The Organization of African Unity", *op. cit.*, pp 359.

Ibid., p 360

(٢)

Raymond Copson, *op. cit.*, pp 27:29 pp 36:42

(٣) حول الدور الفرنسي على صعيد القارة وأبعاده المختلفة انظر :

- Guy Martin, "The Historical, Economic and Political Bases of France's African policy" the Journal of Modern African Studies (Vol. 23, No. 2. 1985), pp 189 : 208.

- Danial Bon and Karin Mingst, "French Intervention in Africa Dependence or Decolonization" Africa today (Vol 27 No 2. August 1980), pp 5:20.

Raymond Copson, *op. cit.*, pp 27:29.

(٤)

ومن ناحية أخرى ، فإن كافة الجيوش الإفريقية تعتمد اعتماداً عضوياً على الخبرة الفنية والاستشارية والتدريبية لإحدى الدول الغربية إضافة إلى الاعتماد شبه التام على هذه الدول في مجال التسليح ^(١) . وقد أسفرت هذه التبعية عن خضوع معظم الدول الإفريقية للضبط والتوجيه الخارجى من قبل الدول المانحة للمساعدات مما قلل من قدرة الدول الإفريقية على المطالبة بإجراء تعديلات حدودية لتعارض ذلك مع الاتجاه المحافظ - بصفة عامة - للنظام الدولى وموقف الدول الكبرى فيه والتي نظرت لمحاولات تغيير الحدود القائمة على أنها أمر غير مشروع ^(٢) .

ويمكن إجمال جوهر حجج أنصار هذا الاتجاه فى أن الضعف الهيكلى للدولة فى إفريقيا أدى إلى عدم استقرار داخلى أسفر بدوره عن انكفاء معظم الحكومات على التعامل مع المشكلات الداخلية سلماً وقسراً مع الاستعانة بالدعم الخارجى الأمر الذى حد إلى درجة كبيرة من لجوء الدول الإفريقية إلى افتعال أزمات خارجية والمطالبة بتعديلات حدودية لما يتضمنه ذلك الخيار من تهديد لكيان الدولة ذاتها ^(٣) .

ومع الاعتراف بحيوية وأهمية مدخل واقع الدولة فى تفسير السلامة الإقليمية واستمرارية الحدود الإفريقية ، إلا أنه يعجز عن تفسير أسباب استمرارية الدولة الإفريقية بإطارها الإقليمى المحدد قانوناً على الرغم من الانفصال الواقعى سلماً (كما فى حالة منح جنوب إفريقيا حق الاستقلال للأوطان المحلية للسود داخلها وإعلان أربعة منها استقلالها) أو قسراً (كما فى حالة انفصال إقليم كاتنجا فى زائير ١٩٦٠م ، إقليم بيافرا فى نيجيريا ١٩٦٧م ، شمال الصومال ، فى دولة الصومال فى ١٩٩٢م) .

وبالنظر إلى مجمل التفسيرات سالفة البيان يلاحظ أنه على حين يعد التفسير المستند إلى الواقع الإفريقى هو اقربها للشمول إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن ثمة علاقة بين الاتجاهين الكبيرين السالف بيانهما (القانونى ، المستند إلى الواقع) ، على نحو يجعل الأقرب للصواب هو القول بأن التفسيرات الثلاثة ، إنما هى ثلاث مستويات لتفسير واحد حيث أن واقع الدولة فى إفريقيا قد أسفر عن تبنى ودعم معظم دول القارة لقرار الحفاظ على الحدود الموروثة ، الأمر الذى رسخ بدوره واقع الدولة . فى إطار رقابة دولية ممثلة فى الاعتراف الدولى من جانب القوى الفاعلة فى النظام الدولى - التى هى فى مجملها دول محافظة - وبالتالي لم تجد مساعى تغيير الحدود القائمة عند الاستقلال سنداً لها .

William Foltz, "Military Influences", *op. cit.*, pp 79:81

(١)

Nyong'o, *op. cit.*, p100

- John Ravenhill, *op. cit.*, p 304.

Ibid., p 304.

(٢)

Jefery Herbst, "Challenges to Africa's Boundaries.", *op. cit.*, p19

B. David Meyers, *op. cit.*, p 35.

Ibid., pp20:21

(٣)

Saadia Touval, the Sources of Status Quo., *op. cit.*, p 118. Zartman, Africa as Subordinate State System.. *op. cit.*, pp 559:561.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أن الحدود السياسية في إفريقيا قضية متعددة الأبعاد وتتطلب معالجات أكثر شمولاً باقتربات متعددة الزوايا للوصول إلي فهم أعمق بصدد هذه القضية .

ولذا فإنه عند تقييم نشأة وتطور الحدود في إفريقيا قبل الاستعمار لابد وأن يؤخذ في الاعتبار طبيعة المرحلة التاريخية وطبيعة ظاهرة الحدود في هذه الفترة بحيث لا يتم إسقاط مفاهيم الحدود بمعناها الخطى المعاصر على المرحلة موضوع الاعتبار مما يقود إلي استنتاجات خاطئة بشأن الحدود ويصدد التطور السياسي للقارة أو على الأقل في أجزاء كبيرة منها عرفت ظاهرة الحدود السياسية وفق ضوابط واعتبارات هذه الفترة التاريخية .

على أنه ينبغي التأكيد على أن الاستعمار الأوربي في ظل التحليل المعتبر في هذا البحث قد أثر سلبياً على التطور السياسي للوحدات السياسية بالقارة الأمر الذي أسفر عن قيام وحدات سياسية (بول) مشوهة عند الاستقلال لا تقوى على - ولا ترقى إلى - القيام بأعباء ومتطلبات الدولة . حيث مثل الاستعمار قطعاً في التطور التاريخي لدول القارة على نحو حال بينها وبين التطور الطبيعي - عبر آليات التطور المختلفة - للوحدات القائمة في القارة قبل الاستعمار . الأمر الذي يثير التساؤل حول مستقبل الحدود السياسية في القارة وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ثلاثة تصورات في هذا الصدد التصور الأول: يذهب أنصاره إلى أنه مع تراجع أهمية القارة في سلم أولويات النظام الدولي - انطلاقاً من انهيار نظام القطبية الثنائية - فإنه من المتصور تفاقم المشكلات الداخلية لدول القارة على النحو الذي يؤدي إلى تفتت هذه البلدان بمعنى الكلمة وهو التفتت الذي سيكون بمثابة مقدمة لإعادة صياغة القارة وفق التطور الطبيعي المفترض عبر آليات الصراع والتعاون بين هذه الوحدات إلي أن تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار .

التصور الثاني : يذهب مؤيدوه إلي أن الدول الإفريقية سوف تستمر في إطار حدودها القائمة ، انطلاقاً من واقع تبعية هذه الدول في ظل النظام الدولي القائم وانطلاقاً من واقعها الذاتي . فالنظام الدولي بطبيعته المحافظة يحول دون إحداث تغييرات على غير رغبة القوى الفاعلة في هذا النظام . كما أن واقع الدول الإفريقية السالف بيان أهم مؤشرات ليس من المتصور تغييره في الأجل القريب ، أو المتوسط ، الأمر الذي يرسخ بقاء واستمرارية الحدود مادام واقع الدول الإفريقية الإقليمي والدولي مستمراً .

التصور الثالث : ويقع هذا التصور موقعاً وسطاً بين التصورين السابقين حيث يعترف أنصار هذا الاتجاه بأن واقع الدولة الإفريقية سوف يحول دون تغير الحدود السياسية دفعة واحدة أو تفتت هذه الدول الإفريقية إلى وحدات أصغر إلا أنه يمكن تصور تغير هذه الحدود من خلال اندماج الدول الإفريقية في كتلتات وتجمعات اقتصادية أكبر تتحول مع الوقت إلى تجمعات واتحادات سياسية على غرار التجربة الأوروبية .

ويكشف التمعن في التصورات الثلاثة سالفه البيان وشروطها عن أن الأقرب للحدث هو إستمرارية حدود الدول الإفريقية كما هي في معظم أرجاء القارة بشرط بقاء الظروف الدولية على ما هي عليه من حيث انساق مصالح القوى الكبرى مع الحفاظ على الوضع القائم ، وإن لم يمنع ذلك مع إمكانية تفجر بعض بؤر التوتر الكامنة أو الخامدة لاسيما في منطقة القرن الإفريقي لاسيما حدود دولة إريتريا الفتية مع جيرانها خاصة (السودان - جيبوتي) في ظل وجود أسباب موضوعية للنزاع ووجود امكانات تفعيل للصراع داخلية وخارجية . والشمال الغربي (قضية الصحراء الغربية) ، كما أن منطقة الجنوب مرشحة هي الأخرى لقيام منازعات حدودية لاسيما بعد التحول السياسي الذي حدث في دولة جنوب إفريقيا وكذلك في حالة استقرار الأوضاع الداخلية في كل من أنجولا وموزمبيق بحيث يتحول الإهتمام من الداخل إلى الخارج على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن استناد الحدود السياسية في جنوب القارة إلى معالم طبيعية في جانب كبير منها يخفف من هذا الاحتمال وإن لم ينفيه تماماً .

وختاماً فإن تحقق أى من التصورات السابقة بشأن مستقبل الحدود السياسية في إفريقيا يظل رهين اعتبارات وشروط خاصة بكل منطقة وكل دولة الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات لإستكمال الصورة الكلية بصدد الحدود السياسية ومستقبلها في إفريقيا .

وأخـر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ- الوثائق :

- ١- نص رسالة مصر إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥ . رداً على المذكرتين السودانيتين بتاريخ ٢٩/٦/١٩٩٥ و ٦/٧/١٩٩٥ م . فى جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الحدود المصرية السودانية، سبتمبر ١٩٩٥ .

ب- الكتب :

- ٢- إبراهيم نصرالدين ، مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا (القاهرة : معهد والدراسات الإفريقية ، نشرة البحوث والدراسات الإفريقية ، يناير ١٩٨٧ م) .
- ٣- _____ ، ناميبيا : قضية الاستقلال الصعب (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) .
- ٤- _____ ، محاضرات فى مشكلات سياسية فى العالم الإسلامى ، (القاهرة معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٨١ م) .
- ٥- _____ ، ناميبيا : مسار التسوية ومشكلات الاستقلال (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٩ م) .
- ٦- د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر) ، حدود مصر الدولية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ م) .
- ٧- د . أسامة الغزالي حرب (محرر) ، العلاقات المصرية السودانية : بين الماضى والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ م) .
- ٨- د. بطرس بطرس غالى ، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٤ م) .
- ٩- جال ووديس ، بليغ أفريقيا على طريق المستقبل ، ترجمة أحمد فؤاد ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، عدد ١٨٨ ، أكتوبر ١٩٦٦ م) .

- ١٠- جان فرانسوا بيار سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة فى أفريقيا، ترجمة حليم طوسون ، (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢م) .
- ١١- د. جمال حمدان ، أفريقيا الجديدة (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦م) .
- ١٢- جميل مصعب محمود ، القضية محمود ، القضية الإريتريّة منذ تسويات الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨م : « دراسة نظرية وميدانية » (العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م) .
- ١٣- د. جلال يحيى د. محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الإفريقى : وقضية شعب الصومال (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١م) .
- ١٤- د. حامد سلطان ، القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١م) .
- ١٥- د. حمدى عبد الرحمن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، (القاهرة : دار القارئ العربى ، ١٩٩٣م) .
- ١٦- د . حورية مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥م) .
- ١٧- ————— ، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا : بين القومية والأمن وتوازن القوى (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦م) .
- ١٨- دونالد . ل. وايدرتر ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة : على أحمد فخرى . د. شوقى عطا الله الجمل ، (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ط ، ١٩٧٦ .
- ١٩- روزا اسماعيلوفا ، الصراعات العرقية فى إفريقيا (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٢م) .
- ٢٠- زاهر رياض ، مصر وأفريقيا (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦م) .
- ٢١- س.ب. فوست ، جغرافية الحدود : القواعد والسياسات التى تراعى فى تعيينها ، ترجمة محمد سيد نصر ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د. ت) .
- ٢٢- سينستر منجهام ، الإسلام فى شرق أفريقيا ، ترجمة وتعليق محمد عاطف النواوى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٩٧٣م) .
- ٢٣- د. صادق رشيد ، إفريقيا والتنمية المستعصية : أى مستقبل ؟ ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٥م) .
- ٢٤- صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقى (الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٤٩ ، ١٩٨٢م) .

- ٢٥- د. صالح بكتاش ، النزاع السنغالي الموريتاني : بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩٢م) .
- ٢٦- د. عبد العزيز سرحان ، القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٨م) .
- ٢٧- د. عبد الملك عوده ، الأمم المتحدة وقضايا افريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧م) .
- ٢٨- _____ ، سنوات الحسم فى افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩م (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩م) .
- ٢٩- د. عز الدين فوده ، مقدمة فى القانون الدولي العام (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧م) .
- ٣٠- د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط ١٢ ، ١٩٧٥م) .
- ٣١- د. عمر الفاروق سيد رجب ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : الهلال للطباعة والتجارة ، ١٩٨٥م) .
- ٣٢- د. فاروق أحمد يوسف ، قواعد علم السياسية . اقتراب غير تقليدى من الظاهرة السياسية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط ٥ ، ١٩٩٠م) .
- ٣٣- د. فاروق شويقه ، دراسة إيكولوجية أفريقية وحوض النيل (القاهرة : دار روتابرنيت للطباعة ، ط ٢ ، ١٩٨٦م) .
- ٣٤- د. فيصل عبد الرحمن ، القانون الدولي ومنازعات الحدود (ابو ظبى : الشركة الوطنية للنشر ، ١٩٨٢م) .
- ٣٥- كولين ليجوم ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، الجامعة الأفريقية : دليل سياسى موجز (القاهرة : الادار المصرية لتأليف والترجمة ، سلسلة دراسات أفريقية ، ١٩٦٦م) .
- ٣٦- المأمون بابا كيتا ، قضايا إفريقية (القاهرة : مطبعة التقدم ، الجزء الأول ، ١٩٩٣م) .
- ٣٧- د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٦م) .
- ٣٨- _____ ، مبادئ القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م) .
- ٣٩- د. محمد حجازي ، دراسات فى أسس ومناهج الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣م) .

- ٤٠- د. محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٦م) .
- ٤١- د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام : الجزء الأول الجماعة الدولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٨٦م) .
- ٤٢- د. محمد السيد سعيد ، العرب وبول الجوار (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م) .
- ٤٣- د. محمد عبد المجيد عامر ، دراسات في الجغرافيا السياسية والدولية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د . ت) .
- ٤٤- د. محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية : دراسة موضوعية تطبيقية (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ، ١٩٦٢م) .
- ٤٥- د. محمد متولى ، د. محمود أبوالعلا ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، د . ت) .
- ٤٦- د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية : منظومة معاصرة (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩م) .
- ٤٧- د. محمود على توريائى ، قضية القرن الأفريقى على ضوء القانون الدولي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م) .
- ٤٨- د. محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعي الأفريقى : المستويات القارى والإقليمي الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية . سلسلة بحوث فى الدراسات الافريقية ، عدد ٣٦ ، ١٩٩٤م) .
- ٤٩- د. مفيد شهاب ، بروس فى القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ، ١٩٧٢م) .
- ٥٠- د. يسرى الجوهري ، الجغرافيا السياسية المشكلات العالمية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣م) .

ج- المقالات :

- ٥١- أحمد أبو الوفا محمد ، محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٨٥ : التعليق على قضية لإمتداد القارى بين ليبيا ومالطه (الحكم فى الموضوع) ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، عدد ٤١ ، ١٩٨٥م . (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولي) .

- ٥٢- أحمد أبو الوفا محمد ، " تعليقات على احكام محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٨٦م " ،
المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ٤٢ ، ١٩٨٦م .
- ٥٣- ———— ، " قضية نزاع الحدود بين مالى وبوركينا فاسو " ، المجلة المصرية للقانون
الدولى ، ٤٢ ، لسنة ١٩٨٦م .
- ٥٤- أحمد مهابه ، " مشكلات الحدود فى المغرب العربى ، السياسة الدولية ، القاهرة : دار
الاهرام ، عدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣م .
- ٥٥- أمانى عبد الرحمن صالح ، " إشكالية الحدود فى التصور الإسلامى " فى السياسة
الدولية ، عدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣م .
- ٥٦- د. جعفر عبد السلام ، : حول مؤتمر فيينا سنة ١٩٦٩م : وسائل تسوية المنازعات فى
قانون المعاهدات . المجلة المصرية للقانون الدولى ، عدد ٢٥ ، ١٩٦٩م .
- ٥٧- د. حورية مجاهد ، " الاتجاهات الإيديولوجية للوحدة الإفريقية " . مجلة دراسات
إفريقية ، القاهرة ، عدد ٤ ، ١٩٧٥م ، معهد البحوث والدراسات
الإفريقية : جامعة القاهرة .
- ٥٨- د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد
٢٤ ، ١٩٦٨م .
- ٥٩- د. عبد الرضا الطعان ، " مساهمة أولية فى دراسة بعض جوانب الإقليم " مجلة
دراسات قانونية ، منشورات الجامعة الليبية كلية الحقوق ، السنة
الثانية ، المجلد الثانى ، ١٩٧٢م .
- ٦٠- د. عبد الحسين القطيفى ، " دور التحكيم فى فض المنازعات الدولية : مجلة العلوم
القانونية ، بغداد - جامعة بغداد ، كلية الحقوق ، المجلد الأول ، العدد
الأول ، ١٩٦٩م .
- ٦١- عز الدين شكري ، " أزمة النولة فى إفريقيا " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٠ ، أكتوبر
١٩٩٢م .
- ٦٢- د. على إبراهيم " قطاع اوزد " والنور المحتمل لمحكمة العدل الدولية بعد الهزيمة الليبية .
" مجلة العلوم القانونية ، القاهرة : كلية الحقوق جامعة القاهرة ، عدد
١ ، ٢ يناير / يوليو ، ١٩٨٦م .
- ٦٣- د. عمر أبو بكر باخشب ، " النظام القانونى لمفهوم الحدود فى القانون الدولى العام " ،
المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ٤٤ ، ١٩٨٨م .

٦٤- د. فيليب رفلة ، " الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية " المجلة الجغرافية العربية ، القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠م .

٦٥- كلود رافستان ، " عناصر لنظرية في الحدود " ، ترجمة أحمد رضا محمد ، مجلة ديوجين ، (مصباح الفكر) ، مطبوعات اليونسكو ، العدد ٧٨ ، ١٩٨٨م .

٦٦- مجدى صبحى ، « الحدود والموارد الاقتصادية ، من الهيدرولوجى إلى الهيدروكربونى » ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ يناير ١٩٩٣م .

٦٧- د. مراد الدسوقي ، « حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية » مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، أبريل ١٩٩٣م .

٦٨- هانى رسلان ، « الحدود الجنوبية للوطن العربى » . السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، أبريل ١٩٩٣م .

د. دراسات وبحوث :

٦٩- د. إبراهيم نصرالدين ، الاندماج الوطنى في اوغندا ، بحث غير منشور مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل . القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة مارس ١٩٧٨م .

٧٠- د. اجلال رافت ، النزاع السنغالى الموريتانى: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٧١- د. عزيز الدين التيجى ، برامج التثبيث والتكيف الهيكلى التقليدية فى إفريقيا جنوب الصحراء وأثارها التوزيعية ، بحث قدم إلى مؤتمر الاصلاح الاقتصادى وأثاره التوزيعية ، المنعقد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، قسم الاقتصاد فى الفترة من ٢١ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م .

٧٢- د. محمد سعيد ، اصول المشكلة الاريترية ومستقبلها ، بحث قدم فى المؤتمر الجغرافى الإسلامى الأول (المملكة العربية السعودية جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، المجلد الرابع ، ١٩٨٤م) .

٧٣- د. مصطفى كامل السيد ، الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلي في إفريقيا « بحث مقدم
لندوة الابعاد المتعددة للتكيف الهيكلي في إفريقيا ومصر ، القاهرة ،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز دراسات وبحوث الدول النامية،
١٢ مايو ١٩٩٦ م .

هـ- الرسائل العلمية :

٧٤- د. إبراهيم نصر الدين ، " حركة التحرر الإفريقي في مواجهة النظام السياسى لجنوب
إفريقيا " ، رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٧٥- جابر الراوى ، " الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية " ، رسالة دكتوراة
كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٧٠ م .

٧٦- السيد محمد السيد عمر ، منازعات الحدود في أفريقيا العربية مع التمثيل بحدود بلاد
شرق افريقيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة ، ١٩٨١ م .

٧٧- طارق عبد الرؤوف ، مبدأ ثبات الحدود ونهايتها : مع إشارة خاصة إلى نزاع الحدود
بين العراق والكويت ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ،
١٩٩٥ م .

٧٨- عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد في الإسلام، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ م .

٧٩- عمر صندوق ، التطورات المعاصرة للاعتراف بالنول والحكومات رسالة ماجستير ، كلية
الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ م .

٨٠- محمد طلعت الغنيمي ، التسوية القضائية للخلافات الدولية ، رسالة دكتوراة ، كلية
الحقوق : جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ م .

٨١- محمد عاشور مهدى ، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، رسالة
ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ،
١٩٩٦ م .

٨٢- محمد فجالى ، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الحوار : الحالة الجزائرية
التونسية . رسالة ماجستير ، الجزائر : معهد الحقوق والعلوم
الإدارية : جامعة قسنطينة ، ١٩٩٠ م .

٨٢- محمود محمد أبو العينين ، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا
والصحراء الغربية ، رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات
الافريقية : جامعة القاهرة ، ١٩٨٧م .

مصادر أخرى :

٨٤- د. إبراهيم نصر الدين ، الصومال وامكانيات تحدى النظام العالمى ، ورقة عمل مقدمة
إلى مركز الدراسات الحضارية ، القاهرة : مركز الدراسات
الحضارية، ١٩٩٤م .

٨٥- ابن منظور ، لسان العرب (القاهرة : دار المعارف ، ج ٨ ، ١٩٨١م) .

٨٦- البنك المركزى المصرى ، نشرة البنك المركزى المصرى ٩٠/١٩٩١م .

٨٧- الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة : الموسم الثقافى ١٩٥٦م ، (القاهرة :
الجمعية الجغرافية المصرية) .

٨٨- الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة للموسم الثقافى لسنة ١٩٦١م .
(القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، د. ت)

٨٩- السياسة الدولية ، الخلاف الصومالى الاثيوپى الكينى ملف وثائقى : السياسة الدولية ،
عدد ١٩ : يناير ١٩٧٠م .

٩٠- د. على الدين هلال ، مدخل فى النظم السياسية المقارنة ، مذكرة غير منشورة وزعت
على طلاب قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة العام الجامعى ٨٤/١٩٨٥م .

٩١- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (القاهرة : مجمع اللغة العربية ج ١ ، ط ٢ ،
١٩٨٥م) .

٩٢- د. محمد صبحى عبد الحكيم ، « خريطة افريقيا فى السنوات العشر الأخيرة » ،
الجمعية الجغرافية المصرية : المحاضرات العامة للمواسم الثقافى
لسنة ١٩٦١م .

٩٣- مركز الدراسات الحضارية ، الامة فى عام : تقرير حولى عن الشئون السياسية
والاقتصادية الإسلامية (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية العدد
الثالث ، ١٤١٣ هـ) .

A - Docuoments.

- 1- International Court of Justice, Report of Judgements, Advisory Opinion and Order, Cas Concerning the Territorial Disput (libeyn Arab Jamahiriya/Chad) Judgement of 3 February 1994).

B - Books.

- 2- Anderson, Ewan W, An Atlas of World Political Flashpoints, (London: Pinter Referenc, 1993) .
- 3- Anene, J.C, The International Boundaries of Nigeria (london: Longman, 1970) .
- 4- Barbour, K.M., and Prothero (ed.), Essays on African Population (New York: Fridrick A Praeger, 1962).
- 5- Brownlie, Ian, African Boundary : A Legal and Diplomatic Encyclope- dia.(London : Hurstm, 1979).
- 6- _____ , International Law & the Use of Force by States (London : Oxford Univeristy Press. , 1963).
- 7- Chazan, Naomi (ed.), Irredentism and International Politics (london : Ad- amantie Press Limited, 1991).
- 8- Chriu., Fantu, The Silent Revolution in Africa, Debt, Development and Democracy (London: Zed Books LTD, 1989).
- 9- Collins, Roberto, African History (New Jersy: Perntice Hall, 1986).
- 10- Culagovski Jorge and et. al., African Financing Needs in 1995 (The World Bank .Washington D.C.October 1991).
- 11- D'Entreves, Alexander Passerin, The Notion of State : An Introduction to Political Theory (London : Oxford University Press, 1967).
- 12- Davidson , Basil, Africa in History : Themes and Outlines (London : Weidenfeld Nucolson, 1968).

- 13- De La Pradelle, La Frontiere (Paris Les Editions International, 1928).
- 14- Deng , M and I. William Zartman, (eds.), Conflict Resolution in Africa, (Washington D.C: The Brookings Institution 1992).
- 15- Eisentadt S. N and Rokken, Stein (eds.), Building States and Nations: Analyses by Region (Vol 2). (Berverly Hills, Calif Publications, 1973).
- 16- Elieas, T.Olawale, Government and Politics in Africa (Bombay: Asia Puplishing House, 1963).
- 17- Fortes, M and Evans Prichard (eds.), African Political Systems(London : Oxford Unuversity Press, 3rd Ed., 1948).
- 18- Foucher, Michel, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitics, (Foyard .librarie Foyard, 1991).
- 19- Ghali, Boutros, les Conflits de Frontiers Afrique (Pares: Edition Techn- que Et Economique, 1972).
- 20- H.Westing, Arthur (ed.), Global Resources and Internationl Conflict En- viromental factor in Strategic Policy and Action(New York ; Oxford University press ,1986) .
- 21- Hance, William A., The Geography of Modern Africa (New Yok: Co- lumbia University Press, 1975).
- 22- Harbeson, Sohan W. and Donald Rothchild (eds.), Africa in World Poli- tics: Post. Cold war Challenges (Oxford : Westview Press Second Edition , 1995).
- 23- Hodgson, Ropert D. and Stoneman, Elvyn A, The Changing Map of Af- rica.(New Jersy .D. Van Nostrand Company inc, 1963).
- 24- J.Day, Alan (ed.) Border and Territorial Disputes (Detroit: Galeresearch company, 1982).
- 25- Kingham (ed.), Foreign Relations of Africln States (London, Buttr- worthes 1974).

- 26- Liebenow, J. Gus, African Politics, Crisis And Challenges (U.S.A. Indiana University Press, 1986).
- 27- McKay, Vernon (ed.), African Diplomacy : Studies in the Dererement of Foreign Policy . (New York: Praeger Publisher, 1966) .
- 28- Oliver, Roland and Antony Atmore, Africa Since 1800. (Cambridge : The University Press, 1967).
- 29- Penrosy E.F. (ed.), European Imperialism and Partition of Africa (London: Frank Cass, 1975).
- 30- Prescott, J.R.V, Political Geography (London: Methuen & Co. Ltd, 1972).
- 31- Robert, Williams, Corruption in Africa (England: Gower Publishing, 1987).
- 32- Rothchild, Donald and Naomi Chazan, The Precarious Balance: State and Society In Africa. (Boulder: Westview Press , 1988).
- 33- Rubin, Lislle and Brian Weinstein, Interoduction to African Politics. A Continental Approach. (New York: Holt, Rinehart and Winston 2nd Ed., 1977).
- 34- Shaw, Malcolm, Title to Territory in Africa: International Legal Issues. (Oxford: Clarendon press, 1986).
- 35- Sik, Endre. The history of Black Africa Vol., I (Budapest: Akademiai Kiado, 1970).
- 36- Smock, David R. (ed.), Making War and Waging Peace : Foreign Intervention in Africa (Washington, D.C., United States Institute of Peace Press, 1993).
- 37- Surya, P. Sharma, International Boundary Disputes And International law: a Policy-Oriented study (Bombay: N.M. Tripathi, 1976).
- 38- Touval, Saadia, The Boundary Politics of Independent Africa (Massachusetts: Harvard University Press, 1972).

- 39- Widstrand, Carl Gosta (ed.), *Africa Boundary*. (Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, 1969).
- 40- World Bank , *Sub-Saharan Africa : From Cisis to Sustainable Growth* (Washington D.C The World Bank 1989).
- 41- Wright, Stephin and Jance N. Brownfoot (ed.), *Africa in World Politics : Changing Prespectives* (London: Macmillan, 1987).
- 42- Zartman , 1. William, *International Relations in the New Africa* (Englewood Cliffs,N.J: Prentice Hall, 1966).

C - Articals :

- 43- Abou El-Wafa,Ahmed, "Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes" *Revue Egyptienne de Droit international* (Vol.42,1986).
- 44- ————— "Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes (Second Part), *Revue Egyptienne de Deroit International* (Vol.43;1987).
- 45- Adar,Korwa, "The princeples of Self-Determination and Territorial Integrity Make Strange Litigents in International Relations: A Recapitulation , *Indian Journal of International Law* (Vol.26,No.384,July-December 1986).
- 46- Azevedo,Mario .& , Cwendolyn Prater, "Foreign Assistance and Dependance : Post-Colonial Chad (1960 - 1985), *Journal of Conflict Resolution* (Vol.13,No 3, Fall 1986).
- 47- Barkin, J. Samuel and Bruce Cornun , "The State and the Nation: Changing Norms and the Rules of Sovereignty in International Relation ", *International Organization* (Vol.12, No.3,1973).
- 48- Baynham, Simon, "After the Cold War Political and Securitry Trends in Africa " , *Africa Insight*.(Vol.24, No.1,1994).

- 49- Baynham, Simon,, "Geopolitics,Glasnost and africa's Second Liberation:Political and Security Implications for the Continent",Africa Insight (Vol.21, No. 4,1991).
- 50- Berchovich, Jacob, " The Third parties in Conflict Management The Structure and Condition of Effective Mediation in International Relations " ,International Journal (Vol.XI, No.4, Autumn 1985).
- 51- Berchovich, Jacob and Jeffr Langley, " The Nature of the Dispute and the Effectiveness of International Mediation ",Journal of conflict Resolution (Vol 37,No 4, December,1993).
- 52- Bon, Danial and Karin Mingst,"French Intervention in Africa: Dependence or Decolonization",Africa Today (Vol.27. No.2, August 1980).
- 53- Boyed,Herb,"Chad: A Civil War Without End.? ",The Journal of African Studies (Vol. 10, No. 4, Winter 1983 - 1984).
- 54- Brick,S.K. Panter, " The Right to Self- Determination: Its Application to Nigeria", International Affairs (Vol. 44,1968).
- 55- Carrington , C.E.,"Frontiers in Africa" International Affairs (Vol. 36, No.4 , 1980).
- 56- Deng, Francis M, "Africa and the New World Disorder: Rethinking Colonial Borders", Brookings Review,(Spring 1993).
- 57- Denis Venter," An Evaluation of the O.A.U on the Eve South Africa's Accession ",Africa Insight (Vol 24,No 1,1994).
- 58- Diehl, Psulf and Goertz Gary, " Territorial Changes and Militarized Conflict", Journal of Conflict Resolution (Vol.32, No.1, March,1988).
- 59- Eberwein,Walf.,et.al, " External and Internal Conflict Resolution (Vol.23, No.4,December 1979).

- 60- Evans, Malcolm D. (ed.), " Case Concerning the Arbitral Award of 31 July 1989 (Guinee Bissau, V. Senegal) Provisional Measures, "Merits", International and Comparative Law Quarterly (Vol.41, October 1992).
- 61- Lye, William, "The Mdabele Kingdom South of the Lampopo River", Journal of African History (Vol.LX, No.1, 1969).
- 62- Fischer , Dana D, " Decision to Use The International Court of Justice ", International Studies Quarterly (Vol.26, No.2, June 1982).
- 63- Fogg, Richar Wendell, "dealing With Conflict: A Reportoire of Creative, Peaceful Approaches ", Journal of conflict Resulotion .(Vol. 29, No.2, June 1985).
- 64- Gornham, David, " Power Parity Lethal in International Violence, 1969 - 1973)", Journal of Conflict Resolution (Vol 20, No.3, September 1976).
- 65- Gleick, Peter.H, "Water and Conflict, Fresh Water Resources and International Security ", International Security (Vol 18 ,No.1, 1978).
- 66- Griffiths, Ieuan, " The Scramble for Africa : Inherited Political Boundaries", Geographical Journal (Vol.152, No. 2, Jult 1986).
- 67- Hargraves, J.D, " Towards A History of the Partition of Africa" Journal of African History (Vol.1, No. 1, 1960).
- 68- Hellen, J.A., " International Affairs , (Vol. 44, No. 4, 1968).
- 69- Herbest, Jeffrey, " The Creation and Maintenance of National Boundaries in Africa " , International Organization (Vol 43, No 4, Autumn 1989).
- 70- _____ , " War and the State in Africa " , International Security (Vol.14, No.4, Spring 1990).
- 71- Jack Goody, "Feudalism in Africa" , Journal of African History (Vol .iv, No.1, 1963).

- 72- Jackson, Robert and Carl Rosberg , " Sovereignty and Underdevelopment . Juridical Statehood In the African Crisis", The Journal of Modern African Studies .(Vol .24, No.1, 1984).
- 73- _____ , "Why Africa's Weak States Persist? : The Emperical and the Juridical in Statehood" , World Politics. (Vol.35, No.1, 1982).
- 74- Kacowicz, Arie M., "The problem of peaceful Territorial Change.," Journal of Conflict Resolution (Vol. 38, No.1, March 1994).
- 75- Kaikabao, Kaiyan Hami., " Some Observations on the Doctorine of Continuntiy and Finality of Boundary ", British year Book of International Law 1983 (London : Oxford Univeristy Press 1984).
- 76- Kamanu, Onyeoro S., " Secession and the Right of Self Determenation, An O.A. U Dilemma " , The Journal of Modern African Studies (Vol.12, No.3, 1973).
- 77- Kamato, Mourice, " L'Affaire de la Delimitation de la Frontiere Martime Guinee / Guinee Bissua", Revue Egyptienne De Droit International (Vol. 41, 1985).
- 78- Kapil , Ravi L, " on the Conflict Potntial of Inherited Boundaries in Africa ", World Politics (Vol .XVIII, No. 3, April 1966).
- 79- kiwanuka, M.S., " Bunyoro and the British: A Reappraisal of the Causes for Decline and fall of an African Kingdom", journal of African History (Vol. IX, No.4, 1968).
- 80- Koskenniemi, Morti., "National Self Determination Today: Problems of Legal Theory and Practice " , International and Comparative Law Quarterly (Vol .43, October 1994) .
- 81 - Laurie Nathan, Twords A Conference an Security, Stablility, Development and Co-operation in Africa", Africa Insight (Vol. 22, No. 4, 1992).

- 82 - Lipton, Merle., "Independent Bantustan?", *International Affairs*. (Vol. 38, No. 1, January 1972).
- 83 - Mair, L.P., "Social Change in Africa.", *International Affairs* (Vol 36, No. 4, October 1960).
- 84 - Maluwa, Tiyanjan , "The Settlement of Disputes Among African States 1963 - 1983 : Some Conceptual Issues and Practical Trends", *International and Comparative Law Quarterly* (Vol. 38, April 1989).
- 85 - Mandle, Robert, "Roots of the Modern Interstates Border Disputes", *Journal of Conflict Resolution* (Vol. 24. No. 3, September 1980).
- 86 - Mariam, Wesfi Naldi, "The Background of the Ethio- Somalian Boundary Dispute", *The Journal of Modern African Studies* (Vol. 2, No. 2, 1964).
- 87 - Martin, Guy, "The Historical Economic and Political Basic of France's African Policy", *The Journal of Modern African Studies* (Vol. 23, No. 2, 1985).
- 88 - Mayal, James, "The Sanctions Problem in International Economic Relations : Reflections in the Light of Recent Experience", *International Affairs*, (Vol. 60, No. 4, 1984).
- 89 - McCorquodle, Robert., "Self Determination : A Human Right Approach", *International and Comparative law Quarterly* (Vol. 43, October 1994).
- 90 - Me Gown, Pat, & Thomas, Johnson, "African Military Coups d'Etat and Underdevelopment: A Quantitative Historical Analysis", *The Journal of Modern African Studies* (Vol. 22, No. 4, December 1984).
- 91 - Meyers, B. David, "Intraregional Conflict Management by the Organization of African Unity", *International Organization* (Vol. 38, No. 3, Summer 1974).

- 92 - Mintz, Alex and Nehemia Geve, "Why Don't Democracies Fight Each Other?", *Journal of Conflict Resolution* (Vol; 37, No. 2, 1993).
- 93 - Muchtar, Mohammed, "The Sudanese Boundary Conflict", *Revue Egyptienne, De Droit International* (Vol. 14, 1958).
- 94 - Munkman, A.L.W., " Adjudication and Adjustment of Territorial and Boundary Disputes.," *The British Year Book of International Law 1972 - 1973* (London : Oxford Universty Press, 1975).
- 95 - Naldi, Gino J., "The Case Concerning the Frontier Dispute (Burkina Faso / Republic of Mali) : Uti Posideties in An African Prespective ", *International and Comparative Law Quarterly* (Vol. 36, No. 4, October 1987).
- 96 - Nathan, Laurie., " Towards a Conference on Security, Stability, Development, and Co-operation in Africa", *Africa Insight*. (Vol. 22, No. 1, 1992).
- 97 - Olowo, Bola," Nigeria Cameroon: No War No Peace.", *West Africa*. (7-13 March 1994).
- 98 - Owolobi, Ajamu Olayiwola, "Nigeria and Cameroon Boundary Disputes and the Problem of Border Security", *Africa Notes* (Vol. 15, No. 122, 1991).
- 99 - Peak, E.R.L., "Northern Rhodesia - Belgian Congo Boundary.", *The Geographical Jouranal* (Vol. LXX III, No. 4, April 1934).
- 100- Perham, Margery, "Rheflection, on the Nigerian Civil War," *International Affairs* (Vol. 46, No. 2, April, 1970).
- 101 - Post, K.W.J., "Is there A case for Biafra?", *International Affairs* (Vol. 44, No. 1, 1966).

- 102 - Raw, M Koteswara., "Right of Self-Determination in the Post-colonial Era: A Survey of Juristic Opinion and State Practice", *Indian Journal of International Law* (Vol. 28, No. 1, Jan / March 1973).
- 103 - Reeves, Jesse., "International Boundaries", *American Journal of International Law* (Vol. 38, 1944).
- 104 - Roberts, A.d., "The Sub - Imperialism of the Boganda", *Journal of African History* (Vol. III, No. 3, 1962).
- 105 - Rymond, Greagory A., "Democracies, Disputes and Third - Party Intermediaries", *Journal of Conflict Resolution* (Vol. 28, No 1, March 1994).
- 106 - Shalanke, Oladipoo, "Nigeria/Cameroun Maritime Delimitations," *International and Comparative Law Quarterly* (Vol. 42, No. 2, April 1993).
- 107 - Shaw, Timothy, "Regional Co. operation and Conflict in Africa" *International Journal* (Vol. 30, No. 4, 1975).
- 108 - Shinne, L.P. and M. Shinne, "New Light on Medieval Nubia", *Journal of African History* (Vol. Vi, No. 3, 1965).
- 109 - Simon, Erica, "Negritude and Clutural Problems of Contemporary Africa," *Presence Africa* (Paris : Presence Africa Publication (Vol. 18, No. 47, 1963).
- 110 - Sinha, S. Prakash., "Is Self Determination Passé?", *Columbia. Journal of Transnational Law* (Vol. 12, No. 2, 1973).
- 111 - Sklolnik, Peterg., "Why Ghana is Not a Nation State", *Africa Insight* (Vol. 22, No. 1, 1992).
- 112 - Skurnik, W.A.E., "France and Fragmentation in West Africa 1945 - 1960", *Journal of African History* (Vol. VII, No 2, 1967).
- 113 - Starr, Harvey and A. Most Benjamin," A Return Journey : Richardson," *Frontier" and Wars in 1964- 1965 Era*", *Journal of Conflict Resolution* (Vol. 22, No. 3, September 1978).

- 114 - Thompson, Vincent B., "The Phenomenon of Shifting Frontiers The Kenya - Somalia Cos in the Horn of Africa 1880s - 1970s" *Journal of Asian and African Studies* (Vol XXX, No. 1-2, 1995)
- 115 - Tiewul, S.Azadon," Relation, Between the United Nations and Organization of African Unity in Settlement of Secessionist Conflicts", *Harvard International Law Journal* (Vol. 16, No. 1, 1975).
- 116 - Tillema, Herbert K. and Jahn R. Van., Wingen, "Law and Power Military Intervention", *International Studies Quarterly* (Vol. 26, No., 2, June 1982).
- 117 - Touval, Saadia, "Africa Frontiers: Reaction to A Colonial Legacy", *International Affairs*, (Vol. 42, No. 4, 1966).
- 118 - ----- , Treatis, Borders and the Partition, of Africa", *Journal of African History* (Vol. Vii, No. 2, 1966).
- 119 - -----, "The" Organization of African Unity and African Borders", *International Organization* (Vol XX1, No1, 1967).
- 120 - Wall Jr, James A.," Mediation : An Analysis Review and Proposed Research" *Journal of Conflict Resolution* (Vol, 25. No. 1, March, 1987).
- 121 - Wall Jr, James A & Ann Lynn, "Mediation A Current Reviw" *Journal of Conflict Resolution* (Vol. 37, No. 1, March 1993).
- 122 - Witman, Donald," How a War Ends : A Rational Model Approach", *Journal of Conflict Resolution* (Vol. 3. No. 4, December 1979).
- 123 - Zartman, I. William " Africa As a Subordinate State System in International Relations", *International Organization* (Vol. XX1, Not. 1, Winter 1967).

D- Others:

- 124 - Africa At A Glance 1995/1996 (Pretoria : Africa Institution of South Africa, July 1996).
- 125 - Encyclopaedia of the Social Scial Science. (Vol. 1), (New York: The Macmillan Company, 1958).
- 126 - Internatioal Encyclopaedia of the Social Science : (Vol 5), (New York: Macmillan Company & the Free Press, 1944).
- 127 - Kasper, Bentzil M., Internal Determenations and Consequences of Conflict Resolution of the Somali Border Disput" A paper prepared for delivery at the 15 the Annal Meeting of the Afrcian Studies Assocation. Philadelphia: November 8-11, 1972.
- 128 - United Nations Dvelopment Programme Human Developement Report 1995. (Oxford : University Press 1995).

مركز دراسات المستقبل الإفريقي

يعد مركز دراسات المستقبل الإفريقي مؤسسة علمية وفكرية معنية بالشأن الإفريقي وقضاياها المختلفة وذلك لتحقيق المقاصد الآتية:-

- طرح مجموعة من القضايا والإشكالات النظرية في دراسة الواقع الإفريقي الراهن بما يسمح بتقديم إطار مفاهيمي ملائم يمكن التعويل عليه في عملية بناء منهج جديد النظر في الدراسات الإفريقية بصفة عامة.

- التمسك بمفهوم الروح الحضارية الإفريقية التي تم التخلي عنها لأسباب عدة خلال الحقبة الاستعمارية. فالعقلية الاستعمارية لجأت إلى خلق مواطن إفريقي ممزق بين انتماءاته الإقليمية والإثنية والدينية «التقليدية» وجذوره التاريخية غير الرشيدة - وفقاً للزعم الاستعماري - وبين واقعه الاجتماعي والسياسي «الحديث» وأوضاعه الاقتصادية «الرشيدة».

- التأكيد على أهمية النموذج التاريخي الذي يعكس خبرة المجتمعات الإسلامية ولاسيما في غرب إفريقيا قبل الاستعمار، وذلك في سياق الحديث عن الأصالة الإفريقية وبناء نموذج قومي للنهضة والتنمية في الدول الإفريقية.

- توفر الفهم الصحيح للأزمة الإفريقية الراهنة. بما يؤدي إلى تجاوز النموذج المعرفي الغربي وما يرتبط به من صور ذهنية تجتزئ الواقع الإفريقي.

- ترسيخ أهمية إفريقيا في الفكر الاستراتيجي المصري والعربي والإسلامي، وذلك انطلاقاً من حقائق الجغرافيا والتاريخ والعقيدة، واستناداً إلى حقائق الواقع المعاصر حيث إن إفريقيا بما لها من حقوق وإمكانات بشرية وطبيعية تعد بحق قارة المستقبل.

الكتاب والمؤلف

تعتبر قضية الحدود السياسية واحدة من أهم القضايا التي أثارت وما زالت تثير الكثير من التساؤلات النظرية والتحديات الواقعية التي تواجه الباحثين والقادة داخل قارة إفريقيا وخارجها . لذا فإن هذه الدراسة محاولة اجتهادية للإجابة على عدة تساؤلات كثيراً ما تثار بشأن الحدود السياسية في إفريقيا وهي :-

- هل عرفت القارة الإفريقية الحدود السياسية قبل الاستعمار ؟
- ما هو أثر الاستعمار على الحدود السياسية في إفريقيا ؟
- ما هي أسباب منازعات الحدود السياسية في إفريقيا ؟
- ما هي السبل والأدوات التي لجأت إليها الدول الإفريقية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها ومدى فاعلية كل منها ؟
- لماذا استمرت الحدود السياسية في إفريقيا دون تغيير يذكر على الرغم من كافة المثالب والعيوب التي اعتورت تشكيل هذه الحدود ونشأتها ؟
- وتعد الدراسة من بواكير المحاولات باللغة العربية عن الحدود السياسية في إفريقيا .

المؤلف : محمد عاشور مهدي ماجستير العلوم السياسية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة — دبلوم القانون الدولي العام ، الحقوق جامعة عين شمس — مدرس مساعد بقسم النظم السياسية بحقوق الإنسان والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة — ساهم في ترجمة بعض أعمال مركز الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة له بعض البحوث المنشورة في الشئون الإفريقية .

